جامعة القاهرة

كلية دار العلوم

قسم النحو والصرف والعروض

الاستصحاب في النحو العربي

رسالة ماجستير

مقدمة من

الطالب/ تامر عبد الحميد محيي الدين أنيس

المعيد بالقسم

إشراف

الأستاذ الدكتور/ على محمد أبو المكارم

١٤٢١هـ - ٢٠٠١م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد، فهذا بحث بعنوان «الاستصحاب فى النحو العربى»، والاستصحاب كما عرّفه الأنبارى هو: «إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه فى الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل»[1]. والمراد بالنحو فى هذا البحث ما يشمل الصرف لا قسيمه، فهو على هذا علمٌ يُعْرَفُ به أحكام الكلم العربية إفرادًا وتركيبًا، أو هو انتحاء سمت كلام العرب فى تصرفه من إعراب وغيره.

والاستصحاب جزء من أصول النحو، وإنَّ لكل علمٍ أصولا لا يستقيم العلم إلا بها، وتوجد هذه الأصول فى عقول أصحاب هذا العلم، وتبرز من آنٍ لآخرَ فى عباراتهم عن مسائل علمهم، واستدلالاتهم على أحكامه، وتعليلهم لظواهره - قبل أن يتاح لها مَنْ يستنبطها ويدونها مَجْمُوعةً فى نسقٍ مبتكر يؤسس به العلم الجديد.

ولما كان علم النحو من العلوم التى تمثل ركنًا أساسيًّا من أركان الثقافة العربية الإسلامية التى تأسست حول القرآن الكريم، وكان لهذا العلم من الأهداف ما جمعه الزجاجى فى «الوصول إلى التكلم بكلام العرب على الحقيقة صوابًا غيرَ مُبَدَّل ولا مُغَيَّر، وتقويم كتاب اللّه عز وجل الذى هو أصل الدين والدنيا والمعتمد، ومعرفة أخبار النبى ﷺ وإقامة معانيها على الحقيقة؛ لأنه لا تفهم معانيها على صِحَّةٍ إلا بتوفيتها حقوقها من الإعراب »[2].

وكان فى النحو - باعتباره تحليلا وتقنينًا لبنية اللغة ـ صعوبات واردة من طبيعة المادة المُحَلَّلَةِ كصعوبة استقرائها استقراءً كاملا، واختلافِ اللَّهجات المنسوبة إليها وتعدُّدِها، أو واردة من طبيعة عملية التحليل نفسها من حيث احتياجُها إلى قدرة عقلية خاصة على التجريد، واختلافُ عقول القائمين بهذه العملية.

أقول: لَمَّا كان النحو بهذه المنزلة قيمةً وصعوبةً كان البحث فى أصوله ضرورةً علميةً لتحقيق هذه القيمة، ومحاولةِ تذليل تلك الصعوبة؛ « إذ إن الأصول هى التى تشكل صورة الفروع، وتحدد لها علاقاتها، وتفسر سماتها، وأيّةُ محاولةٍ للبدء بالفروع، أو لإغفال امتدادها عن أصولها محاولةٌ

(١) الإغراب فى جدل الإعراب ص٤٦.

(٢) الإيضاح فى علل النحو ص٩٥.

غيرُ موضوعيةٍ، ومن ثم غيرُ قادرةٍ على استكشاف أبعادِ الظواهرِ فضلا عن أنْ تستطيع إعادةَ تشكيلها »[1].

ولَمَّا كان أَهَمُّ الأصول النحوية السماعَ والقياسَ والاستصحابَ والإجماعَ، وكان كلٌّ من السماع والقياس قد حظى بكثير من الدراسات المعاصرة، دفعنى ذلك إلى اختيار أحد الأصلين الأخيرين لدرسه تفصيليًّا، وقد اخترت (الاستصحاب) لسببين:

الأول: انتماؤه إلى دائرة النظر العقلى، فى حين ينتمى الإجماع إلى دائرة النقل، ولا يخفى أنَّ النحو فى حقيقته معقول من منقول، فصفة الْمَعْقوليَّةِ التى تتضمن النظر العقلى هى الوصف الأساسى للنحو، ويأتى قيد "من منقول" لتخصيص الوصف الأول وتوجيهه، فإذا أضيف إلى ذلك أن الإجماع نقلٌ عن أئمة النحو بالدرجة الأولى، وأن المنقول المعتمد فى التقعيد هو النقل عن أصحاب اللغة أنفسهم، مما حدا بإمامٍ كابن جنّى إلى القول بعدم حجية الإجماع وأنّ كل من فُرِقَ له عن علّة صحيحة وطريقٍ نَهجَةٍ كان خليل نفسه وأبا عمرٍو فكرِه[2] ـ كان البدء ببحث "الاستصحاب" أولى من الناحية العلمية.

والسبب الثاني: ما شاع بين الدارسين من أن استصحاب الحال من أضعف الأدلة، حتى وجدت عدة مؤلفات فى أصول النحو تهملُ الحديث عن الاستصحاب، فكان القيام ببحث حول هذا الأصل يعيد تقويمه من خلال كلام النحاة فى أبواب النحو ومسائله ضرورة علمية، انطلاقًا من فرضية أنّ الأنباريَّ ومن بعده السيوطيَّ قد تأثرا فى حديثهما عن الاستصحاب خاصة وأصول النحو عامّة بما ورد فى أصول الفقه مما جعلهما ينقلان أحكامًا لا تتطابق تمام التطابق مع أصول النحو المبثوثة بالفعل فى كلام النحاة. ومن ثمَّ تقتضى النظرة الموضوعية إعادة صياغة هذه الأحكام الأصولية بعد استخلاصها من كلام النحاة فى الفروع.

وهكذا تشكلت لَدَيَّ دوافع اختيار هذا الموضوع.

وقد واجهتنى خلال رحلة البحث مجموعة من الصعوبات أذكر منها ما نبع من خصوصية موضوعه، وهى:

١ – قلة ما كتب عن "الاستصحاب" فيما بين أيدينا قديمًا وحديثًا، مما جعل الاعتماد

---

(١) أصول التفكير النحوى ـ المقدمة ى.

(٢) انظر: الخصائص ١/١٩٠، ١٩١.

الأساسي في استخلاص حقائق البحث يقوم على تحليل المادة النحوية التطبيقية لاستخلاص ما يتصل بهذا الجانب النظرى، مما يقتضى الوعى بكل إشارة، وهذا بدوره يحتاج إلى طول الوقوف أمام نصوص النحاة.

٢- يضاف إلى ذلك اتساع مجال البحث، فهو لا يتناول شخصية واحدة أو فترة زمنية محددة بل يجوب النحوَ العربيَّ من سيبويه إلى السيوطى والأشمونى.

والحق أنّ هذا الاتساع والتعدد بقدر ما أمدّ البحث بنصوص تعاونت على إكمال الصورة المطلوبة للاستصحاب كان رافدًا ـ من جهة أخرى ـ لقلق علميّ مشروع، مَبْعَثُهُ الرغبة فى اطّراد الفكرة ما أمكن حتى يستقيم القول بأن ثمة أصولا واحدةً سار عليها علماء النحو فى مجموعهم، وإلا انزلقنا إلى خطر القول بأن لكل نحويٍّ أصولا مخالفة لغيره، إذ لا يعنى ذلك فى حقيقة الأمر إلا عَدَمَ وجودِ أصولٍ مستقرةٍ لهذا العلم، ولا ينفى هذا إمكانيةَ وجودِ خلاف فى مسائل جزئية تتعلق ببعض هذه الأصول وهو ما كشف البحث عن بعضه.

٣- وأخيرًا تأتى الصعوبة العامة فى دراسة أصول النحو، وهى التى أشار إليها ابن جنّى فى تعليله لعدم اشتغال سابقيه بها إذ يقول: « وتُرينى أنّ تَعْرِيدَ كلٍّ من الفريقين: البصريين والكوفيين عنه، وتحامِيَهم طريقَ الإلمام به والخوضَ فى أدنى أَوْشالِهِ وخُلُجِهِ، فضلا عن اقتحام غماره ولُجَجِهِ ـ إنما كان لامتناع جانبه، وانتشار شَعاعِهِ، وبادِى تَهاجُرِ قوانينه وأوضاعه، وذلك أنّا لم نرَ أحدًا من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه »[1].

ولا شك في أن الدراسات السابقة على هذا البحث التى تناولت الاستصحاب قد مدّت له يد العون، وعلى نحو خاص كتاب "الأصول" للأستاذ الدكتور تمام حسّان، حيث كان ـ فيما أعلم ـ أول من تكلم حول الاستصحاب بشيء من التفصيل، وحدد مفهومًا للأصل والعدول والرد.

كما أفدتُ فى تصور أصول النحو عمومًا من كتابين هما: "أصول التفكير النحوى" للأستاذ الدكتور على أبو المكارم، و"أصول النحو العربى" للدكتور محمد خير الحلوانى، إلى جانب عدد من المؤلفات فى هذا المجال.

وتنبغى الإشارة إلى أنّ هناك بحثًا بعنوان "الاستدلال باستصحاب الحال" للدكتورة يسرية محمد إبراهيم، نشر بمجلة الزهراء الصادرة عن كلية الدراسات العربية فرع البنات بجامعة الأزهر،

(١) الخصائص ١/٢.

العدد السادسَ عشرَ أوّل ذى القَعْدة سنة ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م. وقد جاء في اثنتين وسبعين صفحة مشتملا على مقدمةٍ موجزةٍ عن أدلة النحو، وثلاثةِ مباحث:

الأول: استصحاب الحال لغة واصطلاحًا ومكانته عند النحاة.

والثاني: دراسة مسائل نحوية ورد فيها دليل استصحاب الحال.

والثالث: دراسة مسائل صرفية ورد فيها دليل استصحاب الحال.

وقد جاء المبحث الأول في وريقات، واستغرق الثاني والثالث جُلَّ البحث، وتناولتْ صاحبته في المبحث الثاني تسع مسائل وفى المبحث الثالث عشر مسائل.

وهو جهد طيب إلا أنه اقتصر على فكرة الاستدلال بالاستصحاب ولم يتناول تحليل عملية الاستصحاب ومقوماتها، ولا ما يتصل بذلك من بيان مفهوم الأصل، وذكر أسباب العدول، وتحديد علاقة الرد إلى الأصل بالاستصحاب، ولا تحليلَ علاقة الاستصحاب بغيره من الأدلة، ولا دَوْرَهُ في التعليل والتوجيه إلى غير ذلك مما تناولته هذه الرسالة.

أما رسالتى هذه فقد جاءت في مقدمة وتمهيد وستة فصولٍ وخاتمة.

فأمّا التمهيد فتناولت فيه مفهوم الأصل، فبينت أنه تتعدد مدلولاته فى كلام النحاة وأن الأصل المستصحب يكون بمعنى المستحق بالذات، وبمعنى المتقدم في الرتبة وقسمت الرتبة إلى رتبة نفسية ورتبة لفظية، وأشرت إلى الفرق بين الحال والأصل، وإلى الفرق بين الأصل المستصحب والأصل بمعنى المقيس عليه. ثم أشرت إلى مفهوم العدول عن الأصل والردّ إليه وتركت التفصيل لموضعه.

وأمّا الفصل الأول فتناولت فيه الاستصحاب في المؤلفات النحوية متتبعًا له تتبعًا تاريخيًّا، وقد اخترت لذلك عددًا من أبرز النحاة، وحاولت خلال هذا العرض أن أتتبع إضافات كلٍّ على ما قدّمهُ سابقوهُ مع العناية بطرق التعبير عن هذا الإجراء ومسائله.

وأما الفصل الثاني فجاء بعنوان "مفهوم الاستصحاب ومقوماتُهُ"، وقد حدّدتُ فيه خمسة مقومات للاستصحاب، وحلّلتها مستخلصا إحدى عشرة صورةً له من تطبيقات النحاة وكلامهم فى المسائل، إلى أنْ تَوَصّلْتُ إلى تعريفٍ للاستصحاب جامعٍ لهذه الصور، وذكرت طائفةً من القواعد المنهجية التى تتعلق بعملية الاستصحاب، ثم تعرضت للعلاقة بين الاستصحاب في الدرس النحويّ والاستصحاب في الدرس الفقهى مبينًا الفروق بينهما استكمالا لصورته في النحو.

وأما الفصل الثالث فتناول دور الاستصحاب في التقعيد والاستدلال، وبينت فيه أن الاستصحاب في عملية التقعيد تأتي مكانته عقب السماع، ونبّهت على ما يمكن أن يقع من تداخل بين الأصل المستصحب والقاعدة الكلية. وأما دوره في الاستدلال فبينت فيه علاقته بالأدلة الأخرى تمهيدًا لتحديد قوته في الاستدلال وقد توصلت إلى أن له دورًا بارزًا في عملية الاستدلال، وأنه وإن كان نظريًا أضعفَ من السماع والقياس - فإنه على المستوى التطبيقي قد يتقدم على أحدهما، وعلى هذا ينبغي عدم التسليم للمقولة التي أشاعها الأنباريُّ وهي: أن الاستصحاب من أضعف الأدلة. ثم عرضت لأبرز المسائل التي استعمل فيها الاستصحاب في الاستدلال.

وجاء الفصل الرابع متممًا لدور الاستصحاب في الفكر النحوي من خلال استعراض دوره في التعليل والتوجيه، وقد استدعى بيانُ دوره في التعليل ذِكْر تقسيمات العلة عند النحاة، ثم ذكرت عددًا من المسائل التي يظهر فيها دور الاستصحاب في التعليل، وكذلك عرضت للمسائل التي يبرز فيها دوره في التوجيه.

وأما الفصل الخامس فهو بعنوان "العدول عن الأصل"، وقد تناولتُ فيه أنواع العدول، فهناك عدول مطردٌ وعدول غيرُ مطردٍ، ووسائلَ العدولِ، ثمَّ عرضتُ بشيء من التفصيل لأسباب العدول، وقد قسّمتها إلى أسباب لفظية وأسباب معنوية.

وأمّا الفصل السادس فهو بعنوان "الردّ إلى الأصل"، وقد قسّمتُ فيه الردّ إلى: ردٌّ لفظي، وردٌّ ذهنيٌّ، وبينت فيه المراد بالردّ إلى الأصل بنوعيه مفرقًا بينه وبين التأويل، ومبينًا علاقة هذا الإجراء بالاستصحاب وقوة ارتباطه به.

وأمّا الخاتمة فتضمّنت أهم النتائج.

هذا وقد كان معتمدى في هذا البحث على نوعين من المصادر؛ الأول: كتب أصول النحو كالخصائص لابن جنّي، والإغراب ولمع الأدلة للأنباري، والاقتراح للسيوطي. والثاني: كتب النحو العربي التي تتناول أبوابه ومسائله، فمنها استخلصت ما في هذا البحث من مفاهيمَ وتعريفاتٍ وتقسيماتٍ وأحكامٍ، وأكثر ما اعتمدت منها على كتاب سيبويه، والمقتضب للمبرد، والأصول في النحو لابن السّراج، والمنصف لابن جنّي، والإنصاف للأنباري، واللّباب في علل البناء والإعراب للعكبري، وشرح المفصل لابن يعيش، وشرح التسهيل لابن مالك، والممتع والمقرب لابن عصفور، وشرح الكافية وشرح الشافية لرضي الدين الاستراباذي، ومغني اللبيب لابن هشام، وهمع الهوامع والأشباه والنظائر للسيوطي، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، إلى جانب طائفةٍ أخرى من الكتب النحوية تأتي في قائمة المصادر والمراجع.

وقد قمت بجمع المسائل من هذه الكتب، ثمّ تحليلها لاستخلاص عناصرها الأولى، ثمّ إعادة تركيبها فى بناء نظرى، وهي محاولة لصياغة جانب من أصول النحو صياغة قائمة على استنباط الأصول من الفروع لا على نقل أصول علمٍ آخرَ والتمثيلِ لها من العلم المؤصَّلِ له.

فإن كنت قد أصبت منهجا وتطبيقًا فهذا ما أرجوه خدمةً لعلمٍ قام خدمةً لكتاب اللّه تعالى، وإن كنت قد أخطأت فى أحدهما أو كليهما فمن اللّه أسأل العفو والهداية، ومن أهل العلم ألتمس المسامحة والإرشاد، وأسأل اللّه الأحد الصمد أن يجعل عملى هذا خالصًا لوجهه الكريم.

﴿ وما توفيقى إلاّ باللّه عليه توكّلت وإليه أنيب ﴾

الباحث

****

التَّمْهِيد

تمهيد

يعرض هذا التمهيد لمصطلح الأصل باعتباره العنصر المستصحب الذى ينبغى تحديد مفهومه قبل الشروع فى التتبع التاريخى والتحليلى لعملية الاستصحاب التى تقوم عليه. كما يعرض - فى إيجاز - لمصطلحى العدول والرَّدّ لاتصالهما القوى بالاستصحاب.

أولا: مفهوم الأصل

الأصل فى اللغة «أسفلُ كلِّ شىء»[١]، وفى مادته معنى الشدّة والإحاطة والثبات[٢]، ويدور حول هذا المعنى اللغوى عباراتٌ مشهورة مثل: «الأصل هو ما يُبْتَنَى عليه غيرُه»[٣]، و«ما يُفْتَقَرُ إليه ولا يَفْتَقِر هو إلى غيره»[٤]، و«ما يثبت حكمه بنفسه ويُبْنى عليه غيره»[٥].

أمّا فى الاصطلاح فإنّ النحاة يستعملون لفظ (الأصل) بمدلولات متعددة[٦]، يهمنا منها هنا ما يدخل فى إطار عملية الاستصحاب، وذلك معنيان:

المعنى الأول: ما يستحقه الشيء بذاته.

ويظهر هذا المعنى فيما نقله الزجاجي عن الخليل وسيبويه إذ يقول: «قال الخليل وسيبويه وجميع البصريين: المستحق للإعراب من الكلام الأسماء، والمستحق للبناء الأفعال والحروف. هذا هو الأصل، ثم عرض لبعض الأسماء علة منعتها من الإعراب فبُنِيَتْ، وتلك العلة مشابهة الحرف، وعرض لبعض الأفعال ما أوجب لها الإعراب فأعربت، وتلك العلة مضارعة الأسماء، وبَقِيَت الحروف كلُّها على أصولها مبنيَّةً؛ لأنه لم يعرض لها ما يخرجها عن أصولها. فكل اسم رأيته معربًا فهو

---

(١) لسان العرب لابن منظور ٨٩/١ ط. دار المعارف - مصر، د.ت - تحقيق عبد الله على الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلى.

(٢) انظر: مادة (أصل) فى لسان العرب ٨٩/١، والقاموس المحيط للفيروزآبادى ٣١٨/٣ ط. الهيئة العامة للكتاب مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية سنة ١٣٠١هـ.

(٣) التعريفات لأبى الحسن الجرجانى ص٤٩، تحقيق وتعليق د. عبد الرحمن عميرة ط. عالم الكتب - بيروت، الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

(٤) التعريفات ص٤٩.

(٥) التعريفات ص٤٩.

(٦) من هذه المدلولات: القاعدة الكلية، والمقيس عليه، والغالب، والراجح، والدليل، واللازم.

على أصله، وكلّ اسم رأيته غيرَ معرب فهو خارج عن أصله، وكلُّ فعل رأيتَه مبنيًّا فهو على أصلـه، وكلُّ فعل رأيتَه معربًا فقد خرج عن أصله، والحروف كلّها مبنيَّة على أصولها»[١].

ففي هذا النص يتضح معنى الاستحقاقِ بالذّاتِ للأصلِ، واستعمالُ الأصل بهـذا المعنى في عملية الاستصحاب التي تظهر عناصرها بوضوح أيضًا مِنْ وجودِ أصلٍ، والبقاءِ عليه، وعدمِ وجود علّةِ العدول عنه.

وقد امتدَّ هذا المفهوم زمانيًّا فوجدناه عند من تلا الخليلَ وسيبويه، فالمبردُ [ت٢٨٥هـ] يقول عن اللقب: «أصل الألقاب أن تجرى على أصل التسمية، وليس حق الرجل أن يُسَمَّى باسمين مفردين، ولكن مفردٍ ومضافٍ أو بمضافين فعلى هذا تجرى الألقاب»[٢]، فيظهر من سياق كلامه استعمال أصل الشيء بمعنى ما يستحقه من حكم.

ويتضح هذا المعنى في قوله أيضًا: «كُلُّ باب فأصلـه شيء واحد ثُمَّ تدخل عليه دواخل لاجتماعها في المعنى، وسنذكر (إنْ) كيف صارت أحقَّ بالجزاء، كما أنَّ (الألف) أحقُّ بالاستفهام، و(إلاّ) أحقُّ بالاستثناء، و(الواو) أحقُّ بالعطف»[٣]، فيُفْهَم من هذا أنَّ المعانيَ العامّة ما يكون فيها أصلا فهو بمعنى الاستحقاق.

وابن السراج (ت٣١٦هـ) يقول: «حَقُّ البدل وتقديره أن يعمل العاملُ في الثاني كأنه خال من الأوّل، وكان الأصلُ أن يكونا خبرين، أو تدخلَ فيه واو العطف لكنهم اجتنبوا ذلك للبس»[٤] فعبّر بالأصل عمّا عبّر عنه بالحق.

ويقول في موضع آخر: «حقُّ الرباعي وما زاد على الثلاثي أن يكون أولُ اسم الفاعل ميمًا، فالأصل في هذا[٥] مُقَطِّع»[٦].

---

(١) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٧٧ تحقيق د. مازن المبارك، ط. دار النفائس، السادسة ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

(٢) المقتضب للمبرد ١٦/٤، ١٧، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ط. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي - القاهرة ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

(٣) المقتضب ٤٥/٢.

(٤) الأصول في النحو لابن السراج ٤٦/٢ تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ط. مؤسسة الرسالة - بيروت، الثالثة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

(٥) الإشارة إلى الفعل (قَطَّعَ).

(٦) الأصول في النحو ١٢٣/١.

والأنباري (ت٥٧٧هـ) يقول عن التنوين: «التنوين ... شيء يستحقه الاسم في الأصل»[١].

والعكبري (ت٦١٦هـ) استعمل هذا المفهوم في قوله: «الإعراب إمّا أن يَثْبُتَ أصلا أو استحسانًا»[٢].

وهذا المفهوم موجود أيضًا عند ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) كما يظهر في قوله: «تقول: هو أَفْضَلُ رَجُلٍ .. وأصله أفضلُ الرِّجالِ ... وإن أتيت بالألف واللام والجمع فقد حققت وجئت بالأصل وأعطيت الكلام حقَّه»[٣].

وكذا عند رضي الدين الاستراباذي (ت٦٨٦هـ) كما في قوله: «الأصل في كلِّ كلام ألّا يخالِطَه لسانٌ آخر»[٤]؛ إذ حقُّ كلِّ لغة أن تكون مستقلة عن غيرها. وقوله في محلٍّ آخر: «أصل كل نوع ألاّ يكونَ فيه الوزنُ المختصُّ بنوعٍ غيرِه»[٥].

وجاء عند السيوطي (ت٩١١هـ) في نحو: «الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر»[٦]، و«الأصل ألاّ تدخل الفاء على شيءٍ من خبر المبتدأ»[٧]، و«الأصل جواز حذف المفعول به لأنه فضلة»[٨].

وورد هذا المفهوم عند الأشموني (ت٩٢٩هـ) أيضًا إذ يقول: «حق الحرف المشترك الإهمال ... وإنما عملت ما ولا وإنْ النافيات مع عدم الاختصاص لعارض الحمل على ليس، على أنَّ من العرب من يهملهنَّ على الأصل»[٩].

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٣٦٩/١، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ط. المكتبة العصرية ـ صيدا ـ بيروت، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

(٢) مسائل خلافية في النحو للعكبري ص١٢٠ تحقيق د. محمد خير الحلواني ط. دار الشرق العربي ـ بيروت، سوريا الأولى ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٥/٣ ط. عالم الكتب ـ بيروت د.ت.

(٤) شرح كافية ابن الحاجب للرضي ٣٧/١ ط. دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م، وهي مصورة عن الطبعة العثمانية سنة ١٣١٠هـ.

(٥) شرح الكافية للرضي ٣٨/١.

(٦) همع الهوامع للسيوطي ٣٢٩/١ تحقيق أحمد شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، الأولى ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

(٧) همع الهوامع ٣٤٧/١

(٨) همع الهوامع ١٠/٢.

(٩) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٤٤/١ ط. دار إحياء الكتب العربية.

المعنى الثانى للأصل : المتقدم فى الرتبة.

وهذا المعنى ينقسم قسمين بحسب نوع الرتبة، فلدينا: متقدم فى الرتبة النفسية[١]، ومتقدم فى الرتبة اللفظية.

فأمَّا المتقدم فى الرتبة النفسية فهو «ما كان أوقر فى النفس، ومقدَّمًا فى الإحساس على غيره»[٢].

وقد سبق الزجاجى (ت٣٣٧هـ) إلى تأصيل هذا المعنى نظريًّا فى قوله عن تقدم المرفوع للمنصوب والمخفوض: «إنَّ المرفوع قبل المنصوب والمخفوض استحقاقًا، وعلى ما يوجبه القياس فى الترتيب، ويَجُوزُ تَسْوِيفُه[٣] فى ترتيب هذه الأشياء. وتقديمُ بعضها على بعض فى المرتبة والاستحقاق، لا أنَّ العربَ كانت تنطق زمانًا بأشياء مرفوعة، ثم نطقت بعد ذلك بأشياء منصُوبة، ثم نطقت بالمخفوضات، بل تنطق بالكلام كلّه مُختَلِطًا بعضُه ببعض، ثم رتَّبَ العلماء استحقاقَ بعضه التقديمَ فى المرتبةِ على بعض، على ما مضى من شرح ذلك[٤]. ألا ترى أنّا نقول: إنَّ الأسماء قبل الأفعالِ، وليس كذلك مجراها فى النطق، بل ترى الأفعالَ والحروفَ فى كثير من الكلام تتقدم على الأسماء فى النطق، وحتى أنَّ كثيرًا من الأسماء لا يجوز تقديمها على بعض الحروف»[٥].

ثم جاء ابن جنى (ت٣٩٢هـ) فزادَ الأمرَ إيضاحًا ونصَّ على "القوة فى النفس"، وذلك فى

---

(١) النَّفْسِيَّة نسبة إلى النفس، ولفظ (النفس) يستعمل فى العربية بعدة معانٍ، فيطلق على الرُّوْح، وما يكون به التمييزُ، والدمِ، وجُمْلَةِ الشىء وحقيقتِه، والجسدِ، والإنسانِ [انظر: لسان العرب مادة (ن ف س) ٤/٤٥٠٠]. والمراد بالنفس هنا ما يكون به التمييز والعقل، وقد رُوِىَ عن ابن عباس أنّه قال: « فى ابن آدم نفسٌ بها العقلُ والتمييزُ، وفيه رُوْحٌ به النَّفَسُ والتَّحَرُّكُ، فإذا نام العبد قَبَضَ اللّهُ نَفْسَهُ ولم يقبض رُوْحَهُ » [المحرر الوجيز ١٤/٨٨، وانظر: معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٤/٣٥٦]، وذكر الكَفَوِىُّ أنَّ « العقل والنفس والذهن واحد، إلاَّ أنَّ النَّفسَ سُمِّيت نفسًا لكونها متصرفةً، وذِهنًا لِكَونِها مستعدَّةً للإدراك، وعقلاً لكونها مُدْرِكَةً » [الكليات ص٦١٨]. وليس ههنا تعرُّضٌ للنَّفْسِ التى هى موضوع (علم النفس)؛ إذ يدخل فيها جوانبُ انفعاليةٌ وأخلاقيةٌ وحَرَكِيَّةٌ غَيْرُ جانبِ الإدراكِ العقلى [انظر: أصول علم النفس الحديث ص١٢، د. فرج عبد القادر طه، دار المعارف ـ مصر، الطبعة الأولى ١٩٨٩م]. واستعمالُ النفسِ بمعنى القوة الـمُدْرِكَةِ وَمَحَلِّ الـمَلَكاتِ فى الإنسان موجودٌ فى التراث.

(٢) القياس فى النحو ص٣٥، د. منى إلياس، ط. دار الفكر ـ دمشق، الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

(٣) أى تأخيره.

(٤) فى "باب القول فى الاسم والفعل والحرف أيها أسبق فى المرتبة والتقدم" الإيضاح ص٨٣، و"باب القول فى الأفعال أيها أسبق فى التقدم" ص٨٥.

(٥) الإيضاح فى علل النحو ص١٢٦، ١٢٧.

قوله عن تقدم الاسم على الفعل والحرف: «وإنْ كانت رتبة الاسم من حصة القوة والضعف أن يكون قبل الفعل، والفعلُ قبل الحرف، وإنما يعنى القومُ بقولهم: إنَّ الاسمَ أسبق من الفعل، أنه أقوى في النفس وأسبق في الاعتقاد لا في الزمان»(١).

ثم يُبَيِّن مُؤَكِّدًا أنَّ التقدم والسبق هنا ليس زمانيًا فيقول: «فأمّا الزمانُ فيجوز أن يكونوا عند التواضع قَدَّموا الاسم قبل الفعل، ويجوز أن يكونوا قَدَّموا الفعلَ في الوضع قبلَ الاسم، وكذلك الحرف، وذلك أنهم وزنوا حينئذ أحوالهم وعرفوا مصاير أمورهم، فعلموا أنهم محتاجون إلى العبارات عن المعانى، وأنها لابد لها من الأسماء والأفعال والحروف، فلا عليهم بأيِّها بدءوا أبالاسم أم بالفعل أم بالحرف؛ لأنهم قد أوجبوا على أنفسهم أن يأتوا بهِنَّ جُمَعَ، إذ المعانى لا تستغنى عن واحد منهُنَّ»(٢).

ويفهم مما ذكره الزجاجى وابن جنّى أنَّ الرتبة النفسية تتحقق بين أنواع جنس واحد، فهى تتحقق بين أنواع الكلمة: الاسم، والفعل، والحرف، وبين أنواع الإعراب: الرفع، والنصب، والجر، وبين أنواع الفعل: الماضى، والمضارع، والأمر.

وقياسًا على هذا يمكن القول بأنها تتحقق بين نَوْعَيِ التَّعْيين: التعريف، والتنكير، ونَوْعَيِ الجنس: التذكيرِ والتأنيثِ، وأنواع العدد: الإفراد، والتثنية، والجمع.

وأمّا التقدمُ في الرتبةِ اللَّفْظِيَّة فالمراد به أن يكون لِلَفظِ الواحد مفردًا كان أو مركَّبًا أكثرُ من صورةٍ بعضُها يسبق الآخرَ، فالمفرد كقولهم في (خطايا): إنها في الأصل (خطايِئُ)، ثم (خطائِيُ)، ثم (خطائِيُ)، ثم خطاءَىُ)، ثم (خطاءا) ثم (خطايا)(٣). والمركب كقولهم في (أمّا أنت منطلقًا انطلقتُ): إن أصل التركيب: انطلقتُ لِأَنْ كنتَ منطلقًا.

ثم أنْ كنتَ منطلقًا انطلقتُ.

ثم أنْ أنتَ منطلقًا انطلقتُ.

ثم أنْ ما أنت منطلقًا انطلقتُ.

ثم أمّا أنت منطلقًا انطلقتُ.(٤)

(١) الخصائص لابن جنى ٢/٣٢، تحقيق محمد على النجار، ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب، الثالثة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

(٢) الخصائص ٢/٣٢، وقد أطال ابن جنى الحديث في إبطال معنى التقدم الزمنى لما حُكِمَ له بالتقدم في النفس والاعتقاد، انظر: ٢/٣٥-٤٢.

(٣) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ص٣٠٤ تحقيق عبد المتعال الصعيدى. ط. مكتبة الآداب - القاهرة د.ت.

(٤) انظر: أوضح المسالك ص٤٩.

فكل صورة من هذه الصور تسمى (حالا)، ويطلق (الأصل) على الحال الأول الذى لم يسبقه شيء من صور اللفظ، ويطلق أيضًا على كل حالٍ له تالٍ باعتبار تاليه، فيسمى الأصلَ الأقربَ، ويُسَمَّى الحالُ الأولُ الذى لا سابق له الأصلَ الأبعدَ[1].

ولا يشترط فى الأصل ـ بهذا المفهوم ـ أن يكون ملفوظًا به، «ولا يُسْتَنْكَرُ الاعتداد بما لم يخرج إلى اللفظ؛ لأنَّ الدليل إذا قام على شيء كان فى حكم الملفوظ به، وإنْ لم يجر على ألسنتهم استعماله»[2].

ويبقى ـ بعد ذلك ـ إطلاق (الحال) ـ دون الأصل ـ على الصورة الموجودة الآن المحوّلة عن غيرها، ويكون (الحال) حينئذ فى مقابل (الأصل)، وهذا هو الفرق بين الحال والأصل.

ومثال إطلاق الأصل على الحال الأول قولهم: «النكرة أصل والمعرفة فرع»[3]، ويدل على أنَّ مرادهم بالأصل هنا أول الأحوال قول الأنبارى: «أول أحوال الكلمة التنكير»[4]، وقول ابن يعيش: «الاسم نكرة فى أوّل أمره مبهم فى جنسه، لم يدخل عليه ما يفرد بالتعريف، حتى يكون اللفظ لواحد دون سائر جنسه ... فالنكرة سابقة»[5].

ومثال إطلاق الأصل على حال سابقة ليست أوّلَ الأحوال قول الأشمونى فى كلامه على أسباب البناء على الحركة: «أوْ لها أصل فى التمكن»[6]، يُبَيِّن ذلك قولُ الصبان: «قوله: "أوْ لها أصل فى التمكن" أى حالة فى التمكن، أى أنها تعرب فى بعض الأحوال، وليس المراد أنها متمكنة أصالةً حتى يعترض بمنافاته حكمَهم بأنَّ المبنى غير متمكن»[7].

ومثال استعمال الحال فى مقابل الأصل قول ابن مالك عن (كيف): إنها «لا تخرج فى

---

(١) انظر: الخصائص ٢/٣٤٤-٣٤٧. وقد عَبَّر ابن جنى بلفظ (أوّل) عن الأصلين البعيد والقريب، فقال: « فاعرف بهذا ونحوِه حالَ ما يرد عليك مما هو مردود إلى أوّلَ وراءه ما هو أسبق رتبةً منه، وبين [كذا] ما يُـرَدُّ إلى أولَ ليست وراءه رتبةٌ متقدمة له » اهـ الخصائص ٢/٣٤٧.

(٢) الخصائص ٢/٣٤٥.

(٣) همع الهوامع ١/١٨٦.

(٤) الإنصاف ٢/٧٣٥.

(٥) شرح المفصل ٥/٨٥.

(٦) شرح الأشمونى ١/٦٤.

(٧) حاشية الصبان ١/٦٤.

الاستعمال عن أن تكون في موضع نصب على الحال، أو خبر مبتدأ في الحال أو الأصل»[١].

وقولُ الرضي: «وإنّما سُمِّي العامل عاملا لكونه غَيَّر آخرَ الكلمة عمّا هو أصله[٢] إلى حالة أخرى لفظًا أو تقديرًا»[٣].

ومثال استعمال (الحال) بمعنى الأصل الأول قول الرضي عن حروف التفخيم: «لا تؤثر أسباب الإمالة المذكورة معها؛ لأنّ أسباب الإمالة تقتضي خروج الفتحة عن حالها، وحروف الاستعلاء تقتضي بقاءها على أصلها، فترجح الأصل»[٤]. فالحال والأصل هنا بمعنى واحد وهو عدم الإمالة، وهو متقدم على الإمالة.

هذان المعنيان ـ معنى الاستحقاق والتقدم في الرتبة ـ هما اللذان يرد عليهما مصطلح (الأصل) في باب الاستصحاب. لكنّ أستاذنا الدكتور تمام حسان حين عرض لهذا الباب في كتابه "الأصول"[٥] وتحدث عن الأصل جعل الأصل (أصلَ وضع) و(أصلَ قاعدة)، وقَسَّم أصلَ الوضع إلى أصل وضع الحرف، وأصل وضع الكلمة، وأصل وضع الجملة. وعند أصل وضع الكلمة بَيّن أنه يتكون من (أصل الاشتقاق)، و(أصل الصيغة)، وهما عنده يسبقان «أصل الوضع من الناحية الإبستمولوجية المحضة»[٦].

ويرى الدكتور تمام حسان أنّ أصل الوضع أمر ذهني مجرد لا يمكن النطق به، وإنّما ينطق بمثاله، فإذا كُنّا نقول: إنّ (قال) أصل وضعها (قَوَلَ)، فكذلك (ضَرَبَ) لها أصل وضع ذهني، «وكما تنتمي (قال) التي في النطق إلى (قَوَلَ) التي في الذهن، يكون الأمر بالنسبة إلى (ضَرَبَ) التي في النطق، و(ضَرَبَ) التي في الذهن، ومعنى هذا أنّ الكلمة سواء أكانت صحيحة أم معتلة تعود إلى أصل وضع جَرَّده لها النحاة»[٧].

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١٠٥/٤ تحقيق د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون ط. هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ـ مصر، الأولى ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

(٢) يعني السكون.

(٣) شرح الكافية للرضي ٢٢٣/١.

(٤) شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١٥/٣ تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد ط. دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

(٥) انظر: الأصول دراسة إيبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي ص١٢٣-١٤٣ حيث الحديث عن معنى الأصل المستصحب. ط. دار الثقافة ـ الدار البيضاء ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

(٦) الأصول ص١٣١.

(٧) الأصول ص١٣٣.

وفائدة أصل الوضع «أنه معيار اقتصادى تُرَدُّ إليه الكلمة [أو الجملة]، وتقاس بـه إذا تجافى بها الاستعمال عن مطابقته بما أصابها من تغيير أو تأثير»[١]، وهو «فكرة مجردة تعتبر ثابتًا من ثوابت التحليل اللغوى، ترد إليه أنواع المفردات المختلفة، وتُسْتَأنَسُ به شواردُها وأوابدها، حتى إذا ما خضعت هذه الأوابد لذلك الأصل المُطَّرد سَهُلَ على النحاة أن يَبْنُوا قواعدَهم على هذه الأصول دونَ أن يمنحوا الأوابد إلا تفسيرًا هنا وتأويلا هناك، ومعنى هذا أنّ تجريد الأصول وسيلة للوصول إلى الاقتصاد فى العلم»[٢].

وأمّا عن علاقة أصل الوضع بـمَعْنَيي الأصل - المستحقّ بالذات والمتقدمِ فى الرتبة - فإنَّ المتقدم فى الرتبة اللفظية إذا كان الأصلَ الأولَ الذى لا سابق له فهو أصل الوضع، ولا يطلق على كل حالٍ سابقٍ أصلُ وضع، وكذا لا يطلق على المتقدم فى الرتبة النفسية أصل وضع. أمّا معنى المستحق بالذات فيدخل تحت أصل الوضع.

وأمّا الأصل الثانى الذى ذكره الدكتور تمام حسان فأطلق عليه: أصل القاعدة، أو القاعدة الأصلية، أو قاعدة الأصل، وهى «تلك القاعدة السابقة على القيود والتفريعات، كقاعدة رفع الفاعل، ونائب الفاعل، والمبتدأ، وتقدم الفعل على الفاعل، وتقدم الموصول على صلته، وافتقار الحرف إلى مدخوله»[٣].

ويرد فى مقابل القاعدةِ الأصلية القاعدةُ الفرعية، وهى المُعَبِّرَة عن الاستثناءات والقيود والتفريعات[٤]، وكل منهما قد يكون مُطَّرِدًا فيقاس عليه، أو غير مطرد فيتوقف فيه على المسموع[٥].

ويشمل أصلُ القاعدة طائفةً من قواعد الأبواب، وطائفة من قواعد التوجيه، على ما بَيَّن الدكتور تمام حسان.[٦]

والحق أنّ أصل القاعدة ليس قَسِيمًا لأصل الوضع، بل ما هو إلا العبارة الفنية الموضوعة للتعبير عن أصل الوضع، فكأنَّ الفرقَ بينهما هو الفرق بين اللفظ ومعناه، يظهر هذا فى عدة

---

(١) الأصول ص١٣٣.

(٢) الأصول ص١٣٧.

(٣) الأصول ص١٤٠.

(٤) انظر: الأصول ص١٢٣، ١٤٠، ١٥٣، ١٥٤.

(٥) انظر: الأصول ص١٢٥، ١٥٤.

(٦) انظر: الأصول ص١٤١.

مواضع من كلام أستاذنا الدكتور تمام حسان ـ وإن كان ظاهرُ صنيعه الفصلَ بينهما ـ فهو يقول فى نهاية الحديث عن أصل وضع الجملة: «الكثير من أصل وضع الجملة مما يشتمل عليه أصل القاعدة ... لا يمكن تحديد أصل وضع الجملة مع اعتزال القول فى أصل وضع القاعد اعتزالا تامًّا»[1].

ويقول فى موضع آخر مُوَحِّدًا الغاية مِنْ أصل الوضع وأصل القاعدة: «سبق أنَّ أصل الوضع تجريد قام به النحاة لِيَصِلُوا بواسطته إلى الاقتصاد العلمى بتجنب الخوض فى أوابد المفردات، وتلك نفسها هى الغاية التى يرمى إليها أصل القاعدة»[2].

وحين يُعَدِّدُ ما يشتمل عليه أصل وضع الجملة يذكر: الذِّكْرَ والإظهار، والوصل، والتضامّ، والربط، إلى جانب الرتبة والعامل ... إلخ[3]، وهذه الأشياء نفسها ذكرها فى الحديث عن أصل القاعدة.

كما يظهر فى كلامه عن العدول عن أصل القاعدة، والرَّدِّ إليه تداخلُه مع أصل الوضع.[4]

هذا بالإضافة إلى أنه ذكر طائفة من قواعد التوجيه تحت الحديث عن أصل وضع الكلمة لأنها تعبر عنه.[5]

فهذا كله يدل على أنَّ أصل الوضع وأصل القاعدة يئولان إلى معنى واحد هو ما عبَّر عنه النحاة بأصل الوضع، واللّـه أعلم.

* الأصل بَيْنَ باب الاستصحاب وباب القياس:

بعد بيان معنى (الأصل) الذى يرد عليه فى باب الاستصحاب، لابد من الإشارة إلى أنَّ هذا المصطلح نفسه يستعمل فى باب القياس ـ من أبواب أصول النحو ـ لكن بمعنى مختلف، إذ يرد (الأصل) فى باب القياس بمعنى المقيس عليه، ويقابله (الفرع) بمعنى المقيس[6].

---

(١) الأصول ص١٣٩.

(٢) الأصول ص١٤٤.

(٣) انظر: الأصول ص١٤٨.

(٤) انظر: الأصول ص١٥١-١٥٦، ١٦٥-١٧١.

(٥) انظر: الأصول ص١٣٥.

(٦) انظر: لمع الأدلة للأنبارى ص٩٣ تحقيق سعيد الأفغانى، مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٧م. والاقتراح فى أصول النحو ص١٨١ حققه د. محمود فجال تحت اسم "الإصباح فى شرح الاقتراح" وسأشير إليه بالاقتراح لأنه اسم الكتاب الأصلى. ط. دار القلم ـ دمشق، الأولى ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

وقد فرّق الدكتور تمام بين مصطلحى الأصل والفرع فى البابين بقوله: «لكلٍّ من مصطلحى (الأصل) و(الفرع) معنيان؛ أحدهما تحت (الاستصحاب)، وثانيهما تحت (القياس) كما يلى:

المصطلح	بمفهوم الاستصحاب	بمفهوم القياس
الأصل	تجريد الوضع أو القاعدة سواء اطرد أم لا	المطرد = المقيس عليه
الفرع	المعدول به عن الأصل	المقيس

فالأصل بمفهوم الاستصحاب تجريد، وبمفهوم القياس بعضه تجريد، وبعضه سماع. والفرع بمفهوم الاستصحاب مسموع، وبمفهوم القياس معظمه غير مسموع»[1].

وعلى هذا ففى القياس ليس هناك علاقة أصالة وفرعية حقيقية، أمّا فى الاستصحاب فالأصل تجريد، والفرع ما خرج عن الأصل فـ«هناك علاقة أصالة وفرعية حقيقية بين الأصل والفرع فى باب الاستصحاب»[2].

* * *

(١) الأصول ص٢٠٩، وانظر: ظاهرة الأصل والفرع فى الدراسات الصرفية ص١٢، ١٣ رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم برقم ٩٧٩، إعداد: محمد أشرف مبروك.

(٢) الأصول النحوية عند الأنبارى ص٣٩٥، رسالة ماجستير بكلية دار العلوم برقم ٥٨٦ إعداد: محمد سالم صالح.

ثانيًا: مفهوم العدول

العدول فى اللغة مصدر عَدَلَ عن الشىء يَعْدِلُ عُدُولا إذا حادَ ومالَ، وعَدَلَ إليه عدولا إذا رجع، ويكون جمعًا للمصدر (عَدْل) إذا جُعِلَ وصفًا كما جاء فى الأثر: «يحمل هذا العلمَ من كل خلف عدوله»[1] أى ذوو العدل فيه.

ويستعمل (عَدَلَ) ضدَّ جارَ، وبمعنى ساوَى، وماثل، ويتفرع عليه قولهم: عَدَلَ الرجلَ فى المَحمِل أى ركب معه، وبمعنى: أقام الشىء إذا كان مائلا، وبمعنى فَدَى، ومنه قوله تعالى: ﴿وإنْ تَعْدِلْ كُلَّ عَدْلٍ لاَ يُؤْخَذْ مِنْها﴾[2] أى تَفْدِ كُلَّ فداءٍ، وبمعنى أشرك، يقال عَدَل باللّه يعدل: أشركَ[3].

أمّا العدول فى الاصطلاح فهو التحول عن أصل الوضع أو القياس[4]. وفكرة العدول عن أصل الوضع أصيلة فى الفكر النحوى إذ تظهر بوضوح فى كتاب سيبويه، فهو يستعمل المصطلح، وينقله عن الخليل[5]، ويشير إلى شىءٍ من صور العدول تحت باب "ما يكون فى اللفظ من الأعراض"[6]، فيقول: «اعلم أنهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله فى الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوّضون، ويستغنون بالشىء عن الشىء الذى أصله فى كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطًا»[7]. وسيأتى الحديث عن أنواع العدول وأسبابه فى الفصل المخصص له.

* * *

---

(١) الحديث رواه الحافظ صلاح الدين أبو سعيد خليل العلائى [ت٧٦١هـ] فى بُغْيَة الملتمس فى سُباعيّات حديث الإمام مالك بن أنس ص٣٤. حققه وعلق عليه: حمدى عبد المجيد السلفى ط. عالم الكتب، الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

(٢) من الآية ٧٠ سورة الأنعام.

(٣) انظر فى ذلك مادة (عدل): لسان العرب ٤/٢٨٣٨-٢٨٤٢، ومختار الصحاح ص١٧٦، والقاموس المحيط ٤/١٣.

(٤) انظر: المسائل العضديات للفارسى ص١٢٨، ١٢٩، تقديم وتحقيق د. حسن هنداوى، ط. دار القلم - دمشق ودار المنارة - بيروت، الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، وشرح التسهيل لابن مالك ١/١٧٢.

(٥) انظر: الكتاب ٣/٣٣٥، تحقيق عبد السلام هارون طبعة مكتبة الخانجى، الثالثة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

(٦) الكتاب ١/٢٤.

(٧) الكتاب ١/٢٤، ٢٥.

ثالثًا: مفهوم الرد إلى الأصل

الرَّدُ في اللغة «صَرْفُ الشيءِ ورَجْعُه، والرَّدُّ: مصدر رَدَدْتُ الشيءَ، ورَدَّه عن وجهه يرده ردًا ومَرَدًّا وترداداً: صَرَفَه ... ورَدَّه عن الأمر ولَدَّه أى صرفه عنه برفق ... والارتداد: الرجوع، ومنه المرتدُّ، واسْتَرَدَّه الشيءَ: سأله أن يَرُدَّه عليه»[1]، ففيه معنى الرجوع، ومعنى الصرف والتحوّل.

أمّا في الاصطلاح فلم أجد له تعريفًا في التراث النحوى. لكن تكلم عنه الدكتور تمام حسان فجعله مرادفًا للتأويل إذ يقول: «أولى بنا أن نقتدى بكتاب اللّه تعالى[2]، فنجعل التأويل والرد مترادفين؛ لأنّ التأويل وهو مصدر (أوّل - يُؤَوِّل) ينتمى إلى اشتقاق (آل — يئول) أى عاد أو ارتَدَّ فمن (أوّلَ) فرعًا فقد جعله (يئول) إلى أصله، أى فقد (رَدَّه) إلى أصله»[3].

غير انى وجدت أنّ الرَّدَّ إلى الأصل عند النحاة ينقسم قسمين:

الأول: الرد اللفظى، وأعنى به نطق العرب بالأصل في بعض المواطن بعد أن كانوا قد عدلوا عنه في غالب كلامهم.

الثانى: الرد الذهنى، وأعنى به الرجوع بالعنصر اللغوى مفردًا كان أو مركبًا إلى أصل وضعه رجوعًا ذهنيًا أى غير منطوق به.

وقد عقدت فصلا للرد إلى الأصل تحدثت فيه عن هذين النوعين بالتفصيل مبينًا علاقة كُلِّ نوعٍ بالاستصحاب، وأسباب النوع الأول، وطرق النوع الثانى وعلاقته بالتأويل.

****

---

(١) لسان العرب مادة (ردد) ٣/١٦٢١، ١٦٢٢.

(٢) يشير إلى قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [النساء - ٥٩].

(٣) الأصول ص١٥٧.

الفصل الأول

الاستصحاب فى المؤلّفات النحْويّة

(عرض تاريخى)

الفصل الأول

الاستصحاب فى المؤلفات النحوية

(عرض تاريخى)

يتتبع هذا الفصل عملية الاستصحاب تتبُّعًا تاريخيًا، راصدًا إيَّاها فى أهم المؤلفات النحوية من سيبويه (ت١٨٥هـ) إلى السيوطى (ت٩١١هـ)، معتنيًا ببيان العبارات الدالة عليها، ومتى ظهر مصطلح "الاستصحاب"، وأبرز المسائل التى استعمل فيها، وتطور استعمال هذا الدليل.

والبداية بكتاب سيبويه، إذ يُعَدُّ أقدم ما وصلنا من المؤلفات النحوية مع اكتماله وأثره الظاهر فى خالفيه.

تظهر عند سيبويه عملية الاستصحاب فى عدد من المسائل، غير أنه لم يستعمل فى التعبير عنها مصطلح (الاستصحاب)، وإنما استعمل عبارات أخرى، أذكرها فيما يلى مُوَزِّعًا المسائل عليها:

١- عدم التغيير عن الحال:

وذلك فى قوله: «هذا باب إذا حَذَفْتَ منه الهاء، وجَعَلْتَ الاسم بمنزلة ما لم تكن فيه الهاء أبدلت حرفًا مكان الحرف الذى يلى الهاء، وإن لم تجعله بمنزلة اسم ليس فيه الهاء لم يتغير عن حاله التى كان عليها قبل أن تحذف»[1].

وقوله: «هذا باب ما إذا لحقته (لا) لم تُغَيِّرْه عن حاله التى كان عليها قبل أن تلحق، وذلك لأنها لحقت ما قد عمل فيه غيرها، كما أنها إذا لحقت الأفعال التى هى بدل منها لم تغيرها عن حالها التى كانت عليها قبل أن تلحق»[2].

وقوله: «واعلم أنَّ ما كان فصلا لا يُغَيِّرُ ما بعده عن حاله التى كان عليها قبل أن يذكر، وذلك قولك: حسبت زيدًا هو خيرًا منك، وكان عبدُ اللّه هو الظريفَ، وقال اللّه عزَّ وجَلَّ: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقَّ﴾[3]»[4].

وقوله: «واعلم أنَّ الاسم إذا كان مَحْكِيًّا لم يُثَنَّ ولم يُجْمَع، إلَّا أن تقول: كلهم تأبط شرًّا،

---

(١) الكتاب لسيبويه ٢/٢٤٩.

(٢) الكتاب ٢/٣٠١.

(٣) من الآية ٦ من سورة سبأ.

(٤) الكتاب ٢/٣٩٠.

وكلاهما ذَرَّى حَبًّا، لم تغيِّره عن حالِه قبل أن يكون اسمًا، ولو ثنيت هذا أو جمعته لثنيت: "أَحَقُّ الخَيلِ بالرَّكضِ المُعارُ"[١] إذا رأيته في موضعين»[٢].

وقوله: «هذا باب ما يتغير في الإضافة إلى الاسم إذا جعلته اسم رجل أو امرأة، وما لا يتغير إذا كان اسم رجل أو امرأة»[٣].

٢- عدم التحريف عن الحال:

وذلك في قوله: «ولو سَمَّيْتَ رجلا بغلامهم أو غلامهما لم تحرِّف واحدًا منهما عن حاله قبل أن يكون اسمًا، ولتركته على حاله الأوّلِ في كلِّ شيء»[٤].

٣- الترك على الحال:

وذلك كما في المسألة السابقة، وكقوله عند قول جرير:

يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أَبَا لَكُمُ * لا يُلْقِيَنَّكُمُ في سَوْءَةٍ عُمَرُ[٥]

وقولِ الشاعر:

يا زَيْدَ زَيْدَ اليَعْمُلاتِ الذُّبَّلِ[٦]

يقول: «قال الخليل ـ رحمه اللّه ـ هو مثل (لا أبا لك)، قد علم أنه لو لم يجئ بحرف الإضافة[٧] قال: أباك، فتركه على حاله الأُولى، واللام هاهنا بمنزلة الاسم الثاني في قوله: يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ»[٨]. وهو

---

(١) عجز بيت صدره: وَجَدْنا في كِتابِ بَني تَميمٍ، وهو في المفضليات منسوب لبشر بن أبي خازم، ص٣٤٤، وهو في ديوانه ص١١٣ تحقيق د. عزة حسن ط. دار الشرق العربي لبنان ـ سورية ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م. وفي اللسان [مادة (عير) ٣١٨٩/٤] نِسْبَتُه إلى الطرماح، وهو موجود في ذيل ديوانه ص٣١٢ تحقيق د. عزة حسن ط. دار الشرق العربي لبنان ـ سورية، الثانية ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م. وهو بلا نسبة في الكامل ٥٦٩/٢ تحقيق محمد أحمد الدالي ط. مؤسسة الرسالة، الأولى ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

(٢) الكتاب ٣٢٧/٣.

(٣) الكتاب ٤١٢/٣.

(٤) الكتاب ٢٢٧/٢.

(٥) ديوان جرير ص٣٤٦ وروايته: "لا يُوقِعَنَّكُمُ"، الديوان شرح د. يوسف عيد ط. دار الجيل ـ بيروت، الأولى ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

(٦) البيت نسبه البغدادي في الخزانة ٣٠٣/٢ لعبد اللّه بن رواحة الصحابي رضي اللّه عنه وله ثان وهو: تطاوَلَ الليلُ عليكَ فانزلِ. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ) تحقيق عبد السلام هارون ط. مكتبة الخانجي ـ مصر، الأولى ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

(٧) يعني حرفَ الجر وهو اللام.

(٨) الكتاب ٢٠٦/٢.

بهذا يشير إلى الترك على الحال الأولى فى مسألتين إحداهما: إبقاء المنادى المضاف على نصبه إذا كُرِّرَ، والثانية إبقاء اسم (لا) المضاف على نصبه إذا أقحمت اللام بينه وبين المضاف إليه.

ومن استعماله (الترك على الحال) أيضًا قوله: «إذا وافقت ياء الإضافة ألفًا لم تحرك الألف؛ لأنها إنْ حُرِّكت صارت ياءً، والياء لا تدخلها كسرة فى هذا الموضع، فلمّا كان تغييرهم إيّاها يدعوهم إلى ياء أخرى وكسرة تركوها على حالها كما تركت ياء (قاضى) إذ لم يخافوا التباسًا، وكانت أخَفَّ، وأثبتوا ياء الإضافة ونصبوها لأنه لا ينجزم حرفان»[1].

وقوله: «وتقُول فى حَيْوَةَ: يا حَيْوَ أَقْبل، فإن رفعت الواو تركتها على حالها؛ لأنه حرف أجرى على الأصل، وجعل بمنزلة (غَزْو)، ولم يكن التغيير لازمًا وفيه الهاء»[2].

وقوله عن قول العرب: «لا أبا لك، ولا غلامَيْ لك، ولا مُسْلِمَيْ لك»[3]: «فلمّا جاءوا بلام الإضافة تركوا الاسم على حاله قبل أن تجيء اللام إذ كان المعنى واحدًا، وصارت اللام بمنزلة الاسم الذى ثُنّى به فى النداء، ولم يُغَيِّروا الأوّلَ عن حاله قبل أن تجيء به»[4]. ويلاحظ ـ هنا ـ استعمال (عدم التغيير عن الحال) و(الترك على الحال) بمعنى واحد فى السياق نفسه.

ويقول عن كلمة (امرئ): «فإذا سَمَّيْتَ بامرئٍ رجلا تركته على حاله؛ لأنك نقلته من اسم إلى اسم»[5] أى تركته على حاله من كون همزته همزةَ وصلٍ.

ومن مسائل الاستصحاب التى عبَّر فيها عنه بالترك على الحال أيضًا قوله: «هذا باب الإضافة إلى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين فإن شئت تركته فى الإضافة على حاله قبل أن تضيف، وإن شئت حذفت الزوائد ورددت ما كان له فى الأصل، وذلك: ابن، واسم، واست، واثنان، واثنتان وابنة، فإذا تركته على حاله قلت: اسمِىٌّ، وابْنِىٌّ، واثْنِىٌّ فى اثنين واثنتين»[6].

وقوله: «وإذا جاء شىء من هذه الأبنية[7] التى توقع الإضافة على واحدها ـ اسمًا لشىء

(١) الكتاب ٢/٢٢٣.
(٢) الكتاب ٢/٢٥١.
(٣) الكتاب ٢/٢٧٦.
(٤) الكتاب ٢/٢٧٧.
(٥) الكتاب ٣/١٩٩.
(٦) الكتاب ٣/٣٦١.
(٧) يعنى أبنية الجمع.

واحد تركته في الإضافة على حاله، ألا تراهم قالوا في (أنمار): أنماريّ؛ لأنّ أنمارًا اسم رجل، وقالوا في (كلاب): كلابيّ»[١].

وقريب من هذا التعبير قوله في باب التضعيف: «وإن كان الذى قبل المسكن متحركًا تركته على حركته[٢]، وذلك قولك: مرتد، وأصله: مُرْتَدِد، كانت حركته أُوْلى فتركته على حركته إذ لم تضطر إلى تحريكه»[٣].

٤- البقاء على الحال:

وذلك في مسألة لغة من ينتظر في الترخيم، يقول سيبويه: «اعلم أنّ الحرف الذى يلى ما حذفت ثابت على حركته التى كانت فيه قبل أن تحذف، إن كانت فتحًا، أو كسرًا، أوضمًّا، أو وقفًا؛ لأنك لم تُرِد أن تجعل ما بَقِىَ من الاسم اسمًا ثابتًا فى النداء وغير النداء، ولكنك حذفت حرف الإعراب تخفيفًا فى هذا الموضع، وبقى الحرف الذى يلى ما حُذِفَ على حاله؛ لأنه ليس عندهم حرفَ الإعراب، وذلك قولك فى حارِث: يا حارِ، وفى سلمَة: يا سَلَمَ، وفى بُرْثُن: يا بُرْثُ، وفى هِرَقْل يا هِرَقْ»[٤].

وقد عبَّر عن ذلك أيضًا بالثبات على الحركة.

٥- المجيء على الأصل:

واستعمله سيبويه فى قوله: «وإنْ حذفت من اسم مُحْمَارٍّ أو مُضَارٍّ، قلت يا مُحْمارِ، ويا مُضَارِ، تجيء بالحركة التى هى له فى الأصل، كأنك حذفت من (محمارِر) حيث لم يجز لك أن تسكن الراء الأولى»[٥].

وفى مسألة عدم إعلال (مَفْعَلَة) يقول: «وقد قال قوم فى (مَفْعَلَة) فجاءوا بها على الأصل كما قالوا: أجْوَدْتُ، فجاءوا بها على الأصل، وذلك قول بعضهم: "إنَّ الفكاهة لَمَقْوَدَة إلى الأذى"، وهذا ليس بمطرد، كما أنَّ (أجودت) ليس بمطرد»[٦].

---

(١) الكتاب ٣/٣٧٩.

(٢) أشار محقق الكتاب فى حاشيته ٤/٤١٨ إلى أنه جاء فى نسختين: "على حاله" بدلا من "حركته".

(٣) الكتاب ٤/٤١٨.

(٤) الكتاب ٢/٢٤١.

(٥) الكتاب ٢/٢٦٣.

(٦) الكتاب ٤/٣٥٠.

وفى باب «ما يكون (يَفْعَلُ) من (فَعَلَ) فيه مفتوحًا»[١] يقول: «وقد جاءوا بأشياء من هذا الباب على الأصل، قالوا: بَرَأَ يَبْرُؤُ كما قالوا: قَتَل يقتُل، وهَنَأَ يَهْنِئ، كما قالوا: ضرَب يضرِب ... ومما جاء على الأصل مِمّا فيه هذه الحروف عينات قولهم: زأَرَ يَزْئِرُ، ونأَمَ يَنْئِم من الصَّوْت، كما قالوا: هتَف يهتِف، وقالوا: نَهَق يَنْهِقُ، ونَهَتَ يَنْهِتُ، مثل هَتَفَ يهْتِفُ»[٢].

ويقول فى مسألة أخرى: «وربّما جاء على الأصل كما يجىء (فَعَل) من المضاعف على الأصل إذا كان اسمًا، وذلك قولهم: القَوَد، والحَوَكَة، والخَوَنَة، والجَوَرَة ... وكذلك (فَعِل) ... قد جاء على الأصل كما جاء (فَعَل)، قالوا: رجل رَوِع، ورجل حَوِل»[٣].

٦- الإجراء أو الجريان على الأصل أو الحال:

من ذلك قوله فى باب ما يحتمل الشعر: «ومن العرب مَنْ يُثَقِّلُ الكلمة إذا وقف عليها، ولا يثقلها فى الوصل، فإذا كان فى الشعر فهم يُجْرُونَه فى الوصل على حاله فى الوقف نحو: سَبْسَبّا، وكَلْكَلاّ؛ لأنهم قد يثقلونه فى الوقف فأثبتوه فى الوصل»[٤].

وقوله: «وتقول: لا غلامَ وجاريةً فيها؛ لأنَّ (لا) إنّما تُجْعَل وما تعمل فيه اسمًا واحدًا إذا كانت إلى جنب الاسم، فكما لا يجوز أن تفصل (خمسةَ) من (عشر)، كذلك لم يستقم هذا؛ لأنه مشبه به، فإذا فارقه جرى على الأصل»[٥].

ويقول سيبويه عن نعت اسم (لا) المضاف: «فلمّا صار التوين إنما يُكَفُّ للإضافة جرى على الأصل»[٦]، أى إنّ النعت ينون على الأصل لأنه غير مضاف.

ويقول فى موضع آخر: «هذا باب المؤنث الذى يقع على المؤنث والمذكر، وأصله التأنيث، فإذا جئت بالأسماء التى تُبَيِّنُ بها العدة أجريت الباب على التأنيث فى التثليث إلى تِسْعَ عشرةَ، وذلك قولك: له ثلاث شياهٍ ذكور، وله ثلاث من الشاء، فأجريت ذلك على الأصل؛ لأنَّ الشاء أصله التأنيث، وإن وقعت على المذكر»[٧].

---

(١) الكتاب ١٠٢/٤.
(٢) الكتاب ١٠٢/٤.
(٣) الكتاب ٣٥٨/٤.
(٤) الكتاب ٢٩/١.
(٥) الكتاب ٢٨٤/٢.
(٦) الكتاب ٢٩٠/٢.
(٧) الكتاب ٥٦١/٣.

ثم يقول: «وتقول ثلاثة دوابّ، إذا أردت المذكر لأنَّ أصلَ الدابة عندهم صفة، وإنما هي من دَبَبْتُ، فأجروها على الأصل، وإن كان لا يتكلم بها إلا كما يتكلم بالأسماء»(١).

ويقول في باب التضعيف: «أمّا ما كانت عينه ولامه من موضع واحد، فإذا تحركت اللام منه وهو فِعْلٌ ألزموه الإدغام، وأسكنوا العين، فهذا مُتْلَئِبٌّ في لغة تميم، وأهل الحجاز، فإن أسكنت اللام فإنَّ أهلَ الحجاز يجرونه على الأصل؛ لأنه لا يسكن حرفان»(٢).

٧- الخروج على الأصل:

وقد عبر بهذا في قوله: «هذا باب ما يخرج على الأصل إذا لم يكن حرف إعراب، وذلك قولك: الشقاوة، والإداوة، والإتاوة، والنّقاوة، والنُّقاية، والنّهاية»(٣).

وإلى جانب العبارات السابقة هناك عبارات أخرى أقل ورودًا، مثل "يكون على أصله" في قوله: «ألا ترى أنك تقول: زَيْدٌ هذا أعمرٌو ضربه أم بشر، ولا تقول: عمرًا أضربْتَ. فكما لا يجوز هذا لا يجوز ذلك. فحرف الاستفهام لا يُفْصَلُ به بين العامل والمعمول ثم يكون على حاله إذا جاءت الألف أوّلا، وإنما يدخل على الخبر»(٤).

وقولِه عن الصفة الـمُشَبَّهة: «ومع هذا أنّهم لو تركوا التنوينَ أو النونَ لم يكن أبدًا إلا نكرةً على حاله مُنوَّنًا»(٥).

ومن هذه العبارات "يدعونها على حالها" في قوله عن الألف في آخر الكلمة بعد أن ذكر أنّ بعض العرب يبدلها وقفًا حرفًا أبْيَنَ منها: «فأمّا الأكثر الأعرف فأنْ تدع الألف في الوقف على حالها ولا تبدلها ياء. وإذا وصلت استوت اللغتان؛ لأنه إذا كان بعدها كلام كان أبين لها منها إذا سكتَّ عندها، فإذا استعملت الصوت كان أبين. وأمّا طيِّئ فزعموا أنهم يدعونها في الوصل على حالها في الوقف لأنها خفية لا تحرك، قريبة من الهمزة»(٦).

ومنها "هو على حاله" في قوله عن الاسم الذى يحذف آخره ويستحق ما قبل الآخر أن

(١) الكتاب ٥٦٣/٣.
(٢) الكتاب ٤١٧/٤.
(٣) الكتاب ٣٨٧/٤.
(٤) الكتاب ١٢٨/١.
(٥) الكتاب ١٩٥/١.
(٦) الكتاب ١٨١/٤.

يتغير لو جعل حرفَ الإعراب: «فإن لم تجعلهما [يعني الواو والياء] حروفَ الإعراب فهي على حالها قبل أنْ تحذف الهاء، وذلك قولك: يا طُفاوَ أقبل، إذا لم ترد أن تجعله بمنزلة اسم ليست فيه الهاء»[1].

وفي قوله في "باب ما ينصرف وما لا ينصرف": «فإذا حَقَّرتَ قلت: أُخَيْضِر، وأُحَيْمِر، وأُسَيْوِد، فهو على حاله قبل أن تُحَقِّرَه؛ من قِبَلِ أنَّ الزيادة التي أشْبَهَ بها الفعلَ ثابتة»[2].

ومنها "صار على أصله" في قوله: «وتقول في الإضافة إلى قِسِيٍّ وثِـدِيٍّ: ثُـدَوِيّ، وقُسَـوِيّ؛ لأنها (فُعُول) فترَدُّها إلى أصل البناء، وإنما كسر القاف والثاء قبل الإضافة لكسرة مـا بعدهمـا وهـو السين والدال، فإذا ذهبت العلة صارتا على الأصل»[3].

ومنها قوله: «وقد يبلغون بالمعتل الأصلَ فيقولون: رادِدٌ في رادّ، وضَنِنُوا في ضَنُّوا»[4].

مما سبق يتضح أنَّ عملية الاستصحاب وجدت عند سيبويه، وأنه عبر عنها بعبـارات مختلفـة، وكانت هذه العبارات أحيانًا وصفًا مباشرًا لكـلام العرب، حيـنَ ينسـب عمليـة الإبقـاء أوالـترك أو الإجراء على الأصل إليهم، وأحيانًا بيانًا لما ينبغي أن يكون عليه كلام المتعلم، حـين يخاطبـه بـإحداث الترك على الأصل، وأحيانًا صالحة للأمرين باسـتواء حين لا يسند الفعل إلى أحدهمـا.

* * *

وننتقل إلى المبرد أبـي العبـاس محمـد بـن يزيـد (ت٢٨٥هـ) فنجـده فـي كتابه "المقتضـب" يستعمل الاستصحاب في حوالي سبعين مسألة، وهويعبر عنه بالكثير من العبارات، منها مـا اسـتعمله سيبويه، ومنها ما زاده هو.

وقبل ذكر هذه العبـارات وبيـان المسـائل التـي تتعلـق بهـا ينبغـي الإشـارة إلى أنَّ المـبرد قـد استعمل لفظ (تستصحب) مرة واحدة في كتابه، ولكنْ بمعناه اللغوي، يقول: «اعلم أنَّ الأشـياء التي لا تستصحب فتحتاج إلى الفصل بين بعضها وبعض، تلحقها ألقاب تميز جنسـها مـن جنـس غيرهـا، وذلك قولك: هـذه أُمُّ حُبَيْـن، وهـذا سـامُّ أبـرصَ، وأبـو بريـص، وهـذا أبـو جُخـادِب لضـرب مـن الجنادب، وكذلك: هذا أبو الحارث للأسد، وهذا أسامة، وهذا ثعالة للثعلب»[5].

---

(١) الكتاب ٢/٢٥٠.

(٢) الكتاب ٣/١٩٣.

(٣) الكتاب ٣/٣٤٦.

(٤) الكتاب ١/٢٩.

(٥) المقتضب ٤/٣١٩.

فمن الواضح أنَّ مراده هنا بالأشياء التى لا تستصحب ما لا يستأنسه الإنسان فيلازمه من الحيوانات ونحوها، ومعنى الملازمة هو المعنى اللغوى للاستصحاب، وعلى هذا يصح القول بأنَّ (الاستصحاب) ومشتقاته باعتباره مصطلحًا علميًّا لم يرد فى كتاب "المقتضب" للمبرد.

وأمَّا عملية الاستصحاب نفسها فقد عَبَّر عنها المبرد بعبارات كثيرة يمكن أن تجمع فى اتجاهات:

أحدها أن يذكر الحكم أو الرأى ويُعْقِبَه بقوله: «لأنَّ الأصلَ كذا» ونحوه، من ذلك قوله فى الحديث عن حركة همزة الوصل: «هذه الألف الموصولة أصلها أن تبتدئ مكسورة ... فإن كان الثالث من (يفعل) مضمومًا ابتدئت مضمومة ... تقول لها: اُغْزِى، اُعْدِى؛ لأنَّ الأصل كان أن تثبت الواو قبل الياء، ولكنَّ الواو كانت فى يَعْدُو ساكنة، والياء التى لحقت للتأنيث ساكنة، فذهبت الواو لالتقاء الساكنين، والأصل أن تكون ثابتة»[1].

ومنه قوله عن دلالة اسم الفاعل: «وأمّا (قاتل) فيكون للقليل والكثير؛ لأنه الأصل»[2].

ومنه قوله: «إذا اجتمع مذكر ومؤنث جعل الكلام على التذكير؛ لأنه الأصل»[3].

ومنه قوله فى الحديث عن الصفة المشبهة إذا أضيفت: «ويجوز أن تقول هذا رجل حسنُ الوجهِ، فالوجه لم يَجْعَل (حَسَنًا) معرفة، وإن كان مضافًا إليه؛ وذلك لأنَّ التنوين هو الأصل»[4].

وفى اتجاه ثان يأتى التعبير بـ "جرى على الأصل"، وهو تعبير سبق أن استعمله سيبويه فى كتابه، ومن أمثلته عند المبرد قوله عن عمل المصدر: «فإن لم تُنَوِّنْ ولم تدخل ألفًا ولامًا أضفتَ المصدر إلى الاسم الذى بعده، فاعلا كان أو مفعولا، وجرى الذى بعده على الأصل»[5].

وقوله فيما يجمع على (فِعَلَة): «اعلم أنَّ كُلَّ ما كان من هذا الجمع من بنات الياء والواو اللتين هما عينان، فإنَّ الياء منه تجرى على أصلها، والواو إن ظهرت فى واحده ظهرت فى الجمع»[6].

(١) المقتضب ٢١٩/١.
(٢) المقتضب ١١٢/٢.
(٣) المقتضب ١٨٠/٢.
(٤) المقتضب ١٥٨/٤.
(٥) المقتضب ١٥٩/١.
(٦) المقتضب ٢٦٨/١.

وقوله عن (ابن أمَّ) و(ابن عمّ): «وإجراؤهما على أصل الباب في الجودة على ما ذكرت لك»[١] يعني بأصل الباب أن يقال: يا ابن أمّي، ويا ابن عَمّي.

ويلي ذلك التعبير بـ"كذا على الأصل"، ومن استعمال المبرد لهذا التعبير قوله: «كسر نون المثنى لالتقاء الساكنين على أصل ما يجب فيهما إذا التقيا ولم تكن فيهما مثل هذه العلة فتمتنع»[٢]، يشير إلىعلة فتح نون جمع المذكر السالم، وهي «أنَّ الكسر والضم لا يصلحان فيها؛ ذلك لأنّها تقع بعد واو مضموم ما قبلها، أو ياء مكسور ما قبلها، ولا يستقيم توالى الكسرات والضّمات مع الياء والواو ففتحت»[٣].

ومنه قوله: «فأمّا (أمّهات) فالهاء زائدة ... ولو قلت (أُمّات) لكان هذا على الأصل، ولكنّ أكثر ما يستعمل (أمّهات) في الإنس، و(أمّات) في البهائم، فكأنها زيدت للفرق»[٤]. فذكر –أوّلاً– جواز أمّات بعموم مُبيِّنًا أنه على الأصل، ثم ذكر الأكثر في الاستعمال، ويفهم من هذا أنه أجاز (أمّات) في الإنس؛ لأنه الأصل.

ويقرب من هذا التعبيرُ بمجيء الشيء على أصله، وقد سبق أنَّ سيبويه استعمله، ومن أمثلته عند المبرد قوله عن إلحاق الواو بعد هاء الغائب: «وإن جئت بها على الأصل، كما بدأنا به، فعربي جيد»[٥].

وقوله عن مصدر (فعّلَ): «وكان أصل هذا المصدر أن يكون (فِعّالا) كما قلت: أفعلت إفعالا، وزلزلت زلزالا، ولكنه غُيِّرَ لبيان أنه ليس بملحق، ولو جاء به جاءٍ على الأصل لكان مُصيبًا»[٦].

كما يقرب من ذلك أيضًا التعبيرُ بـ"كذا على حاله" كقوله عن لام الأمر: «واعلم أنَّ هذه اللام مكسورة إذا ابْتُدِئَت، فإذا كان قبلها فاء أو واو فهي على حالها في الكسر وقد يجوز إسكانها»[٧].

(١) المقتضب ٢٥٢/٤.
(٢) المقتضب ١٤٤/١.
(٣) المقتضب ١٤٤/١.
(٤) المقتضب ١٦٩/٣.
(٥) المقتضب ٣٩٩/١.
(٦) المقتضب ٩٩/٢.
(٧) المقتضب ١٣١/٢.

وهناك طائفة ثالثة من التعبيرات استعمل فيها كلمات: الإبقاء، والترك، والإقرار.

فعبّر بـ"بقاء الشيء على حاله" كما في قوله عن ألف (مصطفى) في الجمع: «فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، فبقيت واو الجمع أو ياء الجمع، وما قبل كل واحد مفتوح؛ لأنه كان مفتوحًا قبل الألف فحذفت الألف وبقي الشيء على حاله»[1]. والمراد هنا بقاء الفتحة الموجودة قبل الألف المحذوفة.

ويقول المبرد ردًّا على من أجاز تقديم الفاعل على فعله: «ومن فساد قولهم أنك تقول: رأيت عبدَ اللّه قام، فيدخل على الابتداء ما يُزيله، ويبقى الضمير على حاله»[2]، أي على الحال التي كان عليها قبل دخول الناسخ.

كما عَبّر بـ "ترك الشيء على حاله"، وقد سبق أنَّ سيبويه استعمله، وجاء ذلك في قول المبرد عن نحو (ذا) و(تا): «فإذا صُغِّرَتْ هذه الأسماءُ خُولِفَ بها جهةُ التصغير، فَتُرِكَتْ أوائِلُها على حالها، وأُلحِقَتْ ياءُ التصغير؛ لأنها علامة فلا يُعَرَّى المُصَغَّرُ منها»[3].

وعَبّر بـ"يدعونها على حالها" في قوله: «وأمّا بنو تميم فيقولون: ما زيد منطلق، يدعونها حرفًا على حالها بمنزلة (إنما) إذا قلت: إنما زيد منطلق»[4].

وعبر أيضًا عن الاستصحاب بـ"تَرْك الشيء على أصله وعلى لفظه"، فهو يقول ـ تعليقًا على من قال: مَسْتُ ـ: «فهذا الذى فتح الميم حَذَفَ لِمَا ذكرت لك، وتَرَكَ الميم على أصلها للتغيير»[5].

ويقول في موضع آخر: «هذا باب ما تقلب فيه السين صادًا، وتركها على لفظها أجود؛ وذاك لأنها الأصل، وإنما تقلب للتقريب مِمّا بعدها»[6].

ومما استعمله في هذا الإطار "الإقرار على الحال"، وذلك في قوله: «اعلم أنّك إذا صغرت جمعًا على بناءٍ من أبنية أدنى العدد أقررت اللفظ على حاله»[7].

---

(١) المقتضب ٣٩٥/١.

(٢) المقتضب ١٢٨/٤.

(٣) المقتضب ٢٨٦/٢.

(٤) المقتضب ١٨٨/٤.

(٥) المقتضب ٣٨١/١.

(٦) المقتضب ٣٦٠/١.

(٧) المقتضب ٢٧٨/٢.

ويلاحظ أن عبارات الإبقاء والترك يستعمل فيها لفظ (الحال) أكثر من لفظ (الأصل).

وهناك اتجاه رابع فى التعبير عن عملية الاستصحاب، وهو استعماله "عدمَ التغيير"، وهو من العبارات التى استعملها سيبويه من قبل، ومن استعمال هذا التعبير عند المبرد قوله: «وأمَّا ما كان من الواو فإنك لا تغيره اسمًا ولا صفةً»[1]، وذلك مما كان على (فَعْلَى).

وقوله: «هذا باب ما إذا دخلت عليه (لا) لم تغيره عن حاله؛ لأنه قد عمل فيه الفعل، فلم يجز أن يعمل فى حرف عاملان، وذلك قولك: لا سَقْيًا، ولا رَعْيًا، ولا مَرْحَبًا، ولا أهلا ...»[2].

وثمة اتجاه أخير تبدو فيه هذه العملية عند المبرد يتمثل فى قوله عن نحو (يَدٍ) و(دَمٍ) و(غَدٍ): «ولو جاء شىء منه لا يُعْلَمُ ما أصله من هذه المنقوصات، لكان الحكم فيه أن يكون (فَعْلا) ساكنَ العين؛ لأنَّ الحركة زيادة، والزيادة لا تثبت»[3]. فهو يتمسك ـ هنا ـ بأصلٍ فى الاستدلال على وزن بعض الكلمات، وذلك أنَّ الأصل عدم الزيادة، لكنه يشير إليه ولا يَنُصُّ عليه، وجاءت إشارته إليه فى قوله: "لأنَّ الحركة زيادة والزيادة لا تثبت"، والمراد: لا تثبت إلا بدليل، وما لا يثبت إلا بدليل فليس أصلا، فيكون نقيضه هو الأصل. يؤكد هذا قولُه فى موضع آخر: «وحقُّ هذه الأسماء المحذوفة أن يُحْكَمَ عليها بسكون الأوسط، إلا أن تثبت الحركة؛ لأنَّ الحركة زيادة فلا تثبت إلا بحجة»[4].

ومثل هذا قوله: «أرى إذا سُمِّىَ بأحمر وما أشبهه ثم نُكِّر أن ينصرف؛ لأنه امتنع من الصرف فى النكرة لأنه نعت، فإذا سُمِّىَ به فقد أزيل عنه باب النعت، فصار بمنزلة (أَفْعَل) الذى لا يكون نَعْتًا، وهذا قول أبى الحسن الأخفش، ولا أراه يجوز فى القياس غيره»[5].

هنا أيضًا إبقاءٌ للشىء على أصله لزوال علة العدول عنه، لكنه لم ينص على الإبقاء والأصل، وإنما ذكر الأصل بقوله: "أن يَنْصَرِفَ"، ثم ذكر أنَّ ذلك لزوال علة العدول وهى كونه نعتًا.

بقيت عدة عبارات أخرى استعملها المبرد على قلة وهى: «يبلغ به الأصل»[6]، وقد سبق

---

(١) المقتضب ٣٠٦/١.

(٢) المقتضب ٣٨٠/٤.

(٣) المقتضب ٣٦٧/١.

(٤) المقتضب ١٥٣/٣.

(٥) المقتضب ٣١٢/٣.

(٦) المقتضب ٢٥١/١، ٣٨٣.

أن استعملها سيبويه قليلا أيضًا، وقوله: «الأصل مستعمل»(١)، و«الضمُّ الأصل»(٢)، و«تحكى حالَه»(٣)، وقال مرة: «فأمّا أهل الحجاز فعلى الأمر الأول فيها يقرءون: ﴿فَخَسَفْنا بِهُو وَبِدارِهُو الأَرْضَ﴾(٤) لزموا الأصل»(٥)، والتعبير بلزوم الأصل قريب جدًّا من التعبير بالاستصحاب.

مما سبق يتضح أنَّ المُبَرِّد ـ كسيبويه ـ لم يلتزم بمصطلح واحد مُعَيّن للتعبير عن عملية الاستصحاب، وإنما عَبّر بعبارات متعددة تدور بين إثبات الأصل، والبقاء، والإقرار، وعدم التغيير، كما أنه ربما فهم الاستصحاب من كلامه بأن يذكر الحكم الأصلي ويعلله بما يفيد أنه يتمسك بالأصل.

أمّا عن المسائل التي استعمل فيها المبرد الاستصحاب فهي بالنسبة لسالفه نوعان: مسائل لم يذكرها سيبويه وستأتي، ومسائل موجودة عند سيبويه، لكنَّ عبارة سيبويه أحيانًا تخلو من الإشارة إلى الاستصحاب بإحدى العبارات السابقة، فالمبرد يقول: «كسر نون المثنى لالتقاء الساكنين على أصل ما يجب فيهما ...»(٦)، وسيبويه يقول: «ونونها مفتوحة، فرّقوا بينها وبين نون الاثنين، كما أنَّ حرف اللين الذى هو حرف الإعراب مختلِف فيهما»(٧). فالمُبَرِّدُ يعلل كسر نون المثنى بأنَّ ذلك هو الأصل، ويعلل فتح نون الجمع بعلة الاستثقال، وسيبويه لما ذكر حركة نون المثنى قال: «وحركتها الكسر»(٨)، ولم يعللها، ثم عَلّل فتح نون الجمع بعلة الفرق، فالظاهرة واحدة والتعليل مختلف.

ومثل هذا قول المبرد: «وإن نونت أو أدخلت فيه ألفًا ولامًا جرى ما بعده على أصله، فقلت أعجبنى ضربٌ زيدٌ عمرًا»(٩)، وقد قرر سيبويه الحكم نفسه دون أن يذكر الجريان على الأصل فقال: «وتقول: كأنه قال: عجبت من أنه يضرب زيدٌ عمرًا، ويضرب عمرًا زيدٌ»(١٠)، نعم،

(١) المقتضب ٢/١١١.

(٢) المقتضب ١/٣١٨.

(٣) المقتضب ٤/٣٦، ٣٨٨.

(٤) من الآية ٨١ سورة القصص.

(٥) المقتضب ١/١٧٥.

(٦) المقتضب ١/١٤٤.

(٧) الكتاب ١/١٨.

(٨) الكتاب ١/١٨.

(٩) المقتضب ١/١٥٢.

(١٠) الكتاب ١/١٨٩.

في قوله: «كأنه قال ... إلخ» إشارة إلى أنَّ أصل الفاعل الرفع والمفعول النصب، لكنه ليس تصريحًا كعبارة المبرد.

ومن ذلك قول المبرد عن ابن أبي إسحاق الحضرمي: «وكان يقول في جمع خطيئة ـ إذا جاء به على الأصل ـ: هذه خطائئ، ويختار في الجمع التخفيف، وأن يقول: خطايا، ولكنه لا يرى التحقيق فاسدًا»(١). وعندما تعرض سيبويه لهذه المسألة حكى تحقيق الهمزتين عنه وعن بعض العرب، وحكم عليه بالرداءة، ولم يذكر أن هذا هو الأصل(٢).

ومن ذلك قول المبرد: «تقول: غُضِّ، وغُضُّ، وغُضَّ، أمّا الكسر فعلى أنه الأصل في التقاء الساكنين»(٣).

وذكر سيبويه الحكم نفسه، ووَجَّهَه نفس التوجيه إلّا أنَّ عبارته لا يلمح فيها عملية الاستصحاب إذ يقول: «ومن العرب من يكسر ذا أَجْمَعَ على كل حال، فيجعله بمنزلة اضربِ الرجل، واضربِ ابنك، وإنْ لم تجئ بالألف واللام؛ لأنه فعل حُرِّكَ لالتقاء الساكنين، وكذلك اضربِ ابنك، واضربِ الرجل»(٤).

أمّا المسائل التي زادها المبرد ولم يكن سيبويه قد ذكرها في كتابه فهي ثماني عشرة مسألة، وهي:

١- يقول المبرد عن حركة همزة الوصل: «هذه الألف الموصولة أصلها أن تبتدئ مكسورة... فإن كان الثالث من (يَفْعُل) مضمومًا ابتدئت مضمومة ... تقول لها: اُغْزِي، اُغْدِي؛ لأنَّ الأصل كان أن تثبت الواو قبل الياء، ولكنَّ الواو كانت في (يعدو) ساكنة، والياء التي لحقت للتأنيث ساكنة فذهبت الواو لالتقاء الساكنين، والأصل أن تكون ثابتة، فاستؤنفت ألف الوصل مضمومة على أصل الحرف؛ لأنَّ (يعدو) بمنزلة يَقْتُل»(٥).

٢- ويقول في باب ما كان من الجمع على (فِعَلَة): «اعلم أنَّ كل ما كان من هذا الجمع من بنات الياءِ والواوِ اللتين هما عينان، فإنَّ الياء منه تجرى على أصلها»(٦).

---

(١) المقتضب ١/٢٩٦.
(٢) انظر: الكتاب ٤/٤٤٣.
(٣) المقتضب ١/٣٢٠.
(٤) الكتاب ٣/٥٣٤.
(٥) المقتضب ١/٢١٩ وانظر: ٢/٨٨.
(٦) المقتضب ١/٢٦٨.

٣- ويقول عن (فُعْلَى) معتل العين: «فإن كان هذا الباب من الواو، جرى على أصله اسمًا وصفة»[١].

٤- ويقول: «فاظ الميت فيْظًا وفَوْظًا، وليس من فَوْظٍ فعل، ولذلك ظهر على الأصل ليدل على أصله»[٢].

٥- ويقول عن الأسماء المعربة التى وردت على حرفين: «ولو جاء شىء منه لا يعلم ما أصله من هذه المنقوصات لكان الحكم فيه أن يكون (فَعْلا) ساكن العين؛ لأنَّ الحركة زيادة والزيادة لا تثبت»[٣].

٦- ويقول عن لام الأمر: «ولو كانت للمخاطب لكان جيِّدًا على الأصل ... ورُوِىَ أنَّ رسولَ اللّه قرأ: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾[٤] بالتاء»[٥].

٧- ويقول عن مصدر (فَعَّل): «وكان أصل هذا المصدر أن يكون (فِعَّالا) كما قلت: أفعلت إفعالا، وزلزلت زِلزالا ... ولو جاء به جاءٍ على الأصل لكان مصيبًا، كما قال عزَّ وجَلَّ: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا﴾[٦]»[٧].

٨- ويقول عن دلالة اسم الفاعل: «وأمّا (قاتِل) فيكون للقليل والكثير؛ لأنه الأصل»[٨].

٩- ويقول عن لام الأمر: «واعلم أنَّ هذه اللام مكسورة إذا ابتُدِئَتْ فإذا كان قبلها فاء أو واو فهى على حالها فى الكسر، وقد يجوز إسكانها، وهو أكثر على الألسن»[٩].

١٠- ويقول: «ولو أراد مريد فى التثنية ما يريده فى الجمع لجاز ذلك فى الشعر لأنه كان

---

(١) المقتضب ٣٠٥/١.

(٢) المقتضب ٣٢٢/١.

(٣) المقتضب ٣٦٧/١.

(٤) من الآية ٥٨ من سورة يونس، وهذه قراءة يعقوب فى رواية رُوَيْس وهو من العشرة، انظر: حجة القراءات لابن زنجلة ص٣٣٣، والنشر فى القراءات العشر لابن الجزرى ٢٨٥/٢، وقد عزاها ابن جنى إلى النبى ﷺ انظر: المحتسب ٣١٣/١.

(٥) المقتضب ٤٤/٢ وانظر: ١٢٩/٢.

(٦) الآية ٢٨ من سورة النبأ.

(٧) المقتضب ٩٩/٢.

(٨) المقتضب ١١٢/٢.

(٩) المقتضب ١٣١/٢.

الأصل؛ لأنَّ التثنية جمع، وإنما معنى قولك جمع أنه ضَمُّ شيءٍ إلى شيء، فمن ذلك قول الشاعر[1]:

كأنَّ خُصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ
ظرفُ جرابٍ فيه ثِنْتا حَنْظَلِ »[2].

١١- ويقول معللا عدمَ إعلال الواو والياء في (جَوَزات) و(بَيَضات) على لغة هذيل: «فَصَحَّ هذا لأنَّ أصلَهُ السُّكونُ كما صحَّ العَوَر والصَّيَد، وعَوِر وصَيِدَ؛ لأنَّ أصل الفعل افْعَلَّ»[3].

١٢- ويقول: «وقد قالوا: فارس وفوارس؛ لأنَّ هذا لا يكون من نعوت النساء، فأمنوا الالتباس فجاءوا به على الأصل»[4].

١٣- ويقول: «وإذا حذفت حروف الجر وَصَلَ الفعلُ فعَمِلَ، وكان حذفها حسنًا لطول الصلة، كما قال عز وجل: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ﴾[5]، أي من قومه، فهو مع الصلة والموصول حسن جدًّا، وإن شئت جئت به، كما تقول: الذى ضربت زيدٌ، فتحذف الهاء من الصلة، ويحسن إثباتها لأنها الأصل»[6].

١٤- ويقول بعد أن ذكر جملة "الذى التى اللذان ضربا جاريتَها أخواك عنده عبد اللّه" وأعربها: «فإن أدخلت على هذا (كان) فالكلام على حاله إلا (الذى) و(عبد اللّه) فإنك جاعل أحدهما اسم كان والآخر خبره»[7].

١٥- ويقول: «فأمّا (أمهات) فالهاء زائدة ... ولو قلت (أمّات) لكان هذا على الأصل»[8].

١٦- وعن نحو: "أعجبنى ما صنعت" يقول: "فإن أردت بـ(ما) معنى الذى، فذاك ما ليس

---

(١) البيتان في خزانة الأدب ٧/٤٠٠ لخطام المجاشعي ونسبا لغيره. وبلا نسبة في إصلاح المنطق لابن السكيت ص١٦٨ شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ط. دار المعارف ـ مصر، الرابعة د.ت. وأمالي ابن الشجري ٢٨/١.

(٢) المقتضب ٢/١٥٣.

(٣) المقتضب ٢/١٩٢.

(٤) المقتضب ٢/٢١٦.

(٥) من الآية ١٥٥ من سورة الأعراف.

(٦) المقتضب ٢/٣٤١.

(٧) المقتضب ٣/١٣٢.

(٨) المقتضب ٣/١٦٩.

فيه كلام؛ لأنه الباب والأكثر وهو الأصل، وإنما خروجها إلى المصدر فرع»[١].

١٧– ويقول عن جملة: "أنت زيد ضاربه أنت": «ولو أدخلت على هذا (كان) لم تغيره عن لفظه، إلا أنك تجعل زيدًا مرفوعًا بـ(كان)، ولو ادخلت عليه (ظننت) أو (إنَّ) لنصبت زيدًا، وتركت سائر الكلام على حاله؛ لأنه قد عمل بعضه فى بعض»[٢].

١٨– ويقول فى الرد على من يجيز تقديم الفاعل على فعله: «ومِنْ فساد قولهم أنك تقول: رأيت عبد اللّه قام، فيدخل على الابتداء ما يزيله، ويبقى الضمير على حاله»[٣].

* * *

ثم يأتى أبو بكر محمد بن سهل بن السراج (ت٣١٦هـ) فيضع كتابه "الأصول فى النحو" الذى قيل عنه: «وإليه المرجع عند اضطراب النقل واختلافه»[٤]، وقد استعمل ابن السراج فيه الاستصحاب كثيرًا، فى حوالى مائةٍ وثلاثين مسألة، غير أنَّه كسابقَيْه لم يستعمل مصطلح (الاستصحاب)، وإنما استعمل عباراتٍ متعددةً فى التعبير عن مفهومه، وهى عبارات لا تخرج ـ فى مجملها ـ عمّا سبق عند المبرد وسيبويه، وتتلخص فى الأساليب التالية:

١– أن يذكر الحكم ثم يعلله بعبارة تتضمن تقرير الأصل، كأن يقول: «لأنَّ أصله كذا»[٥]، و«إذ كان أصله كذا»[٦]، و«مِنْ قِبَل أنَّ الأصلَ كذا»[٧].

٢– أن يذكر أنَّ لفظًا ما ـ مفردًا أو مركّبًا ـ قد جاء على الأصل[٨]، أو أتى على أصله[٩]،

---

(١) المقتضب ٢٠١/٣.

(٢) المقتضب ٢٦٣/٣.

(٣) المقتضب ١٢٨/٤.

(٤) معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ٢٥٣٦/٦، تأليف ياقوت الحموى الرومى، تحقيق د. إحسان عبّاس، ط. دار الغرب الإسلامى بيروت ـ لبنان، الأولى ١٩٩٣م.

(٥) انظر: الأصول فى النحو ٨٢/١، ٢١١، ٣٣٣، ٣٥١، ٣٥/٢، ٦٢، ٩٣، ١٤٥، ١٩٥، ٣٤٤، ٤٢٨، ١٣/٣، ١٠٥، ٢٦٣.

(٦) انظر: الأصول فى النحو ٩١/١، ١٩٠.

(٧) انظر: الأصول فى النحو ٣٤٢/١.

(٨) انظر: الأصول فى النحو ٧٥/١، ٤٠٠/٢، ٤٢٤، ٩/٣، ١٨، ٢٨، ١٠٢، ١٣٢، ٢٢٨، ٢٥٣، ٢٥٧، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٥.

(٩) انظر: الأصول فى النحو ٣٠٨/٣.

أو يجرى على الأصل[١]، أو أخرجوه على الأصل[٢]، أو يذكره ويقول: «على الأصل»[٣].

وهذه العبارات قد تأتى وصفًا لِلَّفْظِ نفسِه كقوله عن نحو (استحوذ): «قياسه أن يُعَلّ فيقال: استحاذ، مثل: استقام، واستعاذ، وجميع ما جاء على هذا المثال، ولكن جاء على الأصل، واستعملته العرب كذلك»[٤].

وكقوله: «وقد جاءت (مَفْعَلَة) على الأصل، قالوا: إنّ الفَكاهةَ مَقْوَدَةٌ إلى الأذى»[٥]، وقوله: «فالمصدر يجر ما أضيف إليه فاعلا كان أو مفعولا ويجرى ما بعده على الأصل»[٦].

وقد تأتى وصفًا لفعل العربى متكلمًا كما في قوله: «وقالوا: خليفة وخلائف، جاءوا به على الأصل»[٧]، وقوله: «وقد قالوا: هلاّك، وهالكون فجاءوا به على الأصل»[٨]، وقوله: «ويقول قوم من العرب هراقَ الماء يُهَرِيق هَرَاقة فيجيء به على الأصل ويبدل الهاء من الهمزة»[٩]، وقوله: «لأنّ أصل الدابة عندهم صفة، فأجروها على الأصل وإن كان لا يُتكَلّمُ بها كأسماء»[١٠].

وقوله: «ومن ذلك قولهم: تَقَى اللّه رجلٌ، ثم قالوا: يَتِقِي اللّه، أجروه على الأصل»[١١].

ويستعمل ابن السراج أيضًا في مثل هذه العبارات لفظ (الحال) مكان الأصل، كقوله عن تضعيف (سَبْسَب) و(كَلْكَل) في الوصل في الضرورة: «فلمّا اضطر إليه في الوصل أجراه على

---

(١) انظر: الأصول في النحو ١٣٨/١، ١٧٤، ١٧٥، ٤٢٨/٢، ١٥٧/٣، ٢٥٨، ٢٧٠، ٢٩٢.

(٢) انظر: الأصول في النحو ٣٦٤/٢.

(٣) انظر: الأصول في النحو ٣٤٠/١، ٣٥١، ٢٧١/٢، ٢٩٤، ٨٢/٣، ٢٦٧.

(٤) الأصول في النحو ٥٧/١.

(٥) الأصول في النحو ٢٨٥/٣.

(٦) الأصول في النحو ١٣٨/١.

(٧) الأصول في النحو ١٨/٣.

(٨) الأصول في النحو ٢٧/٣.

(٩) الأصول في النحو ٢٢٨/٣.

(١٠) الأصول في النحو ٤٢٨/٢.

(١١) الأصول في النحو ١٥٧/٣، وقد جاء في لسان العرب: « وتَقَيْتُهُ أتقِيْهِ وأتقِيْهِ »، و« اتّقَى كان في الأصل اوْتَقَى، والتّاء فيها تاءُ الافتِعال، فَأُدْغِمَتِ الواوُ في التاءِ وشُدِّدَتْ فقيل: اتّقَى، ثُمَّ حذفوا ألِفَ الوصل والواوَ التي انْقَلَبَتْ تاءً فقيل: تَقَى يَتْقِي بمعنى استقبل الشيءَ وتوقّاه، وإذا قالوا: اتّقَى يَتّقِي فالمعنى انه صارَ تَقِيًّا، ويقال في الأوّل: تَقَى يَتْقِي ويَتَقَى » ٤٩٠١/٦، ٤٩٠٢. وبهذا يُعْلَم وجه أصالة اتّقى لِتَقَى، وأنّ الإجراء على الأصل في المضارع أحد الوجهين.

حاله في الوقف»[١]؛ لأنه قد يوقف عليه بالتضعيف. ويلاحظ أنَّ (الحال) هنا ليست هي حالَ الأصل؛ لأنَّ الوصل هو الأصل.

ومن ذلك أن يذكر اللفظ ويقول: "على حاله" مثل قوله: «واعلم أنك إذا قلت: سرت حتى أدخلَها، فحتى على حالها من عمل الجر، وإن كان لم يظهر هنا، وأنْ وصِلَتُها اسم»[٢]. ولفظ (الحال) هنا بمعنى (الأصل)؛ لأنَّ (حتى) عندهم حرف مختص بالأسماء، والأصل في الحرف المختص بقبيل أن يعمل العمل الخاصَّ بهذا القبيل[٣].

ومثل هذا قوله: «إذا كانت الياء بعد حرف مكسور وهي ساكنة فهي على حالها»[٤]، و(الحال) هنا المراد به لفظها الأصلي في مقابل ما يمكن أن تقلب إليه.

كما أنه استعمل مرة عبارة "الإتيان بالكلام على لفظه" في قوله عن (ما) النافية إذا دخلت على الجملة الاسمية: «ألا ترى أنَّ قولك: عمرو منطلق، كان خبرًا موجَبًا فلما أدخلت عليه (ما) صار نفيًا، وإنما نفيت بـ(ما) ما أوجبه غيرك، [فـ] حقه أن تأتي بالكلام على لفظه»[٥] أي على لفظ الموجب، وهذا في معنى الإتيان به على أصله؛ لأنَّ الإيجاب أصلٌ للنفي.

٣- أن يذكر الحكم ثم يقرر أنه هو الأصل، كما في قوله: «والمبني من الأسماء ينقسم على ضربين؛ فضرب مبني على السكون نحو: كمْ، ومَنْ، وإذْ، وذلك حق البناء وأصله»[٦].

وقوله: «﴿قُمِ الليلَ﴾[٧] حُرِّكت الميم بالكسر لالتقاء الساكنين، وأصل التحريكات لالتقاء الساكنين الكسر»[٨].

وقوله عن الدال في (ارددْ): «وهي على سكونها، وهو الأصل على لغة أهل الحجاز»[٩].

---

(١) الأصول في النحو ٤٥٢/٣.
(٢) الأصول في النحو ٤٢٦/١.
(٣) انظر: شرح الأشموني ٤٤/١.
(٤) الأصول في النحو ٣٠٣/٣.
(٥) الأصول في النحو ٦١/١.
(٦) الأصول في النحو ٥١/١.
(٧) من الآية ٢ سورة المزمل.
(٨) الأصول في النحو ٣٦١/٢.
(٩) الأصول في النحو ٣٦٣/٢.

٤- أن يعبر عن الاستصحاب بالإبقاء أو الترك على الأصل أو الحال أو اللفظ، وكذلك الإقرار على الحال، ويدعه على حاله. وفي استعماله لهذه العبارات مرة يسند الحدث إلى العنصر اللغوي نفسه، ومرة يسنده إلى العرب، ومرة إلى المخاطَب المتعلّم.

فمثال الأول قوله عن الياء: «وإن كان قبلها مكسور بقيت على حالها»(١)، وقوله عن المنادى المبني إذا لحقه التنوين في الضرورة: «إنَّ الأوّلين يؤثرون رفعه أيضًا ويقولون: هو بمنزلة مرفوع لا ينصرف يلحقه التنوين فيبقى على لفظه»(٢).

ومثال الثاني قوله عن (فَعْلَى) التي لامها ياء: «إنْ كانت صفة تركوها على أصلها، قالوا: امرأة خَزْيا، وريَّا»(٣).

وقولُه: «وسمعت من بعض العرب من يقول: بِئْسَ، ولا يحقق الهمزة، ويدع الحرف على الأصل»(٤).

ومثال الثالث قوله عن الحذف وهو يفرق بينه وبين الاتساع: «وذلك الباب تَحْذِفُ العامِلَ فيه، وتَدَعُ ما عَمِلَ فيه على حالِه في الإعراب»(٥).

وقولُه: «كل ما كان بمعنى: نِعْمَ وبِئْسَ يجوز نقل وسطه إلى أوّله، وإنْ شِئتَ تركتَ أوَّله على حاله، وسكنت وسطه، فتقول: ظَرْفَ الرجلُ زيد»(٦).

وقولُه: «فحكاية الشيء أن تدعه على حكمه ما لم يكن معه عامل(٧)، فإن كان معه عامل أعملت العامل، ونقلته بحاله»(٨).

٥- الأسلوب الخامس الذي استعمله ابن السراج في التعبير عن الاستصحاب هو نفي التغيير أو التحول عن الحال التي كان عليها اللفظ.

---

(١) الأصول في النحو ٢/٣٦٣.
(٢) الأصول في النحو ١/٣٣٧.
(٣) الأصول في النحو ٣/٢٦٦.
(٤) الأصول في النحو ٣/١٠٥.
(٥) الأصول في النحو ٢/٢٥٥.
(٦) الأصول في النحو ١/١١٦.
(٧) في المطبوعة: [عاقل] وكذا التي بعدها.
(٨) الأصول في النحو ٢/١٠٥.

وفي هذا الإطار يأتي قوله: «باب ما إذا دخلت عليه (لا) لم تغيره عن حاله»[(١)].

وقولُه: «وقد تدخل على المبتدأ حروف ليست من عوامل الأسماء، فلا تزيل المبتدأ عن حاله، كـ(لام) الابتداء، وحروف الاستفهام»[(٢)].

وقولُه: «وأمَّا (خِفْتُ) فالأصل (خَوِفْتُ) مبنى على (فَعِلْتُ) والعين مكسورة، فهذا لم يحوّل من بناء إلى بناء، وهو على أصله، ولكنك نقلت حركة العين فألقيتها على الفاء»[(٣)]. ويلاحظ أنه استعمل هنا عبارة (هو على أصله) بعد أن نَفَى التحول تأكيدًا للمراد.

ومن ذلك أيضًا قوله: «الأفعال التى تُبْنى على ضربين: فعل أصله البناء، فهو على بنائه لا يزول عنه»[(٤)].

وبالإضافة إلى ما سبق هناك مجموعة أساليب ورد كلٌّ منها مَرَّةً واحدةً، وهي:

٦- أنْ يذكر الحكم مُعَمِّمًا إيّاه في جميع الأحوال، وذلك في قوله: «فسواء كان الفعل مجزومًا أو منصوبًا أو مرفوعًا، أو مُوْجَبًا أو منفيًّا، أو خبرًا أو استخبارًا، هو في جميع هذه الأحوال لابد أن يُرْفَعَ به الاسمُ الذى بنى له»[(٥)]. وهذا يعنى أنَّ عملَ الرفع ملازم للفعل مهما انتقل من حالٍ إلى حالٍ.

٧- أن يذكر الحكم الأصلي ثم ينفى علةَ الخروج عنه، وذلك فى قوله: «وإذا كان اسمًا على (فَعَال) لا يدرى ما أصله، فالقياس صرفه؛ لأنه لم يعلم له علة توجب إخراجه عن أصله، وأصل الأسماء الصرف»[(٦)].

٨- أن يُشَبِّه حالَ اللفظ بحالٍ سابقةٍ قبل التغيير، وذلك في قوله: «الألف إذا دخلت على (لا) جاز أن يكون الكلام استفهامًا، وجاز أن يكون تمنّيًا، والأصل الاستفهام، فإذا كان استفهامًا محضًا فحالها كحالها قبل أن يلحقها ألف الاستفهام، وذلك قولك: ألا رَجُلَ في الدار، ألا غُلامَ أفضلَ منك»[(٧)].

---

(١) الأصول في النحو ٣٩٢/١.
(٢) الأصول في النحو ٦١/١.
(٣) الأصول في النحو ٢٧٨/٣.
(٤) الأصول في النحو ١٩٩/٢.
(٥) الأصول في النحو ٧٥/١.
(٦) الأصول في النحو ٩٠/٢.
(٧) الأصول في النحو ٣٩٦/١.

ويقرب من هذا قوله عن الأعلام المنقولة عن جمل: «وإنْ أدخلت عليها إنَّ وأخواتها، وكان وأخواتها، فجميعه يحكى بلفظه قبل التسمية»[١].

ومما سبق يتضح أنَّ ابن السراج قد سار على نهج سابقَيْه فى التعبير عن الاستصحاب، مع ظهور بعض الأساليب الجديدة عنده وإن كانت قليلة الاستعمال. كما يتضح أنه توسع فى استعمال مفهوم الاستصحاب فى مسائل نحوية وصرفية.

* * *

ثم يأتى أبو الفتح عثمان بن جنى (ت٣٩٢هـ) ليضع كتابه المعروف "الخصائص" مشيرًا فى أوّله إلى أنه كتاب يبحث فى أصول النحو، وأنَّ سابقيه قد تحامَوا هذا الفنَّ لامتناع جانبه، وانتشار شَعاعِه، وبادى تهاجر قوانينه وأوضاعِه[٢].

وفى هذا الكتاب نجده يعقد بابًا خاصًّا للاستصحاب، وهو أوَّلُ محاولة ـ فيما أعلم ـ لتأصيل هذا الإجراء فى النحو العربى، وقد جعل عنوان هذا الباب: «باب فى إقرار الألفاظ على أوضاعها الأُوَلِ ما لم يَدْعُ داعٍ إلى الترك والتحوّل»[٣]، ويمكن أنْ يُعَدَّ هذا العنوان تعريفًا للاستصحاب فيكون هو أول تعريف له فى التراث النحوى.

ومن الملاحظ أنَّ ابن جنى لم يستعمل لفظ الاستصحاب فى هذا الباب ـ ولا فى سائر الكتاب[٤] ـ، وأنه دلف إلى النماذج مباشرة محاولا بيانَ مفهومِ الاستصحاب وكيفيةِ تحققه من خلالها دون أن يقدم لذلك بكلامٍ نظرىّ.

والمسائل التى عرضها ابن جنى فى هذا الصدد ثلاثُ مسائل فقط، هى:

المسألة الأولى: (أو) «أصل وضعها أن تكون لأحد الشيئين أين كانت، وكيف تصرفت»[٥]، وهو يُبَيِّنُ التمسكَ بهذا الأصل فى قوله: «فهى عندنا على ذلك، وإن كان بعضهم قد خفى عليه هذا من خلالها فى بعض الأحوال، حتى دعاه إلى أن نقلها عن أصل بابها»[٦]، فهو

(١) الأصول فى النحو ١/١٠٤.

(٢) انظر: الخصائص ١/٢.

(٣) الخصائص ٢/٤٥٩.

(٤) وكذلك فى كتابيه: المنصف شرح تصريف المازنى، والمحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات، ثبت ذلك بالاستقراء.

(٥) الخصائص ٢/٤٥٩.

(٦) الخصائص ٢/٤٥٩.

يقرها على أصل وضعها، ثم يذكر أنَّ بعض النحاة أخرجها عن أصلها، وأنَّ ذلك لخفاء حالها عليه. وإخراجُها عن أصلها كان إلى معنيين؛ فالفراء قال: إنها قد تأتى بمعنى (بل)، وقطرب قال: إنها قد تكون بمعنى الواو.

فأما الفراء فذكر ابن جنى أنه احتج بقول ذى الرمة:

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فى رَوْنَقِ الضُّحَى * وَصُورَتِها أَوْ أَنْتِ فى العَيْنِ أَمْلَحُ[1]

«وقال: معناه بل أنت فى العين أملح»[2].

وقد رَدَّ ابن جنى هذا الاحتجاج بأنَّ (أو) «إذا كانت هنا على بابها كانت أحسن معنى، وأعلى مذهبًا»[3]، فهو يرجع فى رَدِّه إلى المعنى الفنى، وذلك أنَّ الشاعر «لو أراد بها معنى (بل)، فقال: بل أنت فى العين أملح، لم يف بمعنى (أو) فى الشك؛ لأنَّه إذا قطع بيقين أنها فى العين أملح كان فى ذلك سَرَفٌ منه، ودعاء إلى التهمة فى الإفراط له، وإذا أخرج الكلام مخرج الشك كان فى صورة المقتصد غير المتحامل ولا المتعجرف، فكان أعذب للفظه، وأقرب إلى تَقَبُّل قوله»[4].

ومن ثم تبقى (أو) فى البيت على أصل وضعها، ويستطرد بعد ذلك حول مذهب الشعراء فى استعمال الشك لبيان قوة الشبه، واستحكام الشُّبْهَة.

وأمّا قطرب فاحتجَّ بقول النابغة:

قَالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هذا الحَمَامَ لنا * إلى حَمامَتِنا أَوْ نِصْفَه فَقَدِ[5]

«فقال: معناه: ونصفه»[6].

وابن جنى - هنا - لا يمنع هذا الخروجَ عن الأصل إذ يقول: «ولعمرى إنَّ كذا معناه، وكيف لا يكون كذلك ولابد منه، وقد كثرت فيه الرواية أيضًا بالواو: ونصفه»[7]. ولكنه يرى إمكانَ

---

(١) البيت فى ملحق ديوان ذى الرمة ١٨٥٧/٣ حققه وقدم له وعلق عليه الدكتور عبد القدوس أبو صالح ط. مؤسسة الرسالة - بيروت، الثالثة ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م. وانظر: معانى القرآن للفراء ٧٢/١.

(٢) الخصائص ٤٦٠/٢، ونص عبارة الفراء: « يريد: بل أنتِ » [معانى القرآن للفراء ٧٢/١].

(٣) الخصائص ٤٦٠/٢.

(٤) الخصائص ٤٦٠/٢.

(٥) البيت للنابغة فى ديوانه ص١٤، ورواية الديوان: "ونصفه"، شرح وتقديم عباس عبد الساتر، ط. دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

(٦) الخصائص ٤٦٢/٢.

(٧) الخصائص ٤٦٢/٢.

إبقاء الحرف على أصله فيقول: «لكنْ هناك مذهب يمكن معه أن يبقى الحرف على أصل وضعه، من كون الشك فيه، وهو أن يكون تقديره: ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو هو ونصفه، فحذف المعطوف عليها وحرف العطف»[١]، وهو بهذا يُقْدِمُ على تقدير محذوف من أجل استصحاب الأصل؛ ولهذا يقول: «ودعانا إلى هذا التأويل السعى فى إقرار هذه اللفظة على أوّل أحوالها»[٢].

ويفهم من هذا أنَّ للاستصحاب عند ابن جنى قوة فى توجيه النص حين يتعارض فيه أصلُ أحدِ عناصره مع ظاهر تركيبه.

المسألة الثانية: «ما يدعيه الكوفيون من زيادة واو العطف نحو قول اللّه عز وجل: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾[٣]، قالوا: الواو هنا زائدة مُخْرَجَة عن العطف، والتقدير عندهم فيها: حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها، وزيادة الواو أمر لا يثبته البصريون، لكنه عندنا على حذف الجواب، أى حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها كذا وكذا صُدِقُوا وعدَهم، وطابت نفوسهم، ونحو ذلك مما يقال فى مثل هذا»[٤].

ويلاحظ هنا أيضًا التعارض بين أصل الواو واحتياج (إذا) إلى جواب، فقدم الكوفيون عدمَ تقدير الجواب على إبقاء الواو على أصلها، وقدم البصريون استصحاب الأصل فى الواو على عدم تقدير الجواب، فقدروا جوابًا محذوفًا.

المسألة الثالثة: ذكر أنَّ (هل) قد أخرجت عن بابها إلى معنى (قد) نحو قول اللّه سبحانه: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ﴾[٥] «قالوا: معناه: قد أتى عليه ذلك»[٦]. وهو لا يمنع هذا المعنى، ولكنّه يرى أنَّ إبقاء (هل) على أصلها وهو الاستفهام ممكن أيضًا، يقول: «وقد يمكن عندى أن تكون مبقاة فى هذا الموضع على بابها من الاستفهام، فكأنه قال ـ واللّه أعلم ـ: هل أتى على الإنسان هذا؟ فلا بُدَّ فى جوابه من (نَعَمْ) ملفوظًا بها أو مُقَدَّرَة، أى فكما أنَّ ذلك كذلك فينبغى للإنسان أن يحتقر نفسه ولا يَبْأى بما فُتِحَ له، هذا كقولك لمن تريد الاحتجاج عليه: باللّه هل سألتنى فأعطيتك؟ أم هل زرتنى فأكرمتك؟ أى فكما أنَّ ذلك كذلك فيجب أن تعرف حقى عليك

(١) الخصائص ٢/٤٦٢.

(٢) الخصائص ٢/٤٦٢.

(٣) من الآية ٧٣ سورة الزمر.

(٤) الخصائص ٢/٤٦٤.

(٥) من الآية ١ سورة الإنسان.

(٦) الخصائص ٢/٤٦٤.

وإحسانى إليك. ويُؤَكِّد هذا عندك قولُه تعالى: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الإِنْسَانَ مِن نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا. إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ﴾[١] أفلا تراه ـ عَزَّ اسمه ـ كيف عَدَّدَ عليه أيادِيَه والطافَه له»[٢].

ثم يستطرد فى بيان خروج (هل) والهمزة عن معنى الاستفهام وشواهد ذلك.

وبعد أن ذكر المسائل الثلاثة، وهى كما يظهر متعلقة بحروف المعانى يقول: «واعلم أنه ليس شىءٌ يخرج عن بابه إلى غيره إلاَّ لأمرٍ قد كان وهو على بابه ملاحِظًا له، وعلى صددٍ من الهجوم عليه»[٣]، وهو يشير بذلك إلى أن الشىءَ إذا خرج عن أصلهِ فإنّما يخرجُ إلى شىءٍ متصلٍ بسبب به، ولا يخرج إلى شىءٍ بعيدٍ مُبايِنٍ لأصله، ويشرح ذلك بأنَّ (هل) حين تخرج إلى معنى (قد) فتصير خبرًا فإنَّ الخبر ينبئ عن معرفة الـمُخْبَر بهِ، وهذه المعرفة أحيانًا تتحقق للمستفهِم، فهذه جهةُ ارتباطٍ بين الاستفهام وهو أصل (هل) والخبر وهو ما تخرج إليه[٤].

وابن جنى بذلك يضع أساسًا مُهِمًّا من أسس العدول عن الأصل ـ وهو العملية المقابلة للاستصحاب ـ وهذا الأساس هو الارتباط والتناسب بين الأصل والمعدول إليه، ويقرر هذه الحقيقة مرة أخرى فى قوله: «وكلُّ حرفٍ فيما بعد يأتيك قد أخرج عن بابه إلى باب آخر فلا بُدَّ أن يكون قبل إخراجه إليه قد كان يُرائِيهِ ويَلْتَفِتُ إلى الشق الذى هو فيه، فاعرف ذلك وقِسْه، فإنك إذا فعلته لم تجد الأمر إلا كما ذكرته وعلى ما شرحته»[٥].

وبهذا يكون ابن جنى قد تعرض لبيان عملية الاستصحاب، ومَثَّلَ لها بأمثلةٍ رجَّح فى أحدها الإبقاءَ على الأصل فى توجيه نصٍّ مستندًا إلى المعنى، وجوَّز هذا الإبقاء فى آخرين، واستعمل فى التعبير عنه: الإقرار على الوضع الأول، وعلى أصل الوضع، وإبقاء الشىء على بابه، كما تعرض لعملية العدول مُنَبِّهًا على قاعدة مهمة فيها.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ ابن جنى قد استعمل تعبيرًا جديدًا عن عملية الاستصحاب، فى كتابه "المنصف فى شرح تصريف المازنى" وهو (مراعاة الأصل والاعتداد به) وذلك فى قوله عن (شهاوَى) جمع (شَهِيَّة): «فكأنَّ هذه الياء الأخيرة لـمَّا كان أصلها الواو صارت بمنزلة ما نطقوا فيها

---

(١) آية ٢، ٣ سورة الإنسان.

(٢) الخصائص ٢/٤٦٤.

(٣) الخصائص ٢/٤٦٦.

(٤) انظر بيانه لذلك فى: الخصائص ٢/٤٦٦، ٤٦٧.

(٥) الخصائص ٢/٤٦٧.

بواوٍ ظاهرة، فراعَوا الأصل المتروك واعتدوا به، كما أنهم قالوا: (قُلْتُ) فضموا الفاء لأنهم راعَوا أصلَ حركة العين قبل الحذف والإسكان وهي الضمة المجتلبة لها بدل الفتحة»[1].

* * *

ثمَّ يأتي أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، وقد ألّف كتابَيْ: لمع الأدلة في أصول النحو، والإغراب في جدل الإعراب، وعدّهما أوّل ما صُنِّفَ في هذين الفنَّيْن، كما صنَّف كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين حاذيًا حذوَ كتب الخلاف الفقهي بين الأحناف والشافعية.

وقد تحدث الأنباري عن عملية الاستصحاب أصوليًّا، كما استعمله في الاستدلال في عدد من المسائل، ويُعَدُّ الأنباريُّ ـ فيما أعلم ـ أول من عبَّر عن هذه العملية بمصطلح (الاستصحاب) مستعيرًا إيّاه من الأصوليين والفقهاء.

وقد جاء حديثه النظري عن (الاستصحاب) في كتابيه "الإغراب في جدل الإعراب" و"لمع الأدلة" فجعل الاستصحاب أحدَ أدلة صناعة الإعراب في قوله: «أدلة صناعة الإعراب ثلاثة: نقل وقياس واستصحاب حال»[2].

وعَرَّفه بأنه «إبقاء حال اللفظ علىما يستحقه في الأصل عندَ عدم دليل النقل عن الأصل»[3]، وهذا التعريف يعد أوَّلَ تعريف للاستصحاب في التراث النحوي إذا استثنينا عنوان ابن جني لبابه.

ومثَّل له بقوله: «كقولك في فعل الأمر إنما كان مبنيًّا؛ لأنَّ الأصل في الأفعال البناء، وإنَّ ما يعرب منها لشبه الاسم، ولا دليل يدل على وجود الشبه فكان باقيًا على الأصل في البناء»[4].

ويلاحظ أنه عبّر بـ(لأنَّ....) وظاهرُ هذا التعليلُ ولكنَّ السياق يصرفه إلى الاستدلال؛ لأنه يتحدث عن الأدلة لا العلل.

---

(١) المنصف شرح تصريف المازني لابن جني ٦٥/٢، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية ـ إدارة إحياء التراث القديم ـ مصر الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م.

(٢) الإغراب في جدل الإعراب ص٤٥، وانظر: لمع الأدلة ص٨١.

(٣) الإغراب ص٤٦.

(٤) الإغراب ص٤٦.

ويضع الأنبارى قاعدة مهمة فى الاستدلال بالاستصحاب فى قوله: «وأمّا استصحاب الحال فلا يجوز الاستدلال به ما وجد هناك دليل بحال»[١]؛ ولذلك يجعله فى المرتبة الثالثة بعد النقل والقياس فيقول: «أقسام أدلته ثلاثة: نقل، وقياس، واستصحاب حال، ومراتبها كذلك، وكذلك استدلالاتها»[٢].

وقد عقد فصلا فى لمع الأدلة لاستصحاب الحال أكد فيه أنه من الأدلة المعتبرة، ولكنه ـ مع هذا ـ من أضعف الأدلة ولا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل.

فقال فى المعنى الأول: «اعلم أنّ استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة، والمراد به استصحاب حال الأصل فى الأسماء وهو الإعراب، واستصحاب حال الأصل فى الأفعال وهو البناء، حتى يوجد فى الأسماء ما يوجب البناء، ويوجد فى الأفعال ما يوجب الإعراب ... ومثال التمسك باستصحاب الحال فى الاسم المتمكن أن تقول: الأصل فى الأسماء الإعراب، وإنما يبنى منها ما أشبه الحرف أو تضمن معناه، وهذا الاسم لم يشبه الحرف ولا تضمن معناه، فكان باقيًا على أصله فى الإعراب»[٣].

وقال فى المعنى الثانى: «واستصحاب الحال من أضعف الأدلة، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل، ألا ترى أنه لا يجوز التمسك به فى إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه، وكذلك لا يجوز التمسك به فى بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعته الاسم، وعلى هذا قياس ما جاء من هذا النحو»[٤].

أمّا المسائل التى ذكر فيها الأنبارى (الاستصحاب) فى كتابه (الإنصاف) فهى:

١- قوله عن البصريين: «ومنهم مَنْ تَمَسَّكَ بأن قال: الدليل على أنهما [يعنى (نِعْمَ) و(بِئْسَ)] فعلان ماضيان أنهما مبنيان على الفتح، ولو كانا اسْمَيْن لما كان لبنائهما وجه، إذ لا علة هاهنا توجب بناءهما، وهذا تمسك باستصحاب الحال، وهو من أضعف الأدلة»[٥].

٢- قوله عن (كم): «وأمّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا: إنها مفردة؛ لأنّ الأصل هو الإفراد، وإنما التركيب فرع، ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، ومن عدل

---

(١) الإغراب ص٦٧، ٦٨.

(٢) لمع الأدلة ص٨١.

(٣) لمع الأدلة ص١٤١.

(٤) لمع الأدلة ص١٤٢.

(٥) الإنصاف ١١/١، ١١٢.

عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل؛ لعدوله عن الأصل، واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة»[١].

٣- قوله: «وأمّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا: أجمعنا على أنَّ الأصل في حروف الجر ألا تعمل مع الحذف، وإنما تعمل مع الحذف في بعض المواضع إذا كان لها عوض، ولم يوجد هاهنا فبقينا فيما عداه على الأصل، والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال وهو من الأدلة المعتبرة»[٢].

٤- قوله: «وأمّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الأصل في "أو" أن تكون لأحد الشيئين على الإبهام بخلاف الواو و(بل)؛ لأنَّ الواو معناها الجمع بين الشَّيْئَيْنِ و(بل) معناها الإضراب، وكلاهما مخالف لمعنى (أو)، والأصل في كل حرف ألا يدل إلا على ما وضع له، ولا يدل على معنى حرف آخر، فنحن تمسكنا بالأصل، ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل، ومن عدل عن الأصل بقي مُرْتَهَنًا بإقامة الدليل، ولا دليل لهم يدل على صحة ما ادَّعَوْه»[٣].

ويلاحظ هنا أنه استعمل (التمسك بالأصل) معبِّرًا به عن الاستدلال باستصحاب الأصل دون أن يذكر مصطلح (الاستصحاب).

٥- قوله عن احتجاج الكوفيين على إعراب فعل الأمر: «أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا: إنه معرب مجزوم؛ لأنَّ الأصل في الأمر للمُواجَهِ في نحو (افْعَلْ): (لِتَفْعَلْ)، كقولهم في الأمر للغائب: لِيَفْعَلْ ... إلا أنه لـمّا كثر استعمال الأمر للمواجَهِ في كلامهم وجرى على ألسنتهم أكثرَ من الغائب استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال، فحذفوها مع حرف المضارعة طلبًا للتخفيف ... وذلك لا يكون مزيلا لها عن أصلها ولا مبطلا لعملها»[٤].

والملاحظ أنه عبر عن الاستصحاب هنا بنفي الزوال عن الأصل.

٦- وقوله: «وأمّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا: أجمعنا على أنَّ الأصلَ في (إنْ) أن تكون شرطًا، والأصل في (إذْ) أن تكون ظرفًا، والأصل في كل حرف أن يكون دالا على ما وضع له في الأصل، فمن تمسك بالأصل فقد تمسك باستصحاب الحال، ومن عدل عن الأصل بقي مرتهنًا بإقامة الدليل، ولا دليل لهم يدل على ما ذهبوا إليه»[٥].

---

(١) الإنصاف ١/٣٠٠.

(٢) الإنصاف ١/٣٩٦.

(٣) الإنصاف ٢/٤٨٠، ٤٨١.

(٤) الإنصاف ٢/٥٢٧، ٥٢٨.

(٥) الإنصاف ٢/٦٣٤.

٧- قوله: «وأمّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا ذلك؛ لأنّ الأصل في (هذا) وما أشبهه أن يكون دالًّا على الإشارة، و(الذي) وسائر الأسماء الموصولة ليست في معناها، فينبغي ألا يحمل عليها، وهذا تمسك بالأصل واستصحاب الحال، وهو من جملة الأدلة المذكورة، فمن ادّعى أمرًا وراء ذلك بقي مرتهنًا بإقامة الدليل، ولا دليل لهم يدل على ما ادعوه»[1].

ويتضح مما سبق أنّ الأنباريّ كان له دورٌ مهم في تاريخ الاستصحاب، تمثل في إدخال مصطلح (الاستصحاب) إلى حقل الدراسات النحوية، وفي وضع تعريف محدد له، وبيان قُوَّته في الاستدلال، ومتى يُلْجَأ إليه، وفي استخدام المصطلح بالفعل في عدد من المسائل الخلافية، بالإضافة إلى إدخال تعبير جديد عن هذا الدليل وهو التمسك بالأصل.

* * *

فإذا انتقلنا إلى أبي البقاء عبد اللّه بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ) لم نجد عنده مصطلح (الاستصحاب) في كتابيه: اللباب في علل البناء والإعراب[2]، ومسائل خلافية في النحو[3]، وإن كان يستعمل هذا الدليل من أدلة النحو، وقد برز عنده تعبير صريح في الاستدلال بالأصل، وذلك في قوله: «الدليل على أنّ حروف العلة هنا [يعني في الأسماء الستة] حروف الإعراب، لا إعراب، أربعة أوجه؛ أحدها: أنّ الأصل في كل معرب أن يكون له حرف إعراب، وأن يعرب بالحركة، لا بالحرف، وقد أمكن ذلك هنا، إلّا أنّ الحركة امتنع ظهورها لثقلها على حروف العلة كما كان ذلك في المنقوص والمقصور»[4].

وفي قوله عن الظرف الواقع خبرًا: «الدليل على أنه مقدر بالجملة من وجهين: ... والثاني: أنّ الظرف معمول لغيره، والأصل في العمل للأفعال، والأسماء نائبة عنها، وجعل العمل هنا للفعل أولى، وإذا أنيب الظرف مناب الفعل دَلَّ عليه»[5].

فهو في النصين السابقين ينص على أنّ الدليل على ما يرجحه هو أنّ الأصل كذا، وهذا الأصل الذي يذكره يوافق ما رجّحه.

---

(١) الإنصاف ٢/٧١٩.

(٢) حقق الجزء الأول منه غازي مختار طليمات، والثاني د. عبد الإله نبهان ط. دار الفكر المعاصر - بيروت - لبنان، ودار الفكر دمشق - سوريا، الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

(٣) حققه د. محمد خير الحلواني ط. دار الشرق العربي - بيروت، الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢.

(٤) اللباب للعكبري ١/٩١.

(٥) اللباب ١/١٤٠.

وهناك طريقة أخرى برز فيها مفهوم الاستصحاب عنده، وهي أن يذكر عن أحد الأقوال أنه دعوى مخالفةٌ للأصل، فلا تُقْبَلُ إلا بدليل، ولا دليلَ في هذا المَحَلِّ، وقد جاء ذلك في قوله: «وأمّا دعوى القلب [في لفظ (اسم)] فلا سبيل إليه، فإنَّ القلب مخالف للأصل، فلا يصار إليه ما وجدت عنه مندوحة، ولا ضرورة هنا تدعو إلى دعوى القلب، ويدل على ذلك أنَّ القلب لا يطرد هذا الاطراد، ألا ترى أنَّ جميع ما ذُكِر من المقلوبات يجوز إخراجه على الأصل»[1]، أي النطق به على الأصل قبل القلب، وهو بهذا يعضد تَمَسُّكَه بالأصل بشيء آخر وهو عدم اطراد هذا النمط من العدول عنه، أعني القلبَ.

واستعمل كذلك عبارة "بقاء اللفظ على حاله" في قوله: «فإنْ كان الجارُّ اسمًا بقي الاستفهام في اللفظ على حاله، كقولك: لأضربَنَّ غلامَ أيُّهم في الدار، وقال كثير من النحويين: هو ضعيف؛ لأنَّ الجار لا يُعَلِّق عن العمل بخلاف الناصب والرافع»[2].

* * *

أمّا موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش المتوفى سنة (٦٤٣هـ) فقد استعمل مصطلح (الاستصحاب) في شرحه على المفصل مرتين فقط:

الأولى في قوله بعد أن ذكر أنَّ أصلَ الأفعال البناء، وبَيَّنَ علة إعراب المضارع: «فإذا أمرنا منه [أي من المضارع] ونزعنا حرف المضارعة من أوله فقلنا: اضرب اذهب، فتغير الصورة والبنية التي ضارع بها الاسم فعاد إلى أصله من البناء استصحابًا للحال الأولى»[3].

والثانية في قوله: «وأمّا (فعلى) فلا نعلمهم غيروه بل أَتَوْا به على الأصل، والشيء إذا جاء على أصله فلا علةَ له ولا كلامَ أكثرَ من استصحاب الحال، وأمّا إذا خرج عن أصله فيُسْأَلُ عن العلة الموجِبَةِ لذلك فاعرفه»[4].

كما أنه أضاف في التعبير عن مفهوم الاستصحاب تعبيرًا جديدًا هو (انكشاف الأصل)، وذلك قوله عن خبر (عسى): «ولا يكون الخبر إلّا فعلا مستقبلا مشفوعًا بأن الناصبة للفعل قال

---

(١) مسائل خلافية في النحو ص٦١.

(٢) اللباب ١٣٢/٢.

(٣) شرح المفصل ٦١/٧، ط. عالم الكتب - بيروت د.ت.

(٤) شرح المفصل ١١٣/١٠.

اللّه تعالى: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾[1]، فزيد [في عسى زيد أن يقوم] اسم (عسى)، وموضع أن مع الفعل نصب لأنه خبر، والذى يدل على ذلك قولهم: "عسى الغُوَيْرُ أبؤسًا"[2]، والمراد أن يباس، فقد انكشف الأصل، كما انكشف أصل (أقام) و(أطال) بقوله:

صَدَدْتِ فأطْوَلْتِ الصُّدودَ وقلّما * وِصالٌ على طُولِ الصُّدودِ يَدُومُ[3]»[4]

فمراده بانكشاف الأصل ظهور الأصل، وظهور الأصل فى كلام يعنى أنّ هذا الكلام جاء على أصله.

ويضاف إلى ذلك استعماله لمراعاة الأصل كما فى قوله عن نحو (بُويِعَ زيد) و(سُويرَ خالد): «قد عُلِمَ أنه متى اجتمعت الواو والياء وقد سبق الأول منهما بالسكون فإنّ الواو تقلب ياء، ويُدغَمُ الأوّلُ فى الثانى، نحو: طويته طيًّا، وشويته شيًّا، وهاهنا قد اجتمعتا على ما ترى، ومع ذلك لم تقلب وتدغم؛ لأنّ الواو مَدَّة منقلبة من ألف (ساير) و(بايع)، فكما لا يصح الإدغام فى (ساير) و(بايع) فكذلك لا يصح فى (فُوعِلَ) منه مراعاةً للأصل وإيذانًا بأنه منه»[5].

كما أنه استعمل تعبيرين مشهورين عند سابقيه وهما: عدم التغيير والبقاء على الحال، وذلك فى قوله: «الذى يفارق فيه المبتدأ الفصل هاهنا أنّ الضمير إذا كان مبتدأ فإنه يغير إعراب ما بعده فيرفعه البتة بأنه خبر المبتدأ، وإذا كان فصلا لا يغير الإعراب عمّا كان عليه، بل يبقى على حاله، كما لو لم يكن موجودًا، فتقول فى المبتدأ: كان زيد هو القائم، ترفع القائم بعد أن كان منصوبًا وتكون الجملة فى موضع الخبر»[6].

وأحيانًا يعبر عن الاستصحاب بنحو: الدليل على الحكم أنّ الأصل كذا، كما سبق عند العكبرى، ويتضح ذلك فى المسألة التالية:

---

(١) من الآية ٥٢ سورة المائدة.

(٢) مجمع الأمثال للميدانى ٣٤١/٢، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. عيسى البابى الحلبى وشركاه د.ت.

(٣) البيت منسوب إلى عمر بن أبى ربيعة فى الكتاب ٣١/١، وهو فى ديوانه ص٣٧٦، شرح ديوان عمر بن أبى ربيعة شرحه وقدم له عبد أ. على مهنا ط. دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، الأولى ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م، ونسبه فى الخزانة إلى المرار الفقعسى ٢٣١/١٠.

(٤) شرح المفصل ١١٦/٧.

(٥) شرح المفصل ٧١/٧.

(٦) شرح المفصل ١١٢/٣، ١١٣.

ذهب ابن يعيش إلى أنَّ متعلَّق الظرف الواقع خبرًا يقدر فِعْلا وذكر أنَّ الأكثر على هذا، وقال: «ويدل على ذلك أمران: أحدهما: جواز وقوعه صلة نحو قولك: الذى في الدار زيد، والصلة لا تكون إلا جملة ... والأمر الثاني: أنَّ الظرف والجار والمجرور لابد لهما من متعلَّق به، والأصل أن يتعلق بالفعل، وإنما يتعلق بالاسم إذا كان في معنى الفعل ومن لفظه، ولاشك أنَّ تقدير الأصل الذى هو الفعل أَوْلى»[1].

ثم ذكر المذهب الثاني وهو أنَّ المحذوف المقدر اسم وأنَّ الإخبار بالظرف من قبيل المفرادت، قال: «والحجة في ذلك أنَّ أصل الخبر أن يكون مفردًا على ما تقدم، والجملة واقعة موقعه، ولاشك أنَّ إضمار الأصل أولى»[2].

ويلاحظ أنَّ كِلاًّ الفريقين قد اعتمد على قاعدة توجيهية واحدة وهي أنَّ تقدير الأصل أولى، وإنما جاء الاختلاف من جهة الأصل المعتبر عند كُلٍّ.

* * *

وأمّا جمال الدين محمد بن عبد اللّه بن عبد اللّه بن مالك الطائي الجَيّاني المتوفى سنة (٦٧٢هـ) فقد كان له أثر بارز في الاستصحاب مفهومًا ومصطلحًا.

أمّا من جهة المفهوم فقد أبرز ابن مالك إجراءين مهمين يتصلان بعملية الاستصحاب:

الأول: يتمثل في اجتناب ما يخالف الأصل، ويظهر ذلك في قوله عن (كي) إذا دخلت عليها اللام بعد أن قرر تَعَيُّنَ كونها ناصبة: «وفي جعلها جارّة مؤكدة للام نَصْبُ الفعل بعدها بإضمار (أنْ) وهو خلاف الأصل، وتوكيد الحرف بالحرف وهو في غاية الشذوذ فوجب اجتنابه»[3].

وفي قوله: «وأجاز بعض النحويين زيادةَ (كان) آخرًا قياسًا على إلغاء (ظَنَّ) آخِرًا، والصحيح منع ذلك لعدم استعماله، ولأنَّ الزيادة على خلاف الأصل، فلا تستباح في غير مواضعها المعتادة»[4].

---

(١) شرح المفصل ٩٠/١.
(٢) شرح المفصل ٩٠/١.
(٣) شرح التسهيل ١٧/٤.
(٤) شرح التسهيل ٣٦١/١.

والثانى: الفرار من كثرة مخالفة الأصل بمنع ما يؤدى إليها. وهو إجراء نابع من فكرة التمسك بالأصل، ويظهر ذلك فى قوله معللا مذهبًا للفراء: «ومنع الفراء وقوع الحال المذكورة[1] فِعْلا، فرارًا من كثرة مخالفة الأصل، وذلك أنَّ الحال إذا سدت مَسد الخبر فهو على خلاف الأصل، فلا ينبغى أن يحكم بجوازه فإنه مخالفة بعد مخالفة»[2].

هذا وإن كان ابن مالك قد جوّز ما منعه الفراء مستدلا بالقياس على كلام العرب، إذ قد وضعوا الجملة الاسمية فى هذا الموضع، فَوُقوعُ الفعلية فيه جائز بالقياس على الاسمية[3].

ولكنه فى مسألة أخرى يستعمل هذا الإجراء مُقِرًّا به، وذلك فى تعليله لمنع تقدم أخبار أفعال المقاربة والرجاء والشروع، إذ يقول: «والسبب فى ذلك أنَّ أخبار هذه الأفعال خالفت أصولها بلزوم كونها أفعالا، فلو قدمت لازدادت مخالفتها للأصل»[4] لم يذكر علة أخرى.

وإلى جانب ذلك نجده يعبر عن الاستصحاب بـ(الالتفات إلى الأصل) فى قوله: «الأصل فى الظرف الذى يلى (إنَّ) أو إحدى أخواتها أن يكون ملغًى أى غيرَ قائم مقام الخبر نحو: إنَّ عندك زيدًا مقيم، وكقول الشاعر:

فلا تَلْحَنِى فيها فإنَّ بحبِّها * أخاك مصابُ القَلْبِ جَمٌّ بَلابِلُه[5]

فأمّا القائم مقامَ الخبر فجدير بألا يَلِيَها لقيامه مَقامَ ما لا يَلِيْها ولكن اغْتُفِرَ إيلاؤه إيّاها التفاتًا إلى الأصل»[6].

وأمّا من جهة المصطلح فإنَّ ابن مالك يُعَدُّ ــ فيما أعلم ــ أكثر النحاة استعمالا لمصطلح (الاستصحاب)، حيث استعمله فى شرح التسهيل فى اثنين وعشرين موضعًا[7]، وورد هذا المصطلح أيضًا فى شرح الكافية الشافية[8] له اثنتى عشرة مرة.

---

(١) يعنى التى فى نحو: ضربى زيدًا قائمًا، التى قيل إنها سدت مسد الخبر.

(٢) شرح التسهيل ١/٢٨٥.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١/٢٨٥.

(٤) شرح التسهيل ١/٣٩٥.

(٥) البيت بلا نسبة فى شرح شواهد المغنى ٢/٩٦٩، والخزانة ٨/٤٥٣.

(٦) شرح التسهيل ٢/١٢.

(٧) وورد أيضًا لفظ (الاستصحاب) بمعناه اللغوى فى موضعين انظر: ٣/١٣٥، ٣٥٠.

(٨) حققه وقدم له د. عبد المنعم أحمد هريدى، ط. دار المأمون للتراث ــ المملكة العربية السعودية، الأولى ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

وفيما يلي ذكر المسائل التي نصَّ فيها على مصطلح (الاستصحاب):

١- ذكر أنَّ جمع المذكر السالم إنْ سُمِّيَ به ففيه أربعة أوجه، قال: «الرابع: استصحاب الواو على كل حال مع كون النون مفتوحة غير ساقطة في الإضافة»[1].

٢- يقول عن (رُبَّما): «وإنما كانت ربَّما صارفة معنى المضارع إلى المُضِيِّ؛ لأنَّ (رُبَّ) قبل اقترانها بـ(ما) مستعملة في المضي، فاستصحب لها بعد الاقتران ما كان لها، بل هي بذلك أحق؛ لأنَّ (ما) للتوكيد، فيتأكد بها معنى ما تتصل به ما لم تقلبه من معنى إلى معنى، كما فعلت بـ(إذ) حين قيل فيها (إذ ما) ففارقتها في الدلالة على المضي وحدث فيها معنى المجازاة، و(ما) المتصلة بـ(رُبَّ) غير قالبه معناها بل مؤكدة له، فاستصحب ما كان لها من المضي»[2].

٣- قال في معرض بيان أنَّ المضارع من الأفعال الخمسة إذا أُكِّد بالنون ليس مبنيًا: «وأيضًا فإنَّ الوَقْفَ على نحو: هل تفعلين، بحذف نون التوكيد، وثبوت نون الرفع، فلو كان قبل الوقف مبنيًّا لبقي بناؤه لأنَّ الوقف عارض، فلا اعتداد بزوال مازال لأجله، كما لا اعتداد بزوال مازال لالتقاء الساكنين، نحو: هل تَذْكُرَ اللّـه، والأصل: تَذْكُرَنْ، فحذفت النون الخفيفة لالتقاء الساكنين، وبقيت فتحة الراء الناشئة مع كونها زائلة؛ لأنَّ زوالها عارض فلم يعتد به، ولا فرقَ بين العُرُوضَيْن، فلو كان لِـ(تَفْعَلِنَّ) ونحوه قبلَ الوقف بناءٌ لاسْتُصْحِبَ عند عروض الوقف، كما استصحب بناء هل تذكرَن عند عروض التقاء الساكنين»[3].

٤- قال في إطار الحديث عن الخلاف في سبب السكون الذي يلحق آخر الفعل المسند لضمير رفع متحرك: «قال أكثرهم: سببه اجتناب توالي أربع حركات في شيئين هما كشيءٍ واحد؛ لأنَّ الفاعل كجزء من الفعل، وهذا السبب إنما هو في الماضي ثم حمل المضارع عليه، وأمّا الأمر فاستصحب له ما كان يستحقه من سكون، صحيحَ الآخر كان كاذهبْنَ، أو معتلّه كاخْشَيْنَ»[4].

٥- قال عن حركة هاء الغائب: «فإنْ فَصَلَ المتحرِّكَ في الأصل ساكنٌ حُذِفَ جَزْمًا أو وَقْفًا جاز في الهاء: التحريكُ مع الإشباع، والتحريك مع الاختلاس، والتسكين، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾[5]، فمن أشبع نظر إلى اللفظ، ولأنَّ الهاء متصلة بحركة، ومن اختلس

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٩٧/١.

(٢) شرح التسهيل ٢٨/١، ٢٩.

(٣) شرح التسهيل ٣٦/١.

(٤) شرح التسهيل ١٢٤/١، ١٢٥.

(٥) من الآية ٧ سورة الزمر.

استصحب ما كان للهاء قبل أن يحذف الألف؛ لأنَّ حذفها عارض، والعارض لا يُعْتَدُّ به غالبًا»[١].

٦- قال عن تقديم الخبر على (مازال) وأخواتها: «أجاز ابن كيسان التقديم مع النفي بـ(ما)، مع أنه موافق للبصريين في أنَّ (ما) لها صدر الكلام؛ لأنه نظر إلى أنَّ (مازال زيد فاضلا) بمنزلة (كان زيد فاضلا) في المعنى فاستويا في جواز تقديم الخبر. وهذا الذي اعتبره ضعيف؛ لأنَّ عُرُوضَ تَغَيُّرِ المعنى لا يُغَيِّر له الحكم، ولذلك اسْتُصْحِبَ للاستفهام في نحو: (علمت أزيد ثَمَّ أم عمرو) ما كان له من التزام التصدير مع أنَّ معنى الاستفهام قد تغير»[٢].

٧- قال عن معمولي باب (إنَّ): «أشرت إلى أنَّ للجزأين من الأحوال والأقسام بعد دخول هذه الأحرف ما كان لهما قبل دخولهن، فكما انقسم المبتدأ إلى اسم عين وإلى اسم معنى، كذلك ينقسم مع (إنَّ) وأخواتها نحو: إنَّ العالِمَ فاضل، وإنَّ العلمَ فضل، وكما انقسم الخبر في الابتداء إلى الأقسام المتقدم ذكرها ثَمَّ كذلك ينقسم إليها في هذا الباب، وكما استصحبت الأقسام تستصحب الأحوال والشروط»[٣].

٨- قال: «وحكى الأخفش: لا رجلَ وامرأةَ، بفتح التاء بلا تنوين، على تقدير: لا رجلَ ولا امرأةَ على تركيب المعطوف مع (لا) الثانية، ثم حذفت ونويت، واستصحب مع نِيَّتها ما كان مع اللفظ بها»[٤].

٩- قال عن بناء (الآن): «وزعم الفراء أنَّ (الآن) منقول من (آن) بمعنى حانَ ثم استصحب فيه الفتحة التي كانت فيه إذ كان فِعْلا، وجعله نظير «أعييتني من شُبٍّ إلى دُبٍّ»[٥]، ونظير قوله ﷺ: "وأنهاكُمْ عَنْ قِيْلَ وقالَ"[٦]»[٧]. وقد رَدَّ ابن مالك هذا التوجيه.

---

(١) شرح التسهيل ١/١٣٣.

(٢) شرح التسهيل ١/٣٥١.

(٣) شرح التسهيل ٢/١١، ١٢.

(٤) شرح الكافية الشافية ١/٥٢٦.

(٥) المثل في مجمع الأمثال للميداني ٢/٣٢٥.

(٦) رواه البخاري في كتاب الاستقراض (رقم ٢٤٠٨) وكتاب الأدب (٥٩٧٥) بلفظ "كَرِهَ لكم قيل وقال" ومسلم في باب الأقضية (رقم ١٧١٥) بلفظ: "يكره لكم قيل وقال"، وليس في هذا اللفظ حرف جر، ورواه البخاريّ أيضًا في كتاب الرقاق (رقم ٦٤٧٣) وكتاب الاعتصام (رقم ٧٢٩٢)، وأحمد (رقم ١٨١٠٨) بلفظ: "كان ينهى عن قيل وقال" بحرف الجر قبل الفعل.

انظر بالترتيب: فتح الباري ٥/٨٣، ١٠/٤١٩، وإكمال المعلم بفوائد مسلم ٥/٥٦٨، وفتح الباري ١١/٣١٢، ١٣/٢٧٩، والمسند للإمام أحمد ١٤/٩٩.

(٧) شرح التسهيل ٢/٢٢٠.

١٠- «من قال: (قَطُ) بالضم والتخفيف فَمُخَفَّفٌ ناوٍ للتضعف فلذلك استَصْحَبَ ما كان معه من الحركة»[١].

١١- يقول ابن مالك في منظومته الكافية الشافية عمّا يُعَدَّى به أفعل التفضيل:

وفيهما يَسْتَصْحِبُونَ حَرْفَ جَرّ * كانَ بِهِ الفِعْلُ مُعَدَّى نَحْوَ (كَرّ)[٢]

وقد شرحه بقوله: «وإن كان من متعدٍّ بحرف جَرٍّ عُدِّيَ به لا بغيره، نحو: هو أزهد في الدنيا، وأسرع إلى الخير، وأبعد من الإثم، وأحرص على الحمد، وأجدر بالحِلم، وأصد عن الخنا»[٣]، فنراه استعمل المصطلح في النظم ولم يستعمله في الشرح.

١٢- قال عن (أمس): «وإذا نُكِّرَ (أمسِ) أو أضيف أو قارن الألف واللام أُعرِبَ بلا خلاف، لزوال سبب البناء، أعني تضمن معنى حرف التعريف، وشبه الضمير من الوجه المذكور. ومن العرب من يستصحب البناء مع مقارنة الألف واللام كقول الشاعر:

وإنّي وَقَفْتُ اليَوْمَ والأمْسِ قَبْلَهُ ببابِكَ حتّى كادَتِ الشّمسُ تَغْرُبُ[٤]

فكسر السين وهو موضع نصب، والوجهُ فيه أن يكون زاد الألف واللام بغير تعريف، واستصحب معنى المعرفة واستدام البناء»[٥]. ثم ذكر توجيهًا آخر.

١٣- قال عمّا يُمنَع الصرف لوزن الفعل والوصفية: «على أنّ بعض العرب يعتد بالاسمية العارضة في (أبطح) فيصرفه، واللغة المشهورة فيه وفي أمثاله منعُ الصرف؛ لأنها صفات استغنى بها عن ذكر الموصوفات فيستصحب منع صرفها، كما استصحب صرف (أرنب) و(أكلب) حين أجريا مجرى الصفات. إلّا أنّ الصرف لكونه أصلا ربما رُجِعَ إليه بسبب ضعيف، بخلاف منع الصرف فإنه خروج عن الأصل، فلا يصار إليه إلا بسبب قوي»[٦].

---

(١) شرح التسهيل ٢/٢٢٢.

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/١١٤٢.

(٣) شرح الكافية الشافية ٢/١١٤٤.

(٤) البيت لنصيب كما في اللسان مادة (أمس) ١/١٣٠، وهو بلا نسبة في الخصائص ١/٣٩٥، ٣/٥٩، والمحتسب ٢/١٩٠، والصاحبي في فقه اللغة ص٢٠٢، والإنصاف ١/٣٢٠، وشرح شذور الذهب ص٩٩، وارتشاف الضرب ٣/١٤٢٩، وهمع الهوامع ٢/١٤٠، والأشباه والنظائر ١/٢٠٤، ويُرْوَى: وإنّي حُبِسْتُ ...

(٥) شرح التسهيل ٢/٢٢٤.

(٦) شرح الكافية الشافية ٣/١٤٥٣.

١٤- قال في الكلام على المركب المزجي مما يُمْنَعُ الصرفَ: «وإن كان معتلا كياء (مَعْدِيكَرِبَ) الْتُزِمَ سكونه تأكيدًا للامتزاج ... وقد يضاف أول جزأي المركب إلى ثانيهما، فيستصحب سكون ياء (مَعْدِيكَرِب) ونحوه تشبيهًا بياء (دَرْدَبِيس)، فيقال: رأيت مَعْدِيكَرِبٍ؛ لأنَّ من العرب من يسكن مثلَ هذه الياء في النصب مع الإفراد تشبيهًا بالألف، فالتزم في التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزًا في الإفراد»[1].

١٥- «إذا ضُمَّت ياء (يَعْفُر) عَلَمًا فبعضهم يستصحب المنع؛ لأنَّ الضمَّ عارض، وبعضهم يصرف؛ لأنَّ الوزن الفِعْليَّ قد زال لفظًا، وهذا شبيه بـ(ضُرِبَ) إذا خُفِّفَ بالتسكين بعد التسمية، فسيبويه يصرف مُسَوِّيًا بين التسكين العارض واللازم، لأنَّ الصرف هو الأصل، فمتى تغير سبب منعه رُجِعَ إليه، والمبرد يستصحب المنع فارقًا بين التسكين العارض واللازم، و(يَعْفُر) إذا ضُمَّ ياؤه بعد التسمية إتباعًا بمنزلة (ضُرِبَ) إذا سكنت راؤه بعد التَّسْمِيَة تخفيفًا، فالصرف لازم لسيبويه، والمنع لازم للمبرد»[2].

١٦- «إذا سُمِّيَ بما أوَّله همزةُ وصلٍ قطعت الهمزة إن كانت في منقولٍ من فعل، وإلا استصحب وصلها»[3].

١٧- «الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كزمرة، وأُمَّة، وفِرْقَة، وعُصْبَة، وصُحْبَة، وسرية، وفئة، وعشيرة، وقبيلة، وفصيلة، فالأصل أن تكون بالتاء؛ لتوافق الأسماء التي هي بمنزلتها، فاستصحب الأصل مع المعدود المذكر لتقدم رتبته، وحذفت التاء مع المعدود المؤنث لتأخر رتبته، فقيل: ثلاثة أعبد، وثلاث جوارٍ»[4].

١٨- «قد وُجِّهَ ثبوت التاء في عدد (أشياء) و(رَجْلَة) بأنهما نائبان عن جمع مفرديهما على (أفْعَال)، وإنَّ واحد (أشياء) (شَيْء) كـ(فَيْء) فقياسه أن يساويه في جمعه، وواحد (رَجْلَة) (راجل) فكان له نصيب من الجمع على (أفْعال) كما قيل: صاحب وأصحاب، فعُدِلَ في جمع (شيء) من (أفعال) إلى (فعلاء) ثم قدمت لامه على فائه فصار الوزن (لفعاء)، واستصحب منع صرفه للتأنيث

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٤٤٥/٣، ١٤٥٦.

(٢) شرح الكافية الشافية ١٤/٣.

(٣) شرح الكافية الشافية ١٤٦٦/٣.

(٤) شرح التسهيل ٣٩٨/٢.

ولزوم التأنيث[١]، وثبتت في عدده كما كانت تثبت مع المنوب عنه وهو أفعال»[٢].

١٩- «قد يقتصر على صيغة (فاعل) وتاليه مضافًا ومضافًا إليه مع إعراب الأول وبناء الثاني على تقدير تركيبه مع ما صيغ منه (فاعل) فيقال: هذا ثالثُ عشرَ، ورأيت ثالثَ عشرَ، ومررت بثالثِ عشرَ، برفع ثالث ونصبه وجره، وبناء عشر، على تقدير: ثالث ثلاثةَ عشرَ، فحذف الصدر ونُوِيَ بقاؤه، فاسْتَصْحَبَ البقاءُ بناءَ العَجُز.

وهذا شبيه بقول من قال: لا حولَ وقوّةَ إلا باللّه العلي العظيم، على تقدير: ولا قوةَ بالبناء، ثم حذف (لا) ونوى بقاءها فاستصحب البناء»[٣].

٢٠- ذكر ابن مالك أنَّ مذهب الكوفيين إذا أضافوا العدد المركَّب ـ إعرابُ صدره بحسب مقتضى العامل، وجرُّ عجزِه بإضافة الصدر إليه، ثم قال: «والبصريون لا يرون ذلك، بل يستصحبون البناء في الإضافة كما يستصحب مع الألف واللام بإجماع»[٤].

٢١- قال عن (حَبَّذا): «وقد تفرد (حَبَّ) فيجوز حينئذ أن تفتح حاؤها استصحابًا لحالها، وأن تجعل عليها الضمة التي كانت للعين فيقال: حَبَّ زيد، وحُبَّ زيد»[٥].

٢٢- حدَّ ابن مالك اسمَ الفاعل بقوله: «هو الصفة الدالة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو لمعنى الماضي»[٦].

ثم قال: «وخرج باب (أهْيَف) بذكر التذكير والتأنيث، فإنَّ مؤنثه على (فَعْلاء)، فلا مجاراة فيه إلا في حال التذكير، بخلاف اسم الفاعل فإنَّ تأنيثه لا يغير بِنْيَتَه فَيَعْرَى من المجاراة، بل هو مستصحبها في حالتي تذكيره وتأنيثه؛ لأنَّ تأنيثه بالتاء وهي في نية الانفصال»[٧].

٢٣- قال عن عمل صيغتي (مِفْعَال) و(فَعُول) مفردتين ومجموعتين: «غُفُر جمع غفور، ومهاوين جمع مِهْوان، وكان أصله (مُهين) فبنى على (مِفْعال) لقصد المبالغة، واستصحب العمل له

(١) كذا بالمطبوعة ولم يتوجه إليَّ مراده.

(٢) شرح التسهيل ٢/٣٩٩.

(٣) شرح التسهيل ٢/٤١٣.

(٤) شرح الكافية الشافية ٣/١٦٨١.

(٥) شرح التسهيل ٣/٢٨.

(٦) شرح التسهيل ٣/٧٠.

(٧) شرح التسهيل ٣/٧٠، ٧١.

مفردًا ومجموعًا، وكذلك (فَعُول) إذا جمع على (فُعُل) كما قال: غُفُرٌ ذنبَهم، ولو كُسِّر على (فُعَال) لاستصحب أيضًا عمله»(١).

٢٤- قال عن العطف بـ(إمّا): «ونفيت أن تكون (إمّا) حرفَ عطف؛ لأنها لا يليها معطوف إلا وقبلها الواو، كقوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ﴾(٢)، فالعطف بالواو لا بها، لأنّ عَطْفِيَّة الواو إذا خلت من (إمّا) ثابتة، وعَطْفِيَّة (إمّا) إذا خلت من الواو منتفية، والأصل استصحاب ثبوت ما ثبت ونَفْيِ ما نُفِيَ»(٣).

٢٥- قال عن المنادى الموصوف بابن: «ويجوز في المنعوت بابن نحو: يا زيدُ بنَ عمرو الضم استصحابًا لحاله قبل النعت، والفتح إعرابًا نحو: يا زَيْدَ بنَ عمرو»(٤).

٢٦- قال عن إعراب المستغاث: «وإن كان المستغاث قبل الاستغاثة معربًا استصحب إعرابه، كقولك في: يا غلامَ زيدٍ: يا لغلامِ زيدٍ، وإن كان مبنيًّا بناءً حادثًا للنداء أعيد إلى الإعراب وجرته اللام بما كانت تجره في غير النداء ... وإن كان مبنيًّا قبل النداء استصحب بناؤه، وحُكِمَ بجره تقديرًا كقولك: يا لِرقاشِ، ويا لِهذا»(٥).

٢٧- قال عن مساواة المندوب للمنادى: «ومن مساواته في الأحكام أنه إذا دعت الضرورة إلى تنوينه جاز استصحاب ضمته،وتبديلها فتحة، كقول الراجز:

وافَقْعَسًا وأيْنَ مِنّي فَقْعَسُ(٦)

كذا رُوِيَ منصوبًا، ولو قيل بالضم: وافَقْعَسٌ لجاز»(٧).

٢٨- «من قال في النداء: يا غلاميَ بالفتح استصحب الفتح في الندبة نحو: واغلامِيَاه، ومن لم يجئ بالألف فله أن يقول: واغلامِي بالسكون، وواغلامِيَهْ باستصحاب الفتحة وزيادة هاء السكت»(٨).

---

(١) شرح التسهيل ٨٠/٣.

(٢) من الآية ٧٥ سورة مريم.

(٣) شرح التسهيل ٣٤٤/٣.

(٤) شرح التسهيل ٣٩٣/٣.

(٥) شرح التسهيل ٤١٠/٣.

(٦) البيت بلا نسبة في مجالس ثعلب ٤٧٤/٢، والمقرب ص٢٠٣، وهمع الهوامع ٢٨/٢، ٤٩، وقال العيني في شرح الشواهد: « نسبه الكسائي لبعض بني أسد، وبعده: أَإِبِلي يَأْخُذُها كَرَوَّسُ » ١٦٨/٣.

(٧) شرح التسهيل ٤١٤/٣.

(٨) شرح التسهيل ٤١٥/٣.

٢٩- قال ابن مالك عن لحاق الألف بالمندوب: «ونَبَّهْتُ على فتح متلوِّها ليعلم أنَّ ضمة (يا زيدُ)، وكسرة (يا عبدَ الملكِ)، وما أشبههما مستوية في التبدل بفتحة لأجل الألف نحو: يا زيداه، ويا عبد الملكاه، وإن وُجِدَت الفتحةُ قبل أن يجاء بالألف اسْتُصْحِبَتْ إذا جيء بالألف كقولك في: عبد يغوث، يا عبدَ يغوثاه»[1].

٣٠- «(فَعَلَ) الذي عينه واو، حين عَـرَضَ حذفُ عينه لسكون لامه حُوِّل إلى (فَعُل)، واستصحب ما كان له من التعدية لأنَّ الضمة عارضة فلم يعتد بها»[2].

٣١- قال عن الإدغام في صيغة (مفاعل): «أشرت إلى أنَّ المجموع على مثال (مفاعل) إن كان مضاعف اللام بإدغام استصحب[3] الإدغام في جمعه نحو: مُدُقّ، ومَدَاقّ، وخِدَبّ وخَدَابّ، وأجاز بعضهم في (خِدَبّ) أنْ يقال (خدابب) بالفك؛ لأنَّ خِدَبًّا ملحق بـ(مِبَطْر) فيغتفر في جَمعه الفكُّ لأنَّ ياءه الثانية بإزاء (راء) سباطر»[4].

٣٢- قال في باب "التصغير" بعد أن ذكر حذف الياء الثالثة المنقلبة عن واو إذا اجتمع ياءان مع ياء التصغير: «وهذا الحذف مجمع عليه إن كان أول الياءين الواقعين بعد ياء التصغير زائدًا، فإن لم يكن زائدًا كالمنقلب عن واو (أحوى)؛ فإنَّ أبا عمرو يرى فيه تقرير الياءات الثلاث فيقول: هذا أُحَيِّيُ ورأيت أُحَيِّيَ، وغيرُه لا يرى ذلك.

إلا أنَّ سيبويه يحذف ويستصحب منع الصرف، وعيسى بن عمر يحذف ويصرف»[5].

٣٣- قال في باب "النسب": «شَذَّ قولهم في (الصَّعق) صِعِقِيّ، والأصل (صَعِق) فكسروا الفاء إتباعًا لكسرة العين ثم ألحقوا ياء النسب، واستصحبوا الكسرتين شذوذًا»[6].

٣٤- وقال في باب "النسب" أيضًا: «ثم بيّنت أنَّ المنسوبَ إليه المعوّضَ من لامه همزةُ وَصْلٍ يجوز أن يجبرَ في النسب، وتحذف همزة الوصل، كقولك في (ابن): (بَنَوِيّ)، ويجوز ألا يجبر ويستصحب الهمزة كقولك: (ابْنِيّ)»[7].

---

(١) شرح التسهيل ٤١٥/٣.

(٢) شرح التسهيل ٤٣٧/٣.

(٣) ذكر محقق شرح الكافية الشافية أنَّ الأصل جاء فيه (اسْتُحِبّ) في مكان (استصحب) انظر الحاشية ١٨٨٢/٤.

(٤) شرح الكافية الشافية ١٨٨٢/٤.

(٥) شرح الكافية الشافية ١٩٠٧/٤.

(٦) شرح الكافية الشافية ١٩٤٧/٤.

(٧) شرح الكافية الشافية ١٩٥٥/٤.

هذه هي المسائل التي استعمل فيها ابن مالك مصطلح الاستصحاب في صور مختلفة، ويتضح منها أنه كان ينسب الفعل إلى المتكلم العربي أحيانًا، وينسبه إلى النحوي أحيانًا أخرى.

* * *

ويأتي رضي الدين الاستراباذي معاصر ابن مالك والمتوفى بعده ببضع عشرة سنة (ت٦٨٦هـ)، فلا نجده يستعمل مصطلح "الاستصحاب" في شرحيه على الكافية والشافية لابن الحاجب، بل يستعمل الإبقاء على الأصل أو الحال[١].

كما يبرز عنده استعمال "رعاية الأصل" كما في قوله:«وقولك: الذي علمت زيدًا إيّاه قائم، أوْلى من قولك: الذي علمته زيدًا قائم، وذلك للتوطئة المذكورة، أو لرعاية أصل المفعول الثاني، إذ العامل فيه في الأصل ما يجب انفصاله عنه كما في كنت إياه»[٢].

وقوله: «فإذا بَعُدَ رائحة المبتدأ والخبر اللذين حقهما الانفصال وجب اتصال أولهما لقربه من الفعل، فالأوْلى في الثاني الانفصال رعايةً للأصل»[٣].

وقوله: «اللام الداخلة في خبر (إنَّ) أصلها أن تدخل في المبتدأ، ثم تأخرت عن الابتداء لدخول (إنَّ) فهي تدخل على الاسم أو على ما أشبه الاسم مراعاةً لأصلها وهو المبتدأ»[٤].

وقوله: «أمّا الاستفهام، ولام الابتداء، و(ما) و(إن) النافيتان فللزوم ووقوعها في صدر الجمل وضعًا أبقيت الجمل التي دخلتها على الصورة الجُمْلِيّة رعايةً لأصل هذه الحروف وإن كانت في تقدير المفرد»[٥].

وإلى جانب ذلك نجده يستعمل تعبيرًا جديدًا هو "النظر إلى الأصل"، وذلك في قوله: «يجب أيضًا تأخير الخبر إذا اقترن بالفاء نحو: الذي يأتيني فله درهم، نظرًا إلى أصل الفاء الذي هو التعقيب»[٦].

وقوله: «إذا وقع بعد المفعول معه حال مما قبله أو خبر عنه نحو: كنت وزيدًا قائمًا، وسِرْتُ

---

(١) انظر مثلا: شرح الكافية للرضى ٩٥/٢، وشرح الشافية له ٢٨/٢، ٥٥.

(٢) شرح الكافية للرضى ١٥/٢.

(٣) شرح الكافية للرضى ١٨/٢.

(٤) شرح الكافية الشافية ٢٢٦/٢.

(٥) شرح الكافية الشافية ٢٨١/٢.

(٦) شرح الكافية للرضى ٩٨/١.

وزيدًا راكبًا، فحكمه في مطابقة ما قبله حكمه لو وقع المفعول معه، وقد يجوز أن يعطى حكم ما بعد المعطوف، فيقال: كنت وزيدًا منطلقين، وسِرْتُ وزيدًا راكبين، نظرًا إلى المعنى وإلى أصل الواو أي العطف»[1].

كما تظهر عملية الاستصحاب عنده أيضًا في منع ما يخالف الأصل بلا داعٍ، وذلك في قوله: «(قوله: فإن كان الفعل لفظًا، وجاز العطف فالوجهان) هذا أَوْلَى مما قال عبد القاهر في نحو: قام زيد وعمرو، أنه لا يجوز فيه إلا العطف، ولعله قال ذلك لأنه[2] مخالفة للأصل الذي هو العطف لا لداعٍ»[3].

وقوله عن رفع الظرف الواقع خبرًا عند البصريين: «وأمّا رفعها عندهم فعلى حذف المضاف كما مَرّ، وهي باقية على الظرفية، وهو أَوْلى؛ إذ خروج الشيء عن معناه خلاف الأصل، فلا يرتكب ما أمكن حمله على عدم خروجه عنه»[4].

وقوله: «واعتذر البصريون عن المواضع التي استدل بها الكوفيون [على جواز وقوع أسماء الإشارة موصولة] بأنّ أسماء الإشارة فيها باقية على أصلها دفعًا للاشتراك الذي هو خلاف الأصل»[5].

* * *

ونصل إلى جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة (٩١١هـ)، فنجد له حديثًا نظريًّا عن الاستصحاب في كتابه (الاقتراح في أصول النحو)، فبدأ بذكر تعريف الأنباري وبعضَ أمثلته ثم قال: «والمسائل التي استدلَّ فيها النحاة بالأصل كثيرة جدًّا لا تحصى، كقولهم: الأصل في البناء السكون، إلا لموجب التحريك، والأصل في الحروف عدم الزيادة حتى يقوم دليل عليها من الاشتقاق ونحوه، والأصل في الأسماء الصرف والتنكير والتذكير وقبول الإضافة والإسناد»[6].

---

(١) شرح الكافية للرضي ١٩٨/١.

(٢) يعني نصب ما بعد الواو على أنه مفعول معه.

(٣) شرح الكافية للرضي ١٩٥/١.

(٤) شرح الكافية للرضي ٩٦/١.

(٥) شرح الكافية للرضي ٤٢/٢.

(٦) الاقتراح ص٣٥٥، ٣٥٦.

وعلى المستوى التطبيقى نجده يستعمل مصطلح (الاستصحاب) فى ثمانية مواضع من همع الهوامع، منها خمسة مواضع نقلها عن ابن مالك[١]، وثلاثة له وهى:

١- «الأصل فى البناء السكون؛ لأنه أخف فلا يعدل عنه إلا لسبب، ولأنَّ الأصل عدم الحركة فوجب استصحابه ما لم يمنع منه مانع»[٢].

٢- قال عن (إذْ) إذا حذف المضاف ونونت: «زعم الأخفش أنها حينئذ معربة والكسر جر إعراب بالإضافة لا بناء، وحمله على ذلك أنه جعل بناءها ناشئًا عن إضافتها إلى الجملة، فلمّا زالت من اللفظ صارت معربة، وهو مردودٌ بأنه قد سبق لـ(إذْ) حكم البناء، والأصل استصحابه حتى يقوم دليل على إعرابه»[٣].

٣- قال فى باب الخط بعد أن ذكر أنَّ الياء والواو تحذفان خطًّا مما تحذفان منه فى الوقف ـ قال: «خرج عن هذا ما اتصلت به نون التوكيد الخفيفة مما قبله واو أو ياء نحو: اضرِبُنْ يا قوم، واضرِبِنْ يا هندُ، فإنه منع أن يعتبر ما عرض فيه من ردّ الواو والياء حالة الوقف عليها، واستصحب حذف الواو والياء خطًّا، وإن كانت تعود وقفًا»[٤].

هذا بالإضافة إلى أنه استعمل أيضًا عددًا من العبارات التى شاعت من قبل عند النحاة كالإبقاء أو البقاء[٥]، ومراعاة الأصل[٦]، و«لأنَّ الأصل كذا»[٧]، وكذا على الأصل[٨].

وبعد هذا العرض التاريخى للاستصحاب ننتقل فى الفصل التالى إلى الحديث عن مفهوم الاستصحاب والمقومات التى يَتِمُّ بها هذا الإجراء فى الفكر النحوى.

****

(١) انظر: همع الهوامع ١/١٨٠، ١٩٢، ٢/١٣٦، ١٤٠، ٣/٣٥.
(٢) همع الهوامع ١/٧٣.
(٣) همع الهوامع ٢/١٢٩.
(٤) همع الهوامع ٣/٤٦٢.
(٥) انظر: همع الهوامع ١/٢٠٠، ٨٦، ٢/٢٤٢.
(٦) انظر: همع الهوامع ١/٥٠٥، ٣/٢٧٨.
(٧) انظر: همع الهوامع ٢/٢٠٨، ٤٧٦، ٤٩٤.
(٨) انظر: همع الهوامع ٢/٤٩٢.

الفصل الثانى

مفهوم الاستصحاب ومقوماته

الفصل الثانى

مفهوم الاستصحاب ومقوماته

يسعى هذا الفصل إلى الإبانة عن مفهوم الاستصحاب كما يتبدى فى الفكر النحوى ـ نظرًا وتطبيقًا ـ وتحديدِ مقوِّماته من خلال ذلك.

الاستصحاب فى اللغة:

الاستصحاب مصدر استصحب، وهو (استفعل) من صَحِبَ، و« الصاد والحاء والباء أصل واحد يدل على مقارنة شيءٍ ومقاربته ... ومِنَ الباب: أَصْحَبَ فلانٌ إذا القاد ... وكُلُّ شيءٍ لاءم شيئًا فقد استصحبه »[1].

ويأتى الفعل: "استَصْحَبَ" متعدِّيًا لواحد فيقال: استصحب الرجلَ أى دعاه إلى الصحبة ولازمه، وكُلُّ ما لازم شيئًا فقد استصحبه، ومتعدِّيًا لاثنين نحو: استصحبته الكتابَ. والمجرد "صَحِبَ" بمعنى عاشر، ففى المادة معنى الملازمة والملاءمة[2].

ومن الملاحظ أنَّ مادة (ص ح ب) لها فى النحو استعمالان آخران إلى جانب استعمال "الاستصحاب":

الأول: استعمالها فى معنى من المعانى النحوية وهو المصاحبة، ويكون فى: الباء، وعلى، وفى، والواو[3].

والثاني: استعمالها فى التعبير عن علاقة نحوية من علاقات الألفاظ فيما بينها، وذلك أن يصحب لفظ بعينه لفظًا آخر فى التراكيب اللغوية بقلة أو بكثرة، كقول ابن مالك عن (إنْ) الشرطية: « لأنها تصحب المضارع أكثر مما تصحب الماضى »[4]، كما تستعمل "المصاحبة" فى

---

(١) مقاييس اللغة لابن فارس ٣٣٥/٣، تحقيق عبد السلام هارون ط. دار الجيل ـ بيروت، الأولى ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

(٢) انظر مادة (صحب) فى: لسان العرب ٢٤٠١/٤، والقاموس المحيط ٩١/١ وتاج العروس ١٨٦/٣.

(٣) انظر: مغنى اللبيب ١٢٠/١، ١٦٤، ١٩١، ٤٠٨/٢. تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ط. المكتبة العصرية ـ صيدا ـ بيروت سنة ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

(٤) شرح التسهيل ٦٧/٤، وانظر أمثلة أخرى فى: شرح الأشمونى ١٢٦/١، وهمع الهوامع ١٣٤/٢.

الدرس اللغوى الحديث بمعنى قريب من هذا[1]. وكل هذا مباين لمعنى (الاستصحاب) فى الاصطلاح المقصود هنا.

الاستصحاب فى الاصطلاح:

سبق أن ذكرت[2] أنَّ ابنَ جنى عقد بابًا للاستصحاب فى الخصائص، وأنه جعل عنوانه «فى إقرار الألفاظ على أوضاعها الأوَل، ما لم يدع داع إلى الترك والتحول»[3]، وهذا العنوان بمنزلة التعريف للاستصحاب، وإن لم يذكر قبله المعرف.

وبعده عرَّف الأنبارى الاستصحاب فى كتابه (الإغراب) بقوله: «وأمّا استصحاب الحال فإبقاء حال اللفظ على ما يستحقه فى الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل»[4]. ولم يكرر تعريفه فى (لمع الأدلة) واكتفى بالتمثيل له فى قوله: «والمراد به استصحاب حال الأصل فى الأسماء وهو الإعراب، واستصحاب حال الأصل فى الأفعال وهو البناء، حتى يوجد فى الأسماء ما يوجب البناء، ويوجد فى الأفعال ما يوجب الإعراب»[5].

وقد نقل السيوطى فى (الاقتراح) تعريف الأنبارى بلفظه، ولم يقدم تعريفًا خاصًّا به[6].

هذا ما نجده فى تراثنا النحوى من محاولات لتعريف الاستصحاب، وهى على وجه الدقة تقتصر على تعريف واحد هو الذى وضعه الأنبارى لم تُّقِلَ عنه، وأمّا عبارة ابن جنى فإنه لم يقصد بها قصدًا إلى تعريف مصطلح "الاستصحاب"؛ لأنه لم يستعمله أصلا، وإنما هى بيان لمعنى إجراء الاستصحاب كما وقر فى ذهن هذا النحوى، ولهذا قلت إنه بمنزلة التعريف.

فإذا جئنا إلى العصر الحديث فإننا نجد ثلاثة تعريفات جديدة للاستصحاب:

١- فالدكتور عبد الرحمن السيد يعرفه بقوله: «أمّا استصحاب الحال فهو إبقاء اللفظ على ما يدل عليه ظاهره، أو الجَرْى فى الاستعمال على ما هو الأصل، مادام لم يقم دليل على تغيير اللفظ عن هذا الظاهر، أو العدول فى الاستعمال عن هذا الأصل»[7].

---

(١) انظر: المصاحبة فى التعبير اللغوى د. محمد حسن ص١١ ط. دار الفكر العربى - القاهرة.

(٢) انظر ص٣٥ من هذا البحث.

(٣) الخصائص ٢/٤٥٩.

(٤) الإغراب ص٤٦.

(٥) لمع الأدلة ص١٤١.

(٦) انظر: الاقتراح ص٣٥٣.

(٧) مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها ص٢٥٣، توزيع دار المعارف بمصر، الطبعة الأولى ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

٢- والدكتور تمام حسان يقول: « ومعنى الاستصحاب: البقاء على الصورة الأصلية المجردة من قِبَل النحاة سواء أكانت هذه الصورة صورة حرف، أو صورة كلمة، أو صورة جملة، وكل صورة من هذه الصور الأصلية المجردة تسمى أصل وضع »[1].

٣- والأستاذ سعيد الأفغانى يذكر أنَّ « استصحاب الحال هو اعتبار الواقع إذا لم يقم دليل يناهضه، إذ الأصل، فيما لم يرد فيه مانع ولا موجِب أن يكون مباحًا »[2].

ويمكن أن يضاف إلى هذه الثلاثة قول الدكتور محمد خير الحلوانى بعد أن ذكر تعريف الأنبارى السابق: « ويعنى هذا أنْ تُراعَى الأصول فى استنباط الأحكام النحوية، إلا إذا كان هناك دليل واضح على انتقال اللفظ من الأصل المعروف له إلى ظاهرة أخرى »[3].

وفيما عدا ذلك فالاتجاه السائد فى الدراسات الحديثة لأصول النحو هو إثبات طَرف من كلام علماء أصول الفقه أوَّلاً عن تعريف الاستصحاب، ثم التعقيب ببيان معناه عند النحاة اعتمادًا على كلام الأنبارى، أو الاقتصار على تعريف الأنبارى[4].

واستهداءً بهذه المحاولات وبالمفهوم العام للاستصحاب الذى رَدَّده مَنْ تَحَدَّثَ عنه ممن ألف فى المصطلحات وهو الإبقاء والثبات والملازمة من حال إلى حال[5] ــ استهداءً بهذا أحاول تقديمَ تَصَوُّرٍ لمقوِّمات عملية الاستصحاب، ليتمَّ التوصلُ من خلاله إلى المفهوم الدقيق للاستصحاب كما يَكْمُنُ فى الفكر النحوى خَلْفَ كثير من التطبيقات.

---

(١) الأصول ص٦٩.

(٢) فى أصول النحو حاشية ص١٠٣ ط. دار الفكر.

(٣) أصول النحو العربى للحلوانى ص١٢٦، الناشر الأطلسى - المغرب.

(٤) انظر من الأول: الشاهد وأصول النحو فى كتاب سيبويه د. خديجة الحديثى ص٤٤٦ وما بعدها، وأصول النحو العربى د. محمود نحلة ص١٤١ وما بعدها، والأصول النحوية عند الأنبارى ص٣٨٨، والاستدلال باستصحاب الحال د. يسرية محمد إبراهيم ص٧٤٣.
ومن الثانى: أصول النحو فى معانى القرآن للفراء ص٢٩٩ لمحمد العمراوى، و"فى أدلة النحو" د. عفاف حسانين ص٢٢٩ المكتبة الأكاديمية الطبعة الأولى ١٩٩٦.

(٥) انظر: التعريفات للجرجانى ص٤٤، والكليات لأبى البقاء الكفوى ص٨٢، ١٠٦، ١٠٧، ودستور العلماء للقاضى عبد النبى بن عبد الرسول الأحمد نكرى ١/١١٠، ١١١، وكشاف اصطلاحات العلوم والفنون للتهانوى ١/١٥٣، ١٥٤.

مقومات الاستصحاب:

تقود النظرة التحليلية للكثير من تطبيقات النحاة إلى أنَّ فكرة الاستصحاب في النحو العربي تقوم على عناصر خمسة يترتب كلُّ تالٍ منها على سابقِهِ، وهي بإجمال:

١- وجود أصلٍ للفظٍ ما.

٢- اعتبار حالين لهذا اللفظ.

٣- انتقال ذهني أو لفظي من إحدى الحالين إلى الأخرى.

٤- إبقاء للأصل أو مراعاة له عند هذا الانتقال.

٥- انعدام موجِب التغيير أو الإهمال.

وتفصيل ذلك فيما يلي:

يقوم الاستصحاب على وجود أصل لِلَّفظِ[1]، واللفظُ إمَّا مفرد أو مركب، وقد سبق بيان معنى الأصل الذي يعتمد عليه في عملية الاستصحاب[2].

ثم هذا اللفظ يكون له حالان:

الحال الأولى: هي الأصل، أو ما يتضمنه، وسأرمز لها بـ (أ).

والحال الثانية: تكون على ثلاثة أنحاء، وسأرمز لها بـ (ب):

الأول: أن تكون حال النطق، والمراد به نطق المتكلم بالعربية ممن يحتج به، سواء أكان الناطق فردًا أم جماعة قليلة أم كثيرة، وسواء أكان المنطوقُ به مطردًا في السماع كـ(استحوذ)[3] أم قليلا كـ(مَصْوُون)[4].

والعلاقة بين (أ) و(ب) هنا هي علاقة إخراج ما هو موجود بالقوة، إلى الوجود بالفعل.

الثاني: أن تكون حال النظر، والمراد به نظر النحوي، وهو إمّا أنْ يكون نظرًا في أحد أنواع

---

(١) استعمال (اللفظ) هنا يكفي لأنَّ النحو صناعة لفظية والنظر في المعنى فيه لا يستقل عن اللفظ. [انظر: الإنصاف ٨/١].

(٢) انظر: ص٢-٨ من هذا البحث.

(٣) انظر: المنصف ٢٧٦/١، ٢٧٧، والممتع ٤٨٢/٢، وشرح الشافية للرضي ٩٧/٣.

(٤) انظر: المنصف ٢٧٨/١، ٢٨٥، والممتع ٤٦١/٢، وشرح التصريح ٣٩٥/٢، وشرح الأشموني ٣٢٤/٤.

جنس ما، أو أفرادِ نوعٍ ما، للحكم عليه بأحد أحكام هذا الجنس أو النوع؛ كالنظر في فعل الأمر للحكم عليه بالإعراب أو البناء[١]، وكالنظر في (مَنْ) الاستفهامية للحكم عليها بالتنكير أو التعريف[٢]، والنظر في الأسماء الستة للحكم عليها بالإعراب بالحركات أو الحروف[٣]، وكالنظر في (كان) للحكم عليها بالدلالة على الحدث والزمان أو الزمان فقط[٤]، وكالنظر في (أو) للحكم عليها بالدلالة على معنى الواو أو عَدَمِها[٥] وهو ما يساوى الاشتراك وعدمَه.

وإمَّا أنْ يكون نظرًا في أحد الأفراد لتحديد نوعه، كالنظر في (نِعْمَ) لتحديد كونها اسمًا أو فعلا[٦]، وفي المصدر المنصوب الذى يفيد الحالية أحال هو أم مفعول مطلق[٧].

والعلاقة بين (أ) و(ب) هنا هي أنَّ ناتج (ب) يقع من (أ) موقع النتيجة من المقدمة في الاستدلال المباشر[٨]، ويدخل هذا تحت الانتقال الذهني.

الثالث: أنْ تكون حالا لِلَّفظِ تاليَةً لأخرى مثل (اسْتَقْوَمَ) بعد نقل الفتحة من الواو إلى القاف، فإنها حال تالية لـ(اسْتَقْوَمَ)، وكذا (استقام) بعد قلب الواو ألفًا تالية لـ(اسْتَقْوَمَ).

والعلاقة بين (أ) و(ب) هنا هي علاقة التقدم في الرتبة اللفظية التى سبق بيانها[٩]، فالحال الثانية مُنْتَقَلٌ إليها من الأولى انتقالا لفظيًا.

وبهذا يظهر أنَّ النسبة بين الحالين في هذا السياق أعمُّ من النسبة المرادة بين حالى اللفظ التى تكون إحداهما متقدمة في الرتبة على الأخرى.

---

(١) انظر: همع الهوامع ٥٩/١.

(٢) انظر: شرح الأشمونى ١٠٤/١.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٤٨/١، وشرح الأشمونى مع حاشية الصبان ٧٤/١.

(٤) شرح التسهيل ٣٣٨/١.

(٥) انظر: الإنصاف ٤٧٨/٢-٤٨٤.

(٦) انظر: الإنصاف ١١١/١، ١١٢.

(٧) انظر: ارتشاف الضرب ١٥٧١/٣، وهمع الهوامع ٢٢٨/٢، وشرح الأشمونى ١٧٢/٢، ١٧٣.

(٨) معنى الاستدلال المباشر أنَّ العقل لا يحتاج في استنتاج القضية الجديدة إلى واسطة، أو أنه لا يحتاج إلى أكثر مما هو موجود في مقدمة واحدة هي المقدمة الأصلية، انظر: المنطق التوجيهى لأبى العلا عفيفى ـ لجنة التأليف والترجمة والنشر ـ القاهرة سنة ١٣٦٦هـ ـ ١٩٤٧م.

(٩) انظر ص٦ من هذا البحث.

ثُمَّ يأتى العملُ الذى يُمَثِّلُ الاستصحابَ[1]، وقد عَبَّر عنه النحاة بعبارات متعددة سبق بيانها[2].

وعملية الاستصحاب هذه تتجلى عند النحاة فى نمطين رئيسين، سنصطلح على تسمية الأول بالإبقاء على الأصل، والثانى بمراعاة الأصل أو اعتباره؛ للتمييز بينهما، عِلْمًا بأننا قد نجدهم يستعملون أحيانًا مراعاة الأصل في التعبير عن النمط الأول[3]؛ وذلك لأنَّ التمييز بين النمطين لم يكن محدَّدًا على المستوى النظرى حتى تتحدد مصطلحاته عندهم. وأساس التمييز بين النمطين هو مدى حضور الأصل وطبيعة وجوده فى الحال الثانية، ففى نمط الإبقاء يكون صورة الأصل أو معناه أو أحد أحكامه باقيًا فى الحال التالية بقاءً مباشرًا دون النظر إلى تعلّقه بحكم آخر، أمّا فى نمط المراعاة فالأصل حاضر بتأثيره أى بكونه سببًا فى حكم مُثْبَتٍ فى الحال، أو يكونُ مفصولاً بحالٍ سابقةٍ، وسيتضح هذا فى الصور والأمثلة التالية.

أمّا النمط الأوّل للاستصحاب، وهو الإبقاء على الأصل، فله ـ بناءً على أنواع الحال الثانية ـ ثلاثة مسالك: الأول عند النطق، والثانى عند النظر، والثالث عند الانتقال.

فأمّا المسلك الأول فله صورة واحدة، وهى: إبقاء اللفظ عند النطق كما هو فى أصل وضعه الذهنى، سواء وافق القياسَ أو خالفَه.

فممّا وافق القياس أنَّ «الواو والياء فى الغَزْو والرَّمْى صحتا ولم تُعَلّا؛ لأنه لا يوجد فيهما ما يوجب الإعلال، فبقيت صحيحة على الأصل»[4]. وممّا خالف القياس مجىء نحو ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾[5]، واستنوق الجمل، وأغيلت المرأة، بالتصحيح على أصل الوضع، وهو مخالف للقياس.

---

(١) قد يكون الاستصحاب من عمل المتكلم العربى ودور النّحْوىِّ فيه هو التنبيه عليه وبيانه، ويمكن ان يوصف بالاستصحاب الاستعمالى، أى المنظور إليه من جهة كونه وصفًا لاستعمال العرب، كما قد يكون من عمل النحوىِّ نفسِه بمعنى أنه نتاج النظرِ النحوىِّ لا نطقِ المتكلم.

(٢) راجع فى ذلك الفصل الأول من هذا البحث.

(٣) انظر مثلا: شرح التسهيل ١٤١/١، وشرح الكافية للرضى ٨٤/٢، ومغنى اللبيب ٢١٠/١، وهمع الهوامع ٥٠٥/١، ٢٧٨/٣.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٩٩/١٠.

(٥) من الآية ١٩ سورة المجادلة.

وأمّا المسلك الثانى فله خمس صور:

الأولى ـ إبقاء الحكم الأصلى للجنس فى أحد أنواعه عند النظر فى انطباقه عليه، أى انطباق الحكم على النوع.

ومثال ذلك أنّ مذهب البصريين أنّ الأصلَ فى الفعل البناء، وعند النظر فى فعل الأمر، وهو أحد أنواع الفعل، يتمسكون بهذا الأصل، فيحكمون له بالبناء[1].

وقد يكون المنظور فى حكمه أحد أفراد نوع من أنواع الجنس، ويكون الأصل المذكور فى السياق للجنس لا للنوع، كما فى قول ابن مالك مانعًا زيادة (كان) آخرًا: «والصحيح منع ذلك لعدم استعماله؛ ولأنّ الزيادة على خلاف الأصل، فلا تستباح فى غير مواضعها المعتادة»[2]؛ فالأصل هنا عدم الزيادة، وهو أصل للكلمة إن نظر إلى المزيد، أو للكلام إن نظر إلى المزيد فيه، فعلى الأول الكلمة جنس لـ (كان) لا نوع لها إذ نوعها الفعل، فالحكم الأصلى الذى أُبْقِىَ لِكان حينئذٍ هو حكم الجنس لا النوع، لكن لا يتصور استصحاب الحكم الأصلى للجنس فى أحد الأفراد إلا بعد تصور استصحابه فى نوع هذا الفرد.

الثانية ـ إبقاء الحكم الأصلى للنوع فى أحد أفراده عند النظر فى انطباقه عليه.

ومثال ذلك أنّ الأصل فى الأسماء الإعراب، و(أىّ) أحد أفراد الاسم، لكنّ فيها شبهَ الحرف، وعند النظر فى حكمها من حيث الإعراب والبناء تقول: «لو عارض شبهَ الحرف ما يقتضى الإعرابَ استُصْحِبَ[3]؛ لأنه الأصل فى الاسم»[4]، وقد قام هذا المعارض فى (أى) «بلزومها الإضافة فى المعنى، فبقيت على مقتضى الأصل فى الأسماء»[5].

ومن ذلك أيضًا استدلال ابن مالك على أنّ الأفعال الناقصة تدل على الحدث كما تدل على الزمان بقوله: «إنّ مدَّعى ذلك [يعنى عدم دلالتها على الحدث] معترف بأنّ الأصل فى كل فعل الدلالة على المعنيين، فحكمه على العوامل المذكورة بما زعم إخراج لها عن الأصل، فلا يقبل إلا بدليل»[6]، ففى هذا تمسك منه بالأصل، حيث استصحب أصل الفعل وهو الدلالة على الحدث

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٦١/٧، وهمع الهوامع ١٩٢/١.
(٢) شرح التسهيل ٣٦١/١، وانظر: همع الهوامع ٣٨١/١.
(٣) أى استُصْحِبَ الإعرابُ أى أُبْقِىَ هذا الحكم.
(٤) شرح ابن الناظم ص٣٠.
(٥) شرح ابن الناظم ص٩٤.
(٦) شرح التسهيل ٣٣٨/١.

والزمان فى بعض أفراده وهى الأفعال الناقصة عند النظر فى حكمها.

الثالثة ـ إبقاء النوع على أصله عند النظر فى دخول أحد الأفراد تحته.

ومثال ذلك: إبقاء الاسم على أصله من الإعراب عند النظر فى دخول (نعم) و(بئس) تحته، فلا يدخلان لبنائهما.(١)

الرابعة ـ إبقاء اللفظ على نوعه الأصلى عند النظر فى اندراجه تحت أحد أنواع جنسه.

وذلك كالاستدلال على اسمية كلمة مختلف فى نوعها بأنّ الاسم هو الأصل، فيحكم باسميتها إبقاءً لها على نوعها الأصلى. وقد استعمل الأنبارى والعكبرى هذه الصورة فى الاستدلال على اسمية (كيف)(٢).

كما استدل بها ابن مالك على أنّ المرفوع الواقع بعد (لولا) مبتدأ لا فاعل لفعل محذوف إذ يقول: « فإنّ المبتدأ أصل المرفوعات ... فأىّ موضع وجد فيه اسم مرفوع محتمل للابتداء وغيره فالابتداء به أولى »(٣).

ويلاحظ أنّ الأصل المستصحب فى هذه الصورة هو المتقدم فى الرتبة النفسية خصوصًا.

الخامسة ـ إبقاء اللفظ عند النظر فى حكمه على أصل وضعه.

ومثال ذلك: إبقاء المصدر فى نحو: جاء زيد سعيًا على أصل وضعه وهو الدلالة على الحدث فقط، ونصبُه بفعل مقدّر من لفظه، أو بالفعل المذكور مع تضمينه معناه، وذلك فى مقابل تأويله بالمشتق.(٤)

وأمّا المسلك الثالث فله صورتان:

الأولى ـ إبقاء اللفظ على صورته أو معناه عند انتقاله من حالة إلى أخرى.

ومثال ذلك ما ذهب إليه بعض النحاة من أنّ (الآنَ) فى الأصل فعل ماض مبنى على الفتح، فأصله (آنَ) ولـمّا انتقل من الفعلية إلى الاسمية بقى فتحُ آخرِه، أى إنّ صورة اللفظ (آنَ) بقيت بما فيها من الفتحة عند انتقاله من حال الفعلية وهو الأصل إلى حال الاسمية.(٥)

---

(١) انظر: الإنصاف ١/١١١، ١١٢.

(٢) انظر: أسرار العربية للأنبارى ص١٦ تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربى بدمشق، مطبعة الترقى بدمشق ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٧م. ومسائل خلافية فى النحو للعكبرى ص٥٦، ٥٧.

(٣) شرح التسهيل ١/٢٨٣، ٢٨٤.

(٤) انظر: شرح ابن عقيل ٢/٢٥٤ تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ط. مكتبة دار التراث ـ القاهرة ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

(٥) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٢٠، وارتشاف الضرب ٣/١٤٢٣ وهمع الهوامع ٢/١٣٦.

الثانية ـ إبقاء حكم أصل اللفظ عند انتقاله من حالة إلى أخرى.

ومثال ذلك ما ذكره الرضى من أنَّ أسماءَ الأفعال « لا يتقدم عند البصريين منصوباتها عليها نظرًا إلى الأصل؛ لأنَّ الأغلب فيها إمّا مصادر ـ ومعلوم امتناع [تقديم] معمولها عليها ـ وإمّا صوت جامد فى نفسه منتقل إلى المصدرية ثم منها إلى اسم الفعل، وإمّا ظرف أو جار ومجرور وهما ضعيفان قبل النقل أيضًا لكون عملهما لتضمنهما معنى الفعل »(١).

فلدينا تركيب هو (اسم الفعل ومنصوبه)، ولاسم الفعل أصل سابق، وقد بقى أحد أحكام هذا الأصل المتعلقة بالتركيب وهو عدم تقديم المنصوبات عليه.

وأمّا النمط الثاني للاستصحاب وهو مراعاة الأصل فله ثلاث صور:

الأولى ـ مراعاة حكم للأصل فى حال تالية مع زواله فيها. أى مع زوال الأصل فى الحال التالية يُراعى فيها حكمه الذى كان له. وبيان ذلك أن ينتقل اللفظ من حالٍ إلى أخرى، ويزول فيه حكمٌ عند الانتقال، ويكون لهذا اللفظ حكم آخر متعلق فى الحال الأولى بالحكم الأول الزائل، فيراعى هذا الحكم الزائل فى الحال التالية بأنْ يُثْبَتَ فيها الحكم المتعلق به فى الأصل.

ومثال ذلك أنَّ همزة الوصل أصلها الكسر ولا تُضَمُّ إلَّا إن كان الثالث مضمومًا، ومع هذا نجدهم قالوا: اِقضُوا وارمُوا، بكسر الهمزة مع ضم الثالث، واُغزِى وادعِى، بضم الهمزة مع كسر الثالث، « فكسرهم مع ضمة الثالث، وضمهم مع كسرته يدلُّ على قوة مراعاتهم للأصل المُغَيَّر [وهو: اِقضِيوا وارْمِيوا، واُغزُوِى واُدْعُوِى] وأنه عندهم مراعًى معتد مقدر »(٢).

فـ (اِقْضِيُوا) ـ مثلا ـ حال أوّل، وفيه حكمان، أحدهما كسر الثالث، والثانى كسر همزة الوصل، وهو متعلق بالأول مَبْنِىٌّ عليه، فلما انتقل اللفظ إلى حال تالية هى (اِقضُوا) زال الحكم الأول حيث ضُمَّ الثالث لمناسبة واو الجماعة، ولكنه ـ مع زواله ـ رُوعِىَ وجودُه فى الأصل فى إثبات الحكم الثانى فى الحال التالية.

وتبدو هذه الصورة من صور المراعاة شديدة القرب من الصورة الأخيرة من صور الإبقاء وهى: إبقاء حكم أصل اللفظ عند انتقاله من حالة إلى أخرى، ومع هذا القرب فبينهما فرق يكمن فى أنَّ النظر فى صورة الإبقاء يتوجه إلى الحكم المُبْقَى، ففى مثالنا يتوجه إلى كسرة همزة (اِقضُوا)، أمّا النظر فى صورة المراعاة فيتوجه إلى الحكم الزائل وهو فى هذا المثال كسر الثالث، كما أنَّ صورة المراعاة التى نتحدث عنها يترتب على القول بها أمران مقترنان تخلو منهما صورة الإبقاء هما:

---

(١) شرح الكافية للرضى ٦٨/٢.

(٢) الخصائص ١٤٠/٣، والأشباه والنظائر ٦٨/٢.

١- بيان العلاقة بين الحكم الباقي والحكم الزائل، وهي أن الثانيَ سبب للأولِ في الحال الأصلية، ولا إشارةَ إلى هذه العلاقة في صورة الإبقاء.

٢- تعليل وجود الحكم الباقي في الحال مع أن سببه قد زال[١]، إذ يرد سؤال على كسرةِ همزةِ (ارْضوا) مثلاً هو: لم كُسِرتْ الهمزةُ مع أنَّ الثالث مضمومٌ، أي: لِمَ بَقِيَ هذا الحكم مع أنَّ سبَبَهُ قد زال، وهذا يعنى أنَّ صورة الإبقاء يرد عليها سؤال، ويُجابُ بأن ذلك مراعاةً للأصلِ؛ إذ الأصلُ الثَّالِثُ فيه مكسورٌ. فإذا سُئِلَ عن سبب مراعاةِ الأصلِ فلا جوابَ إلاّ أنَّ ذلكَ استصحابٌ للأصلِ، واستصحابُ الأصلِ لا يحتاجُ إلى علّةٍ أو دليلٍ كما سيأتي.

ولأجل ما بين هاتين الصورتينِ من تقارب قد تردانِ على جزئياتٍ واحدةٍ.

الثانية ـ مُراعاةُ حُكْمِ أصلٍ سابقٍ على الأصْلِ المنقولِ الحالُ عنه في الأخيرِ.

ومثالها قول الرضي: «لو سميت بنحو حايض وطالق مذكرًا انصرف؛ لأنه في الأصل لفظ مذكر وصف به مؤنث، إذ معناه في الأصل شخص حايض؛ لأنَّ الأصل المطرد في الصفات أن يكون المجرد من التاء منها صيغة المذكر، وذو التاء موضوعًا للمؤنث فكل نعت لمؤنث بغير التاء فهو صيغة موضوعة للمذكر استعملت للمؤنث»[٢]. فهذا الوصف انتقل من التذكير إلى التأنيث، ثم انتقل ـ وهو وصف لمؤنث ـ إلى العلمية فروعِيَ فيه ما كان للأصل الأول من حكم الصرف.

الثالثة ـ مراعاة أصالة الشيء عند النظر في إثبات حكم له.

ومثال ذلك الحكم بعدم جواز توسيط المفعول معه بين الفعل والفاعل، وإن كان ذلك جائزًا في المعطوف بالواو؛ لأنَّ واو العطف أصل واو المعية، فيراعى الأصل بجعل فرعه أقلَّ تصرفًا منه[٣].

وأوضح من ذلك قول المرادي: «كان الأصل [في نحو ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾[٤] و﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا﴾[٥] و﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ﴾[٦]] تقديم حرف العطف على الهمزة؛ لأنها من الجملة المعطوفة،

---

(١) والتعليل هنا مفهوم من عملية مراعاة الأصل، وهو تعليل وارد أساسًا على إثبات الحكم في الأصل، ثم اسْتُصْحِبَ بواسطة مراعاة الأصل في الحال التالية، فهو جزء من عملية الاستصحاب لا خارجٌ عنها لكنه مع هذا يغني عن ورود علة أخرى لبقاء الحكم الباقي في الحال التالية.

(٢) شرح الكافية للرضي ٥١/١.

(٣) انظر: المقرب لابن عصفور ص١٧٦، وشرح الكافية للرضي ١٩٥/١.

(٤) من الآيات ٤٤، ٧٦ سورة البقرة، ٦٥ سورة آل عمران، ٣٢ الأنعام، ١٦٩ الأعراف، ١٦ يونس، ٥١ هود، ١٠٩ يوسف، ١٠، ٦٧ الأنبياء، ٨٠ المؤمنون، ٦٠ القصص، ١٣٨ الصافات.

(٥) من الآيات ٩ سورة الروم، ٤٤ سورة فاطر، ٢١ سورة غافر.

(٦) من الآية ٥١ سورة يونس.

لكن راعوا أصالة الهمزة في استحقاق التصدير فقدموها، بخلاف (هل) وسائر أدوات الاستفهام »[1].

ويتحصل مما سبق أنَّ للاستصحاب إحدى عشرة صورة موزعة على نمطين رئيسين.

*　　*　　*

وبقى لإتمام الكشف عن مفهوم الاستصحاب النظرُ فيما يتصل بالشق الثانى من تعريف الأنبارى - وهو « عدم دليل النقل عن الأصل » - الذى يشير إلى اشتراط انعدام دليل العدول للبقاء على الأصل، والأمر - على هذا - يستدعى تصور الصور الممكنة لِعلاقة الاستصحاب والعدول بالدليل أو العلة لاستيضاحها كما تبدو فى الدرس النحويّ، وهى كالتالى:

١- الاستصحاب مع وجود الدليل عليه.

٢- الاستصحاب مع عدم وجود الدليل عليه.

٣- الاستصحاب مع وجود دليل العدول عنه.

٤- الاستصحاب مع انعدام دليل العدول عنه.

٥- العدول عن الأصل مع وجود الدليل على هذا العدول.

٦- العدول مع عدم وجود الدليل عليه.

٧- العدول مع وجود دليل الاستصحاب.

٨- العدول مع عدم وجود دليل الاستصحاب.

والصورتان الأخيرتان ذكرتا تتميمًا للقسمة العقلية إذ ليس لهما صدى ملموس فى واقع الدرس النحويّ، ولذا فسأكتفى بمناقشة الصور الستة السابقة عليهما.

أمّا الصورتان الأُوْلَيان فالقاعدة فيهما أنَّ ما جاء على أصله لا يسأل عن عِلّتِه ودَليلِه، فالبقاء على الأصل لا يحتاج إلى دليل. وقد قرر هذه القاعدةَ كثيرٌ من النحويين، قال ابن السراج: « إذا كان اسمًا [كذا] على (فُعال) لا يُدرَى ما أصله فالقياس صرفه لأنه لم يُعْلَم له عِلّة توجب

(١) الجنى الدانى ص٣١.

إخراجَه عن أصله، وأصل الأسماء الصرف »[١]. وقال الزجاجي: « كلُّ فِعْلٍ رأيته مبنيًا فهو على أصله لا سؤالَ فيه »[٢]، وقال ابن جني: « اعلم أنَّ ما جاء .. على أصله فلا كلام فيه »[٣]، وقال ابن برهان: « الأصل لا وجه لتعليله، إنما يُعَلَّلُ الاستحسان »[٤]، وقال: « الأصول لا يَتَسَلَّط على وضعها سؤال »[٥]. وقال الأنبارى: « من تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل »[٦].

وقال ابن معطى فيما تبنى عليه الكلمة: « وهو إمّا سكون وهو الأصل، ولا يُعَلَّل »[٧]، وقال ابن يعيش: « إذا وجدت مبنيًا ساكنًا فليس لك أن تسأل عن سبب سكونه؛ لأنَّ ذلك مقتضى القياس فيه »[٨] أى لأنَّ ذلك أصله. وله فى هذا المعنى نص صريح يقول فيه: « الشيء إذا جاء على أصله فلا عِلّةَ له ولا كلامَ أكثر من استصحاب الحال، وأمّا إذا خرج عن أصله فيسأل عن العلة الموجبة لذلك فاعرفه »[٩].

ونقل السيوطى عن أبى بكر محمد بن عبد الملك النحوى قولَه: « الشيءُ إذا جاء على أصله

---

(١) الأصول فى النحو ٢/٩٠.

(٢) الجمل فى النحو ص٢٦١.

(٣) المنصف ٢/١٦٣.

(٤) شرح اللمع لابن برهان ١/٢٧٣ تحقيق د. فائز فارس الطبعة الأولى ــ الكويت سنة ١٤٠٤هــ ــ ١٩٨٤م، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ـ السلسلة التراثية ١١.

(٥) شرح اللمع ٢/٧٣٦. وفى هذه العبارة نظر لما يأتى فى الحاشية رقم (٧).

(٦) الإنصاف ١/٣٠٠ وانظره: ٢/٤٨١.

(٧) الفصول الخمسون ص١٦٧ تحقيق د. محمود محمد الطناحى ط/ عيسى البابى الحلبى وقد قال المحقق ـ رحمه اللّه ــ فى حاشيته: « عَلَّلَ ابن إياز فى المحصول للسكون فى البناء، فقال: والأصل فى البناء السكون لوجوه ثلاثة » ثم ذكرها. وذِكْرُه تعليلَ ابنِ إياز يُشْعِرُ بمعارضة ابن معطى فى قوله: "ولا يعلل"، والحقُّ أنَّ تعليلَ ابنِ إياز لا يَنْصَبُّ على ما نفى عنه ابن معطى التعليل، ففى المسألة سؤالان: الأول عن كلمة بعينها بُنِيَتْ على السكون فيقال: لِمَ بُنِيَتْ على السكون؟ والثانى عن أصل يدخل تحته كثير من الجزئيّاتِ وهو أنَّ الأصلَ فى البناء السكون، فيقال: لِمَ كان الأصل فى البناء السكون؟

فعلى هذا، قولُ ابنِ معطى: "لا يعلل" إنما أراد به بناء كلمة ما على السكون، فهذا نَفْيٌ للسؤال الأول، فإن مثل قيل: لأنَّ ذلك هو الأصل، وما جاء على أصله لا يسأل عن علته، ولا مزيد.

وأما قول ابنِ إياز فإنما هو إجابة عن السؤال الثانى « لِمَ كان الأصل فى البناء السكون؟ »، وهذا السؤال وارد على كلِّ أصلٍ وضعه النحويون فيقال مثلا: لم كان الأصل فى العدد الإفراد، وفى النوع التذكير، وفى التعيين التنكير؟ فإذا ثبت الأصل فلا يعلل ما يدخل تحته، فهذا فرق ما بينهما، واللّه الموفق.

(٨) شرح المفصل ٣/٨٢، وسياق كلامه يؤيد ما ذكرته فى الحاشية السابقة.

(٩) شرح المفصل ١٠/١١٣.

ولم يمنعه مانع فلا سؤال فيه، ولا يحتاج إلى تعليل، إلاّ أن يخالف الاستعمال »[١] وتعقبه السخاويُّ بقوله: « بلى فيه سؤال؛ لأنّ قولنا:"بك لأفعلنّ" قد جاء على أصله، وفيه من السؤال:لِمَ لَمْ يَجُزْ أن يقول: وَكَ، ولا تَكَ؟ فاختصاص الباء بهذا لا بدّ له منه من سبب، ولاسببَ إلاّ أنّ الباءَ الأصلُ، ولهذا تقول: أقسم باللّه، ولاتقول أقسم واللّه، ولا أقسم تاللّه »[٢].

والظاهر أنّ المراد بالسؤال الممتنع "لِمَ جاءَ على أصله" لا ما ذكر السخاوِيُّ؛ إذ لا يعدَم سائلٌ سؤالا.

وقال الصَّبان: « ما جاء على الأصل لا يُسأل عنه، وما جاء على خلافه يسأل عن حكمة مخالفته الأصلَ »[٣].

وقد جاء في حاشية يس عند قول المُصَرِّح عن المضارع الذى باشرته نون التوكيد « مبنى على الفتح نحو لَيُنْبَذَنَّ لتركيبه مع النون تركيبَ خمسة عشر »[٤] ما يلي: « وقد يقال: قوله "لتركبه إلخ" علةٌ لكون البناء على الفتح لا لأصل البناء؛ لأنّ الأصل فى الأفعال البناء فلا يعلل. لكن قال الشهاب القاسمي: إنه علة البناءِ وكونه على الفتح، وإنما احتاج لتعليل بنائه لأنّ الإعراب فيه كالمتأصل بسبب المشابهة السابقة، فإذا خرج عنه فكأنه خرج من الأصل »[٥]. وكلام الشهاب القاسمى لا يخرج عن القاعدة، لكنه يضيف إليها بُعْدًا آخر وهو جعل ما كان كالمتأصل فى حكم الأصل من حيث تعليل الخروج عنه، فإذا جاء الشيء على أصل له مخالفًا ما كالأصل له فإنه يعلل باعتبار مخالفته لما هو كالأصل لا باعتبار مجيئه على أصله، يؤكد هذا قول يس فى موضع آخر: « وإنما علل بناء المضارع وإن كان البناء أصلا فى الأفعال لأنّ الإعراب قد صار له أصلا ثانيا »[٦]. وتظهر فكرة عدم احتياج ما جاء على الأصل إلى تعليل أيضًا فى اعتراضه على تعليل بناء المضارع مع نون النسوة على السكون بالحمل على الماضى بأنّ « البناء على السكون غير محتاج للتعليل لأنه الأصل »[٧].

---

(١) الأشباه والنظائر ٢/٢٠٨.

(٢) الأشباه والنظائر ٢/٢٠٨.

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشمونى ١/٤٣.

(٤) شرح التصريح ١/٥٦.

(٥) حاشية يس على شرح التصريح ١/٥٦.

(٦) حاشية يس على شرح الفاكهى لقطر الندى ١/٧٩ مصطفى البابى الحلبى - مصر الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م، وقد ذكر سببًا ثانيًا لتعليل بناء المضارع وهو آتٍ فى كلام ابن هشام.

(٧) حاشية يس على الفاكهى ١/٧٨.

ونقل يس عن ابن هشام قوله: «وقولنا: "الأصل كذا" له أحكام ... ومنها أنّا إذا قلناه في شيء امتنع السؤال عمّا جاء على وفقه، فمن ثَمَّ لا يسأل عن بناء الحروف، والفعل الماضي والأمر، ولا عن إعراب الاسم، ولا عن البناء على السكون، ويُسْأَل عن بناء الاسم وإعراب المضارع، والبناء على الحركة، وإنّما عُلّلَ بناء المضارع لأنَّ الإعراب قد صار له أصلا. وقال في محل آخر: نعم، إذا وجد معارض يقتضي الخروج عن الأصل، ولم يعمل بمقتضاه، ساغ السؤال لأنه راجع إلى الفحص عن علةِ عدم تأثير ذلك المعارض، مثال ذلك أن يقال: لِمَ لا بَنَى التميميون نحو (حذام) مع مشابهته لـ (نَزَالِ)، ولِمَ بُنِيَ المضارع مع نون التوكيد والإناث مع قيام المشابهة المقتضية للإعراب ولِمَ بُنِيَ على السكون مع نون الإناث مع أنَّ كلَّ شيءٍ كان البناء فيه بعد الإعراب استحق البناء على الحركة»[1].

ومن هذا القبيل ـ أعني تعليل ما جاء على أصله مع وجود المعارض ـ تعليلهم ما جاء على أصله المتروك شاذًّا عن القياس بأنه جاء تنبيهًا على الأصل. يقول ابن جني: «وقد ذكرتُ العِلّة في أنْ خرج بعضُ المعتلّ على أصله، وأنّه إنّما جُعِلَ تنبيهًا على باقي المعتل، واقتصارهم على تصحيح "استحوذ وأَغْيَلَت" دون الإعلال، مما يُؤَكّد اهتمامهم بإخراج ضَرْبٍ من المعتلّ على أصله، وأنه إنما جعل تنبيهًا على الباقي، ومحافظةً على إبانة الأصول المُغَيّرة، وفي هذا ضرب من الحكمة في هذه اللغة العربية»[2].

ويقول ابن يعيش: «وقد شَذَّ القُصْوَى، وكان القياس القُصْيا كما قالوا: الدنيا، ولا ينكر أن يَشِذَّ من هذا شيء لأنَّ أصله الصفة، فجاز أن يخرج بعضُ ذلك على الأصل، فيكون منبهةً على أنَّ أصله الصفة»[3]. ويقول ابن مالك: «مِنْ عادة العرب في بعض ماله أصل متروك، وقد استمر الاستعمال بخلافه أن ينبهوا على ذلك الأصل لئلا يُجْهَلَ»[4].

ومن التنبيه على الأصل ما لا يكون تنبيهًا على أصل متروك بل على أصل مستعمل ودون أن يكون المُنَبَّهُ به شاذًّا، كقول ابن يعيش عن لفظ (قَطُّ): «ومنهم من يخفف فيحذف إحدى

---

(١) حاشية يس على الفاكهي ١/٥٩.

(٢) المنصف ١/٢٧٧.

(٣) شرح المفصل ١٠/١١٢.

(٤) شرح التسهيل ١/٣٩٣. وانظر أمثلة أخرى في: البيان في غريب إعراب القرآن ٢/١٠٦، وأسرار العربية للأنباري ص٣٨٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/١١٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٣١، وهمع الهوامع ١/٦١، ٤١٩، ٤٤٩.

الطاءين ويبقى الحركة بحالها دلالةً وتنبيهًا على الأصل »[١].

ومنه ما يكون تنبيهًا على أصل متروك لكنَّ المُنَبَّهَ به مطرد في الاستعمال والقياس كما في قول ابن مالك عن واو المعية: « وكان حق الواو إذ هي معدية أن تجرَّ ما عدت العامل إليه كما فعلت حروف الجر، إلا أنها أشبهت الواو العاطفة لفظًا ومعنى فلم تُعْطَ عملا، بل أعطيت مثل ما أعطيت العاطفة في اتصال عمل ما قبلها إلى ما بعدها لا على سبيل الإتباع، وكان في ذلك أيضًا تنبيه على أنَّ أصل المجرور بحرف أنْ يكون منصوبًا، ولكنه جُرَّ لفظًا، فحكم على موضع مجروره بالنصب إذا لم تتمحض فاعليته، فإنه مُعَدٍّ ليظهر بذلك مزيّة المتعَدى بنفسه على المتعدى بواسطة »[٢].

والمقصد أنَّ تعليلهم ما جاء على أصله بالتنبيه على الأصل أو بغير ذلك إنما هو تعليل لعدم تأثير مُقْتَضِي الخروج عن الأصل لا للمجيء على الأصل نفسِه فإنه على قاعدته من عدم احتياجه إلى علة. ولا يقع هذا التعليل إلا في الاستصحاب الاستعمالي، وحيثما وجد فثَمَّ مُقْتَضٍ للعدول عن الأصل لم يُعْمَل به، واللّه أعلم.

وأمّا الصورتان التاليتان[٣] فقد سبق أنَّ الأنباريَّ يذهب إلى وجوب انعدام دليل العدول عن الأصل حتى يَصِحَّ استصحابه[٤]، وقد قرر ذلك بقوله أيضًا: « واستصحاب الحال من أضعف الأدلة، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وُجِدَ هناك دليل، ألا ترى أنّه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تَضَمُّن معناه، وكذلك لا يجوز التمسك [به] في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعته الاسم، وعلى هذا قياس ما جاء من هذا النحو »[٥]. ويقول كذلك: « أمّا استصحاب الحال فلا يجوز الاستدلال به ما وجد هناك دليل بحال »[٦].

ونراه ينفي الدليل عندما يثبت التمسك بالأصل فيقول مثلا: « ولم يوجد هاهنا »[٧] أي

---

(١) شرح المفصل ١٠٨/٤.

(٢) شرح التسهيل ٢٤٩/٢.

(٣) هما الاستصحاب مع وجود دليل العدول عنه ومع انعدامه.

(٤) انظر ص٤٠ من هذا البحث.

(٥) لمع الأدلة ص١٤٢.

(٦) الإغراب في جدل الإعراب ص٦٨.

(٧) الإنصاف ٣٩٦/١.

دليل العدول، و« لا دليل لهم يدل على ما ادّعوه »[١] مخالفًا للأصل.

وعلى الجانب المقابل هناك العديد من المسائل فيها إجازة استصحاب الأصل مع وجود دليل أو علة العدول عنه، كتعليق ابن يعيش على قول الشاعر:

على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصِّبا * وقلتُ: أَلَمَّا أَصْحُ والشَّيْبُ وازِعُ[٢]

إذ يقول: « الشاهد فيه إضافة حين إلى الفعل الماضي وبناؤه لذلك على الفتح، والإعراب جائز على الأصل »[٣].

وقولِ ابن مالك عن استعمال القول على أصله مع وجود شروط إجرائه مجرى الظن: « والحكاية جائزة مع وجود شروط الإلحاق لأنها الأصل »[٤].

ومن ذلك تجويز الرضي نحو: كنت وزيدًا منطلقين، وسرت وزيدًا راكبين بتثنية الحال مع المفعول معه استصحابًا لحكم أصل الواو وهو العطف، مع كون القاعدة في ذلك الإفراد[٥].

ومنه قول ابن الناظم: « تخفف (إنَّ) فيجوز فيها حينئذ الإعمال، والإهمال هو القياس؛ لأنها إذا خففت يزول اختصاصها بالأسماء، وقد تعمل استصحابًا لحكم الأصل فيها »[٦].

وقوله: « إذا أضيف العدد المركب استصحب البناء في صدره، وفي عجزه أيضًا إلاّ على لغة، قال سيبويه: من العرب من يقول: خمسةَ عشرُك وهي لغة رديئة »[٧]، فهذا الاستصحاب قد جاز - بل هو الأقوى - مع وجود علة العدول وهي الإضافة.

ومن ذلك قول أبي حيان: « ولو أتبعت حركة الفاء لحركة العين كـ(الصِّعِق) فاستصحاب الكسرتين في النسب شذوذ »[٨]، فهنا الاستصحاب معارَض بالرد إلى الأصل في النسب، وهو مع هذا جائز وإن كان شاذًّا.

---

(١) الإنصاف ٧١٩/٢.

(٢) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص٥٣.

(٣) شرح المفصل ٨٢/٣.

(٤) شرح التسهيل ٩٦/٢.

(٥) انظر: شرح الكافية للرضي ١٩٨/١.

(٦) شرح الألفية لابن الناظم ص١٧٨.

(٧) شرح الألفية لابن الناظم ص٧٣٤، وانظر قول سيبويه في: الكتاب ٢٩٩/٣.

(٨) ارتشاف الضرب ٦١٧/٢.

ومنه قول السيوطى: «تضم فاء (حبَّ) مفردةً من (ذا) بنقل ضمة العين إليها، كما يجوز إبقاء الفتح استصحابًا نحو: حَبَّ زيد وحَبَّ دينًا، ويجب الإبقاء إذا فُكَّت، كإسناد (حَبَّ) إلى ما سكن له آخر الفعل نحو: حَبَبْتَ يا هذا»[1].

إلى مسائل أخرى يجوز فيها وجهان أحدهما فيه استصحاب أصل وفى الآخر عدول عنه، مع تفاوت المسائل فى قوة الأخذ بوجه الاستصحاب وضعفه.

ويتضح من هذا أنَّ ما ذهب إليه الأنبارى ـ ومن تابعه ـ وأوجبه على إطلاقه لصحة القول بالاستصحاب لا يتوافق مع واقع استعمال النحاة للاستصحاب فى الاستدلال والتعليل، وكذا مع طبيعة العربية نفسها كما يظهر فى وصف الاستعمال به، ولا ينفى ذلك كون انتفاء دليل العدول معتبرًا عندهم أحيانًا، لكن ليس فى كل المسائل، والظاهر أنَّ الأنبارى ذهب هذا المذهب متابعةً للأصوليين، إذ الاستصحاب عندهم لا يجوز إذا عارضه دليل من نصٍّ أو إجماع أو قياس[2]. فإن قيل: هناك فرق بين الدليل الموجب والدليل المُجَوِّز، ومقصد الأنبارى «عند عدم الدليل الموجب للنقل عن الأصل»، وكذا هناك علة موجبة وعلة مجوزة[3]. قيل: إنَّ الأنبارى لم يصرح مرّة بهذا المراد، ولفظ الدليل فى عباراته السابقة مطلق، حتى لو صَحَّ أنَّ هذا هو المراد فلا ينطبق على كل استصحاب استعمالى، إلا أن يقال: إنَّ تعريفه للاستصحاب الذى هو دليل فقط، فيصح فيه هذا القيد، لكن التعريف المراد فى البحث تعريف للاستصحاب من حيث هو هو ليشمل وظائفَه كلها، لهذا ينبغى فيه حذف هذا القيد "عند عدم دليل النقل عن الأصل".

وأمّا الصورتان الأخيرتان[4] فالقاعدة فيهما أنه لا يعدل عن الأصل إلا بدليل أو عِلّة، وقد قرر هذه القاعدة كثير من النحاة، قال ابن جنى: «الحركة زيادة وحكم الزيادة ألاَّ تثبت إلا بدليل»[5]؛ لأنها خلاف الأصل. وقال الأنبارى: «من عدل عن الأصل بقى مرتهَنًا بإقامة الدليل»[6]، وقال: «من عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل؛ لعدوله عن الأصل»[7]. وقال أبو

---

(١) همع الهوامع ٣/٣٥.

(٢) انظر: ص٨٠-٨٥ من هذا البحث.

(٣) انظر: الخصائص ١/١٦٥.

(٤) أى من الصور الستة المبحوث فيها وهما العدول عن الأصل مع وجود الدليل عليه ومع عدم وجوده.

(٥) المنصف ٢/١٤٧.

(٦) الإنصاف ٢/٤٨١، ٦٣٤، ٧١٩.

(٧) الإنصاف ١/٣٠٠.

البقاء العكبرى: « الانتقال عن الأصل إلى حكم الفرع يفتقر إلى دليل يَرْجُحُ عليه، إذ لو تساويا لم يكن الانتقال أولى من البقاء »[1] وقال ابن يعيش: « لا يعدل عن هذا الأصل إلاّ لعلة »[2]، وقال عن الألف في حروف المعاني: « لا يعرف لها أصل غير هذا الظاهر، فوجب ألاّ يعدل عنه إلاّ بدليل »[3]، وقال ابن مالك بعد أن أثبت أصلا: « فلا يُعْدَلُ عنه إلّا بدليل »[4]، وجعل ابنُه إخراجَ اللفظ عن أصله بلا دليل تكلُّفًا[5]، وقال رضى الدين: « الأصل عدم خروج الشيء عن أصله، واعتقادُ بقائه على أصله أولى ما لم يُضْطَرَّ إلى اعتقاد خروجه عن ذلك الأصل »[6]، وذلك بوجود الدليل على هذا الخروج، وقد بنى على هذا ترجيحَ تقديرِ محذوفٍ على إخراجِ حرفٍ عن أصلِ عملِه، وقال في موضع آخر بعد إثبات أنَّ أصل حركة همزة الوصل الكسرة: « ولا يعدل إلى حركة أخرى إلا لعلة »[7]، وللمالقى عبارة قوية في ذلك إذ يقول: « لا يُعْدَلُ عن الأصل إلّا بدليل قاطع »[8]، ويقول أيضًا: « الحقيقة الأصلُ، فلا يعدل عنها إلا بدليل »[9]. وقال المرادى: « لا عدول عن الظاهر بلا دليل »[10]؛ إذ الأخذ بالظاهر هو الأصل، وقال السيوطى: « الأصل في البناء السكون ... فلا يعدل عنه إلا لسبب؛ ولأنَّ الأصل عدم الحركة فوجب استصحابه ما لم يمنع منه مانع »[11]، وهو دليل العدول.

وللزجاجى عبارة قريبة من هذا المعنى هى « كُلُّ اسمٍ رأيتَه مَبْنِيًّا فهو خارج عن أصله لعلةٍ لحقته، فأزالته عن أصله، فسبيلك أن تسأل تلك العلة حتى تعرفها ... وكل فعل رأيتَه معربًا فقد خرج عن أصله لعلة لحقته، فسبيلك أن تسأل عن تلك العلة حتى تعرفها »[12]، فهو يُبَيِّن أنَّ ما

(١) اللباب ١/٥٠٠.
(٢) شرح المفصل ٩/١٢٧، وانظره: ٩/١٢٥.
(٣) شرح المفصل ١٠/٥٤.
(٤) شرح التسهيل ٢/٢٩٣.
(٥) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص٤٧٤.
(٦) شرح الكافية للرضى ٢/٢٤٠.
(٧) شرح الكافية للرضى ٢/٢٦٩.
(٨) رصف المبانى ص١٦١.
(٩) رصف المبانى ص٢٠.
(١٠) الجنى الدانى ص٥٣٩.
(١١) همع الهوامع ١/٧٣.
(١٢) الجمل فى النحو للزجاجى ص٢٦٠، ٢٦١.

خرج عن أصله يكون خروجه لِعِلّةٍ يُسأَلُ عنها، في مقابل أنّ ما بَقِيَ على أصله لا عِلّةَ له، وفي هذه المقابلة إشارة إلى أهمّيّة العلة في العدول عن الأصل.

وبناءً على ما سبق كُلّه يمكن تعريفُ الاستصحاب بأنّه: الإبْقاءُ على صورَةِ الأصلِ أو حكمِهِ، أو مُراعاتُهُ في الحال الثانية إثباتًا ونَفْيًا، دونَ دليلٍ خارِجٍ، وكذا مراعاةُ أصالَتِه في إثباتِ حُكْمٍ له.

فقولي: "الإبقاء على صورة الأصل أو حكمه" إشارة إلى النمط الأول ويشمل صُوَرَه الثمانية، و "أو مراعاته" إشارة إلى النمط الثاني ويشمل صورتيه الأوليين لعود الضمير فيه على (الأصل) لا معنى الأصالة فيه، ولذا استدركت الصورة الأخيرة بقولي: «وكذا مراعاة أصالته في إثبات حكم له»، وقيد "في الحال الثانية" ينصرف إلى الإبقاء والاعتبار كليهما، وأمّا قولي: "إثباتًا ونفيًا" فموافقة لابن مالك في قوله: «الأصل استصحابُ ثبوتِ ما ثَبَتَ ونَفْيِ ما نُفِيَ»[1]، و"دون دليل خارج" لبيان الواقع، واللّه أعلى وأعلم.

* * *

الاستصحاب وقواعد التوجيه:

تتميمًا لبيان عملية الاستصحاب لا بُدَّ من الإشارة إلى قواعد التوجيه التي تحكمها في الفكر النحوي.

وقواعد التوجيه هي «تلك الضوابط المنهجية التي وضعها النحاة ليلتزموا بها عند النظر في المادة اللغوية (سماعًا كانت أم استصحابًا أم قياسًا) التي تستعمل لاستنباط الحكم»[2].

ويرى الدكتور تمام حسان أنّ هذه القواعد أصبحت لدى النحاة معايير لأفكارهم، ومقاييس لأحكامهم وآرائهم التي يأتون بها فيما يتصل بمفردات المسائل، ومِنْ ثَمَّ فالنحويون حين كانوا يُبْدون آراءهم في المسائل لم يكونوا يصدرون عن موقف شخصيّ، أو ميلٍ فرديّ، أو ذكاءٍ حُرّ، وإنّما كانوا يُقَيِّدُون أنفسهم بهذه القواعد العامة، ويجتهد كلٌّ منهم في العثور على القاعدة التي تنطبق على المسألة التي يتصدّى لها، فيصدر رأيَه مطابقًا لهذه القاعدة[3].

(١) شرح التسهيل ٣/٣٤٤.
(٢) الأصول ص٢٢١.
(٣) الأصول ص٢٢١ بتصرف.

وفيما يلي قواعد التوجيه التي تتعلق بعملية الاستصحاب، والتي يعتمد عليها النحويّ إن أقرها عند استعماله إجراءَ الاستصحاب في الاستدلال أو التعليل أو التوجيه:

١- "من تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل"[١].

٢- "من عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل"[٢].

٣- يجوز أن يثبت للأصل ما لا يثبت للفرع[٣].

٤- الفرع لا بُدَّ أن يكون فيه الأصل[٤].

٥- الأصل يتصرف ما لا يتصرف الفرع[٥].

٦- قد يحذف الشيء لفظًا ويثبت تقديرًا[٦].

٧- لا اعتبار بالتقديم إذا كان في تقدير التأخير[٧].

٨- تقدير الأصل أولى من تقدير الفرع[٨].

٩- الألفاظ إذا أمكن حملها على ظاهرها، فلا يجوز العدول بها عنه[٩].

١٠- الأصلي أقوى من الزائد عند الحذف[١٠].

١١- الأصل في الكلام أن يكون على لفظه[١١].

١٢- ما جاء على أصله لا يسأل عن عِلّته[١٢].

---

(١) الإنصاف ١/٣٠٠، ٤٨١.
(٢) الإنصاف ١/٣٠٠، ٤٨١، ٦٣٤.
(٣) الإنصاف ١/١٥٥.
(٤) الإنصاف ١/٢٣٨.
(٥) الإنصاف ٢/٦١٧.
(٦) الإنصاف ١/٤٣.
(٧) الإنصاف ١/٥٠.
(٨) الإنصاف ١/٢٤٦.
(٩) الإنصاف ٢/٢٤٣.
(١٠) الإنصاف ٢/٦٤٨.
(١١) انظر: الأصول في النحو ١/٦١، والأصول ص٢٣٣.
(١٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/٨٢.

١٣- « الأصل عدم خروج الشيءعن أصله »[1].

١٤- « خروج الشيء عن معناه خلاف الأصل »[2].

١٥- « الأصل استصحاب ثبوت ما ثبت ونفى ما نفى »[3].

١٦- « الأصل عدم القرائن »[4].

١٧- « الأصل في الإطلاق الحقيقة »[5]، و« المجاز على خلاف الأصل »[6].

١٨- « الحقيقة الأصل فلا يعدل عنها إلا بدليل »[7].

١٩- « الأصل عدم الاشتراك »[8].

٢٠- « الأصل في كل كلام ألاّ يخالطه لسان آخر »[9].

٢١- الأصل في العلامات أن يؤتى بها عند تغيير الكلام عن أصلٍ[10].

٢٢- « الأصل مطابقة المعنى للفظ »[11].

٢٣- الأصل توافق القراءات والروايات في المحل الواحد[12].

٢٤- الأصل أن يقدَّر المتعلّق مقدّمًا على الجار والمجرور كسائر العوامل مع معمولاتها[13].

٢٥- « الأصل أن يكون المقدّر كالملفوظ »[14].

---

(١) شرح الكافية للرضي ٢٤٠/٢.

(٢) شرح الكافية للرضي ٩٦/١.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣٤٤/٣.

(٤) مسائل خلافية في النحو ص٤١

(٥) مسائل خلافية في النحو ص٣٦.

(٦) مسائل خلافية في النحو ص٤١.

(٧) رصف المباني ص٢٠.

(٨) شرح التسهيل ٨٨/١، وانظر: مسائل خلافية ص٤١، ٩٥، وشرح الكافية للرضي ٤٢/٢.

(٩) شرح الكافية للرضي ٣٧/١، ٣٨.

(١٠) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١١٥/٥، وشرح التسهيل ٢٥٧/١.

(١١) الأشباه والنظائر ١٥٢/٨.

(١٢) انظر: مغني اللبيب ٤٤/١.

(١٣) انظر: مغني اللبيب ٥١٩/٢.

(١٤) الأشباه والنظائر ١٥٩/٨.

٢٦- «الأصل أن يُخَصَّ كُلُّ معنى بدليل»(١).

٢٧- «الأصل عدم التأويل»(٢).

٢٨- «الأصل عدم مخالفة اللفظ محلّه إلاّ لموجِب يوجبه»(٣).

٢٩- «الأصل عدم الزيادة»(٤).

٣٠- «الأصل البساطة حتى يقوم دليل واضح على التركيب»(٥).

٣١- «الأصل عدم التكرار»(٦).

٣٢- «الوصل هو الأصل»(٧).

٣٣- «أصل الكلام موضوع للفائدة»(٨).

٣٤- «الفروع لا يتصرف فيها كما يتصرف فى الأصول»(٩).

٣٥- «عروض تغيّر المعنى لا يُغَيِّر له الحكم»(١٠).

٣٦- «استصحاب الحال من أضعف الأدلة»(١١).

وبعد هذه المحاولة للكشف عن مفهوم الاستصحاب وتحديد صوره فى الفكر النحوى، تقتضى النظرة الشمولية للفكر الإسلامى المقارنة بين الاستصحاب فى الدرس النحوى والاستصحاب فى الدرس الفقهى، وهذا ما أتناوله فيما يلى.

---

(١) اللباب ٥٥/١.

(٢) شرح التصريح ١٩٧/١.

(٣) الأشباه والنظائر ١٧١/٦.

(٤) الأشباه والنظائر ٢٦١/٥، وانظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٤٠/٣، ١٤٥/٩، وشرح التسهيل ١٢٣/١.

(٥) ارتشاف الضرب ٢٣٠٥/٥.

(٦) مغنى اللبيب ٣١٣/١، وشرح العوامل المائة للشيخ خالد ص٢٠٥.

(٧) البيان فى غريب القرآن ٧١/١، وانظره: ٥٣٣/٢.

(٨) الأصول فى النحو ٦٦/١.

(٩) القرب ص١٧٦.

(١٠) شرح التسهيل ٣٥١/١.

(١١) الإنصاف ٣٠٠/١، ٣٩٦، وسوف تأتى مناقشة هذه القاعدة عند الكلام على قوة الاستصحاب فى الاستدلال فى الفصل الثالث.

الاستصحاب بين الدرس النحوى والدرس الفقهى:

علينا أن نستجلى أوّلاً الاستصحاب عند علماء أصول الفقه حتى يتسنى لنا ملاحظة الفرق بينه وبين الاستصحاب فى النحو.

تحدث أبو الحسين البصرى المعتزلى (ت٤٣٦هـ) عن الاستصحاب مُبَيِّنًا مفهومه بقوله: « اعلم أنّ استصحاب الحال هو أن يكون حكم ثابت فى حالة من الحالات، ثم تتغيَّر الحالة فيستصحب الإنسان ذلك الحكم بعينه مع الحالة المتغيرة، ويقول: من ادَّعى تَغَيُّر الحكم فعليه إقامة الدليل »[1]، وأشار إلى أنّ الحكم المستصحب قد يكون عقليًا وقد يكون شرعيًا[2].

ثم جاء أبو إسحاق الشيرازى (ت٤٧٦هـ) فبنى بيانه على التفرقة بين نوعين من الاستصحاب هما استصحاب حال العقل، واستصحاب حال الإجماع، وقال عن الأول: « فأمّا استصحاب حال العقل فهو الرجوع إلى براءة الذمة فى الأصل وذلك طريق يفزع إليه المجتهد عند عدم أدلة الشرع، ولا ينتقل عنها إلّا بدليل شرعى ينقله عنه، فإن وجد دليلا من أدلة الشرع انتقل عنه سواء كان ذلك الدليل نطقًا أو مفهومًا أو نصًّا أوظاهرًا؛ لأنّ هذه الحال إنما استصحبها لعدم دليل شرعى، فأى دليل ظهر من جهة الشرع حرم عليه استصحاب الحال بعده »[3].

وأمَّا النوع الثانى فمَثَّلَ له باستصحاب الإجماع على صحة صلاة المتيمم قبل رؤيته للماء فى حال رؤيته له، وقد صحَّح أنه ليس بدليل وقال: « لا يجوز أن يستصحب حكم الإجماع فى موضع الخلاف من غير علة تجمع بينهما »[4].

وقد نفى إمام الحرمين أبو المعالى عبد الملك بن عبد اللّه الجوينى (ت٤٧٨هـ) أن يكون الاستصحاب هو دوام الحكم لدوام دليله، يقول: « فإذا ثبت حكم متعلق بدليل، ولم يَتَبَدَّل موردُ الحكم فليس هذا من مواقع الاستصحاب؛ فإنّ الحكم مُعْتَضِدٌ بدليل، وهو مستدامٌ فدام الحكمُ بدوامه »[5].

---

(١) المعتمد فى أصول الفقه لأبى الحسن البصرى ٣٢٥/٢، قدّم له وضبطه الشيخ خليل الميس، ط. دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، الأولى ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

(٢) انظر: المعتمد فى أصول الفقه ٣٢٥/٢.

(٣) اللمع فى أصول الفقه لأبى إسحاق الشيرازى ص١٢٢، ط. دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

(٤) اللمع فى أصول الفقه ص١٢٣.

(٥) البرهان فى أصول الفقه لإمام الحرمين ١١٣٥/٢، حققه د. عبد العظيم الديب، توزيع دار الأنصار ـ القاهرة، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ.

وأمّا أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي الحنفي (ت٤٩٠هـ) فقد جعل الاستصحاب داخلا تحت الاحتجاج بلا دليل فقال: « ومن الاحتجاج بلا دليل الاستدلال باستصحاب الحال، وذلك نحو ما يقول بعض أصحابنا في حكم الزكاة في مال الصبي إنّ الأصل عدم الوجوب فيستصحبه حتى يقوم دليل الوجوب »[1].

وقسمه أربعة أقسام هي:

١- استصحاب حكم الحال مع العلم يقينًا بانعدام الدليل المُغَيِّر، وقد صَحَّح الاستدلال به؛ لأنه لـمّا عُلِمَ يقينًا بانعدام الدليل المُغيِّر وقد كان الحكم ثابتًا بدليله وبقاؤه يستغنى عن الدليل فقد عُلِمَ بقاؤه ضرورةً[2].

٢- « استصحاب حكم الحال بعدم[3] دليل مُغَيِّر ثابت بطريق النظر والاجتهاد بقدر الوسع، وهذا يصلح لإبلاء العذر وللدفع، ولا يصلح للاحتجاج به على غيره »[4].

٣- « استصحاب حكم الحال قبل التأمُّل والاجتهاد في طلب الدليل المُغَيِّر وهذا جهل؛ لأنّ قبل الطلب لا يحصل له شيء من العلم بانتفاء الدليل المغيِّر ظاهرًا ولا باطنًا، ولكنه يجهل ذلك بتقصير منه في الطلب، وجهله لا يكون حُجَّةً على غيره، ولا عُذْرًا في حقّه أيضًا إذا كان متمكنًا من الطلب، إلاّ أن لا يكون متمكنًا منه »[5].

٤- « استصحاب الحال لإثبات الحكم ابتداءً، وهو خطأ محضٌ، وهو ضلال محضٌ مِمَّن يتعمَّده؛ لأنّ استصحاب الحال كاسمه، وهو التمسك بالحكم الذى كان ثابتًا إلى أن يقوم الدليل المزيل، وفي إثبات الحكم ابتداء لا يوجد هذا المعنى، ولا عمل لاستصحاب الحال فيه صورة ولا معنى »[6].

ويظهر مفهوم الاستصحاب عنده في قوله: « التمسك بالحكم الذى كان ثابتًا إلى أن يقوم الدليل المزيل ».

---

(١) أصول السرخسي ٢/٢٢٣، حقق أصوله أبو الوفا الأفغاني، عُنِيَت بنشره لجنة إحياء المعارف النعمانية بحيدر آباد الدكن بالهند، مطابع دار الكتاب العربي ١٣٧٢هـ.

(٢) انظر: أصول السرخسي ٢/٢٢٤.

(٣) في المطبوعة: بعد، وما أثبتُّه ليستقيم السياق.

(٤) أصول السرخسي ٢/٢٢٤، ٢٢٥.

(٥) أصول السرخسي ٢/٢٢٥.

(٦) أصول السرخسي ٢/٢٢٥.

ثم جاء أبو حامد الغزالي (ت٥٠٥هـ) فجعل الاستصحابَ الأصلَ الرابعَ من أصول الفقه المعتد بها بعد الكتاب والسُّنَّة والإجماع، فقال: « الأصل الرابع: دليل العقل والاستصحاب »[١]، فقرنه بالعقل؛ لأنَّ الاستدلال به أمر عقلي محض وهو ظنٌّ بقاءِ ما سبق ثبوته، وعدمِ ما سبق عدمُه، كما أنه ـ في أحد صوره ـ يقوم على قاعدة عقلية وهي براءة الذِّمَّة، فقد « دَلَّ العقل على براءة الذمة عن الواجبات ... وانتفاء الأحكام معلوم بدليل العقل قبل ورود السَّمْع، ونحن على استصحاب ذلك قبل ورود السمع »[٢].

أمَّا مفهوم الاستصحاب عنده فقد بينه بقوله: « الاستصحاب عبارة عن تمسك بدليل عقلي أو شرعي، وليس راجعًا إلى عدم الدليل بل إلى دليل مع العلم بانتفاء المُغَيِّر، أو مع ظَنِّ انتفاء المُغَيِّر عند بذل الجهد في البحث والطلب »[٣].

وقال عن حُجِّيَّته: « الاستصحاب ليس بحُجَّة إلا فيما دَلَّ الدليلُ على ثبوته ودوامه بشرط عدم المغيِّر، كما دَلَّ على البراءة العقلُ وعلى الشُّغْل السمعيُّ، وعلى الملك الشرعيُّ »[٤].

ورَدَّ على الأحناف الذين لا يرون الاحتجاج به[٥].

وجعل للاستصحاب باعتبار المستصحب أربعة أوجه، هي:

١- استصحاب البراءة الأصلية، وهو استصحاب حكم العقل بنفي شَغْل ذمة المكلف بتكليف ما قبل ورود السمع به[٦].

٢- « استصحاب العموم إلى أن يرد تخصيص، واستصحاب النص إلى أن يرد نسخ »[٧].

٣- « استصحاب حكم دَلَّ الشرع على ثبوته ودوامه، كالملك عند جريان العقد المُمَلِّك، وكشغل الذمَّة عند جريان إتلاف أو التزام، فإنَّ هذا وإن لم يكن حكمًا أصليًا، فهو حكم شرعيٌّ

(١) المستصفى من علم الأصول للغزالي ٢١٧/١. ط. المطبعة الأميرية ببولاق، الأولى سنة ١٣٢٢هـ.
(٢) المستصفى ٢١٧/١، ٢١٨.
(٣) المستصفى ٢٢٣/١، وقد نقل هذا ابن قدامة المقدسي (ت٦٢٠هـ) في روضة الناظر وجنة المناظر ٣٠٤/١ ط. مكتبة الكليات الأزهرية ـ مصر، الثالثة سنة ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.
(٤) المستصفى ٢٢٢/١.
(٥) انظر: المستصفى ٢١٩/١.
(٦) انظر: المستصفى ٢١٨/١.
(٧) انظر: المستصفى ٢٢١/١.

دَلّ الشرع على ثبوته ودوامه جميعًا، ولولا دلالة الشرع على دوامه إلى حصول براءة الذمة لما جاز استصحابه »[١].

٤- « استصحاب الإجماع في محل الخلاف »[٢].

وقد ذهب إلى حجيّة الأنواع الثلاثة الأولى وقال عن الرابع: « وهو غير صحيح »[٣].

وعَرّف الإمام جمال الدين عبد الرحيم الإسنوى (ت٧٧٢هـ) الاستصحابَ بأنّه « عبارة عن الحكم بثبوت أمر في الزمان الثاني بناء على ثبوته في الزمان الأول، والسين فيه للطلب على القاعدة، ومعناه أنّ المُناظِر يطلب الآن صحة ما مضى »[٤].

وبَيّنَ أنّ الاستدلال على حُجّيّة الاستصحاب من وجهين:

أحدهما: أنّ ما ثبت في الزمان الأوّل من وجود أمر أو عدمه ولم يظهر زواله لا قطعًا ولا ظنًّا فإنّه يلزم بالضرورة أن يحصل الظّنّ ببقائه كما كان، والعمل بالظن واجب، ولولا ذلك، أى ولولا أنّ ما ثبت في الزمان الأول على الوجه المذكور يكون مظنون البقاء في الزمان الثاني ــ لَلَزِمَ ثلاثة أمور باطلة باتفاق هي:

١- ألاّ تتقرر معجزة أصلا؛ لأنها أمر خارق للعادة متوقف على استمرارها، واستمرارها متوقف على أنّ الأصل بقاء ما كان على ما كان.

٢- ألاّ تَثْبُتَ الأحكامُ الثابتة في عهد النبي ﷺ بالنسبة إلينا.

٣- أن يكون الشكُّ في الطلاق كالشك في النكاح[٥].

---

(١) انظر: المستصفى ٢٢٢/١.

(٢) انظر: المستصفى ٢٢٣/١. وانظر هذه الصور الأربعة في: تشنيف المسامع بجمع الجوامع لبدر الدين الزركشي ٤١٨/٣-٤٢٦، تحقيق د. عبد الله ربيع، د. سيد عبد العزيز، ط. مؤسسة قرطبة ـ مصر، والمكتبة المكيّة، الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

(٣) المستصفى ٢٢٣/١.

(٤) نهاية السول للإسنوى ١٧٨/٣ ط. دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م. وانظر: أصول الفقه لمحمد أبي النور زهير ٣٩٢/٤ حيث زاد « لعدم ما يصلح للتغيير » ط. المكتبة الفيصلية ـ مكة المكرمة سنة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

(٥) انظر: نهاية السول ١٧٨/٣، وقد علق البدخشي على الدليل الأول بقوله: « والحق أن بقاء الظن بثبوت الثابت أمر ضروري وما ذُكِرَ في معرض الاستدلال مجرد تنبيه ». [مناهج العقول للبدخشي ١٧٧/٣].

والوجه الثاني: أنَّ بقاء الباقي راجح على عدمه، وإذا كان راجحًا وجب العمل به اتفاقًا، وهو المُدَّعَى، ووجه رجحانه أمران:

١ – أنَّ الباقيَ يستغني عن السبب والشرط الجديدين، وعدمُه حادِثٌ فيفتقر إلى سبب وشرط جديدين، وما لا يفتقر أرجح من المُفْتَقِر.

٢ – أنَّ عدمَ الباقي يقل بالنسبة إلى عدم الحادث.[1]

وقد بلور البدخشي الاستدلال بالاستصحاب عند الشافعية في صورتين وذلك في قوله: «والشافعية تمسكوا به في النفي الأصلي مثل أن يقال فيما اختلف في كونه نصابًا: لم يكن الزكاة واجبةً عليه، والأصل بقاؤه. وفي الحكم الشرعي مثل قولهم في الخارج من غير السبيلين: إنه كان قبل الخروج مُتَطَهِّرًا، والأصل بقاؤه حتّى يثبت معارض، والأصل عدمه»[2].

بينما ذكر أنَّ الاستصحاب عند الأحناف «لا يثبت به حكم شرعيٌّ، وإن تمسكوا به في النفي الأصلي، وهذا ما يقولونه حجة في الدفع لا في الإثبات، حتى إنَّ حياةَ المفقود بالاستصحاب يصلح حجة لبقاء ملكه، لا لإثبات الملك له في مال موروثه»[3].

والمراد بالنفي الأصلي في كلامه هو حكم العقل بالبراءة أو الإباحة الأصلية[4]، والمراد بأنه حجة في الدفع أن يمنع ثبوتَ حكم مبنيٍّ على تغير الحال القائمة[5] وبعبارة أخرى: أن يمنع تغيُّرَ حكم مبنى على الحال القائمة المستصحبة. والمراد بالاحتجاج به في الإثبات أن تثبت أحكامٌ جديدة لم تكن ثابتة بسبب الاستصحاب[6].

وقد ذكر الأستاذ أحمد إبراهيم بك[7] والشيخ على حسب اللّه[8]، والشيخ محمد أبو

(١) انظر: نهاية السول ١٧٠٩/٣، وقد فصّل الدليلين بعبارة واضحة أبو النور زهير، انظر كتابه أصول الفقه ٣٩٢/٤–٣٩٤.

(٢) مناهج العقول للبدخشي ١٧٦/٣ ط. دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م.

(٣) مناهج العقول ١٧٦/٣. وانظر: أصول الفقه لأبي النور زهير ٣٩٢/٤.

(٤) انظر: أصول التشريع الإسلامي لعلي حسب اللّه ص١٠١، مكتبة الجامعة ـ مصر، الطبعة الأولى ١٣٧١هـ ـ ١٩٥٢م.

(٥) الجريمة لمحمد أبو زهرة ص٢١٨، ط. دار الفكر العربي ـ مصر.

(٦) الجريمة ص٢١٨.

(٧) انظر كتابه: علم أصول الفقه ص١٠٢.

(٨) انظر: أصول التشريع الإسلامي ص١٠٠.

زهرة[١] للاستصحاب هذين النوعين: استصحاب النفي الأصلي أو العدم الأصلي أو براءة الذمة من التكليف، واستصحاب حكم شرعي ثبت بالدليل ولم يقم دليل على تغيره.

هذا، وهناك صورة أخرى وهي الاستصحاب المقلوب وهو ثبوت أمر في الزمن الأول لثبوته في الثاني[٢]، « وحاصله أنّ ثبوته الآن علامة على ثبوته في الماضي، إذ لو لم يكن ثابتًا فيه لاختلف الحالان والأصل توافقهما »[٣].

وممّا سبق يتضح أنّ الاستصحاب في أصول الفقه يقوم أيضًا على بقاء الحكم من حالة في حالة تالية، ومع هذا فثمة فروق بينه وبين الاستصحاب في النحو يمكن إجمالها فيما يلي:

١- الحكم المبقَى في الاستصحاب الفقهي هو حكم العقل بالبراءة الأصلية أو حكم ثبت بدليل شرعي أو العموم أو النص، أمّا المُبقَى في الاستصحاب النحوي فهو المتقدم في الرتبة أو المستحق بالذات، وطبعي أنّ تحديد التقدم في الرتبة والاستحقاق بالذات يتدخل فيه العقل والنقل، لكنّ هذين الرافدين يؤديان في النحو إلى أحكام تتعلق باللفظ فقط، وهذا ناتج اختلاف موضوع العلمين.

٢- إذا كان مفهوم الاستصحاب في أصول الفقه يقوم على البقاء، فقد رصد البحث للاستصحاب النحوي نمطًا آخر إلى جانب البقاء على الأصل وهو مراعاة الأصل.

٣- طرفا الاستصحاب في النحو حالان، وقد سبق بيان طبيعة كل منهما وليس معنى الزمان مرادًا بينهما، أمّا في الاستصحاب الفقهي فطرفاه زمانان، كما ظهر في تعريف الإسنوي وكما في قول الشوكاني: « معناه أنّ ما ثبت في الزمن الماضي فالأصل بقاؤه في الزمن المستقبل »[٤].

ومعنى الزمن في النظر الفقهي يُعَدُّ ضرورة نابعة من موضوع الفقه نفسه لأنّ موضوعه الأحكام الشرعية العملية، والحكم هو خطاب اللّه تعالى المتعلق بفعل المكلف من حيث إنه مكلف[٥]، والفعل يقتضي الزمن.

---

(١) انظر: الجريمة ص٢١٧.

(٢) انظر: شرح المَحَلّى على جمع الجوامع ٣٥٠/٢.

(٣) تقرير الشربيني على حاشية الانبابي على شرح المحلى ٣٥٠/٢.

(٤) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ٢٤٨/٢ للشوكاني، تحقيق د. شعبان إسماعيل ط. دار الكتبي - القاهرة د.ت.

(٥) انظر: شرح المَحَلّى ٤٧/١-٤٩.

٤- ظهر من خلال التتبع السابق تركيز الأصوليين على اشتراط عدم وجود الدليل المغيِّر، وهو ما تأثره الأنباريُّ في تعريفه للاستصحاب في النحو، وقد سبق أنَّ ذلك إنما يصح إذا كان المراد الدليل الموجب للتغيير لا المُجَوِّز وفي حالة استعمال الاستصحاب في الاستدلال، أمّا في الدرس الفقهيَ فلا بد من انعدام وجود الدليل المغيّر لأنَّ الأمر يتعلق بأحكام شرعية مآخذها الأول الكتاب والسنة، والاستصحاب ثَمَّةَ آخرُ مدار الفتوى ولا يجوز الأخذ به إن وجد دليل يعارضه وهذا مقتضى ما شرطوه. أمّا في النحو فإنَّ للاستصحاب مكانة في الاستدلال أقوى من التي له في أصول الفقه وهذا ما يحاول الفصل التالي الكشفَ عنه.

****

الفصل الثالث

دور الاستصحاب

فى التقعيد والاستدلال

الفصل الثالث

دور الاستصحاب فى التقعيد والاستدلال

أولا: دور الاستصحاب فى التقعيد

المراد بالتقعيد - هنا - التقعيد الأوّل للنحو وهو ما عَبَّرَ عنه الأستاذ الدكتور تمام حسان بوضع الهيكل البنيوىّ للنحو العربى[١].

ومراحل بناء هذا الهيكل تتمثل فى استقراء المسموع وملاحظته، ثم التجريد وهو استخراج المعقول من المحسوس[٢].

ويلعب الاستصحاب الدور الأول فى عملية التجريد هذه، ففكرته النظرية هى التى دفعت النحاة إلى «أنْ يجرِّدوا صُوَرًا أصليّة لعناصر التحليل النحوى، قبل أن يتكلموا فيما إذا كانت هذه الصُّوَر تُسْتَصْحَب فى الاستعمال أو يعدل عنها»[٣].

وعلى هذا ذهب الدكتور تمام حسان إلىأنَّ الاستصحاب موضعه الصحيح فى ترتيب الخُطَّة النحوية أن يأتِىَ متوسطًا بين السماع والقياس؛ «لأنَّ القياس لا يكون إلاّ بعد أن يتَّضِحَ الأصل والفرع، ويُعرفَ المطَّردُ من الشاذ، فالنحوى يبدأ بجمع المادة التى يطلق عليها (المسموع)، ويجرى عليها الاستقراء والملاحظة، ثم يخضعها للتصنيف، حتى إذا ما استقامت له الأصناف (الأبواب) والضحت معالمها بدأ فى إنشاء هيكل بنيوى مجرد يمثل تَصَوُّرًا ما للتفاعل بين الصور المختلفة لمبانى اللغة، هذا التفاعل الذى أطلق النحاة عليه مصطلحى "التغيير" و"التأثير"»[٤].

وقد جعل النحاة لكل عنصر لغوىّ - حرفٍ أو كلمةٍ أو جملةٍ - تتعدد صوره أصلا واحدًا مجرّدًا، تمثل صورُه الأخرى عدولا عنه[٥]. ثم عاملوا هذه الأصول من حيث القياس وعدمه بحسب حالة كل منها، فما كان ممكنًا فى النطق مطردًا فى الاستعمال قِيس عليه، وما كان مخالفًا لبابه تُوُقِّفَ

(١) انظر: الأصول ص٦٨.

(٢) انظر: الأصول ص٦٨، ٦٩.

(٣) الأصول ص٦٩.

(٤) الأصول ص١٢٢.

(٥) انظر: الأصول ص١٢٣.

فيه على ما سمع، وهكذا، فدور القياس جاء بعد تحديد الأصول التى نَدَبَ النحاةَ إليها فكرةُ الاستصحاب.

وخالف الدكتور محمود نحلة فى ذلك قائلا: « والذى نراه أقرب إلى القبول أنَّ القياس، لا الاستصحاب، هو الذى دفع النحاةَ إلى تجريد الأصول للقياس عليها. فالقياس كما رأينا اقترن بمحاولة النحاة الأوائل وضعَ القواعد التى تعين على معرفة القوانين التى يدور عليها الاستعمال اللغوى، وظل له عند النحاة جميعًا مكانة غير منكورة، حتى لقد جعل ابن الأنبارى النحو كلّه قائمًا على القياس، ولا كذلك الحال فى الاستصحاب »[1].

ثم يذكر أنَّ الاستصحاب عند الأصوليين من الفقهاء آخر مدار الفتوى، وأنه فى النحو كما صرح الأنبارى فى عدة مواضع من أضعف الأدلة، ثم يقول: « فليس بمستساغ عندنا أن يُرَدَّ إليه عنصر من أهم عناصر النظرية النحوية عند العرب، هو تجريد الأصول، والأولى أن يُرَدَّ إلى القياس »[2].

ويلاحظ أنَّ الدكتور نحلة قد أقام اعتراضه على ضعف الاستدلال بالاستصحاب، وقد ردَّ الدكتور محمد سالم على ذلك بأنَّ هناك فرقًا بين مدى قوة الاستدلال بالاستصحاب وموقع الاستصحاب فى بناء النحو، فالاستصحاب « من حيث قوته فى الاستدلال يأتى فى المرتبة الثالثة بعد السماع والقياس كما صَرَّح الأنبارى، ولكنه من حيث ترتيب الاستدلال يأتى فى المرتبة الثانية بعد السماع ومتقدما على القياس »[3].

ويضاف إلى هذا التفريق أنَّ الدكتور نحلة قد جعل تجريدَ الأصول لأجل القياس عليها، وليس الأمر على هذا النحو بالضبط؛ لأنَّ الأصول المجردة منها ما يطرد القياس عليه، ومنها ما يكون العدول عنه هو المطرد، وإذا كان ثمة لبس فزواله بالتفريق بين الأصل فى باب الاستصحاب والأصل بمعنى المقيس عليه[4].

وثمة مسألة أخيرة لا بد من بيانها هنا وهى العلاقة بين أصل الوضع سواء أكان مستحَقًّا بالذات أم متقدمًا فى الرتبة، والقاعدةِ الكلية التى يطلق عليها القياس أحيانًا[5].

---

(١) أصول النحو العربى د. محمود نحلة ص١٤٨، ط. دار العلوم العربية بيروت ـ لبنان، الأولى ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

(٢) أصول النحو العربى ص١٤٨.

(٣) الأصول النحوية عند الأنبارى ص٤٠٥.

(٤) انظر ص١٠ من هذا البحث.

(٥) انظر مثلا: الكتاب ٣/٣٦٠، ٣٦١، ٣٧٨، ٤٠٢.

ذلك أنّه من تلك القواعد الكلية ما يكون فى بداية أمره أصل وضع عُبِّر عنه بقاعدة من القواعد الأصلية، ثم اطردت هذه القاعدة أو غلبت فصارت مقياسًا من مقاييس العربية.

مثال ذلك "رفعُ الفاعل" هو جزء من أصل وضع الفاعل، يعبر عنه بقاعدة: الأصل فى الفاعل أن يكون مرفوعًا، ثم: الفاعلُ مرفوع، وصارت هذه القاعدة قاعدةً كليةً من قواعد النحو القياسية، ومثل ذلك "تعريف المبتدأ" فهو جزء من أصل وضعه عُبِّر عنه بأنَّ الأصل فى المبتدأ التعريف، ثم أصبح هذا الأصل قياسًا، وإن كان هناك قاعدة فرعية تبيح الابتداء بالنكرة فى أحوال معينة.

فمثل هذه الأصول التى تتحول إلى قواعد كلية يمكن النظر إليها بالاعتبارين، غير أننا إذا كنّا بصدد اتّباعِها ومحاكاتها فى كلامنا فالأقرب أن نسمِّيَ ذلك قياسًا لا استصحابًا، لأنها إنما تُتّبَعُ وتُحَاكَى باعتبارها قواعدَ كُلِّيَّةً مُطَّرِدَةً لا باعتبارها أصولَ وضعٍ للكلمات أو الجمل، وتكون حينئذٍ ركنًا من أركانِ عَمَلِيَّةِ قياسٍ نُجريها نحن ـ متعلمى العربية ـ وهو المقيسُ عليه حين نقيسُ كلامَنا عليها ـ أى القواعد ـ أو حين نُوَجِّهُ بها كلامَ العرب.

وإذا كنّا بصدد إبقاء الحكم الأصلى مع تَغَيُّرٍ يطرأ على التركيب كما إذا جُرَّ الفاعلُ بحرف جر زائد فقلنا إنه مجرور لفظًا مرفوع مَحَلاً، أو مرفوع بعلامة مُقدَّرة مَنَعَ من ظهورها اشتغالُ المحلِّ بحركة حرف الجر الزائد ـ فالأقرب أن نسمى هذا استصحابًا وأن ننظر إلى رفع الفاعل على أنه من أصل الوضع.

وقد يترتب على الخلط بين الأصل المستصحب والقاعدة الكلية إدخالُ ما ليس من باب الاستصحاب فيه كما وقع للدكتورة خديجة الحديثى، فقد عدت من مسائل الاستصحاب عند سيبويه قولَه: « فأمّا (وَرَنْتَل)[1] فالواو من نفس الحرف؛ لأنَّ الواو لا تُزاد أوَّلاً أبدًا، و(الوَكْوَاك)[2] كذلك، ولا تجعل الواو زائدة لأنها بمنزلة القَلْقَال »[3]. وعَقَّبَتْ عليه بقولها: « فاستدل بالأصل وهو (لا تزاد الواو أوَّلاً أبدًا) على أصالتها فى الكلمتين »[4]. والحق أنَّ ما ذكرتْه قاعدةٌ وليس أصلا.

وكذلك تقول عن سيبويه: « استدل بالأصل (إنَّ الأفعال لا تحقر) على عدم جواز (ما

---

(١) وَرَنْتَل أى الشرُّ والأمر العظيم. اللسان ٤٨٢٠/٦.

(٢) الوكواك: الذى كانه يتدحرج من قِصَرِه، والجبان. انظر: اللسان ٤٩٠٩/٦.

(٣) الكتاب ٣١٥/٤.

(٤) الشاهد وأصول النحو فى كتاب سيبويه ص٤٥٤، مطبوعات جامعة الكويت رقم ٣٧، سنة ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.

أُمَيْلِحَه) قياسًا وإنما هو شاذ، يقول: "وسألت الخليل عن قول العرب: ما أُمَيْلِحَهُ، فقال: لم يكن ينبغي أن يكون في القياس؛ لأنَّ الفعل لا يُحَقَّرُ وإنما تحقر الأسماء؛ لأنها توصف بما يَعْظُمُ ويَهُونُ، والأفعال لا توصف، فكرهوا أن تكون الأفعال كالأسماء لمخالفتها إيّاها في أشياء كثيرة، ولكنهم حقّروا هذا اللفظ، وإنما يعنون الذى تصفه بالمِلْحِ كأنك قلت: مُلَيِّحٌ، شبهوه بالشيء الذى تلفظ به وأنت تعنى شيئًا آخر نحو قولهم: (يطؤهم الطريق) و(صِيْدَ عليه يومان) ونحو هذا كثير في الكلام. وليس شيء من الفعل ولا شيء مما سُمِّيَ به الفعل يُحَقَّر إلا هذا وحده وما أشبهه من قولك ما أَفْعَلَهُ"[1] »[2].

وأقول: نعم، الأصل في الأفعال ألاّ تصغر، لكن أيضًا لـمّا اطرد هذا الأصل صار قاعدة يقاس عليها، والحكم بشذوذ أحد أفراده إنما يكون بالنظر إلى معنى القاعدة فيه لا الأصل؛ لأنه ليس كل ما خالف الأصلَ شاذًا، وكل ما خالف القاعدة فهو شاذ إن لم يؤول، فلا يصح إذن أن نَعُدَّ المسألة السابقة من مسائل الاستصحاب.

* * *

(١) الكتاب ٣/٤٧٧، ٤٧٨.

(٢) الشاهد وأصول النحو ص٤٥٥.

ثانيًا: دور الاستصحاب في الاستدلال

الاستدلال كما يقول الأنبارى « طلب الدليل، كما أنّ الاستفهام طلب الفهم، والاستعلام طلب العلم. وقيل الاستدلال بمعنى الدليل كالاستقرار بمعنى القرار، والاستيقاد بمعنى الإيقاد، قال اللّه تعالى: ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا ﴾[1] أى أوقد »[2]. ولعلّ الأقرب لما نَظّر به ان يقال: الاستدلال طلب الدلالة، ويتفرع عليه طلب الدليل.

والدليل « عبارة عن معلومٍ يُتَوَصَّلُ بصحيح النظر فيه إلى عِلْمٍ ما لا يُعْلَم في مستقر العادة اضطرارًا »[3]، أو هو « ما يرشد إلى المطلوب »[4].

وأدلة النحو كثيرة حتى قال الأنبارى: « أنواع الاستدلال كثيرة تخرج عن حد الحصر »[5]، وأشهرها: السماع، والقياس، والإجماع، والاستصحاب، والاستقراء، والاستحسان، وعدم النظير، وعدم الدليل[6].

ولكي يتضح دور الاستصحاب في الاستدلال ينبغي ـ أوّلاً ـ استيضاح علاقة الاستصحاب بالأدلة الأخرى، خصوصًا السماعَ القياسَ، للخلوص من ذلك إلى بيان مدَى قوته فى الاستدلال، إلى جانب ما تمثله هذه العلاقات من تصوير لدور الاستصحاب في عملية الاستدلال على المستوى النظرى.

ثم يأتي ـ ثانيًا ـ عرض لأبرز المسائل التى كان للاستصحاب فيها دور فى الاستدلال على أحكامها.

(١) علاقة الاستصحاب بالسماع:

ينحصر الكلام على علاقة الاستصحاب بالسماع من جهة الاستدلال في ثلاثة أمور: حقيقة الدليل، والتعارض، والتعاضد.

(١) من الآية ١٧ سورة البقرة.
(٢) الإغراب في جدل الإعراب ص٤٥.
(٣) الإغراب ص٤٥.
(٤) لمع الأدلة ص٨١.
(٥) لمع الأدلة ص١٢٧.
(٦) انظر: الإغراب ص٤٥، ولمع الأدلة ص٨١، والاقتراح ص٢٦.

فأمّا حقيقة الدليل فلا بد من بيان المراد بالسماع ثم بيان علاقة الاستصحاب به من خلال أنواعه.

السماع عرفه[١] الأنبارى بأنه «الكلام العربى الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة»[٢]. فلم يجعل المنقول القليل أو الشاذ دليلا، كأنّه يُشِمُّ تعريفَه القياسَ. وعرفه السيوطى بأنه «ما ثبت فى كلام مَنْ يوثق بفصاحته فشمل كلامَ اللّه تعالى وهو القرآن، وكلام نَبِيِّه ﷺ، وكلامَ العرب قبل بعثه وفى زمنه وبعده إلى أن فَسَدت الألسنة بكثرة المولدين نظمًا ونثرًا عن مسلم و كافر»[٣]. وهذا منهما بيان للمُسْتَدَلِّ به من الكلام العربى، وأمّا طريق الاستدلال فسيأتى عند الحديث عن التعارض.

والاستصحاب - كما سبق - إمّا أن يكون إبقاءً أو مراعاةً، فالإبقاء يكون عند النطق أو النظر أو الانتقال، فالثانى من عمل النحوى البتة، وكذا المراعاة.

وأمّا الإبقاء عند النطق فلا يكون استصحابًا استدلاليًا بل يكون تعليليًا - أى يستعمل عِلةً للمسموع - أو استعماليًا - أى يكون مجرد وصف للاستعمال العربى - ويكون الاستدلال حينئذ بالسماع لا بالاستصحاب[٤].

وأمّا عند الانتقال فقد يكون الاستصحاب دليلا إذا كان قائمًا علىنظر النحوى فى توجيه التركيب[٥]، وقد يكون علة فيكون الاستدلال حينئذٍ بالسماع[٦].

ويفهم من هذا أنّ الاستصحاب - دليلاً - مُسْتَقِلٌ فى حقيقته عن السماع، ولكنّه يرد أحيانًا عِلّةً للسماع حين يستدل به فيكونان متواردين على محل واحد باختلاف الاعتبار، كما يرد أحيانًا دليلا معاضدًا للسماع - كما سيأتى - فيكونان حينئذ متواردين على محل واحد باعتبار واحد.

وأمّا التعارض فلم يذكر الأنبارى الاعتراضَ على الاستدلال بالسماع بالاستصحاب[٧]، ولا

---

(١) استعمل الأنبارى له مصطلح النقل، وانظر: أصول النحو العربى د. نحلة ص٣١.

(٢) الإغراب ص٤٥، ولمع الأدلة ص٨١.

(٣) الاقتراح ص٦٧.

(٤) انظر مثلا: مسألة ١٢ من مسائل التعليل، والمسائل ٤، ٥، ١١ من مسائل التوجيه.

(٥) انظر مثلا: المسائل ١١، ١٣، ٢٧ من مسائل الاستدلال.

(٦) انظر مثلا: المسائل ٤، ٧، ١٣ من مسائل التعليل.

(٧) انظر: الإغراب ص٤٦-٥٢.

نصٌ على العكس[1]، لكنَّ الأمر يحتاج إلى نظر للكشف عن طبيعة التعارض بينهما ومواطنه كما تكمن في كلام النحاة.

ولا بُدَّ أوّلاً أنْ أبيِّن كيفية الاستدلال بالسماع، حتى تتحدد المواضع التي يمكن أن يقع فيها تعارض بينه وبين الاستصحاب، ثم ننظر في كيفية التعامل مع هذا التعارض إن وقع.

للسماع طريقتان للاستدلال به:

الأولى إيجابية: وتقوم على إثبات الكلام العربي المنقول[2].

الثانية سلبية: وتقوم على نفي السماع عن العرب، وهي في حقيقتها مُقْتَضَى استقراء المسموع[3].

وكلٌّ منهما يكون استدلالا إمّا على صيغة مجرّدةٍ لمفرد أو مركب، وإمّا على لفظ معين.

فأمّا الطريقة الإيجابية مع الصيغة المجردة فتعتمد على كثرة المسموع أو اطراده، وتتم بمعاونة النظر العقلي، ويدخل الناتج في عملية القياس الاستعمالي (قياس الأنماط) مُحْتَلاً مكانةَ المقيسِ عليه، والقاعدةُ التي يصاغ فيها تصبح قاعدة مطردة، ومقياسًا من المقاييس المستنبطة من كلام العرب، وهي إمّا أن تكون موافقةً للأصل كجواز مجيء المبتدأ معرفةً، ومثل هذا لا إشكال فيه، وإمّا أن تكون مخالفة للأصل كحذف الخبر بعد (لولا) وجوبًا والأصلُ الذكر، وقلبِ الواو والياء ألفًا إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما في نحو: قال وباع واستقام واستبان، ومثلُ هذا يكون فيه تعارض، لكنه تعارض واقع بين الاستصحاب والقياس؛ لأنَّ السماع هنا يتوارى خلف القياس، أو يقال إنه تعارض بينه وبين القياس والسماع معًا.

وأمّا الاستدلال بالسماع إثباتًا لِلَفْظٍ مُعَيّن فإنَّ المسموع هنا إمّا أن يكون موافقًا للقياس السابق فهو جزء منه وحكمُه حكمُه، وإمّا أن يكون مخالفًا له، وهذا قد يكون موافقًا للأصل مثل: أَغْيَلَت المرأة، و﴿ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ ﴾[4]، فهذا من تعارض السماع مع القياس، فإذا كان

---

(١) انظر: الإغراب ص٦٣. لكن قال السيوطي: « إذا تعارض استصحاب الحال مع دليل آخر من سماع أو قياس فلا عبرة به. ذكره ابن الأنباري في كتابه » الاقتراح ص٤٠١.

(٢) انظر مثلا: الإنصاف ١/٢٣-٣٠، ٦٥، ٨٣، ٩٧، ١٤٨، ١٦٢، ١٨٦، ٢٥١، ٢٧٣، ٢/٤٢٧، ٤٣٦، ٤٣٩، ٤٥١، ٤٥٦، ٧١١.

(٣) انظر مثلا: الإنصاف ١/١٨٥، ٣٦٠، ٢/٦٥٣.

(٤) من الآية ١٩ سورة المجادلة.

مطردًا في السماع أُخِذَ به وترك القياس في هذا اللفظ المعين، وإلاّ تُرِكَ المسموع ـ أى القياس عليه ـ ولم يستعمل إلا فيما ورد فيه من كلام إن أُعِيدَ نطقُه[١]، والاستصحاب ـ في ذلك ـ عِلّةٌ للسماع ما لم يتمسك به لجعل المسموع قاعدة[٢]، ولا محلَّ للتعارض حينئذٍ وقد يكون مخالفًا للأصل كـ "معائش"[٣] بالهمزة، إذ الأصل فيها الياء وهو القياس أيضًا، وحينئذٍ يقدم الاستصحاب والقياس على السماع، بمعنى عد المسموع شاذًا لا يتكلم به إلا فيما ورد، ولا يقاس عليه[٤].

وأمّا الاستدلال بالسماع نفيًا لصيغة مجردة فهذا ـ أوّلاً ـ لا يُتَكَلَّمُ به، ومثال ذلك عدمُ سماع (فاعُل) و(فَعْلِل) و(فَعْلُل)، كما ذكر ابن جنى[٥]، فلا يتكلم بذلك، وثانيًا: لا يُسْأل عن عِلّتِه، يقول ابن جنى: «ألا ترى أنه ليس في كلامهم مثلُ (جَعْفِر) بكسر الفاء، ولا مثل (جَعفُر) بضمِّها، ولم يُمْتَنَع منه لأنه مستقل، بل رُفِضَ رفضًا، وليس لأحد أن يقول: هَلاّ جاء في الأمثلة ما لم يجئ؟ لأنّ هذا كان يكون بابًا غيرَ مُدْرَك، وإنما سبيله أن يُذْكَرَ ما جاء ويُضْرَبَ عمّا لم يجئ فلا يُذكر، إلاّ أن يكون امتناعهم منه لعلة؛ لأنك إنّما تفسّر احكامَ لُغتِهم، لا ما لم يجئ عنهم، ولأنك لو ذهبت تذكر أحكامَ ما لم يجئ لكنت قد شرعت في تفسير ما لم ينطق به عربي، وكان ذلك يكون تخليطًا وهوسًا؛ لأنّ فيما خرج إلى الوجود شُغلا عمّا هو باقٍ في العدم، إلاّ ما عِلّته في الامتناع من النطق به قائمة فإنّ مثل ذلك يسأل عنه»[٦].

وفي استثناء ابن جنى نظر مقتضاه أنّ قيام العِلّة نسبى فالأوْلَى الإعراض عن تعليل مثل ذلك مطلقًا.

---

(١) سواء أكان مفردًا نحو مَصْوُوْن، أم مركبًا نحو: عسى الغويرُ أبؤسًا، وينبغي ملاحظة أنّ عملية إعادة النطق المشار إليها مُباينَة لعملية القياس الاستعمالي [انظر: ص٩٩ من هذا البحث] إذ هي نوع من الاعتماد على السماع، وهي مع اللفظ المركب مجردُ تَمَثُّلٍ بحكايةِ عبارةٍ سَبَقَ صوغُها.

(٢) أمّا إذا تمسك به النحوى للقياس على المسموع الشاذ سماعًا وقياسًا الموافقِ للأصل ـ فيكون دليلا معضّدًا لهذا السماع في وضع القاعدة، وحينئذ يكون الاستصحاب معارضًا للمسموع المطرد وللقياس، ومثال ذلك مذهب من أجاز إتمام (مَفْعُول) واوى العين بناء على ما سمع من ذلك وإن كان شاذًا لأنه الأصل. انظر: الممتع ٢/٤٦١ وشرح الشافية للرضى ٣/١٤٩.

(٣) في رواية خارجة عن نافع. انظر: السبعة ص٢٧٨، وقد خطأها ابن مجاهد كما خطأها المازنى والمبرد، انظر: المقتضب ١/٢٦١، والمنصف ١/٣٠٧.

(٤) انظر: شرح التصريح ٢/٣٦٩، وشرح الأشموني ٤/٢٨٩.

(٥) انظر: المنصف ١/١٨١.

(٦) المنصف ١/١٨١.

وهذا النوع من السماع لا يُتَكَلَّمُ على معارضته للاستصحاب لانتفاء محل الأصالة والفرعية.

وأمّا الاستدلال بالسماع نفيًا لِلَفْظٍ مُعَيّن، فإمّا أن يكون هذا اللفظ موافقًا للقياس، أو أن يكون مخالفًا له.

فأمّا الموافق للقياس فلا يستدل بانتفاء سماعه على امتناعه وإلاّ بطل القياس، سواء أوافق هذا اللفظُ المنفيُّ الأصلَ نحو: رجل أندى[1]، و(وذر) ماضي (يذر)، وضرب بطرسُ جورجَ، أمْ خالفه نحو ضَرْبَبَ[2]، يقول الأنباري: «أجمعنا على أنه إذا قال العربي: كَتَبَ زَيْدٌ، فإنه يجوز أن يسند هذا الفعل إلى كلِّ اسمٍ مُسَمًّى تصح منه الكتابة سواء كان عربيًّا أو عجميًّا نحو: زيد وعمرو وبشير وأردشير، إلى ما لا يدخل تحت الحصر، وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال، وكذلك القول في سائر عوامل النحو الداخلة على الأسماء والأفعال الرافعة والناصبة والجازمة، فإنه يجوز إدخال كلِّ عامل منها على ما لا يدخل تحت الحصر فإنه يتعذر في النقل دخول كلِّ عامل من العوامل على كلِّ ما يجوز أن يكون معمولا له»[3]، وهذا من القياس الاستعمالي.

ويلاحظ أنَّ التعارض بين السماع والاستصحاب يقع في الصورة الأولى وهي أن يكون دليل (الاستصحاب) مُعَضّدا بدليل (القياس) في مواجهة السماع، ولذلك وجدنا بعض النحاة يرجح مقتضاهما ويجيز النطق بما لم يُسْمَع، ويُعَبِّر أحيانًا عن الدليل المُجَوِّز بالأصل، وأحيانًا بالقياس وأحيانًا بهما معًا.

فمن الأول ما نقله أبو حيّان عن الجَرْمِيّ إذ يقول: «قال الجَرْمِيُّ: يقولون: هذا مَكْرَمانُ مُقْبِلا، ومَلْأَمانُ ذاهبًا، وملكَعانُ قاعدًا، فيجعلونه معرفةً، ولا يصرفونه، ويجرونه مُجرَى الأسماء، وكان أصله الوصف، وقال: لا نعلم أحدًا من العرب يقول: هذا رجل مكرمان يا فتى، كلهم يجعلونه اسمًا ولا يجعله وصفًا، قال: ولا يُنكر أن يجعله بعضُ العرب على أصله، فيجعله وصفًا، ولكن لم أسمعْهُ»[4].

ومن الثاني ما جاء في التعليقة لأبي على الفارسي إذ يقول: «قال سيبويه: وإنما منعهم من

---

(١) انظر: الاقتراح ص٢٣٠.

(٢) انظر: المنصف ١/٤٤.

(٣) لمع الأدلة ص٩٨، ٩٩.

(٤) ارتشاف الضرب ٥/٢٢٢٥.

أن يقولوا (مُذْدَكر) كما قالوا: (مُزْدان) الفصلُ. قال أبو العباس: أبو عمر يقول: (مُذْدَكر) وهو القياس الجيِّد البالغ.

قال أبو علي: ليس هذا بردٍّ على سيبويه؛ لأنه قال: "وإنما منعهم أن يقولوا: (مذدكر)"، أي لم يقولوه فيسمع منهم، والجَرْمِيُّ يجيزه قياسًا؛ وقد يجيز القياسُ أشياءَ لا تستعمل، كإجازته ماضي (يَذَرُ): (وَذَرَ)، وهو مع ذلك غير مسموع »[1].

ومن الثالث قول ابن دَرَسْتَوَيْهِ: « إنما أُهمِلَ استعمال (وَدَعَ)[2] و(وَذَرَ)؛ لأنَّ في أوّلهما واوًا، وهو حرف مستثقل، فاستغنِيَ عنهما بما خلا منه وهو (ترك)، قال: واستعمال ما أهملوه من هذا جائز صواب، وهو الأصل، بل هو في القياس الوجهُ، وهو في الشعر أحسن منه في الكلام لقلة اعتياده؛ لأنَّ الشعر أيضًا أقلُّ استعمالا من الكلام »[3].

على أنَّ من النحاة من يذهب إلى مراعاة السماع بعدم النطق بما لم تنطق به العرب، أو بما نطقت به قليلاً وهو الشاذ في السماع المطرد في القياس، يقول ابن جني: « فإن كان الشيء شاذًّا في السماع مطردًا في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله. من ذلك امتناعك من (وذر) و(ودع)؛ لأنهم لم يقولوهما، ولا غَرْوَ عليك أن تستعمل نظيرهما نحو: (وَزَنَ) و(وَعَدَ) لو لم تسمعهما »[4]، ثم حَكَمَ بالشذوذ على ما استُعْمِلَ فيه (وَدَعَ).

وهذا موقف عجيب، إذ كيف يجيز للمتكلم أن يقول: (وَزَنَ) قياسًا على الواجب في أمثاله مع أنه لم يسمعه، ويمنعُه مِن (وَذَرَ) لأنه لم يسمعه؟ فما الفرق بينهما في علم المتكلم؟

إن قيل: الأول مستعمل في كلام العرب، والثاني غير مستعمل. قيل: قد أجاز أن يستعمل الأوَّلَ وإن لم يسمعه، وعدم سماعه أمارة عدم عِلمه باستعماله، فهو عنده كـ (وذر).

فإن قيل: إنَّ المتكلم يُعَلِّمُ أنَّ (وَذَرَ) لم يستعمل، و(وزن) عنده مسكوت عنه.

---

(١) التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي ١٩٦/٥، ١٩٧، تحقيق د. عوض بن حمد القوزي، مطابع الحسني ـ الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

(٢) هذا ما ذهب إليه سيبويه [انظر: الكتاب ١٠٩/٤] وتابعه بعض النحاة منهم ابن جني، والصحيح أنها مسموعة في الكلام العربي قرآنًا وسُنَّةً وشِعْرًا [انظر: في أصول النحو للأستاذ سعيد الأفغاني ص٣٤، ٣٥].

(٣) المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي ٤٦/٢، تحقيق محمد جاد المولى وزميليه ط. المكتبة العصرية صيدا ـ بيروت سنة ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م، وانظر: في أصول النحو ص١٠٩.

(٤) الخصائص ١٠٠/١.

قيل: ما انتهى إلينا من كلام العرب إلاّ أقله، واستقراء النحويين ناقص، فلا يجوز معه القطع بالنفي.

بل إنّ مقتضى كلام ابن جنى ترك استعمال نحو "مكان مُبْقِل" مع أنه القياس، وأنه ورد في السماع[1]؛ لأنّ الأكثر في السماع (باقِل)، فمُبْقِل شاذ في السماع فيترك!

والحاصل أنّ في المسألة مذهبين[2].

وأمّا إذا كان اللفظ المنفي سماعُه مخالفًا للقياس فإنّه لا يستعمل سواء أكان موافقًا للأصل أم مخالفًا له، والأول من صور تعارض السماع والاستصحاب، والمُقَدَّم هنا السماع لتعضده بالقياس، ومثال ذلك (اسْتَقْوَمَ) لا أعلم أحدًا من النحويين أجاز أن يُتَكَلَّم به؛ وذلك لعدم وروده ومخالفته للقياس، وإن كان موافقًا للأصل، واللّه أعلم.

وأمّا الأمر الثالث في علاقة الاستصحاب بالسماع فهو التعاضد، والحق أنّ دليلي السماع والاستصحاب قد يردان على محلٍّ واحد متعاضدين، من ذلك ما جاء عن أبي حيان في مسألة تقديم معمول المضاف إليه على المضاف إذا كان المضاف (أفعل)، إذ يقول: « فهل هو مختص بلفظ (أوّل)، أو عام في كل أفعل تفضيل؟ يحتاج إلى تحرير النقل في ذلك، ولا يظهر فرق بين (أوَّل) وغيره، فيجوز: هذا باللّه أفضل عارف. والصحيح أنه لا يجوز شيء من ذلك لعدم سماع ذلك في كلامهم، ولمخالفة الأصول »[3].

فالمنع من تقديم المعمول هنا لعدم السماع ولمخالفة الأصول معًا، فكلٌّ منهما يساند الآخر.

ومن ذلك قول المبرد عن مصدر (فَعَّلْتُ): (التَّفْعِيل): « وكان أصل هذا المصدر أن يكون (فِعّالا) كما قلت: أَفْعَلْتُ إفعالا، وزلزلت زلزالا، ولكنّه غُيِّر ليبين أنه ليس بملحق، ولو جاء به جاء على الأصل لكان مصيبًا، كما قال اللّه عز وجل: ﴿ وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا ﴾[4] »[5]، « وقال قوم: حَمَّلته حِمّالاً، وكلمته كِلاّمًا »[6]، وواضح هنا إجازة المبرد - وتابعه ابن السراج - الإتيانَ بالمصدر

---

(١) انظر: الخصائص ٩٨/١.

(٢) انظر: في أصول النحو د. سعيد الأفغاني ص٧٩، ٨٠.

(٣) همع الهوامع ٤٢٠/٢.

(٤) الآية ٢٨ سورة النبأ.

(٥) المقتضب ٩٩/٢.

(٦) الأصول في النحو ١١٦/٣.

على الأصل استصحابًا له، مع أنَّ القياس يخالفه، وسيأتى الحديث عن تعارض القياس والاستصحاب، وقد جاء الاستصحاب هنا مُعَضَّدًا بالسماع.

ومن تعضيد السماع للاستصحاب قول ابن عصفور: «وأمّا (فِعْلَى) فينبغى أن يبقى على الأصل ولا يُغَيَّر، من الياء كان أو من الواو؛ لأنَّ التغيير فى (فَعْلى) و(فُعْلَى) على غير قياس، ولولا السماع لما قيل به، ولم يرد سماع بتغييرٍ فى (فِعْلَى) فينبغى أن يبقى على الأصل»[1].

وهو يضيف إلى ذلك انتفاء علةِ التغييرِ فى (فِعْلَى) وهى الفرق بين الاسم والصفة فى (فَعْلَى) و(فُعْلَى)؛ لأنَّ (فِعْلَى) لا تكون صفة[2]. وفى هذا المثال يُلْمَح تعاضد الأدلة الثلاثة.

ومن المواطن التى يعضد فيها السماع والقياس معًا الاستصحابَ تجويز البصريين إضافة العدد المركب إلى مثله نحو: ثالثَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ، و«احتجوا بأنْ قالوا: إنما قلنا ذلك لأنَّ الأصل أن يقال: ثالثَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ وقد جاء ذلك عن العرب؛ فإذا ساعده النقل والقياس، وهو الأصل، وجب أن يكون جائزًا»[3].

(٢) علاقة الاستصحاب بالقياس:

القياس فى اللغة التقدير[4]، وفى اصطلاح النحاة تعددت المسالك فى تعريفه وتقسيمه[5]، والحاصل أنَّ له أربعةَ مفهومات:

الأول: النظر العقلى، كقول السيوطى فى ترتيب النعوت إذا اختلفت أنواعها فيقدم المفرد ثم الظرف والمجرور ثم الجملة «وعلة ذلك أنَّ الأصل الوصف بالاسم فالقياس تقديمه، وإنما تقدم الظرف ونحوه على الجملة لأنه من قبيل المفرد»[6].

والثانى: القاعدة المطردة، وهذه القاعدة إمّا أن تكون قاعدةً أصلية، وهى التى تُعَبِّر عن

---

(١) الممتع ٢/٥٤٦.

(٢) انظر: الممتع ٢/٥٤٦.

(٣) الإنصاف ١/٣٢٢.

(٤) انظر: لسان العرب ٥/٣٧٩٣.

(٥) انظر فى ذلك: لمع الأدلة ص٩٣، ١٠٥ وما بعدها، والاقتراح ص١٩٢، والقياس فى اللغة العربية لمحمد الخضر حسين ص٢٥-٢٧، والأصول ص١٧٤-١٧٩، وأصول التفكير النحوى ص١٣، والقياس فى النحو لمنى إلياس ص٧٧، ٧٩، ١٠٢، ١٠٩، ١١٠، وأصول النحو العربى للحلوانى ص٩١.

(٦) همع الهوامع ٣/١٢٧.

أصل وضع، وإمّا أن تكون قاعدة فرعية، وهى التى تعبر عن عدول مطرد، ومجموع هذه القواعد هى المقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب[1].

والثالث: الأصل، كقول ابن يعيش: « وقد شذّت ألفاظ فجاءت على القياس المرفوض، قالوا: أَقْوُس، وأَثْوُب، وأَعْيُن، وأنْيُب، جاءوا بها على (أفْعُل) منبهةً علىأنه الأصل »[2]. فقوله: « القياس المرفوض » يعنى "الأصل المرفوض".

والرابع: عملية القياس، وهى عملية مركبة، عناصرها أربعة هى: المقيس عليه، والمقيس، والعلة، والحكم.

وهذا المفهوم للقياس له نوعان:

الأوّل: قياس استعمالى (قياس أنماط)[3]، وهو الذى يؤدّينا إلى أن نتكلم كما تكلمت العرب، والمقيس عليه هنا هو كلام العرب، وعلى نحو أدق المقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، والمقيس هو ما ننطقه نحن المتكلمين بعد عصر الاستشهاد من مفردات وتراكيب، والحكم هو ما ثبت بالعلة[4] فى كلام العرب، والعلة هى الأوصاف التى تقنن للمواقع النحوية والأبنية الصرفية.

والثانى: قياس عقلى بين عناصر اللغة (قياس أحكام)[5]، يصف ويحلل علاقاتها داخل النظام اللغوى، فيربط بينها بحيث يظهر هذا النظام محكمًا دقيقًا، وهو ضرب من التفكير النظرى فى تحليل (اللغة) بعد تجريدها من (الكلام) المنطوق.

وفى هذا النوع من القياس يكون المقيس عليه أحد العناصر اللغوية المجردة بحكمه وعلته، وهو مثل المقيس عليه فى النوع الأول، أمّا المقيس هنا فهو عنصر آخر من عناصر اللغة ولا ينتمى إلى الكلام المقيس فى النوع الأول، وأمّا الحكم فهو حكم المقيس عليه، وأمّا العلة هنا فليست فقط الشروط والأوصاف للموقع أو البناء ـ وهذه هى العلة الأولى التعليمية ـ بل أيضًا هى المنتمية إلى العلل الثوانى والثوالث أى القياسية والجدلية[6].

---

(١) انظر: شرح الأشمونى وحاشية الصبان ١/١٥.

(٢) شرح المفصل ٥/٣٤، وانظره: ٣/٨٢، وانظر أيضًا: الأصول فى النحو ٣/٣٣٣، ومغنى اللبيب ٢/٧٠٣، وهمع الهوامع ١/٤٦٥.

(٣) انظر: الأصول ص١٧٧، وأصول التفكير النحوى ص٨٣.

(٤) هذا ما رجحه الأنبارى، انظر: لمع الأدلة ص١٢١، ١٢٢.

(٥) انظر: أصول التفكير النحوى ص٨٩، والأصول ص١٧٧.

(٦) انظر فى أنواع الأدلة الثلاثة: الإيضاح فى علل النحو للزجاجى ص٦٤.

وهذا النوع الثانى من القياس ينقسم إلى: قياس عِلّةٍ، وقياس شبهٍ، وقياس طردٍ[١].

فالأوّل: كقياس نائب الفاعل على الفاعل فى الرفع لعلة الإسناد[٢].

والثانى: كحمل المضارع فى إعرابه على الاسم؛ لأنه أشبهه فى أنه يتخصص بعد شياعه كما أنّ الاسم يتخصص بعد شياعه، أو بأنه تدخله لام الابتداء كما تدخل الاسم[٣].

والثالث: كحذف الهمزة فى نُكْرِم وتُكْرِم ويُكْرِمُ قياسًا على أُكرِمُ، طردًا للباب على وتيرة واحدة[٤].

ويتضح مما سبق أنّ القياس بالمعنى الأول يشمل الاستصحاب، وبالمعنى الثانى يتحد معه فى المحل أحيانًا وذلك حين تكون القاعدة المطردة (القياسُ) قاعدةً أصليةً، أو حين يُنْفَى القياس بمعنى القاعدة الفرعية فيقال مثلا: إنّ حذف لام أب وأخ وحم فى الإفراد على غير قياس[٥]. وبالمعنى الثالث جزء من عملية الاستصحاب، وبالمعنى الرابع عملية مباينة لعملية الاستصحاب.

إلاّ أنّ بعض الباحثين ذهب إلى أنّ الاستصحاب قاعدة عقليّة يستلزمها القياس[٦]، وليس دليلا مستقلا[٧]، ويقول ـ بعد أن ذكر بعض مسائله عند ابن جنى والأنبارى ـ: «وهكذا نرى أنّ استصحاب الحال من مستلزمات القول بالقياس لأنّ القول بالقياس يعنى التمسك به ما عُدِمَ دليل الإخراج والتحول، ثم إنّ بقاء الشىء على قياسه لا يحتاج إلى دليل، وإنّ الذى يحتاج إلى دليل هو ما خرج عن قياسه»[٨] ويظهر مما تقدم أنّ فى هذا المذهب خلطًا بين الدليلين سببه عدم تحرير المصطلحات.

---

(١) لمع الأدلة للأنبارى ص١٠٥. وانظر: الأصول ص١٧٨.

(٢) لمع الأدلة للأنبارى ص١٠٥.

(٣) لمع الأدلة للأنبارى ص١٠٧، ١٠٨.

(٤) انظر: الكتاب ٤/٢٧٩.

(٥) أى ليس هناك قاعدة مطردة تحكمه، وهذا يتفق مع كون الأصل عدم الحذف، وقد عقد ابن عصفور بابًا بعنوان "القلب والحذف على غير قياس ذكر فيه هذه الكلمات وغيرها". [الممتع ٢/٦١٤].

(٦) أصول النحو فى الخصائص لابن جنى ص٣٥٩ رسالة ماجستير بكلية دار العلوم إعداد: محمد إبراهيم محمد حسين برقم ٩٩١.

(٧) انظر: أصول النحو فى الخصائص لابن جنى ص٣٦١.

(٨) أصول النحو فى الخصائص لابن جنى ص٣٦١.

أمّا عن العلاقة بين الاستصحاب والقياس فهى إمَّا تعارض أو تعاضد.

أ – التعارض بين الاستصحاب والقياس:

والمراد بالقياس هنا المعنى الثانى والرابع له.

فأمّا القياس بالمعنى الثانى فإنه إن تعارض مع الاستصحاب قدّم عليه، فلا يجوز ـ مثلا ـ تصحيح ما تحقق فيه موجب الإعلال إلاّ أن يُسْمَعَ فيكون دليلُ صحته السماعَ لا الاستصحاب، ويكون الاستصحاب حينئذٍ علة للسماع، فيقال مثلا: إنَّ هذا اللفظ جاء مُصَحَّحًا مَنْبَهَةً على الأصل، أو نحو ذلك. ولا يجوز ـ كذلك ـ منع الابتداء بالنكرة إن أفادت لمخالفتها الأصل؛ لأنَّ هذا صار مطردًا فى السماع والقياس.

وأمّا القياس بالمعنى الرابع فيقع التعارضُ بينه وبين الاستصحاب كما بَيَّنَ الأنبارى فى قوله: «مثل أن يَدُلَّ الكوفىُّ على زواله [يعنى الاستصحاب] إذا تمسك البصرىّ به فى بناء فعل الأمر، فيبين أنَّ فعل الأمر مقتطع من الفعل المضارع مأخوذ منه، والفعل المضارع قد أشبه الاسم وزال عنه استصحاب حال البناء، وصار معربًا بالشبه، فكذلك فعل الأمر»[1].

ثم بَيَّنَ كيفية الجواب عن الاعتراض بالقياس على الاستصحاب بقوله: «والجواب أن يُبَيِّن أنَّ ما تُوُهِّمَ دليلا لم يوجد فيبقى التمسك باستصحاب الحال صحيحًا»[2].

وعلى المستوى التطبيقى تباينت مواقف النحاة فأحيانًا نجد النحوى يُقَدِّمُ هذا القياس على الاستصحاب، وأحيانًا لا يقدمه بل يسوِّى بينهما أو يقدم الاستصحاب، ويمكن أن نستشِفَّ شيئًا من الحوار الأصولى المستتر خلف الكلام فى المسائل ـ فى هذا النص الذى نقله السيوطى فى الأشباه والنظائر:

«قال الخفاف فى شرح الإيضاح: وقع فى كتاب (المهذب) لأبى إسحاق الزجاج أنَّ تثنية الصفة الرافعة وجمعها فصيحٌ فى الكلام لا كضعف لغة أكلونى البراغيث.

قال: والفرق أنَّ أصلَ الصفة كسائر الأسماء التى تثنى وتُجْمَع، وإنما يمتنع فيها بالحَمْلِ على الفعل، فيجوز فيها وجهان فصيحان؛ أحدهما: أن يُراعى أصلها فتثنى وتجمع، والثانى: أن يُراعى شبهها بالفعل فلا تثنى ولا تجمع.

---

(١) الإغراب ص٦٣.

(٢) الإغراب ص٦٤.

قال الخفاف: وهذا قياس حسن لو ساعده السماع، والذى حكى أئمةُ النحويين أن تثنية الصفة وجمعَها إذا رفعت الظاهر ضعيف كأكلوني البراغيث، وينبغى على قياس قوله أن يجيز فى المضارع الإعرابَ والبناء؛ لأنَّ الأصلَ البناء وأعرب لشبه الاسم، وكذا فى الاسم الذى لا ينصرف الصرفَ باعتبار الأصل، والمنع باعتبار شبه الفعل »[١].

فالزجاج يُسَوِّى بين قياس الشَّبَه واستصحاب الأصل، والخفاف لم يقطع ببطلان هذه التسوية بل جعله قياسًا ـ بمعنى النظر العقلى ـ حسنًا، بشرط أن يساعده السماع، أى أن يكون الوارد على الأصل كثيرًا، حتى يقف السماع والاستصحاب متعاضدين أمام القياس، ثم ذكر تضعيف أئمة النحو لمقتضى الاستصحاب، وأيّده بأنَّ القول باستصحاب الأصل هنا لو طردناه فى المسائل المشابهة التى يتعارض فيها الأصل وقياس الشبه لأدّى إلى مذاهب لا تصح، فالأولى منعه هنا أيضًا.

أمّا تقديم الأصل على القياس إذا عُدِمَ السماع فيظهر فى قول أبى حيّان بعد أن حكى مذهب ابن مالك فى مجىء (أىّ) صفةً، وما بعدها مماثل لما قبلها معنى لا لفظًا نحو: رأيت امرأً أىَّ فتًى ـ قال: « وهذا لم يذكره أصحابُنا فينبغى ألاَّ يُقْدَمَ على جوازه إلاَّ بسماع، والأصل ألاَّ يوصف بـ (أىّ) فلا يتوسع فيها بالقياس »[٢]، أى على سائر الأسماء التى يوصف بها أصالةً.

ومن ذلك أنَّ العلم المؤنث المنعوت بـ (ابنةٍ) مضافًا إلى علمٍ هل يُعامَل مُعاملةَ المذكر الموصوف بـ (ابن) مِن جواز الفتح فى النداء ووجوب حذف التنوين فى غيره؟

« ذهب قوم إلى المنع؛ لأنَّ السماع إنما ورد فى الابن وهو خروج عن الأصل، فلا يقاس عليه »[٣].

فسبب رفضهم القياسَ ـ هنا ـ عدمُ السماع مع مخالفة الأصل، وقد سبق أنَّ عدمَ السماع وحدَه ليس بحُجَّة على الراجح، ومعنى هذا أنَّ دور الاستصحاب هنا فى إبطال القياس أساسى، وذِكْرُ الخروج عن الأصل مع عدم السماع أمارةٌ على أنَّ هذا مذهب المانعين.

وفى مسألة إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله « قال أبو حيان: وظاهر كلام سيبويه أنَّ النصب

(١) الأشباه والنظائر للسيوطى ٤/١٥٥، ١٥٦.

(٢) ارتشاف الضرب ٢/١٠٣٧.

(٣) همع الهوامع ٢/٤٣.

أَوْلَى من الجَرِّ، وقال الكسائي هما سواء، ويظهر لي أنَّ الجَرَّ أولى؛ لأنَّ الأصلَ في الأسماء إذا تعلق أحدهما بالآخر الإضافةُ، والعمل إنما هو بجهة الشبه للمضارع فالحمل على الأصل أَوْلى »[1].

فقوله: « الحمل على الأصل أَوْلى » نص في تقديم الاستصحاب على القياس، وهو قياس عِلّة بخلاف ما يوهمه ظاهر كلامه، وتقديم الدليل هنا بمعنى أنَّ الأخذ به أولى مع جواز الأخذ بالآخر لا بمعنى إبطال الآخر.

وترجيح النصب عند سيبويه لا يدل قطعًا على ترجيح القياس على الأخذ بالأصل، إذ قد يكون رجَّحه عملا بأصل آخر[2] وهو أنَّ أصل (أنا ضاربُ زيدٍ): (أنا ضاربٌ زيدًا) وحُذِفَ التنوين للتخفيف، فالإضافة حالٌ تالية للعمل، وإن كانت الإضافة هي المُسْتَحَقَّة للاسم بالذات.

ومِنْ رَدِّ القياس بالاستصحاب كذلك قولُ السيوطي في باب أسماء الأفعال: « وأجاز الكسائي أن يوقع كُلَّ ظرفٍ ومجرورٍ موقع فِعْلٍ قياسًا على ما سمع، ورُدَّ بأنَّ ذلك إخراجُ لفظٍ عن أصله »[3]. أي إنَّ إبقاء اللفظ على أصله أولى من حمله على نظير له خرج عن الأصل سماعًا.

هذا وقد أشار العكبريّ إلى ضعف الشبهِ الواحد عن الأصالةِ في المنع من الصرف إذ يقول: « فإنْ قيل: هَلاَّ مَنَعَ الشبهُ من وجهٍ واحد. قيل: لا يمنع لوجهين:

أحدهما: أنَّ استحقاق الاسم الصرفَ أصل متأكّدٌ فالشبه الواحد دون تَأَكُّدِه بالأصالة.

والثاني: أنَّ الانتقال عن الأصل إلى حكم الفرع يفتقر إلى دليل يَرْجُحُ عليه، إذ لو تساويا لم يكن الانتقال أولى من البقاء، والشبه الواحد لا يَرْجُحُ الأصالةَ، وصار كالحق في الذمّةِ لا يثبت إلاّ بشاهدين؛ لأنَّ البراءة أصل »[4].

ومما يلحق بتعارض الاستصحاب والقياس ما ذكره السيوطي من تعارض الأصل والغالب إذ يقول: « إذا تعارض أصل وغالب في مسألة جرى قولان، والأصح العمل بالأصل كما في الفقه »[5].

---

(١) همع الهوامع ٥٦/٣، وانظر: ارتشاف الضرب ٢٢٧٤/٥.

(٢) وهذا ما يدل عليه قوله عن المضاف الواقع موقع النكرة: « فهو على المعنى لا على الأصل، والأصل التنوين » [الكتاب ١٦٨/١] أي على معنى التنوين، و"لا على الأصل" أي ليس على أنَّ الأصل ترك التنوين، ثم أثبت أنَّ الأصل التنوين. ولذا قال الأشموني معللا كون النصب أولى عند سيبويه: « وهو ظاهر كلام سيبويه لأنه الأصل » [شرح الأشموني ٣٠١/٢].

(٣) همع الهوامع ٨٥/٢.

(٤) اللباب للعكبري ٥٠٠/١.

(٥) الاقتراح ص٣٩٥.

ومَثّل لذلك بـ (فُعَل) العلم إذا لم يعلم أنه معدول هل يصرف لأنّ الأصل في الأسماء الصرف؟ أو يمنع لأنّ الأكثر في كلام العرب أن يكون (فُعَل) معدولاً ممنوعًا؟[١]

وكذلك نحو: (رَحْمن) و(لَحْيان) هل يصرف لأنه الأصل في الأسماء؟ أو يمنع لأنّ الغالب في (فَعْلان) الصفةِ المنعُ والمصروف منه قليل؟[٢]

ب- التعاضد بين الاستصحاب والقياس:

كثيرًا ما يتعاضد دليلا الاستصحاب والقياس، ومن ذلك قول سيبويه: « وإذا كان الاسم على بناء (فَعال) نحو: حَذام ورَقاش، لا تدرى ما أصله؛ أمعدول أم غير معدول، أم مؤنث أم مذكر، فالقياس فيه أن تصرفه؛ لأنّ الأكثر من هذا البناء مصروف غير معدول، مثل: الذّهاب، والصَّلاح، والفَساد، والرَّباب »[٣].

وهذا القياس موافق للاستصحاب إذ الأصل في الأسماء الصرف وهذا إبقاء لها على أصلها.

وعلى هذا السبيل يُلْمَحُ للاستصحاب دور في تخفيف الشذوذ عن القياس، ومثال ذلك أنّ قياس النسب إلى (فَعِيْلَة) (فَعَلِيّ)، ما لم تكن معتلة العين أو مضعفة نحو: طويلة وجليلة، وقد شذّ عن هذا القياس أشياء منها: سَلِيْمِيّ وعَمِيْرِيّ، نسبة إلى سَلِيْمَةِ الأزد، وعَمِيْرَةِ كلب، ومنها: عُبَدِيّ، وجُذَمِيّ في النسب إلى عَبِيْدة حيّ من بني عديّ، وإلى جَذِيْمَة، فقال الرضي عن عُبَدِيّ وجُذَمِيّ: « وإنما كان هذا أشذّ من الأول؛ لأنّ في الأول ترك حذف الياء كما في (فَعِيل) وغايته إبقاء الكلمة على أصلها، وليس فيه تغيير الكلمة عن أصلها، وأمّا هاهنا ففيه ضم الفاء المفتوحة، وهو إخراجُ الكلمة عن أصلها »[٤].

(٣) علاقة الاستصحاب بالاستحسان:

الاستحسان في اللغة مصدر اسْتَحْسَنْتُ الشيءَ إذا وجدتَه حسنًا، وفي معناه الاصطلاحي خلاف هذا تفصيله:

---

(١) انظر: الاقتراح ص٣٩٦، وهمع الهوامع ١/٩٦، ٩٧.

(٢) انظر: الاقتراح ص٣٩٧.

(٣) الكتاب ٣/٢٨٠.

(٤) شرح الشافية للرضي ٢/٢٨، ٢٩.

١- قيل: «هو ترك قياس الأصول لدليل»[١]. وعلى هذا المعنى عرّفه ابن برهان بقوله: «الاستحسان: حُكْمٌ عُدِلَ به عن نظائره إلى ما هو أوْلى به منه»[٢]، وفي عبارته غموض يزول بتقدير (محكوم عليه) بعد (حكم)، والضمير في (به) الأولى والثانية وفي (نظائره) يعود على المحكوم عليه، وفي (منه) يعود على الحكم، كأنه يقول: الاستحسانُ حكم عُدِلَ عنه إلى حكم أوْلى منه، فالحكم المعدول عنه هو حكم الأصل، والمعدول إليه هو المستحسن لدليل يجعله الأوْلى. فالاستحسان هنا هو عملية العدول عن الحكم الأول إلى الثاني.

وقد يَقْوَى هذا الاستحسان فيكون قياسًا مطردًا، إذا كانت علته قويّةً مستحكمة، وقد يضعف إذا ضعفت علته.

ومثال الأول قول ابن برهان: «القياس في الأسماء الإعراب والتنوين، وما كان على غير ذلك فهو استحسان»[٣]، وقوله ـ بعد أن ذكر أنّ من الأفعال المبني على الفتح والمبني على الوقف أي السكون ـ: «وهذا هو القياس في جميع الأفعال، وما عداه من بناء على حركة أو إعراب فاستحسان»[٤].

ومعنى القياس في كلامه هذا أصلُ الوضع[٥]، وظاهر أنّ ما وصفه بالاستحسان في الموضعين قياس مطرد، فكل ما تحقق فيه مثلا علتان أو واحدة تقوم مقامهما لمنع الصرف مُنِعَ وإنْ لم يسمع عن العرب.

ومثال الثاني ـ وهو ما كان ضعيفًا ـ «مذهبُ مَنْ ذهب إلى أنّ رفعَ الفعل المضارع لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة»[٦]؛ لأنّ الأصولَ تدل على أنّ الرفع قبل النصب والجزم[٧].

و «كذلك أيضًا مذهب من ذهب إلى أنه ارتفع بالزائد في أوّله، فإنه أيضًا مخالف لقياس

---

(١) لمع الأدلة ص١٣٣.

(٢) شرح اللمع لابن برهان ٦/١.

(٣) شرح اللمع لابن برهان ٦/١.

(٤) شرح اللمع لابن برهان ٧/١.

(٥) وقد نص العكبري على لفظ (الأصل) في قوله: «الإعراب إنما يثبت أصلا أو استحسانًا» [مسائل خلافية ص١٢٠]، وله كلام يفهم منه أنّ الاستحسان يكون قياسَ شبهٍ إذا كان هذا القياس مخالفًا للأصل. انظر: مسائل خلافية ص٩٧، وانظر أمثلة أخرى في: الأصول في النحو ٩١/١، وشرح التسهيل ٣٦٩/١.

(٦) لمع الأدلة ص١٣٤.

(٧) انظر: لمع الأدلة ص١٣٣.

الأصول؛ لأنَّ الزائد جزء من الفعل المضارع، إذ الفعل المضارع ما في أوّله إحدى الزوائد الأربع، وإذا كان الزائد جزءًا منه فالأصول تدل على أنَّ العامل يجب أن يكون غير المعمول وأن لا يكون جزءًا منه »[1].

والأصول في هذا المقام جمع الأصل بمعنى المستحق بالذات أو المتقدم في الرتبة، و « قياس الأصول » المراد به حكم الأصول، أي ما تقضي به هذه الأصول وما يتفق معها، فلفظ القياس في عبارة (قياس الأصول) من دائرة النظر العقلي العام.

والاستحسان بهذا المفهوم معارض للاستصحاب دائمًا.

٢- وقيل: « هو تخصيص العِلّة »[2].

وقد مثل الأنباري لهذا المعنى بجمع (أَرْض) بالواو والنون على (أَرَضِين) عوضًا من حذف تاء التأنيث في المفرد؛ لأنَّ أصله (أَرْضَة)، وقال: « وهذه العلة غير مطردة؛ لأنها تنتقض بـ (شمس، ودار، وقِدْر) فإنَّ الأصل (شَمْسَة، ودارة، وقِدْرَة) ولا يجوز أن تجمع بالواو والنون فلا يقال: شَمْسُون، ولا دارون، ولا قِدرون »[3].

والمراد بتخصيص العلة أن تكون خاصة بفرد مُعَيَّن غيرَ مُطَّرِدَةٍ في نظائره، فلا يوجد معها الحكم في كل موضع ترد فيه بل في بعض المواضع فقط، وبعبارة أخرى: مَحَلُّ تخصيص العِلّة أن يتخلف الحكم مع وجود العلة[4]، كتعليل بناء قطامِ وحَذامِ باجتماع ثلاث علل تمنع الصرف، هي: التعريف، والتأنيث، والعدل، فإنَّ هذه العلة غير مطردة، « وذلك لأنه قد توجد ثلاث علل وأكثرُ ولا يجبُ البناءُ، ألا ترى أنَّ (أَذْرَبِيْجان) فيه أكثر من ثلاث علل ومع هذا فليس بمبني »[5].

٣- وعقد ابن جني بابًا للاستحسان[6] يُفْهَمُ منه أنَّ الاستحسان أن يجيء شيء في كلام العرب مخالفًا للقياس، وتكون علة مخالفته ضعيفةً غيرَ مستحكمة، وغير مطردة بالطبع، وقد كرر هذا

(١) لمع الأدلة ص١٣٤.

(٢) لمع الأدلة ص١٣٣.

(٣) لمع الأدلة ص١٣٤.

(٤) انظر: الخصائص ١/١٤٥، حاشية المحقق.

(٥) لمع الأدلة ص١١٣.

(٦) انظر: الخصائص ١/١٣٤.

المعنى فى عباراتٍ من نحو: « وهو استحسان لا عن ضرورة علة »[١]، و « فهذا إذًا استحسان لا عن قوّة علة، ولا عن استمرار عادة »[٢]، و « إنما تقولُه بحيث سمعتَه وتعتذو له، وتَنْسبُه إلى أنّه استحسان منهم، على ضعف منه واحتمال بالشُّبْهَةِ له »[٣]، و « فهذا كله استحسان لا عن استحكام علة »[٤]، و « ولا يقاس هذا ولا ما قبله؛ لأنه لم تستحكم علته، وإنما خرج تنبيهًا وتصرفًا واتساعًا »[٥].

والظاهر أنّ الاستحسان عنده ليس دليلا، وإنما هو وصف لما تكلمت به العرب مخالفًا للقياس.

وهذا المعنى للاستحسان قريب جدًّا من المعنى السابق، ولعلَّ فى تعقيب ابن جنى بابَ الاستحسان بباب تخصيص العلة ما يؤكد هذا التقارب.

والاستحسان بهذين المعنيين يرد دائمًا فى مقابلة القواعد المطردة، فإن كانت القاعدة أصلية فإنه يقع مقابلا للاستصحاب، لكن ليس من حيث تعارض الأدلة بل من حيث كون الاستحسان تعليلا للدليل المقابل وهو السماع. وإن كانت القاعدة فرعيّةً وقع الاستحسان والاستصحاب فى جانب واحد، وذلك ما أشار إليه ابن جنى بقوله:

« ومِنْ ذلك ما يَخْرُجُ تنبيهًا على أصل بابه، نحو استحوذ، وأغيلت المرأة، و"صَدَدْتِ فاطوَلْتِ الصُّدودَ ..."[٦] وقالوا: هذا شرابٌ مَبْوَلَة، وهو مَطْيَبَةٌ للنّفْسِ، وقالوا: "فإنّه أهل لأن يُؤَكْرَما"[٧]، ونظائره كثيرة، غير أنّ ذلك يخرج لِيُعْلَمَ به أنّ أصل (استقام) (اسْتَقْوَمَ)، وأصل (مقامَة) (مَقْوَمَة)، وأصل (يحسن) (يُؤَحْسِن)، ولا يقاس هذا ولا ما قبله؛ لأنه لم تستحكم علته، وإنما خرج تنبيهًا وتصرُّفًا واتّساعًا »[٨].

---

(١) الخصائص ١/١٣٥.

(٢) الخصائص ١/١٣٧.

(٣) الخصائص ١/١٣٧.

(٤) الخصائص ١/١٣٨.

(٥) الخصائص ١/١٤٥.

(٦) سبق تخريجه ص٤٤.

(٧) هذا البيت قال عنه البغدادى فى شرح شواهد شرح الشافية: « وقد بالغت فى مراجعة المواد والمظانّ فلم أجد قائله ولا تتمته » ٤/٥٨.

(٨) الخصائص ١/١٤٥.

فالنطق بالأصل مخالف للقياس، ودليل ثبوته في هذه الألفاظ بعينها السماعُ، والتعليل هنا منصرف لمجيء اللفظ مخالفًا للقياس لا لمجيئه على أصله، كما سبق، والعلة هي التنبيه على الأصل، فالاستصحاب هنا في النطق، والاستحسان وصف للنطق على معنى كلام ابن جني، وللتعليل على المعنى السابق.

٤- هذا، وقد ذهب بعضهم إلى أنَّ الاستحسان ما يستحسنه الإنسان من غير دليل، وهذا مذهب ليس عليه تعويل كما يقول الأنباري[١].

(٤) الاستدلال بالأصول:

الاستدلال بالأصول نوع من أنواع الاستدلال جعله الأنباري مما يلحق بالقياس من وجوه الاستدلال[٢]، ومَثَّل له بإبطال « مَذْهَب مَنْ ذهب إلى أنَّ رفع الفعل المضارع إنما كان لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة؛ بأنَّ ما ذهب إليه يؤدي إلى خلاف الأصول؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون الرفعُ بعد النصب والجزم وهذا خلاف الأصول؛ لأنَّ الأصول تدل على أنَّ الرفع قبل النصب؛ لأنَّ الرفع صفة للفاعل، والنصب صفة للمفعول، وكما أنَّ الفاعل قبل المفعول فكذلك الرفع قبل النصب »[٣].

ويفهم من هذا أنَّ الأصل هنا بمعنى التقدم في الرتبة النفسية، ويدل على ذلك أيضًا ويؤكده بيانه لتقدم الرفع على الجزم إذ يقول: « وكذلك تدل الأصول على أنَّ الرفع قبل الجزم، لأنَّ الرفع في الأصل من صفات الأسماء، والجزم من صفات الأفعال، وكما أنَّ رتبة الأسماء قبل رتبة الأفعال فكذلك الرفع قبل الجزم »[٤].

ويبدو من عرضه لهذا المثال أنَّ الاستدلال بالأصول يعتمد على إبطال أو تضعيف ما يخالف الأصول، وأنَّ مصطلح (الأصول) فيه يشير إلى معنى التقدم في الرتبة، وقد يَدُلُّ على معنى الاستحقاق أيضًا، وعلى هذا فالأقرب أن يُعَدَّ هذا النوع من الاستدلال طريقًا للاستدلال بالاستصحاب، فيكون داخلا في دائرته تحت صورة الإبقاء عند النظر.

---

(١) انظر: لمع الأدلة ص١٣٤. ويضاف إلى المعاني السابقة تعبيرهم أحيانًا بالاستحسان في مقابل الوجوب فيكون المراد به الجواز، انظر: رصف المباني للمالقي ص٤١٢، وهمع الهوامع ١/٣١٠.

(٢) انظر: لمع الأدلة ص١٢٧.

(٣) لمع الأدلة ص١٣٢، ١٣٣.

(٤) لمع الأدلة ص١٣٣.

قوة الاستصحاب فى الاستدلال:

يمكننا بعد العرض السابق أن نتلمس مدى قوّة الاستصحاب فى عملية الاستدلال.

ولنتذكر أوّلا أنّ أدلة النحو الرئيسة ثلاثة: السماع، والقياس، والاستصحاب، وهناك أدلة أخرى كثيرة كما سبق.

وقد شاع بين الدارسين مقولة أنّ « استصحاب الحال من أضعف الأدلة، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل »[1]، والذى أطلق هذا الحكم ـ فيما أعلم ـ هو الأنبارى وتابعه مَنْ بَعْدَه، ولم يكن ذلك منه إلاّ تأثُّرًا بالفقه وأصوله، لأنّ الاستصحاب هناك آخر مدار الفَتْوَى[2].

أمّا عن ترتيب الأدلة فى النحو فقد نصّ علماؤه على أنّ السماعَ مُقَدَّمٌ على القياس، ومن العبارات الدالة على ذلك قول ابن جنى: « السماعُ يُبْطِلُ القياسَ »[3]، وقول الفارسى: « ولو لَمْ يعاضد القياسَ السماعُ حتى يجيء السَّمْعُ بشيء خارج عن القياس، لوجب اطِّراحُ القياس، والمصيرُ إلى ما أتى به السَّمْعُ، ألا ترى أنّ التعلق بالقياس من غير مراعاة السماع معه يؤدى إلى الخروج عن لغتهم، والنطقِ بما هو خطأ فى كلامهم »[4]. وقول صاحب البسيط: « النصُّ مُقَدَّمٌ على القياس »[5]، إلى غير ذلك.

والاستصحاب من حيث هو عدمُ انتقال عن الأصل يُقَدَّمُ عليه القياسُ؛ لأنه إثبات، والمثبِت مقدم على النافى.

لكنّ هذا الترتيب للأدلة الثلاثة لا يؤدّى بالضرورة إلى القول بأنّ الاستصحاب من أضعف الأدلة؛ لأمورٍ منها: أنّ الأدلة كما يقول الأنبارى: « كثيرة تخرج عن حد الحصر »[6]، والغالب منها السماع والقياس والاستصحاب، فحتى على القول بأنّه أضعف الثلاثة لا يسوغ أن يقال: إنه أضعف الأدلة مطلقًا.

---

(١) لمع الأدلة ص١٤٢، وانظر: الإنصاف ١/١١٢، والاقتراح ص٣٥٦.

(٢) انظر: أصول التشريع الإسلامى لعلى حسب اللّه ص١٠٠.

(٣) المنصف لابن جنى ١/٢٤٠.

(٤) المسائل الحلبيات لأبى على الفارسى ص٢٢٦، تحقيق د. حسن هنداوى، ط. دار القلم ـ دمشق، ودار المنارة ـ بيروت، الأولى سنة ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

(٥) الأشباه والنظائر للسيوطى ٢/٢٥٧.

(٦) لمع الأدلة ص١٢٧.

على أنّ ترتيب الأدلة على النحو السابق ترتيبٌ عقليٌّ يقوم على أساس ما يستحقه كل دليل بذاته في عملية الاستدلال، لكنّ المُتَتَبِّعَ لأدلة المسائل يلحظ أنّ السماع والقياس والاستصحاب إذا اجتمعت ووقع تعارض بينها فإن كان السماع مع القياس قُدِّما، أو مع الاستصحاب قدِّما على القياس، أو كان القياس مع الاستصحاب قُدِّما على السماع المخالف لهما عند عددٍ من النحاة. فالحاصل أنه حيثما اجتمع اثنان من الثلاثة في مقابل واحد فمقتضاهما مقدّم، وهذا يَدُلُّ على أنّ للاستصحاب في واقع الاستدلال قوةً كالسماع والقياس. وإذا لم تجتمع الأدلة الثلاثة، فأحيانًا يُقَدّم الاستصحاب على السماع[1]، أو على القياس[2].

وممّا يدل على أنّ للاستصحاب قوّةً أنه إذا تعارض أمران أحدهما يدعو إلى الأصل والآخر إلى خلافه قُدِّم ما يدعو إلى الأصل[3]، وما سبق من تقديمه على القياس في بعض المسائل[4].

وفي تحليل المسألة التي ضَعَّف فيها الأنباريُّ الاستصحابَ ـ وهي مسألة نعم وبئس أفعلان هما أم اسمان[5] ـ ما يكشف عن تخصيص سبب ضعف هذا الدليل بهذا الموضع، فهو يقول: «الدليل على أنهما فعلان ماضيان أنهما مبنيّان على الفتح، ولو كانا اسمين لما كان لبنائهما وجه، إذ لا علة هاهنا توجب بناءهما، وهذا تمسك باستصحاب الحال وهو من أضعف الأدلة، والمعتمد عليه ما قدمناه»[6].

فالمُسْتَدَلُّ عليه هنا هو الفِعْلِيّة، والاستصحاب واقع في الأسماء، ومحل النظر وهو نعم وبئس مختلَفٌ فيه بينهما، وهذه صورة واحدة من صور الاستصحاب إن ضُعِّفَت فلا يصح تضعيف كل صُوَرِه لأجلها.

والحاصل أنّ الاستصحاب دليل معتبر، وهو في واقع استدلالات النحويين مضافٌ للسماع والقياس، وإنْ كان حقُّه في النظر التأخر عنهما، وعليه فمقولة "الاستصحاب من أضعف الأدلة" هكذا بإطلاق غير مقبولة. واللّه أعلم.

---

(١) انظر: مسألة ٨ ص١١٦.

(٢) انظر: مسألة ٩ ص١١٧.

(٣) انظر مثالاً على ذلك في شرح التسهيل ٣٩/١.

(٤) انظر: ص١٠٣، ١٠٤ من هذا البحث.

(٥) الإنصاف، مسألة ١٤، ٩٧/١.

(٦) الإنصاف ١١١/١، ١١٢.

بعد هذا العرض الذى حاول تحديد موقع الاستصحاب على خريطة الاستدلال، أنتقل إلى عرض عدد من المسائل التى كان للاستصحاب فيها دور بارز فى الاستدلال، وساعرضها مرتبة على أبواب النحو:

١- الحكم بالفِعْلِيَّة لما خُلِعَت دلالته على الزمان.

الفعل ما دَلَّ على معنى فى نفسه واقترن بزمان[١]، فإن خُلِعَتْ دلالته على الزمان بأن كان جامدًا مثل: نِعْمَ وبِئْسَ وليس وحبَّذا وعسى، أو قصد به الإنشاء إذا قلتَ بعتُ وأنت تريد الإنشاء - فهل يحكم له بالفعلية أو بالاسمية لأنه كلمة دلت على معنى فى نفسها من غير زمان؟ يقول ابن الحاجب: « هذه الأفعال أصل وضعها الدلالة على الزمان، ثم استُعْمِلَتْ لمعانيها الخاصة مُجَرَّدةً عن معانى الزمان، فلا يخرجها ذلك عن حقيقة الفعلية كما لم يُخْرِجْ (ضاربًا) دلالتُه على الزمان عن حقيقة الاسم »[٢] و « الألفاظ إذا خرجت عن دلالتها الأصلِيَّة لغرض آخر من الدلالة لا يخرجها ذلك عن حدِّها وإعرابها »[٣].

وهو بهذا يستدل باستصحاب الأصل على الحكم على هذه الكلمات بالفعلية. وصورة هذا الاستصحاب إن نظرنا إلى إبقاء الفعلية: إبقاء حكم اللفظ عند انتقاله من حال إلى أخرى، وإن نظرنا إلى مراعاة دلالتها على الزمان فى الأصل فصورته مراعاة حكم الأصل فى حال تالية مع زواله فيها.

٢- هل يدل الماضى على الاستقبال فى بعض السياقات؟

ذهب ابن مالك إلى أنَّ الفعل الماضى يحتمل المُضِيَّ والاستقبال إذا وقع بعد همزة التسوية ما لم تقع (لَمْ) بعد (أَمْ)، وحرفِ التحضيض، وكُلَّما، وحيث، وبكونه صلة، أو صفة لنكرة عامَّة[٤].

وأنكر أبو حيان ذلك وذهب إلى أنَّ الفعل فى هذه المواضع يحمل « على المضى؛ لإبقاء اللفظ على موضوعه »[٥]، وإنما فهم ابن مالك الاستقبال من أمر خارج عن لفظ الفعل.

---

(١) انظر: همع الهوامع ٢٢/١.

(٢) الإيضاح فى شرح المفصل لأبى عمرو بن الحاجب ٦٥/١، تحقيق د. موسى بناى العليلى، ط. وزارة الأوقاف والشئون الدينية، إحياء التراث الإسلامى - العراق د.ت، وانظر: همع الهوامع ٢٣/١.

(٣) الإيضاح فى شرح المفصل ٦٤/١.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٣١/١.

(٥) همع الهوامع ٣٩/١.

فأبو حيان هنا يستدل بالاستصحاب وهو إبقاء لفظ الفعل الماضي عند دخوله في هذه التراكيب على أصل وضعه وهو الدلالة على الزمن الماضي.

٣- في الاستدلال على اسمية (كيف):

استدل الأنبارى والعكبرى على اسمية (كيف) - مع أنها لا تقبل علامات الأسماء - بأنّ «الاسم هو الأصل والفعل والحرف فرع، فلمّا وجب حمله على أحد هذه الأقسام الثلاثة، كان حمله على الاسم الذى هو الأصل أوْلَى من حمله على ما هو فرع»[١]. وصورة هذا الاستصحاب: إبقاء اللفظ على النوع الأصلى عند النظر فى اندراجه تحت أحد أنواع جنسه.

ولفظ (حَمْل) فى كلام الأنبارى قد يوهم بالنظرة العَجْلَى أنه يُجْرِى قياسًا، والحقيقة أن ليس ثمة قياس؛ إذ لا تتحقق أركانه، وقد عبّر ابن الناظم عن مثل هذا بقوله: «الاسم أصل فالإلحاق به عند التردد أولى»[٢].

هذا وقد بنى العكبرى دليل الاستصحاب على السبر والتقسيم إذ بدأ بقوله: «دليل السبر والتقسيم أوجب كونها اسمًا»[٣]، ثم أخذ يختبر كُلَّ احتمال ثم قال: «وإذا بطل القسمان ثبت كونها اسمًا؛ لأنَّ الأسماء هي الأصول، وإذا بطلت الفروع حكم بالأصول»[٤]، فهو عندما جاء إلى القسم الثالث استعمل فيه الاستصحاب.

٤- اختُلِفَ فى (نِعْمَ) و(بِئْسَ) أفعلان هما أم اسمان؟

فنقل ابن الشجرى[٥] وتابعه الأنبارى[٦] إجماعَ البصريين على أنهما فعلان، ومعهم الكسائى، وذهبَ الفراء إلى أنهما اسمان وتابعه ثعلب وأصحابه. وكلام الفراء فى معانى القرآن[٧]

---

(١) أسرار العربية للأنبارى ص١٦.

(٢) شرح الألفية لابن الناظم ص٢٧، فى الاستدلال على اسمية (متى).

(٣) مسائل خلافية فى النحو ص٥٦.

(٤) مسائل خلافية فى النحو ص٥٧.

(٥) انظر: أمالى ابن الشجرى ٢/٤٠٤ لهبة اللّه بن على بن محمد العلوى، تحقيق د. محمود محمد الطناحى، ط. مكتبة الخانجى - القاهرة، الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

(٦) انظر: الإنصاف ١/٩٧.

(٧) انظر: معانى القرآن للفراء ١/٥٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢/١٤١. تحقيق أحمد يوسف نجاتى، ومحمد على النجّار، ط. دار السرور د.ت. وهى مُصَوَّرَة عن ط. دار الكتب المصرية ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.

ليس نصًّا فى اسميتهما، بل يوهم عكس ذلك[١]. ويفهم من كلام ابن الشجرى[٢] إقرارُ الفراءِ ومن تابعه أصالةَ الفعلية فيهما، فمحل الخلاف: هل انتقلا عن الفعلية إلى الاسمية أو لا؟

ويهمنا فى هذه المسألة أنَّ أحد أدلة البصريين فيها كان الاستصحاب، وقد عبر عنه ابن الشجرى بقوله: «[الحجة] الثالثة: بناؤهما على الفتح من غير عارض لهما، فمن ادّعى أنهما اسمان لزمه أن يوضِّح العِلّةَ فى فتحهما»[٣]، وقد سبقت عبارة الأنبارى فى ذلك[٤].

ويظهر بالتأمل أنَّ هذا الاستصحاب إنما هو استصحاب للأصل فى الأسماء وهو الإعراب، لا فى الأفعال ، وصورته: إبقاء النوع على أصله ـ أى الاسم على إعرابه ـ عند النظر فى دخول بعض الأفراد تحته؛ لأنَّ المطالبة بالعِلّة تتوجه لمن قال باسميتهما وهما مبنيان.

٥- الأصل فى الاسم الإعراب أم البناء؟

يذهب البصريون إلى أنَّ أصل كلِّ اسم أن يكون معربًا[٥]، ولكنَّ الأسماء لا تستحق الإعراب إلا فى التركيب، وهى لم توضع مركبةً بل وضعت مفردةً، فهل الصحيح أن يقال: إن أصل الاسم البناء على السكون[٦]؟

صحَّحَ الرضى مذهب البصريين بقوله: «إنما حُكِمَ بذلك لأنَّ الواضع لم يضع الأسماء إلا لتستعمل فى الكلام مركبة، فاستعمالها مفردة مخالف لنظر الواضع، فبناء المفردات وإن كانت أصولا للمركبات عارض لها؛ لكون استعمالها مفردةً عارِضًا لها غير وضعى»[٧].

وهو بهذا يستدل بالاستصحاب على كون الأصل فى الأسماء الإعراب معتمدًا على قاعدة توجيهية هى قاعدة الاعتداد بالأصل وعدم الاعتداد بالعارض[٨].

---

(١) وقد أشار محقق أمالى ابن الشجرى إلى وهم بعض الباحثين فى فَهْم عبارة الفرّاء إذ توهم أنَّ الفراء يذهب إلى فعلية نعم وبئس، انظر: أمالى ابن الشجرى ٤٠٤/٢ حاشية المحقق.

(٢) أمالى ابن الشجرى ٤١٣/٢.

(٣) أمالى ابن الشجرى ٤٢٢/٢.

(٤) انظر: ص١١١.

(٥) انظر: شرح الكافية للرضى ٢٢/١.

(٦) أشار صاحب كتاب (الجمل فى النحو) المنسوب للخليل إلى أنَّ أصلَ الكلام السكون والإعراب حادث، انظر: ص٢٠٥، من تحقيق د. فخر الدين قباوة ط. مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

(٧) شرح الكافية للرضى ٢٢/١.

(٨) انظر: الأشباه والنظائر ٢٦٥/٢.

ويظهر في هذه المسألة تعارض أصلين، الأول: أنَّ أصل وضع الأسماء أن توضع مفردةً غير مركبة[١] ومقتضاه أن يكون أصلها البناء، والثاني: أنَّ أصل وضعها أن تهيَّأ للتركيب، ومقتضاه أن يكون أصلها الإعراب، وقد تمسك الرضي بالأصل الثاني لأنه الموافق لغرض اللغة، والأول كأنه أصل مهجور؛ إذ أصبح استعمال الأسماء مفردةً «عارضًا لها غير وَضْعِيّ»[٢] بالنسبة إلى استعمالها في تركيب، وبناء على هذا أثبت للأسماء أصالة الإعراب لموافقته للأصل ولم يعتد بالعارض، وهذا من إبقاء اللفظ عند النظر في حكمه على أصل وضعه، لكن بعد تقديم أحد الأصلين على الآخر.

٦- اختلف في إعراب الأسماء الستة إلى اثنى عشر مذهبًا[٣] أهمُّها ثلاثة: الأول: أنها معربة بحركات مقدرة على الحروف وأُتبِعَ فيها ما قبل الآخر للآخر، وهو لسيبويه وجمهور البصريين. والثاني: أنها معربة بالأحرف الثلاثة وهو مذهب الزجاجي وقطرب والزيادي من البصريين، وهشام من الكوفيين، والثالث: أنها معربة من مكانين وهو مذهب الكوفيين.

وفي الاستدلال على صحة المذهب الأول استعمل الاستصحاب مرتين:

الأولى: أنَّ الإعراب إنما دخل الكلام في الأصل للفصل والفرق بين المعاني المختلفة، «وهذا المعنى يحصل بإعراب واحد، فلا حاجة إلى أن يجمعوا بين إعرابين؛ لأنَّ أحد الإعرابين يقوم مقام الآخر»[٤]، وقد ذكر هذا الأنباري في الرد على مذهب الكوفيين وجعل الاعتماد عليه. والمستصحب هنا هو أنَّ «الأصل أنْ يُخَصَّ كُلُّ معنًى بدليل»[٥] أو «الأصل عدم التكرار»[٦]، والاستصحاب هنا من قبيل: إبقاء الحكم الأصلي للنوع في أحد أفراده عند النظر في انطباقه عليه.

والثانية: «أنَّ الأصل في كل معرب أن يكون له حرف إعراب، وأن يعرب بالحركة لا بالحرف، وقد أمكن ذلك هنا، إلاّ أنَّ الحركة امتنع ظهورها لثقلها على حروف العلة كما كان ذلك في المنقوص والمقصور»[٧]، وصورته كسابقه.

(١) انظر: شرح الكافية للرضي ٢٢/١.

(٢) شرح الكافية للرضي ٢٢/١.

(٣) انظر هذه المسألة والمذاهب فيها في: الإنصاف ١٧/١-٣٣، واللباب ٩٠/١، وشرح التسهيل ٤٣/١، وارتشاف الضرب ٨٣٦/٢، وهمع الهوامع ١٢٥/١-١٢٨، وشرح الأشموني ٧٤/١.

(٤) الإنصاف ٢٠/١.

(٥) اللباب ٥٥/١.

(٦) مغني اللبيب ٣١٣/١.

(٧) اللباب ٩١/١، وانظر: همع الهوامع ١٢٦/١.

٧- إثبات التقدم الحُكْمى لـمُفَسِّر ضمير الغائب.

ضمير الغائب ينبغى أن يكون له عائد يفسره؛ لأنه إنما يتعرف بمفسره لا بنفسه، و« الأصل تقديم مفسِّر ضمير الغائب »[1]. وهذا التقديم إمّا أن يكون لفظيًا أو معنويًا أو حكميًا[2]، والتقدم الحكميُّ ثبت بناء على التمسك بأصل وضع الضمير، فحقيقته كما بينه الرضى « أنْ يكون المُفَسِّر مؤخرًا لفظًا، وليس هناك ما يقتضى تقدمه على محلِّ الضمير إلاّ ذاك الضمير، فنقول: إنه وإن لم يكن متقدمًا على الضمير لا لفظًا ولا معنًى إلاّ أنه فى حكم المتقدم نظرًا إلى وضع ضمير الغائب، وإنما يقتضى ضمير الغائب تقدم المفسر عليه؛ لأنه وَضَعَه الواضعُ معرفةً لا بنفسه بل بسبب ما يعود عليه، فإن ذَكَرْتَه ولم يتقدمه مُفَسِّرُه بقى مبهمًا مُنَكَّرًا لا يُعْرَفُ المرادُ به حتى يأتِيَ تفسيرُه بعدَه، وتنكيره خلاف وضعه »[3].

فالتمسك بالأصل هنا أدّى إلى القول بتقدم المفسِّر حكمًا ولولاه لما وجد هذا النوع من تقدم المفسِّر، وصورته إبقاء اللفظ ـ وهو الضمير مع مفسره ـ عند النظر فى حكمه على أصل وضعه. ومثال ذلك: نِعْمَ رجلاً زيدٌ، وهى النفسُ تَحْمِلُ ما حُمِّلتْ، واللّهمَّ صلِّ عليه الرءوفِ الرحيمِ.

وهناك مسألة أخرى ترتبط بهذه المسألة وهى: هل يُحْكَم على مثل هذا الضمير بالتعريف على وضعه أو بالتنكير لعدم وجود شرط التعريف وهو تَقَدُّم المفسر؟

ذهب الرضى إلى أنه نكرة، وحكى عن النحاة القولَ بتعريفه[4]، ففيما حكاه استصحاب لأصل الضمير صورته كسابقه.

٨- اختلف فى أسماء الإشارة هل تأتى أسماء موصولة أو لا؟[5]

أجاز ذلك الكوفيون ومنعه البصريون، ووافق سيبويه الكوفيين فى « اسم واحد من أسماء الإشارة هو (ذا) إذا انضم إلى (ما) فى قولك: ماذا فعلت؟ وماذا تفعل؟ »[6].

---

(١) شرح التسهيل ١/١٥٦، وهمع الهوامع ١/٢١٨.

(٢) انظر: شرح الأشمونى ١/١٠٨، والتقدم الحكمى يكون فى المسائل الست التى يعود فيها الضمير على متأخر لفظًا ورتبة.

(٣) شرح الكافية للرضى ٢/٥.

(٤) شرح الكافية للرضى ٢/٥.

(٥) انظر المسألة فى: أمالى ابن الشجرى ٢/٤٤٣، والإنصاف ٢/٧١٧، وشرح الكافية للرضى ٢/٤٢.

(٦) أمالى ابن الشجرى ٢/٤٤٣، وانظر: الكتاب ٢/٤١٦، ٤١٧.

والحجة التي ساقها الأنباري عن البصريين في ذلك هي قولهم: « إنما قلنا ذلك لأنَّ الأصل في (هذا) وما أشبهه من أسماء الإشارة أن يكون دالاً على الإشارة، و(الذى) وسائر الأسماء الموصولة ليست في معناها، فينبغي ألا يحمل عليها، وهذا تمسك بالأصل واستصحاب الحال، وهو من جملة الأدلة المذكورة، فمن ادّعى أمرًا وراء ذلك بقي مرتهنًا بإقامة الدليل، ولا دليل لهم يَدُلُّ على ما ادّعوه »[١].

وجعل الرضي الأصل المتمسك به هنا هو عدم الاشتراك[٢].

والملاحظ أنَّ الأنباريَّ لم يذكر عن البصريين دليلا آخر غير استصحاب الحال، في حين نقل عن الكوفيين أدلةً من السماع[٣]، وهو ـ مع هذا ـ رجَّح مذهب البصريين، وفي جوابه عن كلمات الكوفيين لم يخرج عن فكرة التمسك بالأصل في أسماء الإشارة، وكل ما هنالك أنه بَيَّن تخريج الآيات والأبيات إعرابًا ومعنًى بما يتفق والقولَ بمعنى الإشارة.

وهذا تقديم صريح للاستصحاب على السماع في الاستدلال، وهو يؤيد ما سبق التوصل إليه من عدم قبول مقولة « استصحاب الحال من أضعف الأدلة ».

وصورة الاستصحاب هنا هي: إبقاء الحكم الأصلي للجنس عند النظر في بعض أنواعه إذا اعتبرنا المستصحب هو "الأصل عدم الاشتراك"، أو إبقاء اللفظ عند النظر في حكمه على أصل وضعه إن اعتبرنا المستصحب هو أصل وضع أسماء الإشارة من دلالتها على الإشارة دون غيرها.

٩- موقع الخبر المقدر في الجواب بعد النكرة:

ذهب ابن مالك إلى أنَّ الخبر يُقَدَّر مُؤَخَّرًا بعد النكرة في الجواب، ففي جواب: ما عندك؟ يقال: درهم، والتقدير: درهمٌ عندى، « ولا يجوز أن يكون التقدير: عندى درهم، إلا على ضعف؛ لأنَّ الجواب ينبغي أن يُسلكَ به مسبيل السؤال، والمقدم في السؤال هو المبتدأ، فكان هو المقدم في الجواب، ولأنَّ الأصل تأخير الخبر، فترك في مثل: عندى درهم، لأن التأخير يُوهِمُ الوصفية، وذلك مأمون فيما هو جواب، فلم يعدل عن الأصل بلا سبب »[٤].

وفي هذا استدلال باستصحاب الأصل مرتين على حكم واحد، الأولى: في قوله: « لأنَّ

(١) الإنصاف ٧١٩/٢.

(٢) انظر: شرح الكافية للرضي ٤٢/٢.

(٣) انظر: الإنصاف ٧١٧/٢.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٥/١.

الجواب ينبغى أن يُسْلَكَ به سبيل السؤال »، فهذا فى قوة: الأصل فى الجواب أن يكون على وفق السؤال، لأنَّ الوجوب فى عبارته يفهم منه معنى الاستحقاق، ثم استصحب هذا الأصل فى قوله: « والمقدَّم فى السؤال هو المبتدأ فكان هو المقدم فى الجواب ».

والثانية: فى قوله: « لأنَّ الأصل تأخير الخبر »، والمستصحب تأخير الخبر. وصورة الاستصحاب فى المرتين واحدة هى إبقاء اللفظ عند النظر فى حكمه على أصل وضعه الذهنى، واللفظ فى الموضعين يشمل الملفوظ به والمقدّر.

والملاحظ أنَّ ابن مالك قدّم ـ هنا ـ الاستصحاب على القياس الذى يقضى بتأخير المبتدأ إذا كان نكرة وخبره شبه جملة[١] ـ فى الاستدلال.

١٠ – تقدير العامل فى الظرف والجار والمجرور الواقعين خبَرًا ونعتًا وحالاً.

افترق العلماء فى هذه المسألة فريقين، واستدل كلٌّ فريق على قوله بالاستصحاب.

فذهب جمهور البصريين[٢] ـ وأيدهم الأنبارى[٣] والعكبرى[٤] ـ إلى أنَّ العامل فيهما يُقَدَّر فِعْلا، واستدلوا على ذلك بأمرين:

أحدهما: « أنَّ اسم الفاعل فرع على الفعل فى العمل، وإن كان هو الأصل فى غير العمل، فلمّا وجب هاهنا تقدير عامل كان تقدير ما هو الأصل فى العمل ـ وهو الفعل ـ أَوْلَى من تقدير ما هو الفرع فيه وهو اسم الفاعل »[٥].

والثانى: جواز وقوع الظرف والجار والمجرور صلة الموصول، والصلة لا تكون إلاّ جملة فيتعين تقدير الفعل، فكذلك الخبر[٦].

والدليل الأول استصحابٌ للأصل فى العمل وصورته إبقاء الحكم الأصلى للجنس عند النظر فى انطباقه على أحد أنواعه.

---

(١) انظر: شرح الأشمونى ٢١٢/١.

(٢) انظر: همع الهوامع ٣٢١/١.

(٣) انظر: الإنصاف ٢٤٦/١.

(٤) انظر: اللباب ١٣٩/١، ١٤٠.

(٥) الإنصاف ٢٤٦/١.

(٦) انظر: الإنصاف ٢٤٦/١، واللباب ١٣٩/١، وشرح المفصل ٩٠/١.

وذهب بعض البصريين ومنهم ابن السراج إلى أنّ العامل فيهما يُقَدَّر اسمَ فاعل[١]، ورجَّح ابن مالك مذهبهم لأربعة أمور آخرها «أنّ الفعل المُقَدَّر جملةٌ بإجماع، واسم الفاعل عند المحققين ليس بجملة، والمفرد أصل، وقد أمكن فلا عدول عنه»[٢]. وعبر العكبرى عن ذلك بقوله: «الأصل فى الخبر أن يكون مفردًا وحمل الفروع على الأصول أولى»[٣]، وينسحب هذا على الحال والنعت أيضًا، وهذا استدلال بالاستصحاب على المقدَّر، وصورته كسابقه.

والملاحظ أنّ الاستصحاب ـ فى هذه المسألة ـ عند الفريقين لم يقم وحده دليلا على المقدّر بل تعاضد معه دليل أو أكثر من قياس أو سماع.

١١ – العامل فى خبر (لا) النافية للجنس:

ظاهر كلام سيبويه أنّ لا النافية للجنس المركبة مع اسمها خبرها مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخول (لا)[٤]؛ لأنّ شبهها بـ(إنّ) ضَعُف بالتركيب لصيرورتها كجزء كلمة وهذا لا يعمل فبقى عملها فى القريب دون البعيد[٥].

وذهب جماعة إلى أنه مرفوع بـ (لا) كحالِهِ مع المضاف والشبيه بالمضاف[٦]، ورجَّح ابن مالك هذا المذهب بأمور منها أنّ (لا) تعمل فى الاسم مع تركبها بلا خلاف «وعمل (لا) فى الخبر أوْلى من عملها فى الاسم؛ لأنّ تأثيرها فى معناه أشد مِن تأثيرها فى معنى الاسم، والإعراب إنما جىء به فى الأصل للدلالة على المعنى الحادث بالعامل»[٧].

وفى هذه المسألة استدلال بالاستصحاب فى المذهبين:

ففى مذهب سيبويه استصحابُ رافع خبر (لا) قبل دخولها وهو من قبيل إبقاء حكم أصل اللفظ عند انتقاله إلى حال تالية.

وفى ترجيح ابن مالك استصحاب أصل وهو أنّ الأصل فى الإعراب أن يدخل للدلالة على

---

(١) انظر: الأصول فى النحو ٦٣/١، والإنصاف ٢٤٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٠/١.

(٢) شرح التسهيل ٣١٨/١، وانظر: همع الهوامع ٣٢١/١.

(٣) اللباب ١٤٠/١.

(٤) انظر: الكتاب ٢٧٥/٢، وارتشاف الضرب ١٢٩٧/٣.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٥٦/٢.

(٦) انظر: ارتشاف الضرب ١٢٩٧/٣.

(٧) شرح التسهيل ٥٦/٢.

المعنى الحادث بالعامل، وصورته إبقاء الحكم الأصلي للنوع عند النظر في انطباقه على أحد أفراده.

١٢- تقديم الخبر على مازال وأخواتها.

يقول ابن مالك عن تقديم الخبر على (زال) وأخواتها إذا نفيت بـ(ما): «وأجاز ابن كيسان التقديم مع النفي بـ(ما)، مع أنه موافق للبصريين في أنَّ (ما) لها صدر الكلام؛ لأنَّه نظر إلى أنَّ (مازال زيدٌ فاضلا) بمنزلة (كان زيدٌ فاضلا) في المعنى، فاستويا في جواز تقديم الخبر، وهذا الذي اعتبره ضعيف؛ لأنَّ عروض تغيُّر المعنى لا يُغَيِّر له الحكم، ولذلك استصحب للاستفهام في نحو (عَلِمْتُ أزيد ثَمَّ أم عمرو) ما كان له من التزام التصدير مع أنَّ معنى الاستفهام قد تغير»[1].

وهاهنا استصحابان:

الأول في الرد على ابن كيسان، وهو استصحاب حكم الصدارة لما النافية مع تغير المعنى، وصورته إبقاء حكم أصل اللفظ عند انتقاله من حالة إلى أخرى، وظاهرٌ أنَّ ابن كيسان يستدل بقياس (مازال زيد فاضلا) على (كان زيد فاضلا)، ومع هذا رجّح ابن مالك موجَب الاستصحاب على موجَب القياس.

والثاني استصحاب حكم التصدر لهمزة الاستفهام في حال يتغير فيها معناها وهو من الصورة السابقة، وقد مثل به ابن مالك للقاعدة التي ذكرها وهي أنَّ عروض تغير المعنى لا يغيِّر له الحكم، وهي من قواعد التوجيه المتعلقة بالاستصحاب.

١٣- منع إنابة المفعول الثاني في باب (ظَنَّ).

استدل ابن يعيش بالاستصحاب على منع إنابة المفعول الثاني في باب ظَنَّ وذلك في قوله: «ولا تقيمُ المفعولَ الثاني مقام الفاعل؛ لأنَّ المفعول هنا قد يكون جملة من حيث كان في الأصل خبرًا لمبتدأ، نحو قولك: علمت زيدًا أبوه قائم، والفاعل لا يكون جملة، فكذلك ما يقع موقعه؛ ولأنَّه قد يتغير المعنى بإقامة الثاني مقام الفاعل»[2].

فمن الواضح أنه ينظر إلى أصل المفعول الثاني وهو كونه خبرًا يجوز أن يكون جملة فيَبْقى له هذا الحكم عند انتقاله إلى موقع المفعول الثاني، ولما كانت الجملة لا يجوز أن تكون فاعلاً ولا نائب فاعل، منع وقوع المفعول الثاني نائب فاعل أصلا ولو كان مفردًا.

---

(١) شرح التسهيل ٣٥١/١.

(٢) شرح المفصل ٧٧/٧.

١٤- حذف أحد مفعولَىْ ظَنَّ.

لا يجوز - بالإجماع - حذف أحد مفعولى باب ظَنَّ اقتصارًا؛ « لأنَّ أصلهما المبتدأ والخبر وذلك غير جائز فيهما »[١]، لا يقال: ظننت زيدًا، ولا ظننت منطلقًا دونَ عِلْمِ المحذوف ونِيَّتِهِ.

وقد قام هذا الحكم بناءً على استصحاب الأصل فى مفعولى ظَنَّ إذ أصلهما المبتدأ والخبر وهذان لا يجوز حذف أحدهما اقتصارًا لأنَّ الفائدة لا تتم بذلك، فلما انتقل المبتدأ والخبر لهذه الحال استصحب لهما حكمُ الأصل من عدم جواز الحذف اقتصارًا، وصورته إبقاء حكم أصل اللفظ عند انتقاله من حالة إلى أخرى. أو مراعاة حكم للأصل فى حال تالية زال فيها.

١٥- الاسم المرفوع بعد الظرف والجار والوصف فاعل أو مبتدأ؟

ذهب ابن هشام إلى ترجيح الفاعلية على الابتدائية فى نحو: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾[٢]، وما فى الدار زيد؛ لأنَّ الأصل عدم التقديم والتأخير، وكذا فى نحو: زيدٌ قائمٌ أبوه، لهذا الأصل ولأصل آخر وهو أنَّ الأصل فى الخبر الإفراد، وكذا فى نحو ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ﴾[٣]؛ لأنَّ الأصل فى الصفة الإفراد[٤].

والترجيح مبنى على جواز الوجهين، وذهب الأكثرون - فى مسألة الظرف والجار - إلى وجوب كونه فاعلًا[٥]، وإذا لم يعتمد الظرف أو الجار والمجرور فالبصريون يجعلونه خبرًا وما بعده مبتدأ، أمّا الكوفيون والأخفش فيرفعون الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور بهما، وذكر ابن هشام أنهم يُجَوِّزون الوجهين[٦].

والمهم - هنا - هو استدلال ابن هشام على رُجْحان الفاعلية بالاستصحاب، ففى التركيب الأول وهو ما كان المتقدم فيه ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا معتمدًا على استفهام أونفى استصحب أصلا هو أنَّ الأصل عدم التقديم والتأخير، وصورة الاستصحاب هنا إبقاء الحكم الأصلى للجنس - وهو

(١) همع الهوامع ٤٨٨/١، وانظر: شرح التسهيل ٧٢/٢، وشرح الأشمونى ٣٤/٢.

(٢) من الآية ١٠ من سورة إبراهيم.

(٣) من الآية ١٩ من سورة البقرة.

(٤) انظر: مغنى اللبيب ٦٣٨/٢.

(٥) انظر: مغنى اللبيب ٥١١/٢.

(٦) انظر: الإنصاف ٥١/١، ومغنى اللبيب ٥١١/٢، وكتاب الشعر لأبى على الفارسى، حاشيةَ المحقق ٢٦٥/١، تحقيق د. محمود الطناحى، ط. مكتبة الخانجى - القاهرة، الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

الكلام ـ عند النظر فى انطباقه على بعض أنواعه متمثلا فى بعض الأفراد.

وفى التركيبين التاليين وهما ما كان الظرف أو الجار فيه معتمدًا على موصوف، وما كان المتقدم فيه وصفًا ـ استصحب أصلين الأول ما سبق من أنَّ الأصل عدم التقديم والتأخير، وصورته كالسابق، والثانى مرةً كان: الأصل فى الخبر الإفراد، ومرة: الأصل فى الصفة الإفراد، واستصحاب الأصل الثانى من قبيل: إبقاء الحكم الأصلى للنوع فى أحد أفراده عند النظر فى انطباقه عليه.

١٦– مما يتصل بالمسألة السابقة من حيث الأصل المستصحب أنَّ المالقى أفسد قول مَنْ جعل المتأخر مبتدأ والجملة خبرًا مقدَّمًا فى نحو: أكلونى البراغيث ـ بأنَّ التقديم و التأخير « من باب المجاز لا من باب الحقيقة، والحقيقةُ الأصل، فلا يعدل عنها إلاّ بدليل، هذا مع قلة إثبات هذه الحروف مع تأخير الأسماء عنها »[1].

الأصل الذى تمسك به المالقى هو الحقيقة وهو مشتمل على الأصل المعتمد عليه فى واقع الأمر ـ وهو أنَّ الأصل عدم التقديم والتأخير، صورة الاستصحاب هنا: إبقاء الحكم الأصلى للجنس عند النظر فى انطباقه على بعض أنواعه.

١٧– ناصب المفعول الثانى إذا بُنِىَ الفعل للمفعول.

الفعل المتعدى إلى مفعولين إذا بنى للمفعول ناب أحدهما عن الفاعل ونصب الثانى، واختلف فى ناصب الثانى إلى ثلاثة مذاهب[2] هى:

١– أنَّ ناصبه هو الفعل المبنى للمفعول نفسه، وهو مذهب سيبويه والجمهور.

٢– أنَّ ناصبه الفعل المبنى للفاعل، أى إنه باقٍ على نصبه الكائن فيه قبل التحويل، واختاره الزمخشرى.

٣– أنه فعل مقدر، وهو مذهب الفراء وابن كيسان.

وقد جعل ابن يعيش هذا الخلاف مبنيًا على خلافهم فى الفعل المبنى للمفعول هل هو فرع منقول من المبنى للفاعل أو هو باب قائم بنفسه؟ فنسب المذهب الأول إلى مَنْ قال بالثانى، والثانى إلى من قال بالأول[3]، وفى هذا نظر إذ قد نقل الصبان أنَّ القائلين بأنه فرع هم الجمهور[4]، والمذهب الأول نسبه السيوطى إلى الجمهور مع سيبويه.

(١) رصف المبانى ص٢٠.

(٢) انظر: همع الهوامع ٥٢٤/١.

(٣) شرح المفصل ٧٤/٧.

(٤) حاشية الصبان على الأشمونى ٦٢/٢.

والمهم هنا هو المذهب الثانى فهو الذى يتضمن التمسك بالأصل فى تحديد العامل، ويقول الزجاجى معبرًا عن ذلك: «إذا كان الفعل يتعدى إلى مفعولين، رفعت الأوَّلَ منهما فأقمتَه مُقام الفاعل، وتركت الآخر منصوبًا على حاله، كقولك: أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهمًا، رفعت (زيدًا) لأنه مفعول لم يُسَمَّ فاعله، ونصبت (الدرهم) لأنه مفعول ثان فبقى على أصله»[1].

وصورة هذا الاستصحاب بالنظر إلى العامل هى: مراعاة حكم للأصل فى الحال الثانية مع زواله فيها، فالأصل هو المبنى للفاعل المتعدى لمفعولين، وحكمه المراد نصبه المفعول الثانى.

١٨- نعت المنادى المبنى، إلاّ المضافَ إضافةً مَحْضَةً المُعَرَّى من أل، يجوز فيه الرفع والنصب نحو: يا زَيْدُ الظريفُ والظريفَ، الرفع حملاً على اللفظ، والنصب حملاً على الموضع[2]، واختار الأنبارى النصب؛ «لأنَّ الأصلَ فى وصف المبنى هو الحمل عل الموضع لا على اللفظ»[3]، وهذا الاختيار يعتمد على عملية استصحاب، إذ إنَّ قوله: إنَّ الأصل فى وصف المبنى هو الحمل على الموضع، حين يُجْمَعُ مع ما تقرر من أنَّ المنادى المبنى فى موضع نصب، يتحصّل أنَّ الأصل فى وصف المنادى المبنى النصب[4]، والتمسك بهذا الأصل هو الذى قاد الأنبارى إلى اختيار النصب.

والاستصحاب هنا إذا نظر إلى الأصل العام فهو من قبيل: إبقاء الحكم الأصلى للجنس فى بعض أنواعه عند النظر فى انطباقه عليه، وإذا نظر إلى الأصل الخاص وهو أنَّ الأصل فى وصف المنادى المبنى النصب فهو من قبيل: إبقاء اللفظ - وهو النعت - عند النظر فى حكمه على أصل وضعه، وهو النصب.

١٩- الاسم المُضَعَّف اللام نحو: مُحْمارّ، ومُضارّ، إذا رَخّمْتَه على لغة من ينتظر «قلت: يا مُحْمارِ، ويا مُضارِ، تجيء بالحركة التى هى له فى الأصل، كأنك حذفتَ من (مُحمارِرِ) حيث لم يجز لك أن تسكن الراء الأولى، ألا ترى أنك إذا احتجت إلى تحريكها والراءُ الآخرة ثابتةٌ لم تحرِّك إلاّ على الأصل، وذلك قولك: لم يُحْمَارِرْ، فقد احتجت إلى تحريكها فى الترخيم كما احتجت إليه هنا حين جزمت الراء الآخرة»[5].

---

(١) الجمل فى النحو للزجاجى ص٧٨، تحقيق د. على توفيق الحمد، ط. مؤسسة الرسالة - بيروت، الخامسة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

(٢) انظر: همع الهوامع ١٩٩/٣، وشرح الأشمونى ١٤٨/٣.

(٣) أسرار العربية ص٢٢٥.

(٤) انظر: همع الهوامع ١٩٨/١.

(٥) الكتاب ٢٦٣/٢.

وصورة الاستصحاب هنا هى مراعاة حكم أصل سابق على الأصل المنقول الحال عنه فى الأخير. فالأصل الأول هو (مُحْمارِر) والثانى (مُحمارّ) بالإدغام وحَذْفِ حركة الراء الأولى، والحال (محمارِ) بحذف الراء الثانية للترخيم. والأصل المراعى هو الأول، والحكم المنظور إليه هو حركة الراء، وقد رُوْعِى ذلك فى الحال الثالث لا الثانى.

والمتأمّل فى كلام النحاة في هذا الموضع[1] يظهر له أنّ الحكم الذى أثبته سيبويه ليس منسوبًا إلى العرب منقولا عنهم، وإنّما هو حكم اسْتُنْبِطَ بالنظر النحوى، فمراعاة الأصل هنا تدخل فى دائرة الاستدلال على الحكم النحوى لا وصف كلام العرب وتعليله.

٢٠- منع نيابة المفعول له ومعه عن الفاعل.

مما يدخل تحت الاستدلال بمراعاة الأصل القولُ ببُطلان المعنى بالتباعد عن الأصل، ومن ثَمّ منع هذا التباعد، يقول ابن يعيش: «المفعول له لا يجوز أنْ تردَّه إلى ما لم يُسَمَّ فاعلُه لا يجوز: غُفِر لزيدٍ ادِّخارَه على معنى: لادِّخاره؛ لأنّك لمّا حذفت اللام على الاتساع لم يجز أن تنقله إلى مفعول به، فتتصرف فى المجاز تصرفًا بعد تصرف؛ لأنه يبطل المعنى بتباعده عن الأصل»[2].

ويقول عن المفعول معه: «لا يجوز أيضًا أن يقوم مقام الفاعل فيما لم يُسَمَّ فاعله؛ لأنهم قد توسعوا فيه، وأقاموا واو العطف فيه مقام مع، فلو توسعوا فيه وأقاموه مقام الفاعل لبعد عن الأصل، وبطلت الدلالة على المصاحبة، ويكون تراجعًا عمّا اعتزموه، ونقضًا للغرض الذى قصدوه»[3].

فهذا استصحاب صورته مراعاة أصل سابق على الأصل المنقول الحال عنه فى الأخير، غير أنّ مراعاة هذا الأصل هنا بالسلب أى بمنع حكم لا إثباته.

٢١- منذ بسيطة أو مركبة؟

ذهب البصريون إلى أنّ "منذ" بسيطة، وذهب الكوفيون إلى أنها مركبة[4]، «وحجة البصريين أنّ الأصل عدمُ المركب، والانتقال عن الأصل يفتقر إلى دليل ظاهر، ولا دليل عليه، وأكثر

---

(١) انظر: شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١١٧/٢، تحقيق د. صاحب أبو جناح، د. ط، د. ت، وشرح الكافية للرضى ١٥٤/١، وهمع الهوامع ٦٨/٢، وشرح الأشمونى ١٨٠/٣.

(٢) شرح المفصل ٧٢/٧.

(٣) شرح المفصل ٧٢/٧.

(٤) انظر: اللباب ٣٦٩/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٥/٤، وشرح التسهيل ٢١٨/٢، وهمع الهوامع ١٦٤/٢.

ما ذكروا [يعني الكوفيين] أنّ المعنى يصح على تقدير التركيب، وهذا القدر لا يكفي في الانتقال عن الأصل، وإنما يكون حجّةً إذا انضَمَّ إليه تعذُّر الحمل على غيره، وهنا يصح المعنى على تقدير كونها مفردة، فتبقي دعوى التركيب تحكمًا[1] لا يعلم إلا بخبر الصادق.

ثم دعوى التركيب تفسد من جهة أخرى، وتلك الجهة هي ما يلزم من كثرة التغيير والحذف والشذوذ ... وذلك كله يخالف الأصول »[2].

وقد روى الكوفيون مِذ ومِنْذ بكسر الميم، وجعلوا ذلك حجة على تركيبها مِن (مِن) و(ذو) الطائية، قال ابن مالك: « ولا حُجَّة فيه لأنّ الأصل عدم التركيب »[3].

والاستدلال بالاستصحاب هنا على مذهب البصريين ومن انتصر لهم، وهو من قبيل إبقاء الحكم الأصلي وهو عدم التركيب في أحد الأفراد عند النظر في انطباقه عليه.

وتظهر قوته في احتياج العدول عنه إلى علة مزدوجة كما في كلام العكبري، وفي تقديمه على الاستدلال بالمسموع عند ابن مالك.

٢٢- منع تقديم المفعول معه على عامله، وتوسيطه.

منع جمهور النحويين تقديم المفعول معه على عامله، واستدلوا على ذلك باستصحاب أصل واو المعية؛ إذ أصلها أن تكون عاطفة، والمعطوف لا يجوز أن يتقدم على عامل المعطوف عليه إجماعًا[4]، فقد رُوْعِيَ حكم أصل الواو أي حكم العطف من امتناع التقديم في الحال التالية، وهي كون الواو للمعيّة مع زوال هذا الأصل فيها[5].

---

(١) وردت هذه العبارة في مطبوعة (اللباب) هكذا: « فَنَفْي دَعْوَى التركيب تحكُّم » [٣٧٠/١]، وهذا مخالف لسياق كلامه؛ إذ هو ينفي دعوى التركيب، ويستدل على نفيه فكيف يجعله تَحَكُّمًا ؟! ولعلّ الصواب ما أثبته استئناسًا بقول المحقق في الحاشية: « في م: فتنفي » إذ لا تختلف هذه الصورة عن "فتبقي" إلا في نقطتين، واللّه أعلم.

(٢) اللباب ٣٧٠/١.

(٣) شرح التسهيل ٢١٨/٢.

(٤) انظر: المقرب ص١٧٦، وشرح التسهيل ٢٥٢/٢، وشرح الكافية للرضي ١٩٥/١، وارتشاف الضرب ١٤٨٥/٣، وهمع الهوامع ١٧٨/٢، وشرح الأشموني ١٣٧/٢.

(٥) ذهب الشيخ خالد الأزهري إلى أنّ واو المعية غير عارية عن معنى العطف [انظر: العوامل المائة النحوية لعبد القاهر الجرجاني، شرح الشيخ خالد الأزهري ص١٨٧، تحقيق د. البدراوي زهران ط. دار المعارف ـ مصر، الثانية د.ت] فصورة الاستصحاب على هذا هي إبقاء الحكم الأصلي ـ وهو عدم التقديم ـ للنوع ـ وهو حرف العطف ـ عند النظر في انطباقه على بعض أفراده وهو الواو.

وكذلك يمتنع توسيطه بين العامل والمصاحب، وأجاز ذلك ابن جنى[١]، وضعف الرضى مذهبه في قوله: «جوّز أبو الفتح تقدمه على المعمول المصاحب تمسكا بقوله:

جمعتَ وفحشًا غِيْبةً ونَميمَةً * ثلاث خِلالٍ لستَ عنها بمُرْعَوِى[٢]

والأوْلَى المنع رعايةً لأصل الواو والشعر ضرورة»[٣]، فقدم الاستصحاب على ظاهر النص، وجعله ضرورة.

وعلل ابن عصفور منع توسيط المفعول معه بين الفعل والفاعل وإن كان ذلك جائزًا في المعطوف بالواو بأنَّ واو المعية فرع عن واو العطف والفروع لا يتصرف فيها كما يتصرّف في الأصول[٤]. وفي هذا استصحاب صورته: مراعاة فرعية الشيء في نفي حكم ثبت للأصل عنه، وهي العكس المقابل لصورة: مراعاة أصالة الشيء في إثبات حكم له، فهما في الحقيقة صورة واحدة.

٢٣- وقوع الماضي حالا دون قد.

ذهب البصريون إلاّ الأخفش إلى لزوم (قد) مع الفعل الماضي المثبت الواقع حالا، ظاهرةً أو مقدرةً، وذهب الكوفيون والأخفش ووافقهم ابن مالك وأبو حيان إلى جواز مجيئه حالاً دون (قد) إن وجد الضمير الرابط، ومما استُدِلّ به على ذلك أنّ الأصل عدم التقدير لا سيّما مع الكثرة[٥].

وهذا تمسك باستصحاب الحال في الاستدلال على عدم تقدير (قد) هنا، وصورته إبقاء الحكم الأصلي للجنس، وهو عدم التقدير في الكلام، في أحد الأنواع عند النظر في الطابقه عليه، وقد اتفق الاستصحاب في هذه المسألة مع التمسك بالظاهر[٦].

وفي المقابل جاء الاستدلال بالاستصحاب على مذهب البصريين أيضًا في قول الأنبارى:

---

(١) انظر: الخصائص ٣٨٥/٢.

(٢) البيت ليزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي وهو في: المسائل البصريات للفارسي ٢٩٢/١، والخصائص ٣٨٥/٢، وشرح التصريح ٣٤٤/١، ١٣٧/٢، وشرح الأشموني ١٣٧/٢، وخزانة الأدب ١٣١/٣.

(٣) شرح الكافية للرضي ١٩٥/١.

(٤) انظر: المقرب ص١٧٦.

(٥) انظر: المسألة وأدلتها في: الإنصاف ٢٥٢/١، وشرح التسهيل ٣٧٢/٢، وارتشاف الضرب ١٦٦٠/٣، ومغني اللبيب ١٩٥/١، وشرح الأشموني ١٩١/٢.

(٦) انظر: شرح الأشموني ١٩١/٢.

«يجوز أن يقع الماضى فى بعض المواضع حالاً لدليل يدل عليه، وذلك إذا دخلت عليه (قد)، أو كان وصفًا لمحذوف، ولم يجز فيما عداه لأنّا بقينا فيه على الأصل»[١].

وصورة هذا الاستصحاب: إبقاء اللفظ - وهو الفعل الماضى - عند النظر فى حكمه - من حيث الزمن - على أصل وضعه من المضى مما يقتضى تقدير (قد) لتقريبه من الحال حتى يصلح فى موضع الحالية. ومن الجلى أنّ الأصل المستصحب مختلف فيهما.

٢٤- تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً متصرفًا.

ذهب سيبويه وأكثر البصريين وبعض الكوفيين إلى منع تقديم التمييز على عامله الفعل المتصرف، وذهب الكسائى، والمازنى، والمبرد إلى الجواز، ووافقهم ابن مالك[٢].

وفى المذهب الثانى استدلال بالاستصحاب.

فقد حكى الأنبارى عن الكوفيين المجيزين قولهم: «كان القياس يقتضى أن يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان فعلاً متصرفًا إلاّ أنه لم يجز لدليل دَلّ عليه، وذلك لما يؤدى إليه من تقديم المضمر على المظهر ... فبقينا فيما عداه على الأصل»[٣].

ولفظ (القياس) فى هذا النص بمعنى (الأصل)؛ لأنّ المراد به ما يستحقه العامل المتصرف، وهو أن يكون متصرفًا فى عمله ومن تصرفه فى العمل حريّة رتبة معموله، ولا يخفى أنّ القول بأنّ الأصل جواز التقديم والتأخير، لا ينافى القول بأنّ الأصل فى العامل أن يتقدم على معموله[٤]، ولا القول بأنّ «الأصل عدم التقديم والتأخير»[٥]، ويدل على أنّ المراد بالقياس هنا الأصل استعمال لفظ (الأصل) فى موضعه.

أمّا عن صورة هذا الاستصحاب فهى: إبقاء الحكم الأصلى للنوع - وهو التصرف فى العمل للعامل المتصرف - فى أحد أفراده - وهو العامل فى التمييز إذا كان متصرفًا - عند النظر فى انطباقه عليه.

---

(١) الإنصاف ١/٢٥٧.

(٢) انظر المسألة فى: الكتاب ١/٢٠٥، والمقتضب ٣/٣٦، والإنصاف ٢/٨٢٨، وشرح التسهيل ٢/٣٨٩.

(٣) الإنصاف ٢/٨٣٠.

(٤) انظر فى ذلك: حاشية يس على شرح التصريح ١/١٧٠، ٣٨١، وحاشية الصبان على الأشمونى ١/٢٠٨.

(٥) مغنى اللبيب ٢/٥٢٢، ٦٣٨، وهمع الهوامع ٣/٨٩، وعدم التنافى لأنّ «الأصل عدم التقديم والتأخير» بالإضافة إلى تغيير الرتبة عن أصلها.

وقد تعاضد الاستصحاب هنا مع السماع، فالأنبارى يقول: « أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على جواز التقديم النقل والقياس »[١]، وابن مالك يقول: « وبقولهم أقول: قياسًا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف، ولصحة ورود ذلك فى الكلام الفصيح بالنقل الصحيح »[٢].

٢٥- دلالة حروف المعانى.

« إذا أمكن فى كلِّ حرفٍ يُتَوَهَّم خروجه عن أصله وكونُه بمعنى كلمة أخرى أو زيادتُه ـ أن يبقى على أصل معناه الموضوع هوله، ويضمَّنَ فعله المُعَدَّى به معنًى من المعانى يستقيم به الكلام، فهو الأولى بل الواجب »[٣]، وهذا مذهب البصريين خلافًا للكوفيين[٤].

وهو يقوم على استصحاب الأصل؛ إذ « الأصل فى كل حرف ألاَّ يَدُلَّ إلاَّ على ما وضع له، ولا يدل على معنى حرف آخر »[٥]، والأصل عدم زيادة حروف المعانى[٦].

وصورة هذا الاستصحاب: إبقاء اللفظ عند النظر فى حكمه على أصل وضعه.

ويلاحظ أنَّ التمسك بهذا الأصل يؤدى إلى العدول عن أصل آخر فى نفس التركيب، وذلك بتضمين الفعل معنى فعل آخر، والتضمين تأويل[٧]، والأصل عدم التأويل[٨].

وهذا يعنى أنَّ بعض الأصول أقوى من بعضٍ، واستصحابها مقدم على غيرها حتى يصل عند بعضهم لمرتبة الوجوب.

٢٦- ذهب البصريون إلى أنَّ حرف القسم لا يعمل محذوفًا بغير عوض وخالفهم الكوفيون، واحتجَّ البصريون على مذهبهم « بأن قالوا: أجمعنا على أنَّ الأصل فى حروف الجر ألاَّ تعمل مع الحذف، وإنما تعمل مع الحذف فى بعض المواضع إذا كان لها عوض، ولم يوجد هاهنا فبقينا فيما عداه على الأصل، والتمسك بالأصل تمسكٌ باستصحاب الحال، وهو من الأدلة المعتبرة »[٩].

---

(١) الإنصاف ٨٢٨/٢، والمراد بالقياس الأصل أى استصحابه أو النظر العقلى الذى يشمله.

(٢) شرح التسهيل ٣٨٩/٢.

(٣) شرح الكافية للرضى ٣٤٥/٢.

(٤) انظر: مغنى اللبيب ١٢٩/١.

(٥) الإنصاف ٤٨٠/٢.

(٦) انظر: الأشباه والنظائر ٧٩/١، ٨٠، ٨١، ٨٢.

(٧) انظر: حاشية يس على شرح التصريح ٤/٢.

(٨) انظر: شرح التصريح ١٩٧/١.

(٩) الإنصاف ٣٩٦/١.

وصُورة هذا الاستصحاب هى إبقاء اللفظ عند النظر فى حكمه على أصل وضعه، أو إبقاء الحكم الأصلى للنوع ـ وهو حروف الجر ـ فى أحد أفراده ـ وهو حرف القسم ـ عند النظر فى انطباقه عليه.

هذا ولم يذكر الأنبارى للبصريين دليلا غير الاستصحاب فى حين ذكر للكوفيين أدلة سماعية[1] ورَدَّها، ورجَّح مذهب البصريين، وهو بهذا يقدم موجَب الاستصحاب على موجَب السماع.

٢٧- انصراف المضارع بعد رُبَّما إلى المضى.

يقول المرادى: «إذا وقع الفعل المضارع بعد (رُبَّما) صَرَفَتْ معناه إلى المضى، نحو: رُبَّما يقوم زيد، أى ربَّما قام زيد، وإنما صرفت معنى المضارع إلى المضى لأنها قبل اقترانها بـ (ما) مستعملة فى المضى، فاستُصْحِبَ لها ذلك بعد الاقتران، و(ما) توكيد وليست بناقلة من معنى إلى معنى»[2].

والاستصحاب هنا مستعمل فى الاستدلال إذ هو السبيل إلى القول بمعنى المُضِىّ ـ الذى تستعمل له رُبَّما ـ فى المضارع المسبوق بها وصورته: إبقاء حكم أصل اللفظ عند انتقاله إلى حالة تالية.

وتظهر قوّة الاستدلال بالاستصحاب هنا فى تأويل ما ظاهره مخالف له من المسموع، إذ تُؤُوِّلَ قوله تعالى: ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾[3] ـ وظاهره الاستقبال ـ «على تقدير: ربما وَدّ، جعل فيه المستقبل بمعنى الماضى لصدق الموعود به، ولقصد التقريب لوقوعه، فجُعِلَ ـ وإن كان غير واقع ـ كأنه واقع مجازًا»[4].

٢٨- العامل فى المضاف إليه.

اختلف فى العامل فى المضاف إليه، فقيل: حرف الجر المقدر، وقيل: المضاف، «فمن قال: إنه الحرف، نَظَرَ إلى أنَّ معناه فى الأصل هو المُوْقِعُ المُقَدَّمُ للإضافة بين الفعل والمضاف إليه، إذ أصل

---

(١) انظر: الإنصاف ١/٣٩٣-٣٩٥.

(٢) الجنى الدانى ص٤٥٦، وانظر: شرح التسهيل ١/٩٨، ٩٩.

(٣) آية ٢ سورة الحجر.

(٤) الجنى الدانى ص٤٥٧.

(غلامٌ زيدٍ): غلامٌ حصل لزيدٍ، فمعنى الإضافة قائم بالمضاف إليه لأجل الحرف، ولا ينكر هاهنا عمل حرف الجر مقدّرًا، وإن ضُعِّفَ مثله فى نحو: "خيرٍ" فى قول رؤبة، وذلك لقوة الدال عليه بالمضاف الذى هو مختص بالمضاف إليه أو متبيّنٌ به »[1].

وفى هذا استصحاب للأصل فى الاستدلال على العامل صورته مراعاة حكم للأصل فى الحال الثانية مع زواله فيها.

وقد رجّح الرضى القول الثانى؛ لأنَّ « حرف الجر شريعة منسوخة والمضاف مفيدٌ معناه، ولو كان مقدرًا لكان (غلام زيدٍ) نكرة كـ (غلام لزيد)، فمعنى كون الثانى مضافًا إليه حاصل له بوساطة الأول، فهو الجار بنفسه »[2].

٢٩- (إذْ) إن نُوِّنَتْ مبنية أو معربة؟

(إذْ) ظرف مبنى يلزم الإضافة إلى جملة، وقد تحذف الجملة ويُعَوَّض عنها بالتنوين، وتكسر الذال لالتقاء الساكنين نحو: ﴿ وأنتم حينئذٍ تنظرون ﴾[3]، وكسرتها بناء[4]، قال السيوطى: « وزعم الأخفش أنها حينئذ معربة، والكسر جر إعراب بالإضافة لا بناء. وحَمَلَه على ذلك أنه جعل بناءها ناشئًا عن إضافتها إلى الجملة، فلمّا زالت من اللفظ صارت معربة، وهو مردود بأنه قد سبق لـ (إذْ) حكم البناء، والأصل استصحابه حتّى يقوم دليل على إعرابه »[5].

فالاستصحاب هنا دليل على حكم البناء لـ (إذ) وصورته: إبقاء حكم اللفظ عند انتقاله إلى حال تالية، مع أنّ هذا الحكم ليس هو الحكم الأصلى لـ (إذْ)، فحكمها الأصلى الإعراب لأنها اسم.

ولم يقم الاستصحاب وحدَه بمهمة الاستدلال على البناء وإبطال الإعراب، فقد أورد السيوطى دليلين آخرين من القياس والسماع؛ الأول: « أنّ العرب قد بنت الظرفَ المضافَ لـ (إذْ)، ولا علة لبنائه إلاّ كونه مضافًا لمبنى، فلو كانت الكسرة إعرابًا لم يجز بناء الظرف »[6]، والثانى: « أنهم قالوا:يؤمئذًا بفتح الذال منوّنًا، ولو كان معربًا لم يجز فتحه؛ لأنه مضاف إليه فدَلَّ على أنه

---

(١) شرح الكافية للرضى ٢٥/١.

(٢) شرح الكافية للرضى ٢٥/١.

(٣) آية ٨٤ سورة الواقعة.

(٤) انظر: همع الهوامع ١٢٩/٢.

(٥) همع الهوامع ١٢٩/٢.

(٦) همع الهوامع ١٢٩/٢.

مبنى مرّة على الكسر لالتقاء الساكنين، ومرة على الفتح طلبًا للتخفيف»[1]. وبهذا تتعاضد الأدلة الثلاثة فى مقابل تمسك الأخفش بأصل الأسماء وهو الإعراب، فقدم الاستصحاب المعتضد بالقياس والسماع على المنفرد.

٣٠- رَدُّ دعوى التأبيد فى (لن).

ردّ ابن هشام دعوى التأبيد فى (لن) بقوله: «ولو كانت للتأبيد لم يقيّد منفيُّها باليوم فى ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾[2]، ولكان ذكر الأبد فى ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾[3] تكرارًا، والأصل عدمه»[4].

والأمر الثانى استدلال باستصحاب الأصل مبنى على السماع، وليس مستقلا، وصورته: إبقاء الحكم الأصلى للنوع فى أحد أفراده عند النظر فى انطباقه عليه، ومقتضى هذا الإبقاء امتناع أن يكون فى (لن) معنى التأبيد.

٣١- اختلف فى عامل النصب فى الفعل المضارع بعد واو المعية، وفاء السببية، وحتى، ولام كى، ولام الجحود[5]، فذهب البصريون إلى أنه منصوب بـ (أنْ) مقدرة، وذهب بعض الكوفيين إلى أنه منصوب بالخلاف فى مواضع، وبعضهم إلى أنه منصوب بما سبقه من حروف.

ودليل البصريين على مذهبهم استصحاب الأصل، ففى الواو والفاء يقال: الأصل فى الواو والفاء أن يكونا حرفى عطف، والأصل فى حروف العطف ألا تعمل؛ لأنها لا تختص[6]، وأمّا البواقى فقال عنها الرضى: «الأصل عدم خروج الشىء عن أصله، واعتقادُ بقائِه على أصلِه أوْلَى ما لم يضطر إلى اعتقاد خروجه عن ذلك الأصل، وفيما تأوّل البصريون من الناصب بعد هذه الجارّة[7]

---

(١) همع الهوامع ١٢٩/٢.

(٢) من الآية ٢٦ ـ سورة مريم.

(٣) من الآية ٩٥ ـ سورة البقرة.

(٤) مغنى اللبيب ٣١٣/١. وانظر: شرح العوامل المائة ص٢٠٤، ٢٠٥.

(٥) انظر: الإنصاف ٥٥٥/٢، ٥٥٧، واللباب ٣٨/٢-٤٠، وشرح الكافية للرضى ٢٤٠/٢، وارتشاف الضرب ١٦٥٦/٤، ١٦٦٠، ١٦٦١، ١٦٦٨، وشرح التصريح ٢٣٥/٢، وهمع الهوامع ٢٩٨/٢، ٣٠٠، ٣٠٤، وشرح الأشمونى ٢٩٢/٣، ٢٩٦، ٢٩٨، ٣٠٥.

(٦) انظر: الإنصاف ٥٥٦/٢، ٥٥٨.

(٧) أى الحروف الجارّة.

حتى تبقى على أصلها من الجر ـ مندوحة عن اعتقاد خروجها عن أصلها »[١].

والاستصحاب هنا صورته: إبقاء الحكم الأصلى للجنس أو للنوع فى أحد الأفراد عن النظر فى انطباقه عليه، وهو هنا أقوى من الأخذ بالظاهر عند البصريين ومن تابعهم.

٣٢- (أم) المنقطعة هل تخلو من معنى الاستفهام؟

ذهب البصريون إلى أنَّ (أم) المنقطعة تكون أبدًا بمعنى بل والهمزة جميعًا، وذهب الكوفيون إلى أنها قد تقع بمعنى بل خاليةً من معنى الاستفهام[٢]، ورجَّح ابن هشام قول الكوفيين مستدلا بأنَّ معنى الاستفهام لا يراد أحيانًا كما فى قوله تعالى: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾[٣]، وبدليل آخر هو تَمَسُّكٌ بأصل عامٍّ يدخل فى دائرة الاستصحاب، لكنه لم يسمه استصحابًا، ولم يذكر لفظ الأصل، وذلك فى قولك: « ولأنه يلزم البصريين دعوى التوكيد فى نحو: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾[٤]، ونحو: ﴿أَمَّاذَا كُنْتُمْ﴾[٥]، ﴿أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ﴾[٦]، وقوله:

أَنَّى جَزَوْا عامِرًا سُوءًا بِفِعْلِهِمُ * أَمْ كَيْفَ يَجْزُونَنِي السُّوأَى مِنَ الحَسَنِ

أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ ما يُعْطِي العلوقُ به * رئمانُ أنفٍ إذا ما ضُنَّ باللَّبَنِ[٧] »[٨]

وبيان ذلك أنَّ التوكيد زيادة على المعنى الأصلى، والأصل عدم الزيادة، فالقول بالزيادة خلاف الأصل فيحتاج إلى دليل، وهذه طريقة الاستدلال باستصحاب الحال، لكنها هنا تستتر وراء الألفاظ، وصورته إبقاء الحكم الأصلى للجنس عند النظر فى انطباقه على بعض الأفراد.

٣٣- (أَفْعَل) المنتقل من الوصفية إلى الاسمية حين يمنع الصرف.

ذكر السيوطى أنَّ « ما أصله الوصفيّة واستعمل استعمال الأسماء كأبطَح وهو المكان المُنْبَطِح

---

(١) شرح الكافية للرضى ٢/٢٤٠.

(٢) انظر: مغنى اللبيب ١/٥٦، وهمع الهوامع ٣/١٦٩، وشرح الأشمونى ٣/١٠٤.

(٣) من الآية ١٦ سورة الرعد.

(٤) من الآية ١٦ سورة الرعد.

(٥) من الآية ٨٤ سورة النمل.

(٦) من الآية ٢٠ سورة الملك.

(٧) البيتان لأفنون التغلبى فى المفضليات رقم (٦٦) ص٢٦٣، والكامل ١/١٤٠، وأمالى القالى ٢/٥١، وشرح شواهد المغنى ١/١٤٥، وخزانة الأدب ١١/١٣٩.

(٨) مغنى اللبيب ١/٥٦.

من الوادى، وأجْرَع وهو المكان المستوى، وأبرق وهو المكان الذى فيه لَوْنان - الأكثر منعه اعتبارًا بأصله، ولا يُعْتَدُّ بالعارض، وشذَّ صرفه إلغاءً للأصل، واعتدادًا بالعارض»[1].

وفى هذا استدلال بالاستصحاب صورته: إبقاء حكم أصل اللفظ عند انتقاله إلى حالٍ تالية، وهذه الصورة ترتبط - هنا - بقاعدة من قواعد التوجيه هى أنَّ العارض لا يُعْتَدُّ به[2].

ومثل هذه المسألة عكسها وهو عروض الوصفية فى (أفعل) الذى أصله الاسمية نحو: مررت بنسوة أربع، ونحو أَجْدَل للصقر، وأَخْيَل لطائر ذى نقط كالخيلان، وأفعى للحية إذا وصف بها على معنى: الشدة والخيول والإيذاء، فلا يعتد بالوصف ويبقى الاسم مصروفًا على أصله[3].

٣٤- ذكر السيوطى أنَّ «الأصل فى تقدير الحرف[4] أن يقدّر ساكنًا؛ لأنَّ الحركة أمر زائد فلا يقدم عليه إلا بدليل»[5].

وقد استدل المبرد بهذا على أصل نحو: يَد ودم فقال: «ولو جاء شيء منه لا يعلم ما أصله من هذه المنقوصات لكان الحكم فيه أن يكون (فَعْلا) ساكن العين؛ لأنَّ الحركة زيادة، والزيادة لا تثبت»[6]، واستصحاب الأصل فى هذه العبارة واضح جدًا، وصورته إبقاء الحكم الأصلى للنوع فى أحد أفراده عند النظر فى انطباقه عليه.

ولابن جنى - فى هذا المعنى ـ نصٌ يكشف عن وضوح فكرة الاستصحاب فى ذهنه، واستعماله فى الاستدلال وقيمته فيه، وذلك قوله: «وكلمت بعض الشيوخ من أصحابنا بمدينة السلام فى العين منها [يعنى من كلمة (شاة) وقد صَوَّب ابن جنى وزنَها بـ(فَعَلَة)] هل هى ساكنة أو متحركة؟ فادّعى أنها متحركة.

فسألته عن الدلالة على ذلك، فقال: انقلابها ألفًا يَدُلُّ على أنها متحركة؛ لأنها لو كانت ساكنةً لوجب إثباتها كما[7] تثبت فى (ثَوْب) و(حَوْض).

(١) همع الهوامع ١/١٠٧، وانظر: الأشباه والنظائر ٢/٢٦٥.
(٢) انظر: الأشباه والنظائر ٢/٢٦٥.
(٣) انظر: همع الهوامع ١/١٠٧، وشرح الأشمونى ٣/٢٣٦.
(٤) فى المطبوعة: الحروف.
(٥) الأشباه والنظائر ٢/٧٦.
(٦) المقتضب ١/٣٦٧، وانظر: شرح الكافية للرضى ٢/١٧٥، ١٧٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/٨٣.
(٧) فى المطبوعة: لما.

فقلت له: أنا وأنت مُجْمِعان على أنَّ سكون العين هو الأصل، وأنَّ الحركة زيادة، وحكم الزيادة ألاّ تثبت إلاّ بدليل.

فأمّا قولك: انقلابُها دليل على الحركة فغير لازم؛ لأنَّ الحركة التى فيها إنما دخلتها لمجاورتها تاء التأنيث، وقد أجمعنا أنَّ تاء التأنيث يفتح ما قبلها نحو: زاى (حمزة)، وحاء (طلحَة)، وأنَّ سكون العين هو الأصل حتى تقوم دلالة على الحركة، فأمّا انقلاب العين فإنما هو لما يحدث فيها من الفتح عند مجاورتها تاء التأنيث التى قد أجمعنا على أنه لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا، فلا دليل لك على تحرك العين. فوقف الكلام هناك. وكأنها كانت (شَوْهَة) فلمّا حذفت الهاء بقيت (شَوْة) فَفُتِحَتْ الواو »[1].

٣٥- يقول الزجاجى عن كتابة الاسم المقصور: « إن كان الاسم المقصور على ثلاثة أحرف، فإن كان من ذوات الواو فاكتبه بالألف، وإن كان من ذوات الياء فاكتبه بالياء، وكتابُه بالألف جائز ... وإذا أشكل عليك من هذا شيء، فلم تدر مِنْ ذوات الواو هو أم من ذوات الياء، فاكتبه بالألف؛ لأنه هو الأصل »[2].

فحكمه بكتابة مجهول الأصل بالألف مبنى على استصحاب الأصل وصورته إبقاء اللفظ عند النظر فى حكمه على أصل وضعه.

****

(١) المنصف ٢/١٤٦، ١٤٧، وللاستدلال بقية تركتها خوف الإطالة.

(٢) الجمل فى النحو للزجاجى ص٢٧٠، ٢٧١.

الفصل الرابع

دور الاستصحاب

فى التعليل والتوجيه

الفصل الرابع
دور الاستصحاب فى التعليل والتوجيه

أولا: دور الاستصحاب فى التعليل

نشأ التعليل فى النحو العربى متأخرًا عن التقعيد[١]، وكانت الظروف والبواعث التى أدت إلى نشأته عربيّة إسلاميّة خالصة من أىّ تأثير خارجى غير عربى، وتجتمع هذه الظروف فى فكرة رئيسة كانت السبب الأساسىّ فى نشأة التعليل النحوى، وسببًا رئيسًا من أسباب استمراره وامتداده أيضًا، « وهذه الفكرة هى ما تتميز به العربية من مستوى خاص تفضل به اللغات الإنسانية بأسرها، وما ينتج عن ذلك ـ ضرورةً ـ من بعدها عن العبث واللغو، وبراءة ظواهرها من الاضطراب والخلط، واتسامها ـ فى كل جوانبها ومستوياتها ـ بالحكمة، ومن ثم فإنّ على الباحث الحكيم أن يبحث عن الحكمة فيما يلتمس من ظواهر اللغة، وألا يكتفى بالتقنين لهذه الظواهر فحسب »[٢].

وقد نقل الزجاجى عن الخليل بن أحمد ما يشير إلى اعتقاد الحكمة فى واضع اللغة الباعث للبحث عنها مُتَمَثّلةً فى العلل التى يرتبها النحوى إذ يقول: « إنّ العرب نطقت على سَجيّتها وطِباعها، وعرفَتْ مواقعَ كلامها، وقام فى عقولها عِلَلُه، وإن لم يُنقَلْ ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندى أنه علة لِما عَلّلْته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذى التمست، وإن تكن هناك علة له فَمَثَلِى فى ذلك مَثَلُ رجل حكيم دخل دارًا مُحْكَمَةَ البناء عجيبةَ النّظْم والأقسام، وقد صَحّت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق، أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل فى الدار على شىءٍ منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم البانى للدار فعل ذلك للعلة التى ذكرها هذا الذى دخل الدار، وجائز أن يكون فَعَلَهُ لغير تلك العلة، إلاّ أنّ ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علةً لذلك. فإنْ سَنَحَ لغَيْرِى عِلّةٌ لِما عَلّلْته مِنَ النحوِ هو أَلْيَقُ مِمّا ذكرتُه بالمَعْلُول فليأت بها »[٣].

---

(١) انظر: أصول التفكير النحوى ص١٦٤.

(٢) أصول التفكير النحوى ص١٦٢.

(٣) الإيضاح فى علل النحو ص٦٦.

وحتى يَتَسَنّى تحديد دور الاستصحاب فى التعليل بدقة لا بُدَّ من بيان أنواع العلل وتقسيماتها عند النحاة.

قسّم ابن السراج العلل النحوية قسمين فقال: « واعتلالات النحويين على ضربين: ضربٍ منها هو المؤدى إلى كلام العرب، كقولنا: كل فاعل مرفوع، وضربٍ آخرَ يُسَمَّى عِلَّةَ العِلَّةِ مثلَ أن يقولوا: لِمَ صار الفاعِلُ مرفوعًا والمفعول به منصوبًا، ولِمَ إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحًا قلبتا ألفًا، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما تُسْتَخْرَجُ منه حِكْمَتُها فى الأصول التى وضعتها، وتُبَيِّن بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات، وقد وَفَّر اللّه تعالى من الحِكمة بحفظها وجعل فضلها غير مدفوع »[1].

ثم جاء الزجاجى فقسمها أقسامًا ثلاثة فقال: « وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية.

فأمّا التعليمية فهى التى يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب؛ لأنّا لم نسمع نحن ولا غيرنا كلَّ كلامها منها لفظًا، وإنما سمعنا بعضًا فقسنا عليه نظيره، مثال ذلك أنّا لـمّا سمعنا: قام زيد فهو قائم، وركب فهو راكب، عرفنا اسم الفاعل، فقلنا: ذهب فهو ذاهب، وأكل فهو آكل، وما أشبه ذلك، وهذا كثير جدًّا، وفى الإيماء إليه كفاية لمن نظر فى هذا العلم »[2].

ثم قال عن العلة القياسية: « فأمّا العلة القياسية فأن يقال لمن قال: نصبتُ زيدًا بإنَّ فى قوله: (إنَّ زيدًا قائم): ولِمَ وَجَبَ أنْ تنصب (إنَّ) الاسمَ؟ فالجواب فى ذلك أن يقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدّى إلى مفعول فحملت عليه، فأُعْمِلَت إعمالَه لـمّا ضارعته، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظًا، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظًا، فهى تشبه من الأفعال ما قدِّم مفعوله على فاعله نحو: ضرب أخاك محمد، وما أشبه ذلك »[3].

ويلاحظ أنه يتحدث هنا عن علة المشابهة المستعملة فى قياس الشبه.

ثم أتبع ذلك ببيان العلة الجدلية قائلاً: « وأمّا العِلّة الجدلية النظرية فكل ما يُعْتَلُّ به فى باب (إنَّ) بعد هذا، مثل أن يقال: فمن أى جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأى الأفعال شبهتموها؟

---

(١) الأصول فى النحو ٣٥/١.

(٢) الإيضاح فى علل النحو ص٦٤.

(٣) الإيضاح فى علل النحو ص٦٤.

... وحين شبهتموها بالأفعال لأيّ شيءٍ عدلتم بها إلى ما قُدِّم مفعوله على فاعله؟ ... »[١].

ويمكن إرجاع هذا التقسيم الثلاثي للعلل إلى تقسيم ابن السراج الثنائي، فالعلة التعليمية عند الزجاجي هي العلة الأولى عند ابن السراج المؤدية إلى كلام العرب، والعلتان القياسية والجدلية تندرجان تحت علة العلة، ويكون الزجاجي بذلك قد أضاف تقسيمًا داخليًا في أحد قسمي ابن السراج.

وبالإضافة إلى هذا التقسيم للعلل هناك ثلاثة تقسيمات أخرى هي بإجمال:

١- تقسيم العلة إلى علة بسيطة وعلة مركّبة.

يقول السيوطي: « العلة قد تكون بسيطة وهي التي يقع التعليل بها من وجه واحد كالتعليل بالاستثقال، والجوار، والمشابهة، ونحو ذلك. وقد تكون مركبة من عدة أوصاف اثنين فصاعدًا، كتعليل قلب (ميزان) بوقوع الواو ساكنة بعد كسرة، فالعلة ليس مجرد سكونها، ولا وقوعها بعد كسرة بل مجموع الأمرين، وذلك كثير جدًا »[٢].

٢- تقسيم العلة إلى علة موجِبَة للحكم وعلة مجوِّزة له، وهذا التقسيم مستفاد من كلام ابن جني في الخصائص حيث عقد بابًا بعنوان « باب ذكر الفرق بين العلة الموجِبَة والعلة الـمُجَوِّزَة »[٣]، قال فيه: « اعلم أنّ أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها كنصب الفضلة، أو ما شابَهَ في اللفظ الفضلةَ، ورفع المبتدأ والخبر والفاعل، وجر المضاف إليه، وغير ذلك، فَعِلَلُ هذه الداعيةُ إليها موجِبَةٌ لها غيرُ مقتصَرٍ بها على تجويزها، وعلى هذا مَقَادُ كلام العرب.

وضرب آخر يُسَمَّى عِلَّةً وإنما هو في الحقيقة سبب يُجَوِّز ولا يُوجِبُ، من ذلك الأسباب الستة الداعية إلى الإمالة، هي علة الجواز لا علة الوجوب، ألا ترى أنه ليس في الدنيا أمر يوجب الإمالة لا بُدَّ منها، وأنّ كُلَّ مُمالٍ لِعِلَّة من تلك الأسباب الستة لك أن تترك إمالته مع وجودها فيه، فهذه إذًا علة الجواز لا علة الوجوب »[٤].

٣- أمّا التقسيم الأخير للعلة فيتناولها من حيث « الصور التي استعملت فيها والأشكال

(١) الإيضاح في علل النحو ص٦٥.

(٢) الاقتراح ص٢٤٦، ٢٤٧.

(٣) انظر: الخصائص ١/١٦٥-١٦٧.

(٤) الخصائص ١/١٦٥. وانظر: الاقتراح ص٢٣٩.

التى سيقت بها »[1]، وهو ينبنى على التقسيم الأول الذى ذكره ابن السراج.

وفى هذا الإطار ينقل السيوطى عَن الجليس[2] أنواعَ العلل التى تطرد على كلام العرب، وتنساق إلى قانون لغتهم، حيث يقول: « وهى واسعة الشُّعَب إلاّ أنَّ مدار المشهورة منها على أربعة وعشرين نوعًا، وهى: علة سماع، وعلة تشبيه، وعلة استغناء، وعلة استثقال، وعلة فرق، وعلة توكيد، وعلة تعويض، وعلة نظير، وعلة نقيض، وعلة حمل على المعنى، وعلة مشاكلة، وعلة معادلة، وعلة قرب ومجاورة، وعلة وجوب، وعلة جواز، وعلة تغليب، وعلة اختصار، وعلة تخفيف، وعلة دلالة حال، وعلة أصل، وعلة تحليل، وعلة إشعار، وعلة تضاد، وعلة أوْلى »[3].

وما يعنينا ـ فى هذا البحث ـ هو (علة الأصل)؛ إذ هى الإشارة النظرية الوحيدة التى وقعتُ عليها لدى القدماء فيها تنبيه على استعمال استصحاب الأصل فى التعليل.

وثمّة مأخذان على نقل السيوطي السابق يترتب عليهما بالتبع بيان الوضع الصحيح للتعليل بالاستصحاب:

أولهما: أنَّ السيوطى أورد هذه العلل جميعَها تحت باب القياس الذى يمثل فى تقسيمه الدليل الثالث من أدلة النحو، وهذا يُوهِمُ الناظِرَ أنَّ هذه العلل كلّها مستخدمة فى القياس باعتباره دليلاً أى فى عملية الاستدلال أوالاحتجاج بالقياس، وهذا باطل، وإلاّ لزم أن يكون السماع قياسًا، والتمسك بالأصل قياسًا، فنقع فى خلط من جهتين: الأولى: الخلط بين مفهوم كل دليل، والثانية: الخلط بين إجراء التعليل وإجراء الاستدلال.

وثانى المأخذين: أنّه عَدَّدَ هذه العلل باعتبارها منسوبة للعلل التى تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم، أى أنّها تنتمى بحسب كلام ابن السراج وتقسيم الزجاجي إلى العلل التعليمية لا القياسية ولا الجدلية، مع أنه عندما نقل كلام التاج ابن مكتوم[4] فى شرحها ظهر فى كثير منها إظهار الحكمة، والكشف عن صحة الغرض دون الإفضاء إلى قانون لغتهم المطرد.

---

(١) أصول التفكير النحوى ص٢١٦.

(٢) هو الحسين بن هبة اللّه الدينورى المعروف بالجليس، له كتاب ثمار الصناعة فى النحو، انظر: بغية الوعاة ٥٤١/١. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط. عيسى البابى الحلبى ١٩٦٤م.

(٣) الاقتراح ص٢٢٧-٢٢٩.

(٤) هو أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم تاج الدين أبو محمد الحنفى النحوى ولد سنة ٦٨٢هـ وتوفى ٧٤٩هـ، انظر: بغية الوعاة ٣٢٦/١.

وفيما يتصل بعلة الأصل مَثَّل بـ(استحوذ) و(يُؤَكرم)، وكلاهما مخالف للقياس، وإنما يكون التعليل هنا بالأصل لبيان صحة غرضهم، والاعتذار عنهم، ثمَّ مَثَّل بصرف ما لا ينصرف وهو أيضًا يدخل فى دائرة العلل الثوالى التى تكشف الحكمة والاتساق فى اللغة.

وبناء على هذا يمكن تحديد السمات العامّة لدور الاستصحاب فى التعليل النحوى فى النقاط التالية:

١- يستعمل الاستصحاب فى تعليل الأحكام النحوية، كما يستعمل فى الاستدلال على صحتها.

٢- حين يستعمل الاستصحاب عِلّةً لا يكون داخلاً تحت باب القياس الدليل، بل يكون جزءًا من نشاط التعليل النحوى العام الذى يعدُّ خطًّا مُتَمَيِّزًا فى الفكر النحوى، أو سمة منهجيّة له.

٣- ينتمى التعليل بالاستصحاب ـ إذا استعملت علة الأصل بسيطةً ـ إلى دائرة العلل الثوانى والثوالث التى قال عنها ابن السراج: «وضرب آخر يسمى علةَ العلة ... وإنما يستخرج منه حكمتها فى الأصول التى وضعتها، وتبين بها فضل هذه اللغة علىغيرها من اللغات»[1]. وقال عنها صاحب ثمار الصناعة: «وعلة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم فى موضوعاتهم»[2]. أمّا حين تستعمل علة الأصل مركبةً مع غيرها فإنها تدخل فى دائرة العلل التعليمية أيضًا.

٤- علة الأصل فى نفسها علة بسيطة، لكنها قد تركب مع غيرها، فتصير العلة مركّبة، ومثال ذلك فى قواعد الإعلال قولهم: «إذا اجتمع واوان وكانت الأولى مُصَدَّرَةً والثانية متحركةً، أو ساكنة متأصِّلَةً فى الواوية، أبدلت الواو الأولى همزة»[3]، فعلة الإبدال هنا مركبة من ثلاثة أشياء: اجتماع واوين، وتصدر الأوْلى، وتأصُّل الثانية فى الواوية إن كانت ساكنة، فكَونُ الواوِ أصلاً غيرَ منقلبةٍ عن غيرها عِلّةُ أصلٍ رُكِّبَتْ مع غيرها.

٥- حينما يستعمل الاستصحاب فى تعليل حكم لا يشترط امتناع وجود علة العدول عن الأصل.

* * *

(١) الأصول فى النحو ١/٣٥.

(٢) الاقتراح ص٢٢٧.

(٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ص٣٠٤.

وفيما يلي طائفة من المسائل التي برز فيها دور الاستصحاب في التعليل.

١- يقول ابن يعيش: «اعلم أنّ فعل الأمر على ضربين: مبني ومعرب، فإذا كان للحاضر مجردًا من الزيادة في أوّله كان مبنيًا عندنا خلافًا للكوفيين[1]، وإنما قلنا ذلك لأنّ أصل الأفعال كلها أن تكون مبنيّةً موقوفةَ الآخرِ، وإنما أعربَ الفعل المضارع منها بما في أوّله من الزوائد الأربع وكينونته على صيغة ضارع بها الأسماء، فإذا أمرنا منه ونزعنا حرف المضارعة من أوّله فقلنا: اضْرِب، اذهَبْ، فتتغير الصورة والبنية التي ضارع بها الاسم فعاد إلى أصله من البناء استصحابًا للحال الأولى»[2].

والشاهد في هذا النص قوله: «استصحابًا للحال الأولى»، فهو تعليل لرد الأمر إلى الأصل في الأفعال يعضد علته الأخرى وهي زوال علة العدول عن الأصل.

٢- يقول ابن مالك في تعليل إعراب الأفعال الخمسة بالنون بدلا من تقدير الإعراب قبل الضمائر الثلاثة: «قد كان ينبغي أن يستغني بتقدير الإعراب قبل الحروف الثلاثة عن هذه النون، كما استغني بتقديره قبل ياء المتكلم في نحو: غلامي، لكن سهَّل الاستغناء بالتقدير في نحو غلامي كونُ الاسم أصيلَ الإعراب، فلا يذهب الوهم إلى بنائه دون سبب قوي، بخلاف الفعل؛ فإنّ أصله البناء فلم يستغن فيه متصلا بهذه الحروف بتقدير الإعراب لئلا يذهب الوهم إلى مراجعة الأصل، كما راجعه مع نون الإناث، بل جيء بعد هذه الحروف بالنون المذكورة قائمةً بثبوتها مقام الضمة، وبسقوطها مقام الفتحة والسكون»[3].

والاستصحاب هنا متحقق في إثبات حكم للاسم باعتبار أصالته في الإعراب، وهو من غمط المراعاة، والحكم هو تسهيل الاستغناء بالتقدير عن علامة أخرى، ومتحقق أيضًا في مقابله وهو منع الفعل من هذا الحكم لأصالته في البناء، وقد استعمل في تعليل ما نطقت به العرب.

٣- (ذا) و(ذات) في لغة الجمهور لا يتصرفان، والسبب في ذلك «أنهما في الأصل بمعنى صاحب وصاحبة صفتان لظرف محذوف، والتقدير في: (لقيته ذا صباح ومساء)، وقت صاحب هذا الاسم، و(ذات يوم) قطعة ذات يوم، فحذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه فلم يتصرفوا في الصفة لئلا يكثر التوسع ... فضعف لذلك ولم يستعمل إلاّ ظرفًا»[4].

---

(١) انظر: مذهب الكوفيين ودليلهم في همع الهوامع ٥٩/١.

(٢) شرح المفصل ٦١/٧.

(٣) شرح التسهيل ٥٠/١، ٥١.

(٤) همع الهوامع ١٠٧/٢.

وفى هذا تعليل باستصحاب صورته: مراعاة أصل سابق على الأصل المنقول الحال عنه فى الأخير سلبًا بمنع هذا الحال الأخير لبعده عن الأصل، وعُبِّر عنه بمنع كثرة التوسع، وبضعفه.

٤- المؤنث غير الحقيقى إذا كان فاعلاً جاز فى فعله أنْ تلحقه علامة التأنيث وألاّ تلحقه نحو: انقطع النعل، وانقطعت النعل، وانكسر القدر، والكسرت القِدر[١].

وقد علل ابن يعيش ذلك بقوله: « لأنَّ التأنيث لَمّا لَمْ يكن حقيقيًّا ضعف، ولم يُعَيَّن بالدلالة عليه، مع أنَّ المذكر هو الأصل فجاز الرجوع إليه »[٢]، فضَعْفُ هذا المؤنث من جهة، وكون المذكر هو الأصل من جهة أخرى تضافرا على مجيء الفعل المسند إلى مؤنث مجازى غيرَ مؤنث بالتاء فى كلام العرب. فعِلّةُ الأصل هنا رُكّبَتْ مع غيرها لتعليل هذا الموضع من السماع.

٥- عَلّلَ الزجاجُ دخول (مِنْ) فى الزمان فى قوله تعالى: ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾[٣] مع أنَّ الأكثر فى الاستعمال مع الزمان منذ ومذ ـ بقوله: « و(مِنْ) جائزٌ دخولُها؛ لأنها الأصل فى ابتداء الغاية والتبعيض »[٤].

٦- لا يصاغ من الأفعال الدالة على الألوان والعيوب الخِلْقِيَّة فعلُ تَعَجُّب ولا أفعل تفضيل، وقد ذُكِر لذلك علتان إحداهما علة أصل، وحاصلها أنَّ الأصل فى هذه الأفعال أن تستعمل على أكثر من ثلاثة أحرف على وزن (افْعَلّ) و(افعالّ) نحو: اسودّ واعوارّ، ولذلك لم يُعِلُّوا حَوِرَ وعَوِر وسَوِدَ؛ لأنها فى معنى: احوَلّ واعوَرّ واسودّ، ومعلوم أن ما زاد على ثلاثة أحرف لا يبنى منه فعل التعجب، ولا أفعل التفضيل[٥].

وهذه العلة تمثل استصحابًا للأصل صورته إبقاء حكم أصل اللفظ عند انتقاله إلى حالة أخرى.

٧- فى استعمال (حبَّذا) موضعان ورد فيهما التعليل بالاستصحاب:

الأول: استعمال (حبَّذا) على صورة واحدة هى صورة الإفراد فلا تثنى (ذا) ولا تجمع، وقد

---

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٥، وشرح الأشمونى ٥١/٢.

(٢) شرح المفصل ٩٤/٥.

(٣) من الآية ١٠٨ سورة التوبة.

(٤) معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٤٧٨/٢، تحقيق د. عبد الجليل شلبى ط. دار الحديث القاهرة، الثانية ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

(٥) انظر: أسرار العربية ص١٢١، واللباب ٢٠١/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٩١/٦، والمقرب ص٧٨.

عَلّلَ العكبرىُّ هذا بأمرين أحدهما «أنَّ المفرد هو الأصل، ويبقى هنا على لفظه لأنه صار كالمثل، والأمثال لا تغير عن أوّليتها»[١].

والموضع الثانى: إذا أفردت (حَبَّ) فإنه يجوز حينئذٍ «أن تُفْتَحَ حاؤها استصحابًا لحالها»[٢]، فلفظ الاستصحاب هنا جاء مُبَيِّنًا علة فتح الحاء.

٨- عَلّل ابن يعيش وجود بعض أحكام الاستفهام فى (كم) الخبرية بالاستصحاب، وذلك فى قوله عن (كم): «وأصلها الاستفهام، والاستفهام يكون بالمبهم ليشرح ما يسأل عنه، وليس الأصل فى الخبر الإبهام، ولذلك كان فى الخبرية شىء من أحكام الاستفهام، وهو أنَّ لها صدر الكلام كالاستفهامية»[٣] وصورة الاستصحاب هنا: إبقاء حكم أصل اللفظ عند انتقاله إلى حال تالية، أو مراعاة حكم للأصل فى حال تالية زال فيها.

٩- الواو والياء إذا وقعتا عينًا لفعل وكانتا قد قلبتا فى أصله[٤] ألفًا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما قلبتا فيه ألفًا لذلك[٥]، «وذلك إمّا فى المضارع المبنى للفاعل كـ(يَخاف) و(يَهاب)، أو المبنى للمفعول كـ(يُخاف) و(يُهاب) و(يُقال) و(يُباع)، أو الماضى مما بنى من ذى الزيادة: (أفعل) نحو أقام وأبان، و(استفعل) نحو: استقام واستبان، أو ما بنى للمفعول من مضارعهما نحو: يُقام ويُستبان»[٦].

ويلاحظ أنَّ شرط الإعلال وهو تحرك الواو أو الياء وانفتاح ما قبلهما لا يتحقق فى المواضع السابقة فى حال واحدة للفظ، ولهذا يقول ابن جنى عن أصول هذه المواضع: «وهذه الصيغ لا توجب إعلالاً؛ لأنَّ الواو والياء إذا سكن ما قبلهما جرتا مجرى الصحيح»[٧]. فما الذى أوجب فيها الإعلال؟

إذا أخذنا (يخاف) مثلاً، فهناك أمران متواليان فيها: الأول: حمل المضارع على الماضى

---

(١) اللباب ١/١٩٠.

(٢) شرح التسهيل ٣/٢٨، وهمع الهوامع ٣/٣٥.

(٣) شرح المفصل ٤/١٢٥.

(٤) إن كان الفعل مضارعًا فأصله الماضى، وإن كان ماضيًا مزيدًا فأصله الماضى المجرد.

(٥) انظر: المنصف ١/٢٤٦، ٢٤٧، واللباب ٢/٣٨٨، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/٦٦، والممتع ٢/٤٤٩، وشرح الشافية للرضى ٣/٩٦، وشرح الأشمونى ٤/٣٢٠.

(٦) شرح الشافية للرضى ٣/٩٦.

(٧) المنصف ١/٢٤٧.

وإتباعه له. والثاني: تحقق طرفي العِلّة في حالين متعاقبين[1]. وإذا كان الأمر الأول يدخل تحت القياس فإنّ الثاني يقع في دائرة الاستصحاب.

وبيان ذلك ـ في المثال الذي معنا ـ أنّ الفعل المضارع (يخاف) يمكن النظر إلى أصله أفقيًّا ورأسيًّا، فالاتجاه الأفقي يعبر عن التقدم في الرتبة النفسية فالأصل الماضي والمضارع تال له، والاتجاه الرأسي يعبر عن التقدم في الرتبة اللفظية فأول أحواله (يَخْوَف) ثم (يَخَوْف) ثم (يخاف).

والصيغة التي ينظر فيها للإعلال هي (يَخْوَفُ) بوزن (يَفْعَلُ) وهي تمثل أصلاً لِما بعدها، والماضي (خَوِفَ) يمثل أصلاً لها، وعندما حدث إعلال في الماضي (بالقلب) فصار (خاف) حُمِلَ عليه المضارع فحدث فيه إعلال (بالنقل) فصار (يَخَوْفُ) وهذا هو الإجراء الأول الذي يدخل في دائرة القياس.

ثم قيل عن (يَخَوْفُ): تحركت الواو في الأصل أي في (يَخْوَف)، والفتح ما قبلها في اللفظ أو الآن، فقلبت الواو ألفًا فصار (يخاف)، وهذا هو الإجراء الثاني الذي يمثل الاستصحاب.

والاستصحاب هنا في مراعاة حكم الأصل، أي حكم فتحة الواو، عند الانتقال إلى حالٍ تالية مع زوال هذا الأصل فيها. فهذا هو الذي سوغ القلب، فالقياس في هذه المسألة علة مَثَّلت الغاية من القلب، والاستصحاب علة تحقق بها شرط القلب، وهو هنا جزء من علة مركبة.

١٠ – إذا وقعت الواو « بين ياء مفتوحة وكسرة حذفت كقولك في (وعد) و(وزن): يَعِد ويَزِن »[2]، والعلة الأولى هنا ظاهرة لكنَّ الواو حذفت من (يَضَع) والعين مفتوحة، فَعَلَّلَ ابنُ عصفور هذا بقوله: « فإن قيل: فلأيِّ شيءٍ حذفت الواو في (يَضَع) مضارع (وضع) ولم تقع بين ياء وكسرة؟ فالجواب أنها في الأصل وقعت بين ياء وكسرة؛ لأنّ الأصل (يَوْضِعُ)؛ لكن فُتِحَت العينُ لأجل حرف الحلق، ولولا ذلك لم يجئ مضارع (فَعَل) على (يَفْعَل) بفتح العين، فلمّا كان الفتح عارضًا لم يعتدَّ به، وحذفت الواو رَعْيًا للأصل »[3].

وهو في هذا التعليل يستعمل الاستصحاب في صورة مراعاة حكم الأصل في الحال التالية مع زواله فيها.

---

(١) جعل العكبري لعلة الإعلال وجهين يستقل كُلٌّ منهما عن الآخر، ولم يتوجه إليَّ مراده، انظر: اللباب ٢/٣٨٨.

(٢) اللباب ٢/٣٥٣.

(٣) الممتع ٢/٤٢٦، وانظر: التعليل نفسه لـ "وجد يَجُد" و"وهب يَهَب" و"وسع يسَع" في اللباب ٢/٣٥٤.

١١- يقول ابن يعيش مُعَلّلاً دخولَ الكسر في الأفعال: « فإن قيل: فهلاً حُرِست الأفعال من الكسر في مثل: اضْرِبِ الرَّجُلَ.

قيل: الكسرة هاهنا عارضة لالتقاء الساكنين فلا يعتدُّ بها موجودةً، ألا ترى أنك لا تعيد المحذوف لالتقاء الساكنين في مثل: زَنَتِ المرأةُ، وبَغَتِ الأمَةُ، وإن كان أحد الساكنين قد تحرك إذ الحركة عارضة لالتقاء الساكنين »[1]، وحاصل هذا التعليل مراعاة الأصل قبل التقاء الساكنين، وعدم الاعتداد بالكسر العارض.

١٢- ويقول ابن يعيش عن (فَعْلَى) صفةً أو اسمًا من حيث الإعلال: « وأمّا (فَعْلَى) فلا نعلمهم غيَّروه بل أَتَوْا به على الأصل، والشيء إذا جاء على أصله فلا عِلّةَ له، ولا كلام أكثر من استصحاب الحال، وأمّا إذا خرج عن أصله فيسأل عن العلة الموجبَة لذلك فاعرفه »[2].

فعبّر باستصحاب الحال في سياق تعليل مجيء (فَعْلَى) دون إعلال.

١٣- ذكر الخضري « أنَّ تصحيح نحو (مِخْيَط) لعدم شبه الفعل أصلاً إذ كسر حرف المضارعة قليل لا يلتفت إليه، أو لأنه مقصور من مِفْعال، كما قال الخليل، فاستصحب تصحيحه بعد حذف الألف فهو هو لا أنه محمول عليه »[3] وهو يشير بالعبارة الأخيرة إلى مذهب ابن مالك وابنه حيث جعلا علة عدم إعلاله شبهه بِمِفْعال[4]، أما تعليل الخضري فمشتمل على استصحاب التصحيح من (مِفعال) إلى (مِفْعَل)، باعتبار (مفعال) هو الأصل، فصورته إبقاء حكم أصل اللفظ عند انتقاله إلى حال تالية.

١٤- يقول الزجاج: « وقوله: ﴿ فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ ﴾[5] بضم الواو لسكونها وسكون اللام، واختير الضم مع الواو لأنَّ الواو هاهنا أصل حركتها الرفع؛ لأنها تنوب عن أسماء مرفوعة، وقد قرئت: ﴿ فَتَمَنَّوِا الْمَوْتَ ﴾ بكسر الواو لالتقاء الساكنين، إذا التقيا من كلمتين كسر الأول منهما، كما تقول: قُلِ الحق فتكسر اللام لسكون لام الحق »[6].

---

(١) شرح المفصل ١٢٣/٣.

(٢) شرح المفصل ١١٣/١٠.

(٣) حاشية الخضري على ابن عقيل ٢٠٥/٢ ط. مصطفى البابي الحلبي - مصر، الطبعة الأخيرة ١٣٥٩هـ - ١٩٤٠م.

(٤) انظر: شرح ألفية ابن الناظم ص٨٦٠، وشرح الأشموني ٣٢٢/٤، وحاشية الخضري ٢٠٥/٢، وانظر: شرح التصريح ٣٩٤/٢، وقد حمل ما قاله الناظم وابنه على مذهب الخليل.

(٥) من الآية ٦ سورة الجمعة.

(٦) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٧٢/٥.

يلاحظ أنه علل ضم الواو بأنّه أصل حركة الواو هنا، وتعليله للكسر أيضًا يتضمن التعليل بالأصل لأنّ التقاء الساكنين يوجب التحريك عمومًا لا الكسر، لكنّ الكسر هو أصل حركة التخلص من التقاء الساكنين، ففى كلا التعليلين استصحاب للأصل، وصورة الأول: إبقاء اللفظ عند النطق كما هو فى أصل وضعه الذهنى، وصورة الثانى إبقاء الحكم الأصلى للنوع وهو الكسر لالتقاء الساكنين فى أحد أفراده وهو المذكور هنا عند النظر فى انطباقه عليه.

١٥- يقول السيوطى عن ترتيب النعوت: « وإذا وُصِفَ بمفرد وظرف أو مجرور وجملة فالأولى ترتيبها هكذا، كقوله تعالى: ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ ﴾[1]، وعلة ذلك أنّ الأصل الوصف بالاسم، فالقياس تقديمه، وإنّما تقدّم الظرف ونحوه على الجملة؛ لأنه من قبيل المفرد »[2]. فعلّلَ تقديم المفرد بأنه الأصل.

* * *

(١) من الآية ٢٨ سورة غافر.

(٢) همع الهوامع ١٢٧/٣.

ثانيًا: دور الاستصحاب فى التوجيه

التوجيه فى اللغة مصدر وجّه الشيءَ، يقال: « وجّه إليه كذا: أرسله، ووَجَّهْتُه فى حاجةٍ، ووَجَّهْتُ وَجْهِيَ لله ... ويقال فى التحضيض: وَجِّهِ الحجرَ وِجْهَةَ ما له، وجهَةَ ماله، ووَجْهُ ما له ... يريد وَجِّه الأمرَ وَجْهَه، يضرب مثلا للأمر إذا لم يستقم من جهة أن يُوَجَّه له تدبيرًا من جهة أخرى، وأصل هذا فى الحجر يوضع فى البناء فلا يستقيم فيقلب على وجه آخر فيستقيم »[1].

ويقال: « شيء مُوَجَّهٌ: إذا جُعِلَ على جهة واحدةٍ لا يختلف »[2].

و(الوجه) « مُسْتَقْبَلُ كُلِّ شيءٍ ... ونفسُ الشيءِ، ومِنَ الدَّهر أوّله، ومن النجم ما بدا لك منه، ومن الكلام السبيل المقصود »[3].

وجاء فى المعجم الوسيط: « الوجه ... من المسألة: ما ظهر لك منها »[4].

أمّا التوجيه فى النحو فقد قال عنه الدكتور تمام حسان: « تَحْديدُ وَجْهٍ ما للحكم »[5]، وإذا كان التوجيه منصبًّا على الكلام فهو بيان وَجْهِهِ فى العربية.

ودور الاستصحاب فى عملية التوجيه النحوى يتمثل فى إبراز أنَّ وجهَ الكلام المبحوث فيه أنه قد جاء على الأصل سواء أكان ذلك لظاهرة موجودة فى عدد من النصوص أم كان لنص معين.

ويتضح هذا الدور من خلال المسائل التالية:

١ – الأصل فى الأسماء الإعراب، وتبنى بعض الأسماء لشبه الحرف، « ولو عارض شبهَ الحرفِ ما يقتضى الإعراب استصحب »[6] الإعرابُ، ومثال ذلك « (أىّ) فإنها فى جميع أحوالها تناسب الحروف، إلاّ أنَّ هذه المناسبة تعارضها مخالفةُ (أىّ) لسائر الموصولات، ولأدوات الاستفهام والشرط بإضافتها، وكونها بمعنى (بعض) إن أضيفت إلى معرفة، وبمعنى (كل) إن أضيفت إلى نكرة، فعارضت مناسبةُ أىٍّ للمعرب مناسبتها للحرف فغلبت مناسبة المعرب؛ لأنها داعية إلى ما هو

(١) لسان العرب ٤٧٧٦/٦.
(٢) لسان العرب ٤٧٧٧/٦.
(٣) القاموس ٢٨٩/٤.
(٤) المعجم الوسيط ١٠٥٧/٢.
(٥) الأصول ص٢٣١، ط. الهيئة العامة للكتاب.
(٦) شرح ابن الناظم ص٣٠.

مستحق للاسم بالأصالة »[١]. وهذا بيان من ابن مالك لوجه إعراب (أى) فى كلام العرب مع أن علة البناء موجودة فيها.

٢- يقول العكبرى: « يجوز إبقاء حروف المدّ فى الفعل المجزوم، كقول الشاعر:

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا * مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو ولم تَدَعِ[٢]

فلم يحذف الواو، ومن الألف قول الآخر:

إذا العَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ * ولا تَرَضَّاها ولا تَمَلَّقِ[٣]

وقال آخر:

وتَضْحَكُ مِنّى شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ * كأنْ لَمْ تَرَى قَبْلِى أَسِيرًا يَمَانِيا[٤]

ومن الياء:

أَلَمْ يَأتِيكَ والأنباءُ تَنْمِى * بما لاقَتْ لَبُونُ بَنِى زِيادِ[٥] »[٦].

ثم يقول مُبَيِّنًا وجه ذلك: « ووجه ذلك أنه أخرج الأفعال على الأصل، وجعل الجزم فى الحركات المستحقة فى الأصل »[٧].

وهو بهذا يُوَجِّه هذه النصوصَ على أنَّ فيها إبقاءً للفعل على أصله، إذ الأصل أن يُجْزَمَ الفعل بالسكون، ثم يحكى وجهًا آخر فيقول: « وقال قوم: لامات هذه الأفعال محذوفة بالجزم،

---

(١) شرح التسهيل ٣٩/١.

(٢) البيت دون نسبة فى معانى القرآن للفراء ١٦٢/١، ١٨٨/٢، ولأبى عمرو بن العلاء فى نزهة الألباء ص٢٤، ومعجم الأدباء ٣٤٦/٣، وقال البغدادى: « البيت مع شهرته لم يعرف قائله » شرح شواهد الشافية ٤٠٧/٤.

(٣) البيتان لرؤبة فى ملحقات ديوانه ص١٧٩، ديوان رؤبة بن العجاج، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسى ط. دار ابن قتيبة ـ الكويت د.ت. وانظر: شرح شواهد الشافية للبغدادى ص٤٠٩.

(٤) البيت لعبد يغوث بن وقّاص الحارثى من المفضلية رقم (٣٠)، المفضليات ص١٥٥. تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ط. دار المعارف ـ مصر، الثامنة د.ت.

(٥) البيت لقيس بن زهير وهو فى الكتاب ٣١٦/٣، والخصائص ٣٣٤/١، ٣٣٧، والمنصف ٨١/٢، ١١٤، وأمالى ابن الشجرى ١٢٦/١، وخزانة الأدب ٣٦١/٨.

(٦) اللباب ١٠٨/٢، ١٠٩.

(٧) اللباب ١٠٩/٢.

والحروف الموجودة الآن فاشية عن إشباع حركات »[1]. فالظاهرة واحدة ولكنَّ النحاة اختلفوا فى بيان وجهها من العربية.

٣- يقول العكبرى أيضًا فى (باب الخطاب): « حرف الخطاب الكاف فى (ذاك) وقد دللنا على أنها حرف فى باب المعرفة، فإن قيل: كيف تثنى وتجمع وهى حرف؟ قيل: فيه جوابان: ... الثانى: أنَّ الكاف فى الأصل اسم مضمر، ثم خلعت دلالة الاسمية عنها وبقيت لمجرد الخطاب، فبقى عليها اللفظ الذى كان لها وهى اسم »[2].

والتوجيه هنا لا ينصرف مباشرة إلى الظاهرة اللغوية وهى مجىء كاف الخطاب مثناة أو مجموعة، وإنما ينصرف إلى حكم النحوىّ على هذه الكاف بأنها حرف، إذ يتعارض هذا الحكم مع تثنيته وجمعه فاحتاج إلى بيان وجهه، وقد بَيَّنَ أنَّ وجهَه استصحاب أصل الكافِ؛ إذ أصلها الاسمية، وصورته إبقاء حكم أصل اللفظ عند انتقاله من حالة إلى أخرى، أو مراعاة حكم أصل اللفظ فى حال تالية زال فيها.

٤- ما سُمِّىَ به من المجموع بالألف والتاء فصار علمًا مفردًا كـ(أَذْرِعات) اسم لبلد « فالأشهر بقاؤه على حاله الكائن قبل التسمية من النصب بالكسرة منوّنًا، ويجوز ترك تنوينه مع الكسرة، وإعرابه إعرابَ ما لا ينصرف فيجر وينصب بالفتحة »[3].

فقول السيوطى: « الأشهر بقاؤه على حاله » إنما هو توجيه للحكم المذكور عقبه وهو النصب بالكسرة منوّنًا.

٥- يقول سيبويه عن ضمير الفصل: « اعلم أنَّ ما كان فَصْلاً لا يُغَيِّرُ ما بَعْدَه عن حاله التى كان عليها قبل أن يُذكر، وذلك قولك: حَسِبْتُ زيدًا هو خيرًا منك، وكان عبد اللّه هو الظريفَ، وقال اللّه عزَّ وجَلَّ: ﴿ وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقَّ ﴾[4] »[5].

فيلاحظ أنّه قد جاء بالتوجيه فى ضمن ذكره للحكم، فحكم ما بعد ضمير الفصل إن كان منصوبًا النصب، ووجه النصب استصحاب الأصل المعبر عنه هنا بعدم التغيير عن الحال التى كان عليها. وصورة هذا الاستصحاب: إبقاء حكم أصل اللفظ عند انتقاله إلى حال تالية.

---

(١) اللباب ١٠٩/٢.

(٢) اللباب ١٤١/٢، والجواب الأول أنّ الصيغة وضعت للتثنية والجمع ابتداءً.

(٣) همع الهوامع ٧٨/١.

(٤) من الآية ٦ سورة سبأ.

(٥) الكتاب ٣٩٠/٢.

٦- يقول رضي الدين الاستراباذي عن هاء (هذه): « وبعضُ العرب يبقيها على سكونها كميم الجمع؛ فلا يأتي بالصّلة، وهو الأصل، ولكنه قليل الاستعمال، يقول: هذهْ وصلا ووقفًا »[١]. فهو يذكر نطق بعض العرب ثم يُبَيِّن وجهَه بقوله: "وهو الأصل"، فحكمه على نطق العربي بأنه الأصل توجيه له بالاستصحاب، وصورته إبقاء اللفظ عند النطق على أصل وضعه الذهني.

٧- هاء الغائب الأصل فيها إشباع حركتها[٢]، فإذا كان قبلها ساكن نحو: مِنْه، وتأتِيْه، ونرجُوْه، كَثُر اختلاس الضمة والكسرة، وإذا وقعت بعد متحرِّك فمنهم مَنْ يَخْتَلِس ومنهم مَنْ يسكنها، ومسألتنا إذا كان قبلها ساكن وحذف لعارض من جزم أو وقف، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ ﴾[٣]، إذ يجوز الإشباع والاختلاس والإسكان، وقد وجّه ابن مالك الاختلاسَ باستصحاب الأصل، إذ يقول: « ومن اختلس استصحب ماكان للهاء قبل أنْ يحذف الألف؛ لأنَّ حذفها عارضٌ والعارضُ لا يُعْتَدُّ به غالبًا »[٤]، وقد عبَّر السيوطي في توجيهه لذلك بالنظر إلى الأصل إذ يقول: « جاز فيها الأوجه الثلاثة: الإشباع ... والاختلاس نظرًا إلى الأصل؛ لأنها بعد ساكن ... »[٥]، وصورة الاستصحاب هنا مراعاة حكم للأصل في حال تالية زال فيها.

٨- قَسَّم ابن هشام الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية بناءً على ما صُدِّر فيها[٦]، ثم قال: « والمعتبر أيضًا ما هو صدر في الأصل، فالجملة من نحو: كيف جاء زيد، ومن نحو: ﴿ فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ ﴾[٧]، ومن نحو: ﴿ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾[٨] و﴿ خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ ﴾[٩] فعلية؛ لأنَّ هذه الأسماء في نِيَّة التأخير، وكذا الجملة في نحو: يا عبدَ اللَّه، ونحو: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾[١٠]، ﴿ وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا ﴾[١١]، ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴾[١٢] فعلية؛ لأنَّ

(١) شرح الشافية للرضي ٣٠٩/٢.
(٢) انظر: شرح التسهيل ١٣٢/١.
(٣) من الآية ٧ سورة الزمر.
(٤) شرح التسهيل ١٣٣/١.
(٥) همع الهوامع ١٩٧/١.
(٦) انظر: مغني اللبيب ٤٣٣/٢.
(٧) من الآية ٨١ سورة غافر.
(٨) من الآية ٨٧ سورة البقرة.
(٩) من الآية ٧ سورة القمر.
(١٠) من الآية ٦ سورة التوبة.
(١١) من الآية ٥ سورة النحل.
(١٢) الآية ١ سورة الليل.

صدورها في الأصل أفعال، والتقدير: أدعو زيدًا، وإن استجارك أحد، وخلق الأنعام، وأقسم والليل»[1].

والتوجيه بالاستصحاب هنا واقع في الحكم على هذه الجمل بالفعلية باعتبار أصل وضعها، الذي عَبَّر عنه ابن هشام هنا مرة بنية التأخير، ومرة بالتقدير، وصورته إبقاء اللفظ عند النظر في حكمه على أصل وضعه الذهني.

٩- الأصل في المبتدأ التعريف، والأصل في الخبر التنكير[2]، فإذا اجتمع معرفةٌ ونكرة حُكِمَ على المعرفة بأنها المبتدأ، وعلى النكرة بأنها الخبر[3]، وهذا توجيه للتركيب باستصحاب الأصل في المبتدأ والخبر، وصورته إبقاء اللفظ عند النظر في حكمه على أصل وضعه الذهني.

١٠- يقول السيوطي عن الرتبة الأصلية بين المبتدأ والخبر: «ويجب التزام الأصل لأسباب»[4] ثم ذكر عشرة أسباب، والحق أنَّ الحكم الواجب هنا هو تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، وقول السيوطي: «يجب التزام الأصل» تعبير عن هذا الحكم متضمنًا بيان وجهه، الذي هو استصحاب أصل الرتبة بين المبتدأ والخبر.

١١- يقول المالقي عن مذهب غير أهل الحجاز في (ما) النافيّة: «مذهب بني تميم وغير أهل الحجاز ونجد أن يرفعوا بعدها المبتدأ والخبر على الأصل وهو القياس»[5].

فهو يذكر الحكم ـ رفع المبتدأ والخبر بعد ما ـ ثم يعقبه بتوجيهه بقوله: «على الأصل، وهو القياس» وفي الشق الأول توجيه بالاستصحاب صورته إبقاء حكم اللفظ عند انتقاله من حالة إلى أخرى، والشق الثاني استعمل فيه لفظ (القياس) والمراد به القياس في (ما) إذ هي حرف غير مختص فلا تستحق عملاً[6]. ومعنى القياس هنا القاعدة الكلية.

١٢- اختلف النحويون في توجيه (لا غُلامَ لك) و(لا أبالك) إلى قولين في كلٍّ منهما

---

(١) مغني اللبيب ٤٣٤/٢، وانظر: همع الهوامع ٥٠/١.

(٢) انظر: شرح المفصل ٨٥/١، وهمع الهوامع ٣٢٥/١.

(٣) انظر: المرجعين السابقين، وقد ذكر السيوطي أنَّ سيبويه استثنى من هذا الحكم صورتين هما نحو: كم مالك، وخيرٌ منك زيد.

(٤) همع الهوامع ٣٢٩/١.

(٥) رصف المباني ص٣١٣.

(٦) انظر: شرح التسهيل ٣٦٩/١.

استصحاب، فأمّا الأول فهو توجيه سيبويه لهذا التركيب بأنّ اللام زائدة مقحمة والاسم مضاف فى الأصل إلى ما بعدها، وحذف التنوين بعد زيادة اللام إبقاء للاسم على الحال الأولى له وهى الإضافة، يقول سيبويه: « وإنما كان ذلك من قِبَلِ أنّ العرب قد تقول: لا أباك فى معنى: لا أبالك، فعلموا أنهم لو لم يجيئوا باللام لكان التنوين ساقطًا كسقوطه فى: لا مِثْلَ زيدٍ، فلمّا جاءوا بلام الإضافة تركوا الاسم على حاله قبل أن تجيء اللام إذ كان المعنى واحدًا »[1].

وأمّا التوجيه الثانى فهو أنّ الاسم مركّب مع (لا) مَبْنِيٌّ، قال ابن يعيش: « وهذا الوجه هو الأصل والقياس »[2] واختاره السيوطى « لسلامته من التأويل، والزيادة، والحذف، وكلها خلاف الأصل »[3].

ويلاحظ أنّ التركيب واحد وتوجيهه هو الذى تعدد، ومع أنّ التوجيهين استصحاب للأصل فإنّ الأصل المستصحب مختلف بينهما وهذا هو سبب اختلاف التوجيهين، فسيبويه استصحب سقوط التنوين من الحال السابقة للتركيب، ومن قال بالوجه الثانى استصحب أصل وضع الجملة وعلى نحو خاص عدم الزيادة وعدم الحذف.

١٣- تحدث المبرد عن (لا) النافية للجنس إذا دخلت عليها همزة الاستفهام وذكر أنّ الإعراب السابق على دخول الهمزة يبقى بعد دخولها، فقال: « أمّا كونها للاستفهام فعلى حالها قبل أن يحدث فيها علامته، تقول: ألا رَجُلَ فى الدار؟ على قول مَنْ قال: لا رجلَ فى الدار. ومن قال: لا رجلَ فى الدار ولا امرأةَ، قال ألا رجلَ فى الدار ولا امرأةَ، ومن قال: لا رجلَ ظريفًا فى الدار، قال: ألا رجلَ ظريفًا؟ ومَنْ لم ينوّن ظريفًا قبل الاستفهام لم ينوّن هاهنا »[4].

١٤- يقول ابن مالك: « يجوز فى المنعوت بابن نحو: يا زيدُ بن عمرو الضَّمُّ استصحابًا لحاله قبل النعت، والفتح إعرابًا نحو: يا زيدَ بنَ عمرو »[5]، فاستخدم مصطلح الاستصحاب فى توجيه ضم المنادى الموصوف بابن.

١٥- ويقول ابن مالك أيضًا مستخدمًا الاستصحاب فى توجيه ما ورد عن العرب فى بابى

---

(١) الكتاب ٢/٢٧٦.

(٢) شرح المفصل ٢/١٠٥.

(٣) همع الهوامع ١/٤٦٥.

(٤) المقتضب ٤/٣٨٢، وانظر: شرح الألفية لابن الناظم ص١٩١.

(٥) شرح التسهيل ٣/٣٩٣.

الاستغاثة والندبة: «إن كان المستغاث قبل الاستغاثة معربًا استصحب إعرابه ... وإن كان مبنيًّا قبل النداء استصحب بناؤه»[1]. ويقول عن المندوب: «ومن مساواته في الأحكام [يعني مساواة المندوب للمنادى] أنه إذا دعت الضرورة إلى تنوينه جاز استصحاب ضمته وتبديلها فتحة»[2].

ويقول عنه أيضًا: «وإنْ وُجِدَت الفتحة قبل أن يُجاء بالألف اسْتُصْحِبَتْ إذا جيء بالألف كقولك في (عبد يغوث): يا عبد يغوثاه»[3].

ويقول: «ومن قال في النداء: يا غلاميَ بالفتح استصحب الفتح في الندبة نحو: واغلامياه. ومن لم يجئ بالألف فله أن يقول: واغلامِي بالسكون، وواغلامِيَهْ باستصحاب الفتحة وزيادة هاء السكت»[4].

وظاهر كلامه في النصوص السابقة أنه يذكر الحكم لا توجيهه، والحقيقة أنه يسبك التوجيه والحكم في عبارة واحدة، فحين يقول مثلا: «استصحب إعرابه» فالحكم هو الإعراب والاستصحاب توجيه له.

١٦- يقول العكبري: «للعرب في الباقي بعد الترخيم مذهبان: أحدهما: تركه على ما كان عليه، وهو الأجود؛ لأنَّ بقاءه على ذلك يُنَبِّه على الأصل. والثاني: أن يُضَمَّ على كلِّ حال، ويُجْعَل كأنَّه اسم قائم برأسه»[5].

وقد نصَّ السيوطي على أنَّ المذهب الأول «أكثر استعمالاً وأقواهما في النحو»[6].

ويلاحظ أنَّ الحكم هنا هو بقاء ما قبل المحذوف على ما كان عليه قبل الحذف من فتح أو ضم أو كسر أو سكون. وتوجيهه بالاستصحاب مشار إليه في قوله: «تركه على ما كان عليه».

١٧- (قطُّ) ظرف غير متصرف يستغرق ما مضى من الزمان، ويُسْتَعْمَلُ مُضَعَّفًا ومُخَفَّفًا[7]، فبعض مَنْ خَفَّفَه بناه على الضَّمِّ وبعضهم بناه على السكون، ويقول ابن مالك عَمَّن ضَمَّ: «ومن

---

(١) شرح التسهيل ٣/٤١٠.

(٢) شرح التسهيل ٣/٤١٤.

(٣) شرح التسهيل ٣/٤١٥.

(٤) شرح التسهيل ٣/٤١٥.

(٥) اللباب ١/٣٥١.

(٦) همع الهوامع ٢/٦٧.

(٧) انظر: شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ٢/١٣١، ١٣٢.

قال: (قَطُ) بالضمّ والتخفيف، فَمُخَفَّفٌ ناوٍ للتضعيف؛ فلذلك استصحب ما كان معه من الحركة »[١].

فهو يوجه الضمَّ في حال التخفيف بكونه مستصحبًا من حال التضعيف، وصورة هذا الاستصحاب: إبقاء حكم أصل اللفظ عند انتقاله إلى حال تالية.

١٨- ذهب قوم إلى أنّ (سبحان) علم جنس على التسبيح، واستدلوا بقول الشاعر:

سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفاخِرِ[٢]

وانكر الرضي ذلك وقال: « لا دليل على علميته؛ لأنه أكثر ما يستعمل مضافًا فلا يكون علمًا، وإذا قطع فقد جاء منوّنًا في الشعر »[٣].

أمّا الشاهد المذكور فقد وجهه بقوله: « لا مانع من أن يقال: حُذِفَ المضاف إليه وهو مراد للعلم به، وأُبْقِيَ المضاف على حاله؛ مراعاةً لأغلب أحواله، أعني التجرد عن التنوين »[٤].

وفي هذا التوجيه استصحاب نصب (سبحانَ) بلا تنوين من الحال السابقة على التركيب الظاهر، وهي (سبحانَ اللّه) بذكر المضاف إليه، ثم حذف المضاف إليه وبقي النصب في المضاف بلا تنوين، وصورته إبقاء حكم أصل اللفظ عند انتقاله إلى حالة تالية.

١٩- كلمة (أمس) اسم فأصل وضعها أن تكون معربة، ولـمّا تضمنت معنى (أل) التعريف بنيت على الكسر، فإذا تحلت بها أو أضيفت أعربت لأنها تفقد تضمن (أل)، إلا أنّ بعض العرب بناها مع (أل)، ويقول ابن مالك عن هذا: « ومن العرب من يستصحب البناء مع مقارنة الألف واللام كقول الشاعر:

وإنّي وقفتُ اليومَ والأمْسِ قبلَه * ببابِكَ حتى كادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ[٥]

فكسَر السين وهو في موضع نصب، والوجه فيه أن يكون زاد الألف واللام بغير تعريف، واستصحب معنى المعرفة، واستدام بالبناء »[٦]. والتوجيه بالاستصحاب في هذه العبارة ظاهر.

---

(١) شرح التسهيل ٢/٢٢٢.

(٢) عَجُز بيت للأعشى وصدره: أقول لـمّا جاءني فَخْرُه، وهي في ديوان الأعشى ص١٤٤ وروايته فيه "الفاجِرِ"، ديوان الأعشى شرح د. يوسف شكري فرحات، ط. دار الجيل - بيروت، الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

(٣) شرح الكافية ٢/١٣٣، وانظر: حاشية الصبان على الأشموني ١/١٣٥.

(٤) شرح الكافية ٢/١٣٣.

(٥) سبق تخريجه ص٤٩.

(٦) شرح التسهيل ٢/٢٢٤، وقد ذكر للكسر وجهًا آخر، وانظر: ارتشاف الضرب ٣/١٤٢٩، وهمع الهوامع ٢/١٤٠.

٢٠- يقول ابن مالك: «إذا توسط مستثنى بين شيئين يصلح استثناؤه منهما فالاستثناء من السابق أوْلى؛ لأنّ تأخر المستثنى عن المستثنى منه هو الأصل فلا يعدل عنه إلا بدليل»[١].

والاستصحاب هنا استدل به ابن مالك على أنّ الاستثناء من السابق في هذه المسألة أوْلى، وصورته: إبقاء اللفظ عند النظر في حكمه على أصل وضعه.

ويظهر دور هذا الاستصحاب في التوجيه في توجيه قوله تعالى: ﴿قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا. نِصْفَهُ﴾[٢]، يقول السيوطي: «فـ(إلا قليلاً) صالحٌ لكونه من (الليل) ومن (نصفه)، لكنه تقدم على (نصفه) فاختص بالليل؛ لأنّ الأصل في الاستثناء التأخير»[٣]، و«النصف بدل من القليل، وبذلك تبين مقدار المستثنى، واستفيد من الخطاب التخيير بين قيام النصف أو أقل منه أو أكثر منه»[٤].

٢١- الأصل ألاّ يَدُلَّ الحرفُ إلاّ على ما وُضِعَ له، ولا يَدُلُّ على معنى حرف آخر[٥]، وقد استعمل الرضى هذا الأصل في التوجيه في قوله: «فلا تقول: إنّ على بمعنى (مِنْ) في قوله تعالى: ﴿إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ﴾[٦]، بل يُضَمَّن (اكتالوا) معنى (تحكموا في الاكتيال وتسلطوا)»[٧].

كما استصحب أصلاً آخر في التوجيه وهو: الأصل عدم زيادة حروف المعاني[٨]، في قوله: «ولا يحكم بزيادة (في) في قوله:

يَجْرَحْ في عَرَاقِيبِها نَصْلِي[٩]

بل يضمن (يجرح) معنى: يؤثر بالجرح»[١٠].

---

(١) شرح التسهيل ٢/٢٩٣.

(٢) سورة المزمل ٢، ٣.

(٣) همع الهوامع ٢/١٩٧.

(٤) شرح التسهيل ٢/٢٩٣.

(٥) انظر: الإنصاف ٢/٤٨٠.

(٦) من الآية ٢ من سورة المطففين.

(٧) شرح الكافية للرضى ٢/٣٤٥.

(٨) انظر: الأشباه والنظائر ١/٨٠.

(٩) جزء من بيت لذى الرمة وتمامه: وإنْ تَعْتَذِرْ بالمَحْلِ من ذى ضُروعِها * إلى الضّيْفِ ... وهو في ديوانه ١/١٥٦، ديوان ذى الرُّمَّة غيلان بن عقبة العدوى المتوفى سنة ١١٧هـ، شرح الإمام أبى نصر أحمد بن حاتم الباهلى صاحب الأصمعى، رواية أبى العباس ثعلب حققه وقدم له وعلق عليه د. عبد القدوس أبو صالح، ط. مؤسسة الرسالة ـ بيروت الثالثة ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

(١٠) شرح الكافية للرضى ٢/٣٤٥.

٢٢- فى قوله تعالى: ﴿ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ ﴾[1] ذهب الحوفى إلى أنَّ ﴿ بَعْضُها فَوْقَ بَعْضٍ ﴾ جملة مخبر بها عن "ظلمات"[2] مع أنَّ "ظلمات" نكرة غير مخصصة، ولذلك وَهَّمَه ابن هشام قائلا: « فالصواب قول الجماعة: إنّه خبر لمحذوف، أى: تلك ظلمات »[3]، لكنه عاد وصحح إعراب الحوفى بتوجيهٍ فيه تمسك بالأصل فقال: « نَعَمْ، إنْ قُدِّرَ أنَّ المعنى: ظُلُماتٌ أىُّ ظلماتٍ، بمعنى ظلمات عظام أومتكاثفة، وتركت الصفة لدلالة المقام عليها،كما قال:

له حاجِبٌ فى كُلِّ أمْـرٍ يَشِـيْـنُـهُ * وليس له عَنْ طالِبِ العُرْفِ حاجِبُ[4]

صَحَّ »[5].

فقد قدَّر أصلاً للتركيب تكون فيه (ظلماتٌ) نكرةً موصوفةً صالحةً للابتداء بها، ثم انتقل التركيب إلى الصورة الظاهرة التى حذفت فيها الصفة، فاستصحب حكمها وهو تخصيص ظلمات الذى يسوغ الابتداء بها ـ فى الحكم على ظلمات بأنها مبتدأ.

٢٣- قال ابن مالك بعد أن ذكر امتناعَ عمل اسم الفاعل إذا صُغِّرَ أو وُصِفَ: « ولم يَرَ الكسائِيُّ ذلك مانعًا؛ لأنه حكى عن بعض العرب: أَظُنُّنى مُرْتَحِلاً وسُوَيِّرًا فرسخًا، وأجاز أن يقال: أنا زيدًا ضاربٌ أىُّ ضارب؛ ولا حُجَّةَ فيما حكاه ... وأمَّا إجازته أنا زيدًا ضاربٌ أىُّ ضارب فلا حُجَّةَ فيه؛ لأنه لم يقل: أنا سمعته من العرب، بل ذكره تمثيلاً، ولو رواه عن العرب لم يكن فيه حجة؛ لأنه كان يحمل على أنَّ زيدًا منصوب بضارب، وضارب خبر أنا، وأىّ ضارب خبر ثان، وهذا توجيه سهل موافق للأصول المجمع عليها فلا يعدل عنه »[6]. فاختار التوجيه الموافق للأصول ومنع العدول عنه.

٢٤- يقول ابن الناظم عن (اثنين) و(اثنتين) إذا ركّبا مع (عشر) و(عشرة): « وأما (اثنا)

---

(١) من الآية ٤٠ من سورة النُّور.

(٢) انظر: مغنى اللبيب ٦٦٢/٢.

(٣) مغنى اللبيب ٦٦٢/٢.

(٤) البيت لمروان بن أبى حفصة، انظر: شرح شواهد المغنى للسيوطى ٩٠٩/٢، منشورات دار مكتبة الحياة ـ بيروت ـ لبنان د.ت. وشرح أبيات مغنى اللبيب للبغدادى ٢٠٥/٧، حققه عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق ط. دار المأمون للتراث دمشق ـ بيروت، الأولى ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م. والحماسة البصرية ٤٥٣/١ قطعة رقم (٣١٠) تحقيق د. عادل جمال سليمان ط. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ مصر سنة ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.

(٥) مغنى اللبيب ٦٦٢/٢.

(٦) شرح التسهيل ٧٤/٣.

و(اثنتا) فيستصحب إعرابهما في التركيب، فيكونان بألف في الرفع، نحو: جاءني اثنا عشر رجلا، واثنتا عشرة امرأة، وبياء في النصب والجر، نحو: رأيت اثني عشر رجلاً، ومررت باثنتي عشرة امرأة»[1].

فهو يبين أنَّ حكمهما عند التركيب الإعراب، وعلى هذا جرى الاستعمال العربي ويوجه هذا الحكم ضِمْنِيًّا باستصحاب الأصل.

٢٥- يشترط لفتح عين المؤنث الثلاثي المجموع بالألف والتاء أن يكون اسمًا، فإذا قيل: امرأة كلبة، فقد انتقل الاسم إلى الوصفية «ففي جمعه الفتح باعتبار الأصل، والتسكين باعتبار العارض»[2] كما يقول ابن مالك، وهو بهذا يوجه الفتح مستعملا إحدى صور الاستصحاب، وهي مراعاة حكم للأصل في حالٍ تالية زال فيها.

٢٦- ذكر الزجّاجي توجيه بعض ما جمع على غير قياسه قائلاً: «وقد قيل: فارس وفوارِس؛ قالوا: لأنه شيء ليس يكون في المؤنث، فَلَمْ يخافوا لَبْسًا، فأخرجوه على الأصل، وقالوا: هالك في الهوالك؛ لأنه مَثَلٌ فأخرجوه على الأصل»[3]. وواضح أنَّ هذا التوجيه توجيه باستصحاب أصل جمع الفاعل.

٢٧- الوقف على المضارع المجزوم والأمر المبني فيه وجهان:

أحدهما: «أن تقف بلا هاء بالإسكان، فتقول: لم يَرْمْ، ولم يَغْزْ، ولم يَخْشْ، واغْزْ، وارْمْ، واخْشْ»[4].

وقد وَجَّه ابن يعيش ذلك بقوله: «ووجهه أنَّ الوقف عارض وإنما الاعتبار بحال الوصل»[5]. وفي هذا التوجيه استصحاب للأصل، إذ الوصل هو الأصل، وهو يعتمد على قاعدة الاعتداد بالأصل وعدم الاعتداد بالعارض.

٢٨- هناك كلمات جاءت مخالفةً للقياس في بابها، فكان القياس أن تُعَلَّ فجاءت مصحَّحَةً، ومن هذه الكلمات ما اطَّرَدَ في السماع مثل: استحوذ، واستروَحَ الريح، وأغيلت المرأة، ومنها ما لم

(١) شرح ابن الناظم ص٧٣٢، ٧٣٣.
(٢) شرح التسهيل ١/١٠١.
(٣) الجمل في النحو للزجاجي ص٣٧٦.
(٤) شرح المفصل ٩/٧٨.
(٥) شرح المفصل ٩/٧٨.

يَطِّرِد مثل: أغْوَلَ، وأجْوَدَ، وأطْوَل، وأطْيَبَ، وأخْيَلَتْ، وأغْيَمَتْ[١].

وقد عَبَّر سيبويه عن مثل ذلك بقوله: « وقد قال قوم فى (مَفْعَلَة) فجاءوا بها على الأصل، كما قالوا: أجْوَدْتُ، فجاءوا بها على الأصل، وذلك قَوْلُ بعضهم: إنَّ الفَكاهَةَ لَمَقْوَدَةٌ إلى الأذى، وهذا ليس بمطرد كما أنَّ أجْوَدْتُ ليس بمطرد »[٢].

وقوله: « وربَّما جاء على الأصل، كما يجيء فَعَلٌ من المضاعف على الأصل إذا كان اسمًا، وذلك قولهم: القَوَد، والحَوَكَة، والخَوَنَة، والجَوَرَة، فأمَّا الأكثر فالإسكان والاعتلال، وإنما هذا فى هذا بمنزلة أجْوَدْتُ واستحوذْتُ »[٣].

ففى عبارة سيبويه التى يحكى بها ما سمع عن العرب مخالفًا لبابه توجيه لهذا المسموع بأنه جاء على الأصل أو أنَّ بعض العرب جاءوا بها على الأصل، وهذا توجيه للمسموع باستصحاب الأصل.

٢٩- يقول أبو حيّان عن النسب إلى نحو: الصِّعِق مما صار بوزن (فِعِل) بإتباع الفاء للعين فى الكسر: « استصحاب الكسرتين فى النسب شذوذ »[٤]، أى حين يقال: صِعِقِيّ[٥]، وهو وإن كان غرضه الحكم على بقاء الكسرتين فى النسب بالشذوذ فإنه باستعماله لفظ (الاستصحاب) يشير إلى وجه مجيء الكسرتين فى هذا النحو.

٣٠- يقول ابن مالك: « (فَعَلَ) الذى عينه واو حين عرض حذف عينه لسكون لامه حُوِّلَ إلى (فَعُلَ)، واستصحب ما كان له من التعدية لأنَّ الضمة عارضة فلم يُعْتَدَّ بها »[٦].

والاستصحاب هنا جزء من عملية توجيه ضم العين وليس مستقلا بالتوجيه.

---

(١) انظر: شرح الشافية ٩٦/٣، والنحاة يُعَلِّلون مثل هذه الكلمات بأنها جاءت كذلك منبهةً على الأصل أى لِيُعْلَمَ أنَّ الأصلَ فى غيرها مما جاء على القياس أن يكون مُصَحَّحًا مثل هذه الكلمات. وليس هذا التعليل فى حدِّ ذاته استصحابًا، وإنما يكون مصاحبًا للاستصحاب الواقع فى النطق المخالف للقياس، وتكون هذه العلة منصبة على عدم تأثير مقتضى العدول عن الأصل كما سبق، انظر أمثلة لها فى: معانى القرآن وإعرابه للزجاج ١٢٢/٢، ١٤٠/٥، ١٤١، والتعليقة للفارسى ٩٧/٣، وشرح المفصل لابن يعش ٣٦/٥، والممتع ٤٨١/٢، ٤٨٢، ٤٨٣.

(٢) الكتاب ٣٥٠/٤.

(٣) الكتاب ٣٥٨/٤.

(٤) ارتشاف الضرب ٦١٢/٢.

(٥) وهناك وجهان آخران هما: صَعِقِيّ، وصَعَقِيّ.

(٦) شرح التسهيل ٤٣٧/٣.

٣١- يقول الرضى فى باب الإمالة: «إن زالت الكسرة التى بعد الألف لأجل الإدغام نحو جادّ وجوادّ، فالأفصح ألا يُعْتَدَّ بها، فلا تميل الألف؛ لأنها ساقطة فى اللفظ لزومًا، وقد اعتبرها قوم نظرًا إلى الأصل، كما أميل نحو (خاف) نظرًا إلى كسرتها الأصلية ... فأمالوا نحو: جادّ وجواد رفعًا ونصبًا وجرًا»[١].

وفى قوله: «وقد اعتبرها قوم نظرًا إلى الأصل» توجيه لإمالة الألف فى جادّ وجوادّ عند هؤلاء القوم باستصحاب الأصل وصورته: مراعاة حكم أصل اللفظ فى حال تالية مع زواله فيها، فأصل اللفظ: جادِد وجوادِد بفك الإدغام، وكسر الدال الأولى، وحكمه جواز الإمالة لوجود الكسرة، وحينما زالت الكسرة فى الحال التالية رُوْعِيَ الأصل وهو ثبوتها، فثبت حكمه فى الحال التالية مع زواله.

٣٢- مما يدخل فى إطار التوجيه بالاستصحاب وزن الكلمة باعتبار أصلها، يقول: السيوطى: «إذا حذف مِنَ الكلمة شيءٌ فلك أن تزنها باعتبار أصلها أوباعتبار ما صار إليه، فوزن شِيَة، وسَهٍ، ويَدٍ باعتبار الأصل: فِعَلَة، وفِعَل، وفَعَل، وباعتبار الحذف:عِلَة، وفَلٍ، وفَعٍ»[٢].

ومثل ذلك إذا حدث فى الكلمة إبدال أو إدغام نحو: يَخَطِّف وازَّيَّنَتْ فوزنهما على الأصل: يَفْتَعِل وتَفَعَّلَتْ، وعلى اللفظ: يَفْطَعِل وازْفَعَّلَت[٣].

والمشهور فى الحذف مراعاة اللفظ، وفى الإبدال والإدغام مراعاة الأصل، ومنع رضى الدين فيما فيه قلب مكانى أو حذف أن يراعى فيه غير اللفظ[٤].

٣٣- وَجَّه الأنبارىّ كسر الياء فى قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتُم بِمُصْرِخِيِّ﴾[٥] فى قراءة من قرأ بكسر ياء (مصرخيّ) بقوله: «وأمّا الكسر فقد قال النحويون: إنّه ردىء فى القياس، وليس كذلك؛ لأنّ الأصل فى التقاء الساكنين الكسر، وإنّما لم تكسر لاستثقال الكسرة على الياء فعدلوا إلى الفتح، إلاّ أنه عُدِل هاهنا إلى الأصل وهو الكسر، ليكون مطابقًا لكسرةِ همزةِ ﴿إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا

---

(١) شرح الشافية للرضى ٧/٣.

(٢) همع الهوامع ٤١٠/٣.

(٣) انظر: المحتسب ٦٠/١، ٦١.

(٤) انظر: شرح الشافية للرضى ٣٢/١.

(٥) من الآية ٢٢ من سورة إبراهيم، وكسر الياء قراءة حمزة، انظر: السبعة فى القراءات ص٣٦٢.

أَشْرَكْتُمُونِ ﴾[١]؛ لأنه أراد الوصل دون الوقف، فلمّا أراد هذا المعنى كان كسر الياء أدلَّ على هذا مِنْ فتحه »[٢]. فقد وَجَّهَه أوّلاً على الأصل، ثم عَلّلَ مجيئه على الأصل؛ لأنَّ القياس فتح ياء المتكلم، وجاء هذا على خلافه فاحتاج إلى علة تقوّيه.

٣٤- يقول مكي بن أبي طالب في توجيه قراءة: البُيُوت، والغُيُوب، والجُيُوب، والشُّيُوخ، والعُيُون بضَمِّ أوائلها[٣]: « ووجه القراءة فيهنَّ بالضم أنه أتى بِهِنَّ على الأصل، ولم يسأل عن الياء وضَمَّتها، وباب (فَعْل) في الجمع الكثير (فُعُول) ولَمَّا كان هذا النوع لا يجوز فيه إلا الضَّمّ إذا لم يكن الثاني ياء نحو: كعوب، ودهور ـ أجرى ما ثانيه ياء على ذلك؛ لأنه الأصل، ولئلا يختلف »[٤].

فهذا توجيه باستصحاب الأصل عَبَّر عنه بقوله: « أتى بِهِنَّ على الأصل » وصورته: إبقاء اللفظ عند النطق على أصل وضعه الذهني.

٣٥- ويقول أيضًا عن إثبات ياء الإضافة أو الياء الأصلية وهي غير ثابتة في خط المصحف: « وجه قراءة مَنْ أثبتها في الوقف، واستسهل ذلك في الياء؛ لأنَّ حروف المَدِّ واللين تحذف من الخط في أكثر المصاحف وتُقْرَأُ بالإثبات في الوصل والوقف، إجماع[٥]، نحو: "إبرهيم وإسمعيل وإسحق" وأكثر الألفات كالقراءة بالألف في الوصل والوقف والخط بغير ألف، وهو كثير في القرآن، فأجرى الياء مجرى الألف فأثبتها في الوصل والوقف، وإن كانت محذوفة في الخط كما فعل الجماعة في الألف »[٦].

ويتضح من المسائل السابقة أن التوجيه بالاستصحاب إمّا أن يكون مباشرًا، بأنْ يُذْكَرَ الحكمُ مُعَقَّبًا بتوجيهه بأنه الأصل، أو أنه باق على حاله، أو نحو ذلك من العبارات الدالة على الاستصحاب. وإمّا أن يكون غير مباشر بأن يذكر البقاء على الأصل، أو الحال، أو عدم التغير عنهما على أنه هو الحكم، وحقيقة الأمر أنه وجه الحكم، ويفهم الحكم من سياق الكلام.

****

(١) من الآية ٢٢ من سورة إبراهيم.

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن ٥٧/٢.

(٣) وهي قراءة أبي عمرو ورواية ورش وحفص وقالون إلاّ (البيوت)، وأبي بكر في (الجيوب)، وقراءة ابن كثير والكسائي في (الغُيوب). انظر: الكشف ٢٨٤/١.

(٤) الكشف عن وجوه القراءات السبع، وعللها، وحججها ٢٨٤/١ لمكي بن أبي طالب، تحقيق د. محيي الدين رمضان، ط. مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الخامسة ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

(٥) كذا في مطبوعة الكشف.

(٦) الكشف ٣٣٣/١.

الفصل الخامس

العدول عن الأصل

الفصل الخامس

العدول عن الأصل

العدول عن الأصل هو العمل المقابل للاستصحاب، وتناوله من هذا المنطلق يَنْصَبُّ على بيان الأسباب التى تؤدِّى إليه؛ لأنَّ هذه الأسباب - فى حقيقة الأمر - هى الأدلة أو العلل التى وقفت فى الكفة المقابلة للاستصحاب، وراجحته فرجحته فى ميزانى الاستدلال والتعليل، فأهمِّيَّة النظر فى هذه الأسباب ترجع - بالدرجة الأولى - إلى كونها كاشفة عن مدى قوة الاستصحاب، وعن علاقته بغيره من الأدلة والعلل، وهى بذلك تشارك فى تحديد موقعه بينها.

والعدول عن الأصل هو التحول عن أصل الوضع سواء أكان هذا واقعًا فى كلام العرب فَيُنَبِّهُ النحوى عليه، أم كان فى نظر النحوى استدلالاً أو تعليلاً أو توجيهًا.

وفكرة العدول عن أصل الوضع أصيلة فى الفكر النحوىّ إذ تظهر بوضوح فى كتاب سيبويه، فهو يستعمل المصطلح وينقله عن الخليل[1]، ويشير إلى شيءٍ من صور العدول تحت باب «ما يكون فى اللفظ من الأعراض»[2].

ثم جاء ابن جنى فعبَّر عن فكرة العدول بالترك والتحوّل، والنقل عن الأصل، والخروج عن الباب[3].

واستعمل الأنبارى لفظ «النقل عن الأصل»[4] فى تعريفه للاستصحاب، لكنه استعمل أيضًا لفظ "العدول" فى كتابه الإنصاف فى مسائل الخلاف[5].

وقد اخترت مصطلح "العدول" لسببين:

أحدهما: أنه الأكثر شيوعًا واستعمالاً لدى النحاة، كما يظهر من مطالعة كتبهم.

والثانى: أنه يَدُلُّ بلفظ واحدٍ على الظاهرة دون لبس، أمّا النقل فلا بُدَّ أن يصحبه قيد "عن الأصل"؛ لأنه إذا أفرد الْتَبَسَ بالنقل الذى هو دليلٌ كالقياس والاستصحاب والإجماع.

---

(١) انظر: الكتاب ٣/٣٣٥.

(٢) الكتاب ١/٢٤.

(٣) انظر: الخصائص ٢/٤٥٩، ٤٦٤.

(٤) انظر: الإغراب فى جدل الإعراب ص٤٦.

(٥) انظر: الإنصاف ١/٣٦، ٣٠٠، ٢/٤٨١، ٦٣٤.

ولفظ المصطلح كلمّا كان أخصر، وأبعد عن اللبس، وأشيع في الاستعمال كان ذلك مُفَضّلاً له على غيره.

ويضاف إلى هذا أنّ الدكتور تمام حسان قد اختاره في كتاب "الأصول"[1] وغَيْره، ممّا مَهّد لشيوعه بين الدارسين المحدثين أيضًا، ومن الأهداف المطلوبة تقليل المصطلحات ما أمكن دون الإخلال بدقة دلالتها على المعنى المراد.

* * *

أنواع العدول عن الأصل:

ينقسم العدول إلى عدولٍ مُطّرد وعدولٍ غير مُطّرد[2]. وينقسم العدول المطرد إلى واجب وجائز، والنظر هنا إلى الجواز النحويّ أمّا ما يوجبه المقام فمَحَلُّه علمُ المعاني.

والمراد بالاطراد في هذا التقسيم الاطراد في القياس، فيتناول العدولُ المطردُ كُلَّ عدولٍ يخضع لقاعدة مطردة يستطيع مُتَعَلِّمُ العربيَّة إجراءَ كلامه عليها. ويتناول العدولُ غير المطرد العدولَ المسموعَ عن العرب بغير قياس مطرد سواء أكان شاذًّا في السماع أيضًا، أم كان مطردًا فيه وهو ما يُنْطَقُ به كما نطقته العرب، ولا يقاس عليه غيره.

وفيما يلي أمثلة لهذه الأنواع:

- أمّا العدول المطرد الواجب:

فمنه وجوب حذف المبتدأ في مواضع[3]، وكذا وجوب حذف الخبر أحيانًا[4]، إذ الأصل الذكر.

ومنه مواضع وجوب تقديم الخبر على المبتدأ[5]؛ إذ الأصل عكسه والأصل الجواز[6]،

---

(١) انظر: الأصول ص١٤٤.

(٢) انظر: الأصول ص١٤٥، ١٥٢.

(٣) انظر: همع الهوامع ١/٣٣٥.

(٤) انظر: همع الهوامع ١/٣٣٧-٣٣٩.

(٥) انظر: الهوامع ١/٣٣٢.

(٦) انظر: حاشية الصبان على الأشموني ١/٢٠٨.

ويحمل عليها تقديم المفعول الثانى على الأول فى باب ظنّ[١].

ومنه أنّ « معنى (كاد) فى أصل الوضع قَرُبَ، ولا يستعمل على أصل الوضع، فلا يقال: كاد زيد مِنَ الفعل »[٢]، والامتناع هنا عديل الوجوب.

ومنه امتناع تقديم المفعول الذى هو فاعل فى المعنى فى نحو: ما أعطيت الدرهمَ إلا زيدًا، والدرهمَ أعطيتُه زيدًا، وأسكنتُ الدارَ بانيها[٣]، إذ الأصل تقديمه، ومعنى امتناع التقديم وجوب التأخير.

ومنه تقديم المفعول به على الفعل والفاعل، أو على الفاعل فقط وجوبًا فى مواضع خلافًا للأصل، إذ أصله التأخُّر عنهما[٤].

ومنه امتناع حذف المفعول به فى صور، أى وجوب ذكره، والأصل الجواز لأنه فضلة[٥].

ومنه العدول بوجوب حذف العامل فى المفعول المطلق[٦]، والتحذير[٧]، والإغراء[٨] فى صور، والاختصاص[٩] مطلقًا.

ومنه إبدال التاء طاءً مع حروف الإطباق، إذ قد « وقع لازمًا فلا يتكلم بالأصل، كما أنّ أصلَ سَيِّد ومَيِّت: سَيْوِد ومَيْوِت ولا يُتكلم بهما، فكذلك اضطربَ افتعل من الضرب، واظتلم افتعل من الظلم، ولا يتكلم بشيءٍ من ذلك »[١٠]، و« يُهْجَرُ الأصل كما هُجِرَ فى نحو قام وقال »[١١].

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٢/٧٥.

(٢) شرح الكافية للرضى ٢/٣٠٤.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢/١٥٢، وشرح الألفية لابن الناظم ص٢٥٠.

(٤) انظر: همع الهوامع ٢/٧، ٨.

(٥) انظر: همع الهوامع ٢/١٠.

(٦) انظر: همع الهوامع ٢/٧٩-٨٢.

(٧) انظر: همع الهوامع ٢/١٧.

(٨) انظر: همع الهوامع ٢/٢٠.

(٩) انظر: همع الهوامع ٢/٢٢.

(١٠) شرح المفصل لابن يعيش ١٠/٤٧.

(١١) شرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٤٨.

- وأمّا العدول المُطَّرِدُ الجائز:

فمنه جواز العدول عن لفظ التثنية إلى لفظ الجمع إذا أُمِنَ اللبسُ قياسًا عن الفرّاء، وصحَّحه ابن مالك لكثرة وروده في الكلام الفصيح، وسماعًا عند غيرهما[١]، ومن ذلك قول النبيِّ ﷺ لأبي بكر وعمرَ رضي اللّه عنهما: «ما أخرجكما من بيوتِكُما»[٢]، وقوله عليه الصلاة والسلام لعَلِيٍّ وفاطمة رضي اللّه عنهما: «إذا أوَيْتُما إلى مضاجعكما فسبِّحا اللّه تعالى ثلاثًا وثلاثين»[٣].

ومنه أنَّ تاء الفاعل لجماعة الذكور تلحقها ميم، والأصل في هذه الميم أنْ تُضَمَّ بإشباع، ويجوز اختلاس الضمة، وهو أقلُّ من الإشباع، ويجوز تسكينها وهو الأكثر[٤]، فهنا عدولان جائزان هما الاختلاس والتسكين، أحدهما أقل من الأصل في الاستعمال، والآخر أكثر منه.

ومنه جواز تقديم الخبر على المبتدأ؛ إذ الأصل تقديم المبتدأ يقول ابن الناظم: «وقد يُعْدَل عن الأصل فيقدم الخبر كقولهم: تميميٌّ أنا، ومشنوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ»[٥].

ومنه أنه «يجوز حذف [الضمير] المجرور [العائد على المبتدأ] إذا كان أصله النصبَ بأن كان المضاف اسمَ فاعل نحو زيدٌ أنا ضاربٌ، أي ضاربُه، بخلاف غيره»[٦].

ومنه «أنَّ الأصل في (كان) أن يُدَلَّ بها على حصول معنًى ما دخلت عليه فيما مضى دون تعرُّضٍ لأوَّليَّةٍ ولا انقطاع كغيرها من الأفعال الماضية»[٧]، ثم يجوز العدول عن هذا الأصل فتدلُّ على الانقطاع بشرط وجود قرينة، كقوله تعالى: ﴿واذكروا نِعْمَةَ اللّه عليكم إذْ كنتُمْ أعداءً

---

(١) انظر: شرح التسهيل ١٠٧/١٠.

(٢) رواه مسلم عن أبي هريرة رضي اللّه عنه في باب "جواز استتباعه غيرَه إلى دار من يثق برضاه بذلك، ويتحققه تحققًا تامًّا واستحباب الاجتماع على الطعام" من كتاب الأشربة، حديث رقم (٢٠٣٨) ٥٠٩/٦ من إكمال المعلم.

(٣) رواه البخاري في كتاب فرض الخمس برقم (٣١١٣) ٢٤٩/٦، وكتاب الصحابة برقم (٣٧٠٥) ٨٨/٧، وفي كتاب النفقات برقم (٥٣٦١) ٤١٦/٩ ورواه مسلم في كتاب الذكر والدعاء برقم (٢٧٢٧) ٢٢١/٨، ولفظه عندهما: «إذا أخذتما مضاجعكما» وفي رواية: «أويتما إلى فراشكما».

(٤) انظر: شرح التسهيل ١٢٢/١.

(٥) شرح الألفية لابن الناظم ص١١٤.

(٦) همع الهوامع ٣١٨/١.

(٧) شرح التسهيل ٣٦٠/١، وانظره: ٣٤٥/١.

فألّفَ بَيْنَ قلوبكم ﴾[١]، أو تدلُّ على الدّوام مثل (لم يزل) كقوله تعالى: ﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا ﴾[٢].

ومنه قول الأنباري عن قوله تعالى: ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَا يَنفَعُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَعْذِرَتُهُمْ ﴾[٣]: « قرئ (يَنْفَعُ) بالتاء والياء، فمن قرأ بالتاء فعلى الأصل ولم يعتد بالفصل، ومن قرأ بالياء اعتد بالفصل فعدل عن الأصل »[٤].

ومنه جواز الفصل بين الفعل ومرفوعه بالمنصوب « ما لم يعرض موجب البقاء على الأصل أو الخروج عنه »[٥].

ومنه جواز تقديم المفعول الثاني على الأوّل في باب أَعْطَيْتُ، يقول الرضى: « فإنْ لم تُلْبِسْ [مخالفةُ الأصل] لقرينةٍ جاز العدول، كقوله تعالى: ﴿ أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ ﴾[٦] »[٧].

ومنه جواز حذف المخصوص بالمدح أو الذم « إذا تقدّم ذكره، أو كان في اللفظ ما يدل عليه، وأكثر ما جاء في الكتاب العزيز محذوفًا، قال اللّه تعالى: ﴿ نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾[٨]، والمراد: أيوب عليه السلام، ولم يذكره لتقدم قصته، وقال: ﴿ وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ ﴾[٩]، أى: فنِعْمَ الماهدون نحنُ، وقال تعالى: ﴿ فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ ﴾[١٠] أى: نحنُ، وقال تعالى: ﴿ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ ﴾[١١] أى: دارُهم، وقال: ﴿ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ ﴾[١٢] أى: عقباهم »[١٣].

---

(١) من الآية ١٠٣ من سورة آل عمران.

(٢) من الآية ٢٧ من سورة الأحزاب، وانظر: شرح التسهيل ١/٣٦٠، وهمع الهوامع ١/٣٨٠.

(٣) الآية ٥٧ من سورة الروم.

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٢٥٢، والقراءة بالياء هي قراءة عاصم وحمزة والكسائي، وبالتاء قراءة باقي العشرة، انظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد ص٥٠٩، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢/٣٤٦.

(٥) ارتشاف الضرب ٣/١٣٤٨.

(٦) من الآية ٢٣ من سورة الجاثية.

(٧) شرح الكافية للرضي ١/٨٤.

(٨) من الآية ٣٠ من سورة ص.

(٩) الآية ٤٨ من سورة الذاريات.

(١٠) الآية ٢٣ من سورة المرسلات.

(١١) من الآية ٣٠ من سورة النحل.

(١٢) من الآية ٢٤ من سورة الرعد.

(١٣) شرح المفصل لابن يعيش ٧/١٣٥.

ومنه أنّ الهمزة المُتطرِّفَةَ بعد ألف زائدة إذا كانت منقلبة عن أصل ككساء ورداء، أو مزيدة للإلحاق كعِلْباء وحِرْباء، جاز فيها عند النسب « قلبُها واوًا، وإبقاؤها بحالها ... لكنّ الإبقاء في المنقلبة لشدة قربها من الأصلية أوْلى منه في الملحِقَةِ ... والقلبُ في الملحِقَة أوْلى من الإبقاء »[1].

ويلاحظ في هذه المسألة أنّ العدول وإن كان جائزًا يكون مرةً أوْلى من البقاء على الأصل ومرّة بالعكس.

– وأمّا العدول غير المطرد فهو الذي ليس له قاعدةٌ تحكمه وتمهد للقياس عليه، ومن ثَمَّ يُنْسَبُ إلى السماع، فهو عدول سماعيٌّ يُحفَظ ولا يُقاس عليه. ومن هذا العدولِ السماعيِّ ما يكون شاذًّا في السماع أيضًا إلى جانب شذوذه عن القياس، ومنه ما يكون مطردًا في السماع.

ومن أمثلة العدول غير المطرد دلالة المفرد على المثنى والجمع إذا لم يكن المفرد جزءًا مما أضيف إليه نحو « ضَعْ رحالَهما، يريدون اثنين، وديناركم مُخْتَلِفَة، أي دنانيركم، وعيناه حسنة أي حسنتان، وقال امرؤ القيس:

بها العَيْنانِ تَنْهَلُّ[2]

أي: تَنْهَلّانِ، وقال الآخر:

إذا ذَكَرَتْ عَيْنِي الزّمانَ الذي مَضَى * بِصَحْـــراءِ فَلْـجٍ ظَلّتا تَكِفَـانِ[3]

أي: عيناي، وقال:

كُلُوا في بَعْضِ بَطْنِكُمُ تَعِفُّوا[4]

أي بطونكم »[5].

وكذا دلالة المثنى على المفرد والجمع نحو:

---

(١) شرح الشافية للرضي ٢/٥٥.

(٢) عجز بيت لامرئ القيس وصدره: لِمَنْ زُحْلُوقَةٌ زُلٌّ، وهو في ديوانه ص٤٢٣، حققه وبَوَّبه حنّا الفاخوري ط. دار الجيل - بيروت د.ت.

(٣) البيت بلا نسبة في الصاحبي ص٤٢٤، وأمالي ابن الشجري ١/١٨٣.

(٤) صدر بيت عجزه: فإنّ زمانَكم زَمَنٌ خَمِيصُ، وهو بلا نسبة في الكتاب ١/٢١٠، والمقتضب ٢/١٧٠، والمحتسب ٢/٨٧، وأسرار العربية للأنباري ص٢٢٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/٨، ٦/٢١.

(٥) همع الهوامع ١/١٦٦، ١٦٧.

« لَأطعمتُ العِراقَ ورافِدَيْهِ[١] ... ...

أى: رافدَه؛ لأنَّ العراقَ ليس لها إلاّ رافد واحد، ومنه لَبَّيْك وإخوته، فإنّه لفظ مُثَنّى وُضِعَ مَوْضِعَ الجمع »[٢].

ومن أمثلته كذلك حذف حرف الجر فى « تَوَجَّه مكّةَ، وذهبَ الشامَ، ومُطِرْنا السَّهْلَ والجَبَل، وضُرِبَ فلانٌ الظهرَ والبطنَ، فلا يقاسُ على هذه الأسماء وما أشبهها غيرُها »[٣].

ومنها ما جاء من أفعال العيوب الظاهرة على ثلاثة أحرف نحو (حَوِلَ)؛ إذ الأصل فيها أن تكون زائدة على الثلاثة[٤].

ومنها أنَّ « الأصل فى الأدوات ألاّ تُمال، وما أُمِيلَ منها فإنَّ ذلك فيها على طريق الشذوذ فلا يتعدى مَوْرِدَ السماع »[٥].

ومنها قول الأنبارى عن "الصابئين": « قُرِئَ بالهمز وتركه، فمَنْ قرأه بالهمز أَتَى به على الأصل ... ومَنْ تَرَكَ الهمز حذفه لاستثقاله طلبًا للتخفيف، وهذا الحذف على خلاف القياس »[٦].

ومما جاء مطردًا فى السماع من هذا العدول قولهم: "أَيْنُق" حيث استَغْنَوْا به عن « أن يأتُوا به والعَيْنُ فى موضعها، فألزموه القلب أو الإبدال، فلم يقولوا: أنْوُق إلا فى شىءٍ شاذٍّ ... وكذا استغنوا بِقِسِيٍّ عن قُوُوس فلم يأتِ إلاّ مقلوبًا »[٧].

ومنه مذهب بعض النحاة فى اسم الفعل المعدول عن لفظ فعل الأمر المأخوذ من لفظه لنحو (نَزالِ) إذ « يقف عند ما جاء عن العرب منه فلا يقول: قَوَامِ فى معنى قُمْ، ولا قَعادِ فى معنى اقْعُد، وهو القياس؛ لأنَّ (فَعالِ) اسم وضعته العرب فى موضع الفَعَلْ، وليس لأحد أن يبتدع اسمًا لم يتكلم به العرب »[٨].

---

(١) صدر بيت للفرزدق وعجزه: فزاريًا أحَذَّ يَدِ القميصِ وهو فى ديوانه ص٣٣٨ ورواية الديوان: أأطعمتَ، ديوان الفرزدق شرحه وضبطه وعلق عليه على فاعور ط. دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، الأولى ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

(٢) همع الهوامع ١/١٦٧.

(٣) شرح التسهيل ٢/١٤٩.

(٤) انظر: اللباب ١/٢٠١.

(٥) همع الهوامع ٣/٣٨٥.

(٦) البيان فى غريب إعراب القرآن ١/٨٨، وتركُ الهمزة قراءة نافع انظر: السبعة فى القراءات ص١٥٨.

(٧) الأشباه والنظائر ١/١٢٣، ١٢٤.

(٨) شرح المفصل لابن يعيش ٤/٥٢، والمذهب الثانى جواز القياس فى كل فعل ثلاثى وهو رأى سيبويه.

فهاهنا عدول عن الأصل وهو دلالة الاسم على معناه، والفعل على معناه إلى وضع الاسم موضعَ الفعل، وقد ورد في أسماءٍ اطَّرَدَ استعمالُها على هذا النحو مع منع القياس عليها في هذا المذهب.

* * *

وسائل العدول عن الأصل:

كما يتنوع العدول باعتبار الاطراد وعدمه، يتنوع باعتبار الوسائل التي يتحقق بها، أو الصور التي يظهر فيها.

وأكتفي في هذا المقام بالإشارة إلى بعض هذه الوسائل؛ لأنَّ تفصيل الكلام عنها يتباعد بنا عن موضوع البحث وهو الاستصحاب.

فمن وسائل العدول أو صوره العدول بالحذف، وبالزيادة، وبالتقديم والتأخير، وبتغيير الإعراب كجعل المصدر النائب عن فعله مرفوعًا، وبناء ما أصله الإعراب وإعراب ما أصله البناء، وبالبناء على الحركة، وبالالتفات، وباستعمال الجامد في موقع المشتق، والنكرة في موقع المعرفة، والمعرفة في موقع النكرة، وبخلع الدليل، وبالتضمين، واستعمال الحرف بمعنى غيره، وبقطع همزة الوصل، ووصل همزة القطع، وبقلب الحرف إلى غيره، وبنقل الحركة، وبالإمالة، وبالإدغام، وبالفصل بين المتلازمين، وبِعَدْل الاسم إلى صيغة أخرى.

ويحتاج هذا النوع الأخير إلى بيان مختصر يزول به ما قد ينشأ من لبس لاشتراكه مع مصطلح (العدول) في المادة.

فالعَدْل نوع من أنواع العدول يتكلم عنه النحاة في باب الممنوع من الصرف على أنه من أسباب منع الاسم من الصرف، وهو ـ كما يقول ابن يعيش ـ: « اشتقاق اسم من اسم عن طريق التغيير له، نحو اشتقاق عُمَر من عامر، والمشتقُّ فرعٌ على المشتقِّ منه »[1].

ثم فرَّق بين العدل والاشتقاق قائلا: « والفرق بين العدل وبين الاشتقاق الذى ليس بعَدْلٍ أنَّ الاشتقاق يكون لمعنى آخر أُخِذَ مِنَ الأوّل كضارب من الضرب، فهذا ليس بعَدْل، ولا من الأسباب المانعة من الصرف؛ لأنه اشتق من الأصل بمعنى الفاعل، وهو غير معنى الأصل الذى هو

(١) شرح المفصل ٦١/١.

الضرب، والعَدْلُ هو أنْ تريدَ لفظًا ثم تعدِلَ عنه إلى لفظ آخر فيكون المسموع لفظًا والمراد غيره، ولا يكون العدلُ في المعنى، إنما يكون في اللفظ؛ فلذلك كان سببًا [يعنى فى المنع من الصرف]؛ لأنه فرع على المعدول عنه»[١].

وبهذا يتضح أنَّ العدل، تغيير في اللفظ فقط دون المعنى، وأنَّ العدول أعمُّ من العدل، إذ يُعَدُّ العَدْلُ فَرْدًا من أفراد العدول.

وقبل الانتقال إلى أسباب العدول أشير إلى أنَّ هناك مجموعةً من القواعد المنهجية (قواعد التوجيه) التي تتعلق بالعدول عن الأصل، ذكر الدكتور تمام حسان طائفة منها[٢]، ويمكن أن يضاف إليها ما يلي:

١- «لا عدول عن الظاهر إلا بدليل»[٣].

٢- «الأصل في كل معدول عن شيء ألا يخرج عن نوع المعدول عنه أخذًا من استقراء كلامهم»[٤].

٣- «كلُّ ما تَضَمَّنَ ما ليس له في الأصل مُنِعَ شيئًا مما له في الأصل؛ ليكون ذلك المنع دليلاً على ما تَضَمَّنَه»[٥].

٤- «معنى المعدول عنه يتضمنه المعدول له»[٦] وهذا في بعض صور العدول لا جميعها.

٥- «لا يعدلون إلى الأثقل عن الأخف والمعنى واحد إلاّ لضرورة»[٧].

* * *

(١) شرح المفصل ٦٢/١، وانظر: الأشباه والنظائر ١٤٩/١.

(٢) انظر: الأصول ص١٤٩-١٥١.

(٣) الجنى الداني ص٥٣٩.

(٤) شرح الكافية للرضى ٧٦/٢.

(٥) الأشباه والنظائر ٢٥١/١.

(٦) همع الهوامع ٩٩/١.

(٧) شرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/٣.

أسباب العدول عن الأصل

ترجع أسباب العدول عن الأصل[1] إلى جانبين أساسيين هما اللفظ والمعنى؛ ذلك أنّ النحو الذى يُمَثّلُ العدولُ جُزْءًا من منهجه يقومُ على تحليل اللغة وتَقْنِينِها، واللغةُ إنما هى ـ فى نهاية المطاف ـ لفظ ومعنى، ومِنْ ثَمَّ ترتَدُّ جُلُّ العلل النحوية إلى هذين العنصرين، وعلى هذا فهناك أسباب لفظية يظهر فيها ما تقوى مراعاته فى بنية اللغة الظاهرة من الناحية اللفظية، وأسباب معنوية يَبْرُزُ مِنْ خلالها دَوْرُ المعنى فى تكوين هذه البنية الظاهرة على المستوى العدولى.

أولا: الأسباب اللفظية

تدور هذه الطائفة من الأسباب حول اللفظ، وهذا يَعْنِى أنّها تتعلق بعملية النطق، والجهاز الصوتى ينحو ـ فى الغالب ـ إلى الاقتصاد فى بَذْل الجهد أثناء إحداثه للأصوات اللغوية[2]، وهذا يعنى أنّ ما يقع من عدول عن أصل الوضع فى الجانب اللفظى أو الصوتى تنبع أسبابه من فكرة الميل إلى الخفّة والبعد عن الثقل، والتعليل بالخِفّة يُمَثّلُ أحدَ « خطين أساسيين ... كانا ـ فى فكر النحاة ـ السببَ وراء كثير من الظواهر اللغوية والقواعد النحوية »[3].

وتتمثل عملية التخفيف المطلوبة فى حذفِ بعض العناصر اللغوية من النطق سواء أكانت حروفًا أم كلماتٍ، وكذلك تقريبُ بعضِ الأصوات من بعضٍ كما فى الإعلال والإبدال والإدغام.

وتقف كثرة الاستعمال أحيانًا وراء القصد إلى التخفيف، وذلك أنّ الشىء يكثر استعماله فيُطْلَبُ تخفيفُه، فهى سابقة، ولذا يُقَدَّمُ ـ هنا ـ الحديث عنها أوّلاً، ثم يأتى الحديث عن عِلّة التخفيف فى مواطنها المباشرة، ثم بقية العلل مَرْعِيًّا فى ترتيبها قوّةُ ارتباطها بفكرة التخفيف، حتى تأتيَ العلل

---

(١) جعل الدكتور تمام حسان أسباب العدول عن الأصل ثلاثة هى:

١- إرادة أمن اللبس الذى قد يكون مع الاستصحاب.

٢- مراعاة أصل آخر حين يتعارض أصلان فى تركيب بعينه.

٣- الذوق العربى فى الأداء اللغوى (النطق) وما يرتبط بهذا الذوق من الظواهر السياقية. انظر: الأصول ١٥٢- ١٥٤. والأول يدخل تحت الأسباب المعنوية والثالث يدخل تحت الأسباب اللفظية وأمّا الثانى فهو سبب منهجى وهو ان يؤدى استصحاب أصل إلى العدول عن أصل آخر، وقد مرَّ بنا من قبل أمثلةٌ على ذلك.

(٢) انظر: الأصوات اللغوية ص٢٣٥ د. إبراهيم أنيس، ط. مكتبة الأنجلو المصرية ـ القاهرة سنة ١٩٩٥م.، والأصول ص١٤٤.

(٣) أصول التفكير النحوى ص١٧٥.

التى تستقِلُ عن هذه الفكرة نوعَ استقلال.

(١) كثرة الاستعمال:

المراد بكثرة الاستعمال عند النحاة « كثرة استخدام المفردات والتراكيب اللغوية، وكثرة دورانها على ألسنة أصحاب هذه اللغة فى المجتمع »[١]. ويُعَبَّر عن هذا المدلول أيضًا بعبارات مثل: كَثُرَ فى كلامهم، وأكثر استعمالاً، جرى فى أكثر الكلام، شاع واطرد، كَثُر وشاع، كثرة الدور، كثرة الورود، غلبة الاستعمال[٢].

وقد كان لكثرة الاستعمال أثر بعيد فى عملية العدول، فهناك العديد من المواطن التى ترد كثرة الاستعمال فيها فى تعليل العدول عن الأصل، ويشير ابن يعيش إلى هذا الأثر بقوله: « ولكثرة الاستعمال أثر فى التغيير، ألا ترى أنهم قالوا: أَيْش، والمراد: أىُّ شىءٍ، وقالوا: وَيْلُمِّهِ، وقالوا: لا أَدْرِ[٣]، فغَيَّرُوا هذه الأشياء عن مقتضاها لضرب من التخفيف عند كثرة الاستعمال »[٤].

وقد أشار ابن جنى - من قبلُ - إلى مسلكين لتأثير كثرة الاستعمال فى سياق الحديث عن الأسماء المبنية بناء لازمًا: « وكان أبو الحسن يذهب إلى أنَّ ما غُيِّر لكثرة استعماله إنما تصورته العرب قبل وضعه، وعَلِمَتْ أنّه لابُدَّ من كثرة استعمالها إيّاه، فابتدءوا بتغييره، علمًا بأنْ لابُدَّ مِنْ كثرته الداعيةِ إلى تغييره ... وقد كان أيضًا أجاز أن يكون قد كانت قديمًا معربةً فلمّا كثرت غُيِّرَتْ فيما بعد »[٥].

فهو يَنْقُلُ عن الأخفش رأيين، أحدهما يجعل تأثير كثرة الاستعمال فى التغيير تأثيرًا ذهنيًا فهو فى الحقيقة تأثيرُ تَوَقُّعِ كثرة الاستعمال لا تأثيرُ هذه الكثرة نفسِها مباشرةً، والثانى: يجعل تأثير كثرة الاستعمال تأثيرًا فعليًّا مباشرًا، وهذا يقتضى أن يكون العنصر المُغَيَّر (المعدول به عن الأصل) قد سبق استعماله بالفعل فى صورته الأصلية قبل التغيير، بعكس الرأى الأول الذى يقتضى استعمالَ العنصر المغيَّر ابتداءً فى الصورة التى عُدِلَ به إليها.

---

(١) كثرة الاستعمال وأثرها فى اللغة نظرًا وتطبيقًا ص٥، د. فريد عوض حيدر، ط. مكتبة النهضة العربية ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

(٢) السابق ٦-١٠.

(٣) فى المطبوعة (لا أدرى) بإثبات الياء والصواب ما أثبته، وانظر: الكتاب ١٩٦/٢، ٢٥٦، ٥٠٦/٣، ٣٩٩/٤.

(٤) شرح المفصل ١٠٢/٤.

(٥) الخصائص ٣٣/٢.

وقد رجّح ابن جنى الرأى الأول؛ لأنه أدلُّ على حكمة العرب وأشهدُ لها بعلمها بمصاير أمرها[1].

والحق أنّ الرأى الثانى لا يمكن الاستغناءُ عنه فى المسائل التى ورد فيها عن العرب استعمالُهم لصورتَي اللفظ الأصليةِ والمحوَّلةِ عنها، وأنّ الرأى الأول إنما يصِحّ فيما لم ينقل عن العرب فيه استعمالٌ للصورة الأصلية للعنصر المغيَّر.

أمّا عن علاقة كثرة الاستعمال بالخِفَّة فقد فَرَّقَ بعض النحاة بين التعليل بالخِفَّة والتعليل بكثرة الاستعمال، فابن مالك يرجح قول يونسَ بجواز حذف نون (كان) إذا وقع بعدها ساكن، ويعلل له بقوله: « لأنّ هذه النونَ إنما حُذِفَتْ للتخفيف، وثِقَلُ اللفظِ بثبوتها قبل ساكن أشَدُّ من ثِقَلِهِ بثبوتها دون ذلك، فالحذف حينئذ أولى »[2]، فَيَرُدُّ عليه أبو حيّان ذلك « بأنّ التخفيف ليس هو العلةَ، إنما العِلّةُ كثرةُ الاستعمال مع شبهها بحروف العلة، وقد ضَعُفَ الشَّبَهُ كما تقدم فزال أحدُ جُزْأيها، والعِلّة المركبة تزول بزوال بعض أجزائها »[3].

فجعل أبو حيان كثرةَ الاستعمال نفسَها جزءًا من العلة المباشرة للعدول، ولم يجعلها علةَ وراء التخفيف، بل إنه نفى علة التخفيف هنا مع إثباته لكثرة الاستعمال، فالتعليل بكثرة الاستعمال عنده يَصِحُّ دون قصد التخفيف.

ومن المسائل التى جاءت فيها كثرة الاستعمال فى إطار بيان سبب العدول عن الأصل قول ابن يعيش عن ضمير الجمع فى نحو: ضربهُم، وعليهم، وبهِم: « الأصل أن يلحق الضميرَ الواوُ، نحو: ضربكمو، وضربهمو، وبهمِى، بدليل ثبوتها فى التثنية نحو: ضربكما، وضربهما، وبهما، وإنما حذفوا الواو لضرب من التخفيف لكثرة الاستعمال، وثِقَلِ اجتماع الضمتين مع الواو فى ضربكمو، وضربهمو، والكسرتين والياء فى بهِمِى ونحوه »[4].

وهو فى هذا يُرَتِّبُ علةَ التخفيف على عِلّتَيْنِ هما كثرة الاستعمال وثِقَلُ اجتماع المتجانسات.

ومنها أنّ الفراء ذهب إلى أنّ الأصلَ فى النداء أن يقال: « يا زيداه كالنُّدْبَة، فيكون الاسم

(١) انظر: الخصائص ٢/٣٣.

(٢) شرح التسهيل ١/٣٦٦.

(٣) همع الهوامع ١/٣٨٨. وانظر: ارتشاف الضرب ٣/١١٩٣.

(٤) شرح المفصل ٩/٨٦.

بين صوتين مَدِيْدَيْن ... فلما كثُر فى كلامهم استَغنَوْا بالصوت الأول وهو (يا) عن الثانى وهو الألف فى آخره، فحذفوها وبَنَوْا آخِرَ الاسم على الضمِّ تشبيهًا بِقَبْلُ وبَعْدُ »[١].

ومنها قول ابن مالك فى (يا بنَ أُمَّ): « الأصل: يابن أُمِّى ويابنَ أُمَّا بإبدال الياء ألفًا، لكن التزم غالبًا ـ لكثرة الاستعمال ـ حذفُ حرف اللين »[٢]. فهنا عدول بالحذف لكثرة الاستعمال.

ومن العدول لكثرة الاستعمال ترخيم المنادى، وهو عدول بحذف بعض حروف الاسم « وذلك لكثرة النداء فى كلامهم وسعة استعماله، والكلمة إذا كثر استعمالها جاز فيها من التخفيف ما لم يَجُزْ فى غيرها، فلذلك رَخَّمُوا المنادَى وحذفوا آخره كما حذفوا منه التنوين، وكما حذفوا الياء فى يا قومِ »[٣].

ومنه تخفيف (قدّ) و(قطّ) بحذف لاميهما، « وغلب عليهما التخفيف لكثرة الاستعمال »[٤].

ومنه وجوب حذف شرط أمّا؛ « لكثرة الاستعمال فى الكلام ولكونها فى الأصل موضوعة للتفصيل وهو مقتضٍ تكرُّرَها ... فيؤدى إلى الاستثقال ... وأيضًا حذف ذلك وجوبًا لغرض معنوى، وذلك أنهم أرادوا أن يقوم ما هو ملزوم حقيقة فى قصد المتكلم مقام الشرط الذى يكون هو الملزوم فى جميع الكلام »[٥]. فهنا جاءت كثرة الاستعمال إحدى ثلاثِ علل للعدول.

ومنه « أنَّ الأصل أن يكون أوّل حروف الكلمة متحرّكًا ولا يكون أولها ساكنًا على وجه القياس إلاّ فى الأفعال وما يَتّصِلُ بها من المصادر ... وذلك لكثرة تصرف الأفعال وكونها أصلاً فى الإعلال من القلب والحذف ونقل الحركة ... فجُوِّزَ فيها تسكين الحرف الأوّل، ولم يأت ذلك فى الاسم الصِّرْفِ إلاّ فى أسماء معدودة غير قياسية »[٦].

ومنه ما ذهب إليه الكوفيون منْ أنَّ « الأصل فى همزة (ايمن) أن تكون همزة قطع؛ لأنه جمع، إلاّ أنّها وصِلَتْ لكثرة الاستعمال »[٧].

---

(١) الإنصاف ٣٢٥/١.

(٢) شرح التسهيل ٤٠٦/٣.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١٩/٢.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ١٠٣/٢.

(٥) شرح الكافية للرضى ٣٩٦/٢.

(٦) شرح الشافية للرضى ٢٥١/٢.

(٧) الإنصاف ٤٠٧/١.

ويتضح فى هذه الأمثلة أثر كثرة الاستعمال فى العدول، وكونه مُمَهِّدًا لعلة التخفيف.

(٢) التخفيف:

من المواضع التى يبرز فيها دور التخفيف فى العدول قول أبى البقاء العكبرى بعد أن رجَّح اشتقاقَ الاسم من السمو وأنَّ الهمزةَ فى أوَّله عوض عن الواو فى آخره، وفى هذا عدول بالحذف والتعويض، قال: « الغرض العدول عن أصل إلى ما هو أخفُّ منه، والخفة تحصل بمخالفة الموضع، فأمّا تعويضه فى موضعِ المحذوف[1] فلا تحصل منه خِفَّة؛ لأنَّ الحرف قد يثقل بموضعه فإذا أزيل عنه حصل التخفيف »[2]، فالعلة وراء العدول هنا هى التخفيف.

ومنها حذف حرف الجر فى: ذهبت الشامَ، ودخلت البيتَ، إذ الأصل: ذهبت إلى الشام، ودخلت فى البيت، يقول ابن السراج: « فمتى وجدتَ العربَ قد عدَّته فاعلم أنَّ ذلك اتساعٌ فى اللغة واستخفاف، وأنَّ الأصل فيه أن يكون متعديًا بحرف جَرٍّ، وإنَّما حذفوه استخفافًا نحو ما ذكرت لك مِنْ: ذهبت الشامَ، ودخلت البيتَ »[3].

وتظهر هنا فكرة الاتساع إلى جانب الاستخفاف، وهو طلب الخفة، وقد اقتصر عليها الأنبارىُّ[4] فى تعليله لهذا الحذف، ويبدو أنَّ طلب الخفة هو الذى مهَّد للاتساع وهو نوع من حرية التصرف فى التركيب، تمثَّل ـ هنا ـ فى الحذف.

ومنها فتح نون (مِنْ) إذا جاء بعدها (أل) التعريف نحو: مِنَ الرجل، ومِنَ اللّه، ومِنَ الرسول، مع أنَّ الأصل فى التقاء الساكنين الكسر؛ « وذلك لأنه كثر فى كلامهم هذا الحرف، وما فيه الألف واللام من الأسماء كثير؛ لأنَّ الألف واللام تدخلان على كُلِّ منكور، فكرهوا كسر النون مع كسرة الميم قبلها فتتوالى كسرتان مع الثقل فعدلوا إلى أخف الحركات وهى الفتحة »[5].

وتلوح فى هذه المسألة فكرة البُعْد عن توالى الأمثال لأنه يسبب الثقل، وهى فكرة قويَّةُ الصلةِ بالتخفيف، إذ تُمَثِّلُ علةً من العلل التى تُوَدِّى إلى التخفيف.

---

(١) فى المطبوعة: محذوف.

(٢) مسائل خلافية فى النحو ص٦٤.

(٣) الأصول فى النحو ١٧١/١.

(٤) انظر: أسرار العربية ص١٨٠.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ١٣١/٩.

والعدول هنا وإن كان هو الكثير فى كلام العرب فإنهم قد جاء عنهم الاستعمال الملتَزِمُ بالأصل، « حَكَوا أيضًا: مِنِ الرَّجل فكسروا مع لام المعرفة، جَرَوا فى ذلك على الأصل، ولم يحفلوا بالثقل »[1]، مما يدل على أنَّ البُعْدَ عن الثقل وقصدَ التخفيف ليس علةً مُلْزِمَة موجبَة، إلاّ أنَّ هذه العلة لـمّا انضاف إليها قلة مُسْتَعْمِلِى الصورةِ الأصليَّةِ جعلَتْ نحويًا كالزمخشرىِّ يَصِفُ صورةَ الأصل بأنها "خَبِيْثَةٌ"[2]، غير أنه لم يمنعها؛ لأنها الأصل.

أمّا حين يكون الفرعُ هو الأثقل فالقاعدةُ أنَّه « إذا اسْتُعْمِلَ الأصل الذى هو الأخفُّ، لم يُسْتَعْمَل الفرعُ الذى هو الأثقل »[3]، ومن ثَمَّ لم يَجُزْ دخول (لم) على الماضى مع أنه الأصل؛ لأنَّ الماضى أخف من المضارع، وقد استُعْمِلَتْ معه، فلو جاز دخولها على الأصل الأخفّ لامتنع الفرعُ الأثقل، والثالى غير ممتنع فيمتنع الأول[4].

ومـمّا يكون الأصلُ فيه أثقلَ من الفرع فيجوزُ استعمال الأمرين مع كثرة الفرع فى كلام العرب ـ لامُ الطلب إذا سُبِقَت بواو أو فاء، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلْتَكُنْ مِنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ ﴾[5]، وقوله: ﴿ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا ﴾[6]، الأصل فى اللام أن تُكْسَرَ، لكن لـمّا اتصلت الواو أو الفاء بالكلمة صارت معها كالكلمة الواحدة، فحُذِفَتْ كَسْرَةُ اللام تخفيفًا كما حُذِفَتْ فى (فَخِذ) فقيل: (فَخْذ)[7]، يقول الزجاج: « وإنْ قُرِئَت (وَلِتَكُن) بالكسر فجيِّد على الأصل؛ ولكنَّ التخفيف أجود وأكثر فى كلام العرب »[8]، فأجاز الأصل مع ترجيحه صورةَ العدولِ عنه.

ومـمّا عُدِلَ به عن الأصل للتخفيف واحْتَمَلَ التخفيفُ أكثرَ مِنْ علة ـ حذفُ الهمزة من (أَرَى) و(يَرى) إذ الأصل: (أرأى) و(يَرْأى)، ويَحْتَمِلُ ذلك أمرين كما يقول ابن يعيش: « أحدهما: أن تكون حُذِفَتْ لكثرة الاستعمال تخفيفًا، وذلك أنه إذا قيل: أَرْأَى اجتمع همزتان بينهما ساكن،

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٣١/٩.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١٣١/٩.

(٣) أسرار العربية ص٣٣٥.

(٤) انظر: أسرار العربية ص٣٣٥.

(٥) من الآية ١٠٤ من سورة آل عمران.

(٦) من الآية ١١٠ من سورة الكهف.

(٧) انظر: الأصول فى النحو ١٥٩/٣ باب مايسكن استخفافًا فى الاسم والفعل فإنه كله مما نحن فيه من العدول لعلة التخفيف.

(٨) معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٤٥١/١، ٤٥٢، وانظره أيضًا: ٣١٦/٣.

والساكن حاجز غير حصين، فكأنهما قد توالتا، فحُذِفَتِ الثانيةُ على حَدِّ حذفها فى (أُكرِم)، ثم أُتْبِعَ سائرُ الباب، وفُتِحَت الراء لمجاورة الألف التى هى لام الكلمة، وغلب كثرةُ الاستعمال هاهنا الأصلَ حتى هُجِرَ ورُفِضَ »[١].

وفى هذا الوجه تعليل التخفيف بكثرة الاستعمال، ويلاحظ غَلَبَةُ كثرة الاستعمال ـ لا التخفيف ـ على الأصل.

« والثانى: أن يكون حَذْفُ الهمزةِ للتخفيف القياسى بأن أُلْقِيَتْ حركتها على الراء قبلها ثم حذفت »[٢].

وفى هذا الوجه يخضع التخفيف لقاعدة قياسية.

كان التخفيف فيما سبق غَرَضًا يُسْعَى إليه، وثمة مواضع أخرى تكون فيها الخفة الحاصلة فى اللفظ مبررًا ودافعًا للعدول عن أصله، من ذلك أنَّ الأصل فى الكاف أنْ تَجُرَّ الظاهر إلا أنها « خالفت أصلها فى بعض الكلام لخفتها، فجرَّت ضمير الغائب المتصل كقول الشنفرى:

لَئِنْ كان مِنْ جنٍّ لأَبرَحَ طارقًا * وإن كان إنسًا ما كها الإنْسُ تَفْعَلُ[٣]

أى ما مثلها الإنس تفعل، ومثلها قول الراجز فى وصف حمار وحش وأُتُن:

ولا أرى بَعْلاً ولا حلائلا

كَهُ ولا كهُنَّ إلاَّ حاظِلا[٤] »[٥]

(٣) كراهية اجتماع الأمثال:

« اجتماع الأمثال مكروه، ولذلك يُفَرُّ منه إلى القلب، أو الحذف، أو الفصل »[٦]، أى أنه يكون سببًا للعدول عن الأصل بأحد هذه الوسائل الثلاثة.

---

(١) شرح المفصل ٩/١١٠.

(٢) شرح المفصل ٩/١١٠.

(٣) البيت من لامية العرب للشنفرى، انظر: شرح لامية العرب ص٣٠، شرح ودراسة د. عبد الحليم حفنى، الناشر ـ مكتبة الآداب ـ القاهرة ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

(٤) البيتان لرؤبة بن العجاج فى ديوانه ص١٢٨.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٣/١٦٩.

(٦) الأشباه والنظائر ١/٤٠.

فمثال العدول بالقلب كراهيةَ اجتماع الأمثال قول الخليل: « أصل (مهما) الشرطية (ماما) قلبوا الألف الأولى هاءً لاستقباح التكرير »[١].

وكذلك قولهم « في النسب إلى نَحْوِ: شَجٍ، وعَمٍ: شَجَوِيّ، وعَمَوِيّ، بقلب الياء واوًا كراهةً لذلك، وكذا قالوا في نحو حَيّ: حَيَوِيّ، وفي نحو تَحِيّة: تَحَوِيّ لذلك »[٢].

ومنه: دينار، وديباج، وقيراط، وديوان، ودِيْماس إذ أصلها دِنّار، ودِبّاج، وقِرّاط، ودِوّان، ودِمّاس[٣].

ومثال العدول بالحذف لهذه العلة « حذف أحد مِثْلَيْ (ظَلِلْتُ)، و(مَسِسْتُ)، و(أَحْسَسْتُ)، فقالوا: ظِلْتُ، ومِسْتُ، وأحَسْتُ، وحذف إحدى الياءين مِنْ سَيِّد، ومَيِّت، وهَيِّن، ولَيِّن »[٤].

ومنه « قولهم: لَتَضْرِبُنَّ يا قوم، ولَتَضْرِبِنَّ يا هند، فإنَّ أصله: لَتضْرِبونَنَّ، ولَتضرِبينَنَّ، فحذفت نون الرفع لاجتماع الأمثال، كما حذفت مع نون الوقاية في نحو: أتحاجُوني كراهةَ اجتماعها مع نون الوقاية »[٥].

وأمّا العدول بالفصل بين المثلين للتخلص من اجتماعهما فمنه تأخير لام الابتداء إذا اجتمعت مع (إنَّ) إلى موضع الخبر، فالأصل في: إنَّ زيدًا لقائم - مثلاً - لإنَّ زيدًا قائم[٦]، وأخرت اللام « لئلا يجتمع حرفان لمعنى واحد هو التوكيد »[٧]. والمثلان هنا مثلان في المعنى لا اللفظ، ومع هذا فصلوا بينهما لئلا يتواليا.

ومنه « وجوب إظهار (أَنْ) بعد لام (كي) إذا دخلت على (لا) نحو: ﴿لِئَلاَّ يَعْلَمَ﴾[٨] حذرًا من توالي مِثْلَيْن لو قيل: لِلايعلم »[٩].

(١) الأشباه والنظائر ١/٤٠.

(٢) الأشباه والنظائر ١/٤١.

(٣) انظر: الأشباه والنظائر ١/٤١. الدِّيماس: الحمّام، وقيل: السِّرَب المظلم، انظر: لسان العرب ٢/١٤٢١.

(٤) الأشباه والنظائر ١/٤٢.

(٥) الأشباه والنظائر ١/٤٤.

(٦) انظر: الأدلة على هذا الأصل في: اللباب ١/٢١٦، والجنى الداني ص١٢٨، ومغني اللبيب ١/٢٥٧.

(٧) الجنى الداني ص١٢٨.

(٨) من الآية ٢٩ من سورة الحديد.

(٩) الأشباه والنظائر ١/٤٦.

ومنه أيضًا «وجوب إبقاء الياء والواو في النسب لنحو: شديدة وضرورة، فيقال: شديديّ، وضروريّ، إذ لو حذفت كما هو قاعدة (فَعِيْلَة) و(فَعُولة)، وقيل: شَدَدِيّ، وضَرَرِيّ ـ لاجتمع مثلان»[1].

(٤) الاختصار:

عَرَّف بعضُ الباحثين الاختصار النحوي بأنه «التعبير عن المعاني النحوية المرادة بأقل الألفاظ»[2].

ومن خلال هذا التعريف يمكن النظر إلى الاختصار على أساسين، الأول: تحويل بنية لغوية من صورتها إلى صورة أخرى مختصرة، والثاني: نسبته إلى واحدٍ من عنصرين لغويين في إطار المقارنة بينهما، كأنْ يقال مثلاً: إنَّ حركات الإعراب أخصر في الدلالة على المحل الإعرابي من حروف الإعراب[3].

وعلى الأساس الأوّل إذا نُظِرَ إلى الاختصار من حيث هو غاية التحويل فهو من أسباب العدول، وإذا نُظِرَ إليه من حيث هو عملية التحويل فهو صورة من صور العدول ووسيلة من وسائله، والمعتبر هنا الحيثية الأولى.

وعلى الأساس الأوّل أيضًا يمكن التمييز بين نوعين من الاختصار باختلاف وسيلته؛ الأول: حذف بعض عناصر البنية الأصلية[4]، والثاني: «وقوع عنصر لغوي محل عنصر لغوي آخر بحيث يتضمن الأول معنى الثاني، مع اختلافه عنه في قلة عدد حروفه»[5] سواء استعمل الأول أم لم يستعمل.

---

(١) الأشباه والنظائر ٤٦/١.

(٢) الاختصار في الدراسات النحوية ص١٦، مقال للدكتور ياسر رجب بمجلة كلية دار العلوم العدد ٢٦، أكتوبر ١٩٩٩م.

(٣) قريبٌ من مفهوم الاختصار في النحو مفهومُ الإيجاز في البلاغة، إلاّ أنّ الـمُخْتَصَر في النحو إمّا أن يكون مختصرًا من غيره على الأساس الأوّل، أو مختصرًا بالنسبة إلى غيره على الأساس الثاني، والـمُوجَزُ في البلاغة يُنظر إليه على أنه موجَزٌ بالنسبة لغيره فقط حتى لو كان من الإيجاز بالحذف؛ لأنّ هذه النظرة هي التي تمهّد للمفاضلة وتَلَمُّسِ القيمة البلاغية للإيجاز. انظر: بغية الإيضاح ٩٦/٢، ١٠٤-١١٤.

(٤) إذا كان الحذف في التركيب فالمراد هنا الحذف للاختصار لا ما يقابله وهو الحذف للاقتصار. انظر: مغني اللبيب ٧٠٢/٢.

(٥) ظاهرة التخفيف في النحو العربي ص٣٥١ د. أحمد عفيفي ط. الدار المصرية اللبنانية ـ القاهرة، الأولى ١٩٩٦م.

ومن أمثلة النوع الأوّل حذف المفعول به اختصارًا في قوله تعالى: ﴿ما وَدَّعك ربُّك وما قَلَى﴾[١]، وحذف الفعل في قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾[٢]، أى أنزل خيرًا، واللّه أعلم، وحذف الفعل أو الخبر في نحو قوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾[٣]، وحذف الخبر في نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾[٤]، وحذف النعت في قوله تعالى: ﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾[٥] أى صالحةٍ واللّه أعلم، وحذف حرف النداء كما في قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾[٦]، وقوله: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾[٧] وقوله: ﴿أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ﴾[٨].

ومن ذلك على مستوى بنية الكلمة العدلُ فقد قال ابن النحاس «فإن قيل: ما فائدة العدل؟ فالجواب أنّ عُمَر أخصر من عامر»[٩].

ومن أمثلة النوع الثاني ما نقله السيوطي من قول ابن النحاس: «كان الأصل أن يوضع لكل مؤنث لفظ غير لفظ المذكر، كما قالوا: عَيْر وأتان، وجَدْى وعناق، وحَمَل ورَخِل، وحصان وحِجْر إلى غير ذلك، لكنهم خافوا أن يكثر عليهم الألفاظ ويطول عليهم الأمر، فاختصروا ذلك بأن أتوا بعلامة فرّقوا بها بين المذكر والمؤنث، تارةً في الصفة كـ(ضارب) و(ضاربة)، وتارةً في الاسم كـ(امرئ) و(امرأة)، و(مرء) و(مرأة) في الحقيقي، وبَلَد وبَلْدَة في غير الحقيقي»[١٠].

ومنه أنّ أصل التثنية والجمع العطف، فالأصل في (المحمَّدَيْنِ) محمد ومحمد، و(الزيدِيْن): زيد وزيد وزيد، ثم عُدِلَ عنه للاختصار[١١].

---

(١) آية ٣ سورة الضحى.

(٢) من الآية ٣٠ سورة النحل.

(٣) من الآية ٣٨ سورة الزمر.

(٤) من الآية ٢٥١ سورة البقرة.

(٥) من الآية ٧٩ سورة الكهف.

(٦) من الآية ٢٩ سورة يوسف.

(٧) من الآية ٨ سورة آل عمران.

(٨) من الآية ٣١ سورة النور.

(٩) الأشباه والنظائر ٧٦/١.

(١٠) الأشباه والنظائر ٧٥/١، ٧٦. وقد جعل د. ياسر رجب علامة التأنيث وسيلة مستقلة من وسائل الاختصار انظر: الاختصار في الدراسات النحوية ص٣٠. والأوْلَى أن تدخل تحت إقامة عنصر لغوى مقام عنصر آخر.

(١١) انظر: شرح التسهيل ٥٩/١، ٦٠، وهمع الهوامع ١٤٥/١.

ومنه العدول «عن طلب التعيين بأىّ إلى الهمزة وأم طلبًا للاختصار؛ لأنَّ قولك: ازيدٌ عندك أم عمرو؟ أخصر من قولك: أىُّ الرجلين عندك زيدٌ أم عمرو؟»[1].

(٥) الإتباع[2]:

يُحَوَّل اللفظ عن أصل وضعه أو قياسه لِيَتْبَعَ لفظًا مجاورًا لـه، وقـد ذكـر السـيوطى للإتبـاع حوالَىْ تسعَ عشرةَ صورةً[3]، ليس منها لحو: حسن بسن[4]، ولا يعنينا ـ هنا ـ ما يكون التحـول فيـه عن القياس مثل فك المدغم إذ هو رجوع إلى الأصل لا عدول عنه، وإنما المراد ما كـان التحـول فيـه عن أصل الوضع.

فمما يكون الإتباع فيه سببًا للعدول عن الأصل ضمُّ الميم فى «هُمُ القوم لالتقاء السـاكنين، وإنما عُدِل إلى الضَّمِّ للإتباع، وكذلك الضمّ فى مُذُ الليلة»[5]، وضمُّ همزة الوصل فيما انضم ثالثـه كـ(اُقْتُل) و(اُنْطُلِق) و(اُقْتُدِرَ) «اتباعًا واستثقالا للخروج من الكسـرة إلى الضمـة؛ لأنَّ الحـاجز غـير حصين»[6]، مع أنَّ الأصل الكسر.

ومن ذلك قول ابن جنى: «وأمَّا قولهم: رجل جِئِز، ومِحِك، ونِفِر، ونحـوَه فإنما أصـلُ بنائـه على (فَعِل)، ولكنهم كسروا فاء الفعل إتباعًا من أجـل حـروف الحلـق، كمـا قـالوا: شِـعير، وبِعـير فكسروا فاء الفعل [كذا] لكسرة عينه»[7].

ومنه: «إتباع كلمة فى إبدال الواو فيها همزة بهمزة أخرى كحديـث: "ارجِعْـنَ مـأزورات غير مأجورات"[8] والأصل: مَوْزُورات لأنه مِنَ الوِزْر»[9].

---

(١) الأشباه والنظائر ٧٧/١.

(٢) وقد يسمى المشاكلة، انظر: شرح التسهيل ٢٠/١، وهمع الهوامع ١٩٨/١، ١٩٩.

(٣) انظر: الأشباه والنظائر ١٧/١–٢٩، وانظر: حول الإتباع: الحمل على الجوار فى القرآن الكريم،فصلَ الحمـل على الإتباع ص١٢٩–١٦٣، تأليف د. عبد الفتاح الحمّوز، ط. مكتبة الرشيد ـ الرياض، الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

(٤) وضابط ذلك «أن تَتْبَعَ الكلمةُ الكلمةَ على وزنها ورَوِيِّها إشباعًا وتوكيدًا» [الصاحبى لابـن فـارس ص٤٥٨، تحقيـق السـيد أحمد صقر، ط. دار إحياء الكتب العربية ـ القاهرة د.ت].

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ١٣١/٣.

(٦) شرح الكافية للرضى ٢٦٩/٢.

(٧) المنصف لابن جنى ١٩/١. والجِئِز: الغاصُّ بالماء، والمِحِك: اللاجُّ فى المنازعة، والنِّفِر: مبالغة فى نافر.

(٨) الحديث رواه ابن ماجه فى سننه كتاب ما جاء فى الجنائز، حديث رقم (١٥٧٨)، ٥٠٢/١، ٥٠٣.

(٩) الأشباه والنظائر ٢٢/١.

(٦) الاستغناء بلفظ عن آخر:

وعقد ابن جنى بابًا فى الخصائص بعنوان «باب فى الاستغناء بالشىء عن الشىء»[١]، وذلك لغير قصد الاختصار، وهو كما يقول السيوطى: «باب واسع فكثيرًا ما استغنت العرب عن لفظ بلفظ»[٢].

ومن ذلك قول الزجاج: «الأصل فى (أُمٍّ) أن يقال: (أَبَة) ولكن استغنى عنها بـ (أُمّ)، وأبوان تثنية أب، وأبة»[٣].

ومنه عدول العرب عن استعمال (وذر) استغناء بـ (ترك)[٤] والأصل فى الفعل التصرف.

ومنه استغناؤهم بجمع القلة عن جمع الكثرة أحيانًا نحو قولهم: (أَرْجُل) فى جمع (رِجْل)، ولَمْ تجمع جمع كثرة[٥]، والأصل أن يُخَصَّ كلٌّ معنى بدليل.

هذا وقد يُعَبَّر عن الاستغناء بوقوع الشىء موقع غيره كما فى قول ابن يعيش عن المنادى المفرد: «فإن قيل: فَلِمَ بُنِىَ وحقُّ الأسماء أن تكون معربَةً؟ فالجواب أنه إنما بُنِىَ لوقوعه موقع غير المتمكن، ألا ترى أنه وقع موقعَ المضمر، والمتمكنة من الأسماء إنما جعلت للغيبة، فلا تقول: قام زيدٌ، وأنت تحدثه عن نفسه، إنما إذا أردت أن تحدثه عن نفسه فتأتى بضميره فتقول: قمتَ، والنداء حال خطاب، والمنادى مخاطب فالقياس [أى الأصل] فى قولك: يا زيد أن تقول: يا أنت»[٦].

(٧) إصلاح اللفظ:

عقد ابن جنى بابًا فى الخصائص بعنوان «باب فى إصلاح اللفظ»[٧]، ومن أمثلته عنده «قولهم: أمّا زيد فمنطلق، ألا ترى أنَّ تحرير هذا القول إذا صَرَّحتَ بلفظ الشرط فيه صرت إلى أنّك كأنّك قلت: مهما يكن من شىءٍ فزيد منطلق، فتجد الفاء فى جواب الشرط فى صدر الجزأين مقدَّمةً عليهما، وأنت فى قولك: أمَّا زيدٌ فمنطلق إنما تجد الفاء واسطةً بين الجزأين، ولا تقول أمّا

---

(١) انظر: الخصائص ١/٢٦٧.

(٢) الأشباه والنظائر ١/١٢٢.

(٣) معانى القرآن وإعرابه ٢/٢٣.

(٤) انظر: الخصائص ١/٢٦٧، والأشباه النظائر ١/١٢٢.

(٥) انظر: الخصائص ١/٢٦٧، والأشباه والنظائر ١/١٢٤.

(٦) شرح المفصل ١/١٢٩.

(٧) انظر: الخصائص ١/٣١٣.

فزيد منطلق، كما تقول فيما هو في معناه: مهما يكن من شيءٍ فزيد منطلق؛ وإنما فُعِلَ ذلك لإصلاح اللفظ »[1].

ويلاحظ أنَّ هاهنا عدولاً عن أصل وضع تركيبٍ شرطيٍّ وعلته إصلاحُ اللفظ، ويُبَيِّنُ ابن جنى وجهَ هذه العلة بقوله: « ووجه اصلاحه أنَّ هذه الفاء، وإن كانت جوابًا ولم تكن عاطفة فإنها على مذهب لفظ العاطفة وبصورتها، فلو قالوا: أمّا فزيد منطلق، كما يقولون: مهما يكن من شيءٍ فزيد منطلق، لوقعت الفاء الجارية مَجرى فاء العطف بعدها اسم وليس قبلها اسم، إنما قبلها في اللفظ حرف وهو (أمّا)، فَتَنَكَّبُوا ذلك لما ذكرنا، ووسطوها بين الحرفين ليكون قبلها اسم وبعدها آخر، فتأتى على صورة العاطفة، فقالوا: أمّا زيد فمنطلق، كما تأتى عاطفةً بين الاسمين في نحو: قام زيدٌ فعمرو، وهذا تفسير أبى عليٍّ رحمه اللّه تعالى، وهو الصواب »[2].

ومن العدول لإصلاح اللفظ أيضًا « قولهم في جمع تَمْرَة، وبُسْرَة ونحو ذلك: تَمَرات وبُسرات، فكرهوا إقرار التاء، تناكُرًا لاجتماع علامتى تأنيث في لفظ اسم واحد، فحذفت وهي في النية مرادة البَتَّةَ لا لشيءٍ إلا لإصلاح اللفظ لا غير، ألا تراك إذا قلت: تَمَرات، لم يعترض شكٌّ في أنَّ الواحدة منها تَمْرة، وهذا واضح. والعناية إذن في الحذف إنما هي بإصلاح اللفظ، إذ المعنى ناطق بالتاء مقتضٍ لها حاكم بموضعها »[3].

ومن ذلك ما نقله السيوطى من أنَّ « الأصل في (زيدًا فاضرب) تَنَبَّه فاضرب زيدًا، ثم حذف (تنبه) فصار: فاضرب زيدًا، فلمّا وقعت الفاء صدرًا قدَّموا الاسم إصلاحًا للفظ »[4].

ومنه « قولهم: لَهِنَّكَ قائم؛ لأنهم لو قالوا: لَإنَّك لكان رجوعًا إلى ما فروا منه، لكنهم لـمّا أرادوا الرجوع إلى الأصل أبدلوا الهمزة هاء لإصلاح اللفظ »[5].

(٨) امتناع الجمع بين البدل والمبدل منه:

ومن ذلك التزام حذف المبتدأ لكون خبره « مصدرًا جيء به بدلاً من اللفظ بفعله كقول الشاعر:

---

(١) الخصائص ١/٣١٣.

(٢) الخصائص ١/٣١٤، وانظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩/١١، ١٢.

(٣) الخصائص ١/٣١٤، ٣١٥.

(٤) الأشباه والنظائر ١/١٦٦.

(٥) الأشباه والنظائر ١/١٦٤.

فقالَتْ: حنانٌ ما أَتى بِكَ هاهنا * أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بالحَيِّ عارِفُ[١]

ومنه قولهم: سمعٌ وطاعةٌ، اى أمرى حنانٌ، وأمرى سمعٌ وطاعةٌ. والأصل فى هذا النوع النصب؛ لأنه مصدر جىء به بدلاً من اللفظ بفعله، فالتزم إضمار ناصبه لئلا يجتمع بدل ومبدل منه فى غير إتباع ثم حمل المرفوع على المنصوب فى التزام إضمار الرافع الذى هو المبتدأ »[٢].

(٩) المشابهة اللفظية:

والمراد بها تلك المشابهة التى يعتمد عليها فى قياس عنصر لغوى على عنصر آخر قياسَ شبه[٣] إذا كانت من جهة اللفظ، وتكون علةً للعدول بمعنى السبب الباعث لا الفائدة المترتبة.

من ذلك إعراب الفعل المضارع مع أنَّ الأصل فى الأفعال البناء، وإنما أُعْرِبَ « بطريق الحمل على الاسم لمشابهته إيّاه فى الإبهام والتخصيص، وقبول لام الابتداء، والجريان على لفظ اسم الفاعل فى الحركات والسكنات وعدد الحروف، وتعيين الحروف الأصول والزوائد »[٤]. فالإبهام والتخصيص من قبيل المشابهة المعنوية ـ وستأتى فى الأسباب المعنوية ـ وما بعده من المشابهة اللفظية.

ومن ذلك أنَّ المصدر الذى بوزن (فَعلان) بفتح الفاء، الأصل فيه الكسر، « وإنما فتح تشبيهًا بـ(التَّفعال)، كما جاء فى (التِّفعال): التِّبيان والتِّلقاء بالكسر، و(التَّفعال) كله بالفتح إلاّ هذين »[٥].

(١٠) الفِرارُ مـمّا يُؤَدِّى إلى تَغْيِيرٍ بعد تَغْيِيْر:

من ذلك أنَّ الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين أن يُحَرَّكَ الساكن الأول، « فأمّا قولهم: أَيْنَ، وكَيْفَ فمعدول بهما عن القياس، بتحريك الساكن الثانى دون الأول لمانع، وذلك أنَّا لو حَرَّكْنا الأولَ وهو الياء فى (أَيْنَ) و(كَيْفَ) لانقلبت ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها على حُكْمِ التصريف؛ إذ الحركة تقع لازمة، ولو قُلِبَتْ ألفًا لزم تحريك النون لسكونها وسكون الألف قبلها،

---

(١) البيت بلا نسبة فى الكتاب ٣٢٠/١، ٣٤٩، والمقتضب ٢٢٥/٣ وشرح المفصل لابن يعيش ١١٨/١، ونسبة فى الخزانة للمنذر بن درهم الكلبى ١١٢/٢٠.

(٢) شرح التسهيل ٢٨٧/١، وانظر: همع الهوامع ٣٢٥/١.

(٣) انظر: لمع الأدلة ص١٠٧.

(٤) شرح الأشمونى ٥٩/١.

(٥) شرح الأشمونى ٣٠٩/٢.

فلمّا كان يؤدى تحريك الأوّل إلى تغيير بَعْدَ تغيير حركوا الثانى من أوّلِ الأمر، واستغنوا بذلك عن تحريك الأول »(١).

(١١) البُعْد عمّا يُؤَدِّى إلى عَدَمِ النّظير:

من ذلك قول سيبويه: « هذا باب إذا حَذَفْتَ منه الهاء [فى الترخيم] وجَعَلْتَ الاسمَ بمنزلة ما لم تكن فيه الهاء أبدلْتَ حرفًا مكان الحرف الذى يلى الهاء ... وذلك قولك فى (عَرْقُوَة) و(قَمَحْدُوَة) إن جعلتَ الاسمَ بمنزلة اسم لم تكن فيه الهاء على حال: يا عَرْقِى، ويا قَمَحْدِى، من قِبَلِ أنه ليس فى الكلام اسم آخره كذا، وكذلك إن رخمت (رَعُوم) وجعلته بهذه المنزلة، قلت: يا رَعِى »(٢).

وهو يشير إلى العدول بقلب الواو ياء بعد حذف التاء من آخر الكلمة؛ لأنّ الباقى منها وهو (عَرْقُو) و(قمحدُو) و(رَعُو) لا نظير له فى العربية، إذ ليس فى العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضمة.

ومثل ذلك قولهم: (الأيدِى) بكسر الدال، ووزنها (أَفْعُل) « وإنما عدلوا إلى الكسر لتصح الياء، إذ لو بقيت الضمة قبل الياء لانقلبت واوًا، وكنت تصير إلى بناء ليس مثله فى الأسماء »(٣).

(١٢) عدم تغيير الأمثال:

يذهب النحاة إلى أنّ الأمثال تستعمل فى مضاربها بنفس اللفظ الذى جاءت عليه من مواردها، وهذا معنى قولهم: « الأمثالُ لا تُغَيَّرُ »(٤). فيقال مثلا للرجل: « أَطِرِّى فإنّكِ ناعلة »(٥)، و« إنّ العوانَ لا تُعَلَّمُ الخِمْرَة »(٦) بالتأنيث، ويقال له: « إنْ تَسْلَم الجِلّةُ فالنِّيبُ هَدَر »(٧)، بالجمع،

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٢٥/٩.

(٢) الكتاب ٢٤٩/٢.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٧٤/٥.

(٤) الأشباه والنظائر ٢٠٩/١.

(٥) مجمع الأمثال للميدانى ٢٨٢/٢ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. مطبعة عيسى البابى الحلبى وشركاه — القاهرة د.ت.

(٦) مجمع الأمثال ٢٩/١.

(٧) مجمع الأمثال ٣٧/١.

ويقال عن المرأة: « لا تأمنى الأحمقَ وفى يده سكين »[1] و« شيخ بِحَوْرانَ لـه ألقابُ »[2]، و« غَثُّكَ خيرٌ من سمين غيرِكَ »[3]، بالتذكير، والأصل فى هذا كله المطابقة.

ويُتَمَثَّل بقولهم: « فى كلِّ أرضٍ سَعْد بن زيد »[4] بتقديم الخبر وجوبًا، فلا يجوز تأخيره لأنَّ الأمثال لا تغير، والأصل الجواز.

ويمتنع إظهار العامل فى قولهم: « هذا ولا زعماتِك »[5]، وتقديره: هذا هو الحق ولا أَتَوَهَّم زعماتِك، مع أنَّ الإظهار هو الأصل؛ وذلك « لأنه جرى مثلاً، والأمثال لا تغير، وظهور عامله ضرب من التغيير »[6].

وينبغى الالتفات إلى أنَّ تأثير هذه القاعدة التوجيهية « الأمثال لا تُغَيَّر » فى العدول عن الأصل إنما يتحقق فى كلام الْمُتَمَثِّل بالـمَثَلِ، لا فى نطق مَنْ نَطَقَ الـمَثَلَ أوّلَ مرة، إذ العدول فيه يكون لسبب آخر، وقد لا يكون فيه عدول أصلاً، أو يكون فيه عدول جائز فيصير واجبًا بصيرورته مَثَلاً.

وقد ربط المبرد التغيير فى الأمثال بكثرة الاستعمال فقال: « الأمثالُ يُسْتَجازُ فيها ما يُسْتَجازُ فى الشِّعْرِ لكثرة الاستعمال لها »[7].

(١٣) تحويل الإسناد:

ويختص هذا السبب بتحويل صيغة الفعل من البناء للفاعل إلى البناء للمفعول، وهذا على مذهب أكثر النحويين من أنَّ المبنى للفاعل أصل للمبنى للمفعول[8]، فالعدول عن الأصل فى هذا إنما كان لتهيئة الفعل للإسناد للمفعول أو غيره مما ينوب عن الفاعل بعد أن كان مهيئًا بصيغته الأصلية للإسناد إلى الفاعل.

---

(١) مجمع الأمثال ١/٢٦٩.

(٢) مجمع الأمثال ٢/١٧٥.

(٣) مجمع الأمثال ٢/٤١٦.

(٤) مجمع الأمثال ٢/٤٥٩.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٦، ٢٧، وهمع الهوامع ٢/١٣، والأشباه والنظائر ١/٢٠٩.

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٧، والأشباه والنظائر ١/٢٠٩.

(٧) المقتضب ٤/٢١٦، وقد نقل السيوطى هذه العبارة بشىء من التغيير كالتالى: « الأمثال يستجاز فيها ما لا يستجاز فى غيرها لكثرة الاستعمال » الأشباه والنظائر ١/٢٠٩.

(٨) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧/٧١، وشرح الأشمونى مع حاشية الصبان ٢/٦٢.

(١٤) الضرورة:

تؤدى الضرورة إلى العدول عن الأصل أحيانًا كما يظهر فى قول الأنبارى: «أمّا احتجاجُهم بقول الشاعر:

فى كِلْتَ رِجْلَيها سُلامَى واحدَهْ[1]

فلا حُجَّةَ فيه؛ لأنَّ الأصل أن يقول: (كلتا) بالألف، إلا أنه حذفها اجتزاء بالفتحة عن الألف لضرورة الشعر، كما قال الآخر:

فلستُ بِمُدْرِكٍ ما فاتَ مِنّى * بِلَهْفَ ولا بِلَيْتَ ولا لَوَانّى[2]

أراد بـ(لهفا)، اجتزأ بالفتحة عن الألف، وكقول الآخر:

وصَّانِيَ العَجَّاجُ فيما وَصَّنى[3]

أراد: فيما وصّانى، وهذا كثير فى أشعارهم»[4].

ومن ذلك إجازة الكوفيين مد المقصور فى الضرورة مع أنَّ المقصور هو الأصل والمد فرع عليه، وقد جاء فى الشعر البِلاء والغِناء فى البِلى والغِنَى[5].

(١٥) الاستحسان:

ورد هذا السبب من أسباب العدول فى قول ابن يعيش: «أصل حركة التقاء الساكنين الكسرة، وإنما يُعْدَل عنها لضرب من الاستحسان، من قِبَل أنّا رأينا الكسرة لا تكون إعرابًا إلا باقتران التنوين بها، أو ما يقومُ مَقامَه، وقد يكون الضمة والفتحة إعرابين من غير تنوين يصحبهما ولا شيء يقوم مقام التنوين نحو ما لا ينصرف والأفعال المضارعة، فإذا اضطررنا إلى تحريك الساكن حركناه بحركة لا توهم فيه الإعراب وهى الكسرة»[6].

---

(١) البيت بلا نسبة فى معانى القرآن للفراء ١٤٢/٢، وخزانة الأدب ١٢٩/١.

(٢) البيت بلا نسبة فى الخصائص ١٣٧/٣، ورصف المبانى ص٢٨٨، ولسان العرب مادة (ل هـ ف)، ٤٠٨٧/٥، وهمع الهوامع ٤٣٧/٢.

(٣) البيت لرؤبة بن العجاج فى ملحقات ديوانه ص١٨٧.

(٤) الإنصاف ٤٤٩/٢.

(٥) انظر: شرح الأشمونى ١١٠/٤.

(٦) شرح المفصل ٨٢/٣.

(١٦) استحقاق الصدارة:

بعض الكلمات في العربية يكون لها الصدارة في الجملة التي ترد فيها، كأدوات الاستفهام، والشرط وكم الخبرية، لكنَّ هذه الكلمات قد تحتلُّ موقعًا إعرابيًّا متأخرًا عن غيره في أصل وضع التركيب، كأنْ تقع خبرًا لمبتدأ، أو مفعولاً به، أو ظرفًا، وفي هذه الحالة يجب تقديم الخبر على المبتدأ، والمفعول على الفعل والفاعل، والظرف على عامله، وهذا عدولٌ عن الأصل باعثه الحرص على صدارة ما يستحق الصدارة.

ومثال تقديم الخبر لأنه من الأسماء المستحقّة للصدارة قوله تعالى: ﴿مَتَى نَصْرُ اللَّهِ﴾[1]، وقوله عزَّ وجَلَّ: ﴿ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا أَيْنَ شُرَكَاؤُكُمُ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾[2]، وقوله تباركت أسماؤه: ﴿يَقُولُ الْإِنسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ الْمَفَرُّ﴾[3].

ومثال تقديم المفعول به لهذا السبب مَنْ تُكْرِمْ أُكْرِمْهُ، وأيَّهم تَضْرِبْ اضْرِبْ، ومَنْ كَلَّم زيدٌ؟

وكذا إذا أضيف إلى ما له الصدارة اسمٌ فإنه يكتسبها مثل: غلامَ مَنْ تضربْ أضربْ.

(١٧) حُرِّيّة الرتبة:

تُعَدُّ الرتبة الحُرَّة لكثير من عناصر التركيب من الأسباب المجوِّزة لمخالفة الأصل في الرتبة بين المواقع المتساوقة.

فعلى سبيل المثال الأصل في الخبر التأخير لكن إذا انتفى مانع التقديم وموجب التأخير[4] جاز الأمران[5]، فهذا الجواز هو المَعْنِيّ بحرية الرتبة وهو المُسَوِّغ للعدول. فالأصل أن يقال: زيد في الدار، لكنَّ حُرِّيّة الرتبة تُسَوِّغ العدول بالتقديم والتأخير، فيقال: في الدار زيد.

وكذا الحالُ مع المفعول به[6] في نحو: ضَرَبَ زَيْدٌ عمرًا، يجوز العدول إلى: ضَرَبَ عمرًا زيدٌ.

---

(١) من الآية ٢١٤ سورة البقرة.

(٢) آية ٢٢ سورة الأنعام.

(٣) آية ١٠ سورة القيامة.

(٤) انظر: همع الهوامع ٣٢٩/١.

(٥) انظر: همع الهوامع ٣٢٩/١.

(٦) انظر: همع الهوامع ٥١٥/١.

والحال في نحو: دعا زيد ربَّه مخلصًا، يجوز أنْ تُقَدِّمَ فيقال: مخلَصًا زيدٌ دعا[١].

ويلاحظ أنَّ العدول هنا عدول جائز دائمًا.

(١٨) مراعاة طبيعة الضمير والظاهر:

ويتضح أثر ذلك في وجوب تقديم المفعول إذا كان ضميرًا مُتَّصِلاً والفاعل اسمًا ظاهرًا[٢]، نحو قوله تعالى: ﴿ما وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾[٣]، وكذا تقديم المفعول الثاني على الأول[٤] نحو: الدرهم أعطيته زيدًا.

فالضمير دائمًا ألصق بالفعل من الاسم الظاهر فإذا جاء بعده وجب أنْ يتصل به ما لم يمنع مانع[٥].

(١٩) تصحيح التركيب:

وقد جاء ذلك في قول السيوطي، وهو يُعَدِّدُ أسباب وجوب تقديم الخبر، وهو عدول عن الأصل من جهتين[٦]: « الخامس: أن يكون تقديمه مُصَحِّحًا للابتداء بالنكرة، وهو الظرف والمجرور والجملة »[٧].

(٢٠) التنبيه على الفرعية:

وتظهر فاعلية هذه العلة في باب (إنَّ) وأخواتها، حيث يُقَدَّمُ منصوبها على مرفوعها؛ إذ إنَّ هذه الحروف « لـمَّا كانت فرعَ (كان) في عمل الرفع والنصب، قُدِّمَ مَعَهُنَّ عملُ النصب على الرفع تنبيهًا على الفرعية؛ لأنَّ الأصل تقديم الرفع، ولَمْ يُحْتَجْ إلى ذلك في (ما) المحمولة على ليس؛ لأنَّ فرعِيَّتَها ثابتة بَيِّنَة الثبوت لعدم اتفاق العرب على إعمالها، وببطلان عملها عند نقض النفي بـ(إلاّ)، أو تقدم الخبر، أو وجود (إنْ) فاستغنت عن جعل عملها عكس عمل (كان) »[٨].

(١) انظر: شرح الأشموني ٢/١٨٠.

(٢) انظر: همع الهوامع ١/٥١٦.

(٣) من الآية ٣ سورة الضحى.

(٤) انظر: شرح الأشموني ٢/٩٣.

(٥) كأن يكون الضمير محصورًا انظر: همع الهوامع ١/٥١٦، ٢/٥٦.

(٦) هما تقديم الخبر بالنسبة إلى تأخيره عن المبتدأ، والوجوب بالنسبة إلى جواز التقديم والتأخير.

(٧) همع الهوامع ١/٣٣٢.

(٨) شرح التسهيل ٢/٨.

ثانيًا: الأسباب المعنويَّة

تُعَدُّ قاعدة الإفادة وهى أنَّ « الأصلَ فى الكلام أنْ يُوْضَعَ للفائدة »[١] أصلاً لا يجوز العدول عنه؛ لأنه يؤدِّى إلى الإخلال بالوظيفة الأساسية للغة وهى الإفهام والفَهْم، ومن ثَمَّ تحكمُ هذه القاعدة مسارَ المعنى على المستويين الأصولى والعدولى، ولذا فإنَّ الأسباب المعنويَّة للعدول تَنْبُع من فكرة الإفادة، وهى تعمل فى هذا الإطار فى اتجاهات مختلفة لإنتاج هذه الأسباب.

فمرَّةً يكون وجود الفائدة ووضوح المعنى فى حالة العدول مُبَرِّرًا ومسوِّغًا له، فيُعَدُّ ذلك سببًا للعدول بمعنى أنه باعث على تجويزه.

ومَرَّةً يكون الوصول إلى الفائدة الخالصة لا يتحقق إلاَّ بالعدول، وبدونه يحدث اللبسُ أو الإجمال، فيكون أمن اللبس أو إرادة النص على المعنى غايةً يُسْعَى إليها بالعدول عن الأصل.

ومَرَّةً تتحقق القيمةُ المعنوية لعنصر لغوىٍّ فى عنصر آخر يَحُلُّ محلَّه فى تحقيق الفائدة التى يَضْطَلِعُ بها أصالةً فتكون هذه المشابهة المعنوية من الأسباب الباعثة على العدول عن الأصل.

ومرَّةً يكون تَغَيُّر المعنى المُعَبَّرِ عنه بالأصل باعثًا للعدول عن هذا الأصل حتى تتحقَّقَ الفائدة الفرعية بالإبانة عن هذا المعنى الطارئ بواسطة التعبير العدولى.

وتتبلور هذه الاتجاهات فى الأسباب التالية:

(١) تَحَقُّقُ الفائدة:

من أمثلة كون حصول الفائدة فى حالة العدول مسوِّغًا له جوازُ مجىء المبتدأ نكرة مع أنَّ الأصلَ فيه أن يكون معرفةً، ومجيئه نكرة عدول عن الأصل مشروط بتحقق الفائدة، و« لم يُعَوِّل المتقدمون فى ضابط ذلك إلا على حصول الفائدة، ورأى المتأخرون أنه ليس كلُّ أحدٍ يهتدى إلى مواطن الفائدة، فَتَتَبَّعوها، فمِن مقلٍّ مُخِلٍّ، ومِن مُكْثِرٍ مُوردٍ ما لا يصلح أو مُعَدِّدٍ لأمور متداخلة »[٢].

ومما يَتَّصِلُ بالإفادة وضوحُ المعنى فى المعدول إليه بحيث يكون مسوِّغًا لهذا العدول، ومثال

---

(١) الأصول ص١٤٠.

(٢) مغنى اللبيب ٥٣٩/٢، وقد عَدَّ عشرة مواضع، وانظر: شرح ابن عقيل ٢١٦/١ وذكر أربعة وعشرين موضعًا، وشرح الأشمونى وذكر خمسة عشر موضعًا، وانظر أيضًا: همع الهوامع ٣٢٦/١، والأشباه والنظائر ٩٥/٣.

ذلك قول ابن مالك: «قد يقصد اشتراك المضاف والمضاف إليه فى خبر فيجيء الخبر مثنى، كقول بعض العرب: راكب البعير طليحان، والأصل: راكبُ البعير والبعيرُ طليحان، فحذف المعطوف لوضوح المعنى»[1].

(٢) أمن اللبس:

للغة مجموعة من الأجهزة، وكلُّ جهاز منها يقوم على دعامتين هما: الوظائف والعلامات، «وفى كلِّ جهازٍ من هذه الأجهزة التى تصطنعها لغة ما، يَجبُ أن يكون عنصر المخالفة بين العلامات بحسب اختلاف الوظائف أهمَّ ما تحرص عليه اللغة ضمانًا لوضوح المعنى، فلا يجوز مثلاً أن تتفق علامتان فى الشكل وقد قُصِدَ بكل منهما أن تدل على معنى مختلف عمّا تدل عليه الأخرى، ولو حدث ذلك لالْتَبَسَ المعنى، ولأصبحت الدلالةُ عليه غامضةً غيرَ واضحةٍ، أو لأصبح اللبسُ غيرَ مأمون، وقد قلنا: إنَّ أمن اللبس أهمّ ما تحرص عليه اللغة»[2].

وأحيانًا يكون الوضع الأصلى للعنصر اللغوى مؤديًا إلى نوع من اللبس، فَتَنْحُو اللغةُ إلى العدول عنه تخلُّصًا من هذا اللبس.

فمن ذلك أنَّ الأصل فى (أرض) ألاَّ تجمع بالواو والنون، لكنهم قالوا: (أَرَضون)، فقيل: هو «نائب عن أَرَضات معدول عنه، وسبب ذلك خوف الالتباس بجمع أَرَضة»[3].

ومن ذلك وجوب تأخير الفاعل إذا كان محصورًا بإنما إجماعًا وبإلاّ على الأصح[4]، نحو: إنما ضَرَبَ عمرًا زيدٌ، وما ضَرَبَ عمرًا إلا زيدٌ؛ لأنه لو قُدِّم لأَوْقَعَ فى اللبس.

ومن ذلك أنَّ الأصل فى البدل والمبدل منه «أن يكونا خبرين أو تدخل عليه واو العطف لكنهم اجتنبوا ذلك للبس ... وذلك نحو قولك: مررت بعبدِ اللّه زيدٍ، ومررت برجلٍ عبدِ اللّه، وكان أصلُ الكلام: مررت بعبدِ اللّه ومررت بزيدٍ، أو تقول: مررت بعبد اللّه وزيدٍ، ولو قلت ذلك لظُنَّ أنَّ الثانىَ غيرُ الأول، فلذلك اسْتُعْمِلَ البَدَلُ فرارًا من اللبس، وطلبًا للاختصار والإيجاز»[5].

---

(١) شرح التسهيل ٢٨٩/١.

(٢) أمن اللبس ووسائل الوصول إليه فى اللغة العربية ص١٢٤ مقال للدكتور تمام حسان فى حوليات كلية دار العلوم للعام الجامعى ١٩٦٨م - ١٩٦٩م.

(٣) شرح التسهيل ٨٣/١.

(٤) انظر: همع الهوامع ٥١٦/١.

(٥) الأصول فى النحو ٢٦/٢، وانظر: شرح المفصل لابن يعيش ٦٤/٣.

ويدخل تحت هذا السبب عِلّةُ الفَرْق[١]، كرفع الفاعل ونصب المفعول للفرق بينهما، وفتح نون الجمع وكسر نون المثنى لذلك، وأيضًا دخول اللام الفارقة ولزومها فى خبر (إنْ) المخففة من الثقلية[٢].

(٣) النَّصُّ على المعنى أو إبرازُه:

فمن النصِّ على المعنى قول رضى الدين فى باب المفعول معه:

« قوله: "فإن كان الفعل لفظًا وجاز العطف فالوجهان" ـ هذا أولى ممّا قال عبد القاهر فى نحو: قام زَيْدٌ وعَمْرٌو، أنه لا يجوز فيه إلاّ العطفُ، ولَعَلَّهُ قال ذلك لأنّه مخالفة للأصل الذى هو العطف لا لداعٍ، وهو ممنوع؛ لأنَّ هاهنا داعيًا وهو النصُّ على المصاحبة »[٣].

ومن إبانةِ المعنى وإبرازِه قولُه عن حذف عامل المفعول المطلق وجوبًا: « وإنما وجب حذف الفعل فى بعض المواضع إمّا إبانةً لقَصْدِ الدوام واللزوم بحذف ما هو موضوع للحدوث والتجدد أى الفعل فى نحو: حمدًا لك، وشكرًا لك، وعجبًا منك، ومَعاذَ اللّه »[٤].

(٤) المشابهة المعنوية:

هى مثل المشابهة اللفظية تنضوى تحت قياس الشبه، ومواقعها متعددة فى النحو العربى، ومن أشهرها بناء الاسم الذى يشبه الحرف شبهًا معنويًّا، كأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط، وأسماء الإشارة، فإنها مبنيّةٌ لتَضَمُّنِها معنى حرف الاستفهام، والشرط، والإشارة، أى أُدِّىَ بها المعانى التى حَقُّها أن تؤدَّى بهذه الحروف[٥].

و« زعم الزجاج أنَّ المثنى مبنى لتضمنه معنى الحرف وهو العاطف، إذ أصل (قام الزيدان): قام زيد وزيد، كما بنى لذلك (خمسةَ عشرَ) »[٦]، وفى هذا إشارة إلى تقويته للشبه المعنوى.

وقال ابن يعيش عن بناء أسماء الأفعال: « وُقُوْعُ هذه الأسماءِ مَوْضِعَ ما أصلُه البناء، وجريُها

(١) انظر: الاقتراح ص٢٣١.

(٢) انظر: همع الهوامع ١/٤٥١، ٤٥٢.

(٣) شرح الكافية للرضى ١/١٩٥، وانظره أيضًا: ١/١٩٤.

(٤) شرح الكافية للرضى ١/١١٦.

(٥) انظر: شرح الأشمونى ١/٥٢، ٥٣.

(٦) همع الهوامع ١/٦٩.

مَجْرَاهُ فى الدلالة سببٌ كافٍ فى البناء، ولا خلافَ عند الجميع فى أنَّ أصل ما وقعت هذه الكلم موقِعَه البناءُ وهو الفعلُ على الإطلاق فكان مبنيًا لهذه العلة »[١].

ومن ذلك أيضًا أنَّ « الأصل ألاَّ تدخل الفاء على شيء من خبر المبتدأ، لكنه لمَّا لُحِظَ فى بعض الأخبار معنى ما تدخل الفاء فيه ـ دخلت، وهو الشرط والجزاء، والمعنى الملاحظ أن يقصد أنَّ الخبر مستحَقٌّ بالصلة، أو الصفة، وأن يقصد به العموم »[٢].

ومن ذلك أنَّ « الأصل فى الدعاء والإنشاء والتوبيخ والاستفهام أن يكون بالفعل، وكثرت نيابة المصدر عنه فى ذلك لقوة دلالته عليه نحو: معاذَ اللّه، وغفرانَه »[٣].

(٥) الاتساع فى التعبير عن المعانى:

وهذا الاتساع على ضربين:

الأوَّل: أن يكون لِلَّفظِ معنىً أَصْلِيٌّ يَدُلُّ عليه ثُمَّ يُتَوَسَّع فيه فيستعمل فى غيره.

والثانى: أن يكون لِلَّفْظِ حُكْمٌ أَصْلِيٌّ ثُمَّ يُسْتَعْمَلُ اللفظ على خلاف هذا الحكم اتِّساعًا وتكثيرًا فى الدَّوالِّ لحساب المدلول، بحيث يختلف المدلول باختلاف الدَّالِّ.

ومن الضرب الأول قول المبرد: « والكلام يكون له أصل ثُمَّ يُتَّسَعُ فيه فيما شاكل أصله، فمن ذلك قولهم: زيد على الجبلِ، وتقول: عليه دين، فإنما أرادوا أنَّ الدَّينَ قد ركبه وقد قهره »[٤].

ومنه قول ابن السراج: « اعلم أنَّ الظروف أصلها الأزمنة والأمكنة، ثم تتسع العرب فيها للتقريب والتشبيه، فمن ذلك قولك: زيد دون الدار، وفوق الدار، إنما تريد مكانًا دون الدار، ومكانًا فوق الدار، ثم يَتَّسِعُ ذلك فتقول: زيدٌ دون عمرو، وأنت تريد فى الشرف، أو العلم، أو المال، أو نحو ذلك، وإنما الأصل المكان »[٥].

وفى مقابل هذا يقول ابن جنى: « كان شيخنا أبو على يذهب إلى أنَّ أصل (بَيْنَ) أنها مصدر بانَ يبينُ بَيْنًا، ثم استعملت ظرفًا اتساعًا وتجوّزًا كـ(مَقْدِمَ الحاج) و(خلافةَ فلان)، قال: ثم

---

(١) شرح المفصل ٣١/٤.

(٢) همع الهوامع ٣٤٧/١.

(٣) شرح التسهيل ١٩٢/٢.

(٤) المقتضب ١٨٤/١.

(٥) الأصول فى النحو ١٩٩/١.

استعملت واصلةً بين الشيئين، وإن كانت فى الأصل فاصلة؛ وذلك لأنَّ جِهَتَيْها وَصَلَتا ما يجاورهما بها، فصارت واصلة بين الشيئين »[١].

ومن الضرب الأول أيضًا « أنَّ الأصل فى الحرف أن يوضع لمعنى واحد، وقد يتوسع فيه فيستعمل فى غيره »[٢]. وذلك نحو (فى) فإنَّ معناها فى الأصل الظرفية والوعاء، « وقد يُتَّسَعُ فيها فيقال: فى فلانٍ عيبٌ، وفى يدى دار، جَعَلْتَ الرجلَ مكانًا للعيب يحتويه مجازًا أو تشبيهًا، ألا ترى أنَّ الرجل ليس مكانًا للعيب فى الحقيقة، ولا اليدُ مكانًا للدار »[٣].

ويتضح من هذه النماذج أنَّ هذا الضرب من الاتّساع يبقى فيه اللفظ بصورته ويتعدد معناه.

وأمّا الضرب الثانى فمنه قول ابن السراج: « اعلم أنَّ حقَّ الأسماء أن تضاف إلى الأسماء، وأنَّ الأصل والقياس أنَّ لا يضاف اسم إلى فعل، ولا فعل إلى اسم، ولكنَّ العربَ اتّسعَتْ فى بعض ذلك، فخَصَّتْ أسماء الزمان بالإضافة إلى الأفعال؛ لأنَّ الزمان مضارع للفعل؛ لأنَّ الفِعْلَ له بُنِيَ، فصارت إضافة الزمان إليه كإضافته إلى مصدره، لِمَا فيه من الدليل عليهما، وذلك قولهم: أتيتك يومَ قام زيد، وأَتَيْتُك يومَ يقعد عمرو »[٤].

ويلاحظ هنا تداخل عِلّتَيْن للعدول عن الأصل، الأولى: علة المشابهة المعنوية بين المصدر والفعل، وهذه هى العلة الباعثة على تجويز إضافة اسم الزمان إلى الفعل، والثانية: علة الاتساع فى اللفظ لضروب من المعانى وهى تمثل الغاية والثمرة من هذا العدول، ذلك أنَّ قولنا: أتيتك يومَ قام زيد، يختلف من جهة المعنى بعضَ الاختلاف عن قولنا: أتيتك يوم قيام زيدٍ، فلتمكين المتكلم من اختيار التعبير المطابق لمقتضى الحال كان هذا الاتساع، وليصح أمامَه أكثرُ من وجهٍ لِلَّفْظِ.

ومن هذا الضرب العدول عن الرتبة الأصلية فى الجملة الفعلية، يقول العكبرى: « الأصل تقديم الفاعل على المفعول ... إلاّ أنَّ تقديم المفعول جائز لقوة الفعل بتصرفه والحاجة إلى اتساع الألفاظ »[٥]، وهذه الحاجة إلى الاتساع فى الألفاظ هى حاجة دلالية أوضحها ابن جنى ـ من قَبْلُ ـ

---

(١) المحتسب ١٩٠/٢.

(٢) الجنى الدانى ص٢٤.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٢٠/٨.

(٤) الأصول فى النحو ١١/٢.

(٥) اللباب ١٥٣/١.

في قوله: «أصل وضع المفعول أن يكون فضلة وبعد الفاعل كـ (ضَرَبَ زيدٌ عمرًا)، فإذا عناهم ذِكْرُ المفعول قَدَّموه على الفاعل، فقالوا: (ضَرَبَ عمرًا زيدٌ)، فإذا ازدادت عنايتُهم به قدَّموه على الفعل النَّاصبِه، فقالوا: (عمرًا ضَرَبَ زيدٌ)، فإن تظاهرت العناية به عقدوه على أنَّه رَبُّ الجملة، وتجاوزوا به حَدَّ كونه فضلة، فقالوا: عمرٌو ضربَه زيدٌ)، فجاءوا به مجيئًا ينافي كونَه فضلة، ثم زادوه على هذه الرتبة فقالوا: (عمرٌو ضَرَبَ زَيْدٌ) فحذفوا ضميرَه ونَوَوْهُ، ولم ينصبوه على ظاهر أمره؛ رغبةً به عن صورة الفضلة وتحاميًا لنصبه الدَّالِّ على كون غيرِه صاحبَ الجملة.

ثم إنَّهم لم يَرْضَوا له بهذه المنزلة حتى صاغوا الفعل له، وبَنَوْه على أنه مخصوص به، وألغَوْا ذِكْرَ الفاعل مظهَرًا أو مضمَرًا فقالوا: (ضُرِبَ عمرٌو) فاطُّرِحَ ذكرُ الفاعل البتةَ»[1].

وقد آثرت أنْ أنقُل هذا النصَّ على طوله؛ لأنَّ فيه بيانًا تفصيليًّا تدريجيًّا لعملية عدولٍ عن أصلِ وضعِ تركيبٍ في اللفظ، مع بيان المعنى الدافع لذلك وهو الاهتمام وزيادته مع كُلِّ انتقال.

ويلاحظ في هذين المثالين للضرب الثاني أنَّ اللفظ يتعدد ويتعدده يتعدد المعنى من جهة المُفَسِّر، ويقع العكسُ من جهة المُنْشِئ.

وهناك صورة أخرى لهذا الضرب يتعلق فيها تعدد المعنى باختلاف توجيه التغيير الذى وقع في التركيب، فمثلاً في نحو: (دخلت الدارَ والمسجدَ) هناك عدول بحذف (في)، واختلف النحاة في توجيهه؛ فذهب الفارسي «إلى أنَّه مما حذف منه (في) اتساعًا فانتصب على المفعول به»[2]، وحقيقة الاتساع هنا تظهر في تغير المحل الإعرابي، ولذا لا يقال بوجود اتساع في ذلك على مذهب سيبويه والمحققين من أنه «منصوب على الظرف تشبيهًا للمختص بغير المختص»[3] من أسماء المكان، فتَغَيُّرُ التوجيهِ الذى يستتبعُ تغيُّرَ المعنى قام مَقام تَغَيُّرِ اللفظ.

(٦) المبالغة:

من العدول لأجل المبالغة ما ذهب إليه بعض النحويين من «أنَّ باب مَثْنَى وثُلاثَ ورُباعَ معدول عن عدد مكرر طلبًا للمبالغة والاختصار»[4]، وقد اشترك الاختصار هنا ـ وهو سبب لفظي ـ مع المبالغة.

(١) المحتسب ٦٥/١.
(٢) همع الهوامع ١١٣/٢.
(٣) همع الهوامع ١١٢/٢.
(٤) الأشباه والنظائر ٧٧/١.

ومنه العدول عن صيغة (فاعل) في الدلالة على الحدث وصاحبه « إلى (فعّال) للمبالغة، فإذا لم تُرَد المبالغة جِيءَ به على الأصل؛ لأنه ليس فيه تكثير »[(١)].

ومنه أنَّ (فَعِيْلاً) هو الأصل في الوصف من باب (فَعُل) لكن « يُخْرَجُ به إلى (فُعَال) إذا أريد المبالغة، وطُوال وعُراض أشدُّ مبالغةً من طويل وعريض. و(فَعِيل) و(فُعال) كلاهما من أبنية المبالغة فإذا أرادوا الزيادة في المبالغة ضَعَّفوا العين فقالوا: كُرَّام، وحُسَّان، ووُضَّاء وهم يريدون: كريمًا وحسنًا ووضيئًا »[(٢)].

ويقول ابن جني: « وهم إذا أرادوا شِدَّةَ المبالغة في الكلمة فمِمَّا يُخْرِجُونها عن أصلها. ألا ترى أنَّ أصل الأفعال أن تتصرف، وقد منعوا (نِعْمَ)، و(بِئْسَ)، و(حبّذا)، وفعلَ التعجب التصرُّفَ لما قصدوه، وهذا باب واسع؛ فلهذا كان (فَعِيْل) هو الأصل، و(فُعَال) مُدْخل عليه لأنه أشدُّ مبالغة منه »[(٣)].

(٧) العدول لنُكْتَةٍ بلاغِيَّة:

والفرق بين هذه العلة والعلتين السابقتين هو أنَّ تَيْنِكَ العلتين تدوران في اللغة باعتبارها نظامًا عامًّا مُجَرَّدًا، أمّا النكتة البلاغية فهي تتحقق في الأسلوب باعتباره اختيارًا فرديًّا واقعًا بالفعل.

ومما تظهر فيه هذه العلة توجيه قوله ﷺ: « كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ على اللِّسَانِ، ثَقِيْلَتَانِ فِي المِيْزَانِ، حَبِيْبَتَانِ إلى الرَّحْمنِ - سُبْحانَ اللّهِ وبحَمْدِهِ، سُبْحانَ اللّهِ العَظِيْمِ »[(٤)]، حيث وُجِّهَ على أنَّ (كلمتان خفيفتان ..) هو الخبر، و(سبحانَ اللّه ...) هو المبتدأ، وقُدِّم الخبر على المبتدأ لنكتة بلاغية « هي التشويق إلى المبتدأ، وكلما طال الخبر حَسُنَ هذا النوع؛ لأنه كُلّما طال بذكر الأوصاف ازداد الشوق إلى المحدَّث عنه[(٥)] بها كما هو في الحديث الكريم حيث قال: "كلمتان خفيفتان على اللسان، ثقيلتان في الميزان، حبيبتان إلى الرحمن" فإنَّ النفس كثر تَشَوُّقُها بذلك إلى سماع المحدّث عنه بها، فلم يجئْ "سبحان اللّه وبحمده، سبحان اللّه العظيم" إلاّ والنفسُ في غاية

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٣/٦.

(٢) المنصف ٢٤٠/١، ٢٤١.

(٣) المنصف ٢٤١/١.

(٤) رواه البخاري في كتاب الدعوات، حديث رقم (٦٤٠٦) ٢١٠/١١، ورواه مسلم في كتاب الذكر والدعاء حديث رقم (٢٦٩٤) ١٩٢/٨.

(٥) في المطبوعة: منه.

الشوق إلى سماعه»[1].

ومن الأغراض البلاغية للعدول إرادة التفخيم، قال الأنبارى عن قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾[2]: «وكان الأصل أن يقول: فلا تجعلوا له أندادًا؛ ليعود من الصفة إلى الموصوف ذِكْـرٌ إلاّ أنه أقام المُظهر مُقامَ المضمرِ للتفخيم»[3].

****

(١) الأشباه والنظائر ١٧٨/٦، وهذا من كلام ابن الهمام الحنفى (ت٨٦١هـ).

(٢) من الآية ٢٢ سورة البقرة.

(٣) البيان فى غريب إعراب القرآن ٦٣/١.

الفصل السادس

الرد إلى الأصل

الفصل السادس
الرَّدُّ إلى الأصل

إذا كان العدول عن الأصل هو الإجراء المقابل للاستصحاب فإنّ الردَّ إلى الأصل هو الإجراء المُتَمِّمُ له؛ إذ يتواطؤ هو والاستصحاب على محلٍّ واحد مع اختلاف الاتجاه، ونتيجتهما واحدة حين تكون النطقَ بالأصل، ومتقاربتان حين تكون إظهارَ الأصل في الرد، ومراعاتَه أو إبقاء حكمه في الفرع في الاستصحاب. وإنما أُخِّر الحديث عن الرد إلى هذا الموضع؛ لأنه لا يوجد إلا إن كان ثمة عدول عن الأصل.

وقد قسمت الرد إلى الأصل ـ بناء على تحليل المادة النحوية المشتملة على هذه العملية ـ إلى قسمين:

الأول: رد إلى الأصل على المستوى اللفظي.

والثاني: رد إلى الأصل على المستوى الذهني.

أولاً: الردُّ اللّفظِيُّ

نسبة الرد هنا إلى اللفظ تعني أنّه رَدٌّ واردٌ في الكلام العربي فهو منطوق به بالفعل، ويكون مقيسًا عليه أو سماعيًّا.

وإنما سُمِّيَ ردًّا لأنه رجوع من الفرع إلى الأصل بعد الانتقال من الأصل إلى الفرع، فهو لا يوجد إلاّ بعدَ العدول.

ولأنه في حقيقته رجوعٌ فقد عُبِّر عنه بالرجوع إلى الأصل والعود إلى الأصل، فمن الأوّل قول الأنباري: «كان القياس أن يقال: عسى الغُوَيْرُ أن يأس[1]؛ إلاّ أنهم رجعوا إلى الأصل المتروك، فقالوا: عسى الغُوَيْرُ أبؤسًا، فنصبوه بعسى؛ لأنهم أجروه مجرى قارب، فكأنه قيل: قارب الغوير أبؤسًا»[2].

---

(١) انظر: مجمع الأمثال ٢/٣٤١.

(٢) أسرار العربية ١٢٧، وانظر: حاشية يس على شرح التصريح ١/٢٠٣، وقد عبَّرابن يعيش عن نحو ذلك بمراجعة الأصل المرفوض، انظر: شرح المفصل ٧/١٤.

فالقياس المطرد جاء على شيء فيه عدول عن الأصل، ثم وَرَدَ عن العرب ما فيه استعمال الأصل، فنُظِرَ إليه على أنه رجوع من العدول القياسي إلى الأصل المتروك، وهو رَدٌّ سماعي.

ومن التعبير بالرجوع إلى الأصل قول ثعلب ـ بعد قوله تعالى: ﴿لاَ تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾[1] ـ: « يرجع إلى الأصل؛ لأنه كان ينبغي أن يكون مع الواحد والاثنين تفسير كما كان في الجمع، ولكن لم يجئ، والأصل: درهم واحد، ثوب واحد، درهمان اثنان ثوبان اثنان، كما يقال: دراهم ثلاثة وأربعة، وأثواب ثلاثة وأربعة وما أشبه ذلك »[2].

ومن استعمال العود إلى الأصل قول ابن مالك عن بناء المضارع لإسناده إلى نون النسوة بعد أن كان مُعْرَبًا، وإسكان الماضي لذلك بعد أن كان مفتوحًا: « فاشتركا بالعود إلى الأصل بالنون »[3]. وقد ورد عند الزجاج استعمال الرد إلى الحال[4].

هذا وقد تحدث ابن جني في الخصائص عن الرد إلى الأصل، وبيّن أنه قد يُرْجَعُ إلى الأصل الأقرب دون الأبعد كما في: مذُ اليوم، حيث ضُمَّت الذال لالتقاء الساكنين رجوعًا إلى الأصل القريب وهو منذُ دون البعيد المقدر وهو سكون الذال في مُنْذُ[5].

وعقد بابًا لما يمكن أن يُرْجَعَ إليه من الأصول، وما لا يمكن معه ذلك، فقال: « باب فيما يُراجَعُ من الأصول مما لا يراجع ـ اعلم أنَّ الأصول المُنْصَرَفَ عنها إلى الفروع على ضربين: أحدهما ما إذا احتيج إليه جاز أن يُراجع، والآخر ما لا تمكن مراجعته؛ لأنَّ العرب انصرفت عنه فلم تستعمله »[6].

الفرق بين الرد اللفظي والاستصحاب:

سبق أنَّ الردَّ إلى الأصل في اللفظ هو نطق بعض العرب أو كلهم للشيء على أصل وضعه في بعض الأحيان بعد أن كانوا ينطقون به على القياس المخالف للأصل في جل الأحيان، وهذا يعني

(١) من الآية ٥١ سورة النحل.

(٢) مجالس ثعلب ٤٣٧/٢. وقد عبر عن هذا في موطن آخر بقوله: « جاءوا به على الأصل » ٥٨٤/٢.

(٣) شرح التسهيل ٣٧/١.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١١٣/١، هذا وقد جاء في الأصول لابن السراج ٣٤٧/٣ التعبير بالرد إلى القياس وليس مما نحن فيه.

(٥) انظر: الخصائص ٣٤٤/٢.

(٦) الخصائص ٣٤٩/٢.

أننا أمام النطق بأصل الوضع، وقد سبق أنْ رأينا من صور الاستصحاب: إبقاء اللفظ على أصل وضعه الذهنى عند النطق، وإبقاء اللفظ على حاله عند الانتقال إلى حالة تالية وغير ذلك، وهذا يعنى أنَّ الموضع الذى يقال إنَّ فيه ردًّا للأصل، يمكن أن يقال إنَّ فيه استصحابًا للأصل.

فمثلاً يقال فى النسب إلى قِسِيّ وثِدِيّ: ثُدَوِىّ، وقُسَوِىّ؛ « لأنها فُعُول، فتردُّها إلى أصل البناء، وإنما كسر القاف والثاء قبل الإضافة لكسرة ما بعدهما، وهو السين والدال، فإذا ذهبت العلة صارتا على الأصل »[1].

يمكن أن نَعُدَّ النطق بـ(ثُدَوِىّ) و(قُسَوِىّ) استصحابًا للأصل ـ وهو ضم القاف والثاء ـ من قبيل مراعاة حكم أصل سابق على الأصل المنقول الحال عنه فى الأخير، فى حين جعل سيبويه ذلك من قبيل الرد إلى الأصل، فما الفرق بينهما؟

ومثل ذلك قول المبرد بعد أن أثبت أنَّ أصلَ (فاعِل) وصفًا لمذكر أن يكسَّر على (فواعل)، وأنَّ ذلك ممتنع منعًا للبس: « وقد قالوا: (فارسٌ) و(فوارس)؛ لأنَّ هذا لا يكون من نعوت النساء، فأمنوا الالتباس فجاءوا به على الأصل ... وإذا اضطر شاعر جاز أن يجمع (فاعِلاً) على (فواعِل)؛ لأنه الأصل »[2]. فهل يُعَدُّ هذا من قبيل الاستصحاب لأنه إبقاء للفظ عند النطق كما هو فى أصل وضعه الذهنى، أو يُعَدُّ ردًّا إلى الأصل فى الضرورة أو عند أمن اللبس؟ وما الفرق بينهما؟

الحق أنَّ الفرق بين استصحاب الأصل والرد اللفظى إلى الأصل يكمن فى أمرين:

أحدهما: أنَّ الاستصحاب لا يحتاج إلى عِلَّةٍ كما سبق، إلا ما ينصرف فيه التعليل إلى العدول عن القياس حين يكون هذا العدول مقتضَى الاستصحاب، أمّا الرد إلى الأصل على المستوى اللفظى فإنَّه يحتاج إلى عِلَّة يكون الرد بسببها إذا كان ردًّا قياسيًّا، مثل: الضرورة، والتصغير، والنسب، والجمع، والتثنية، والإضافة، والإضمار، وسيأتى الحديث عن هذه العلل بشىءٍ من التفصيل.

وقد يُذكَر الرَّدُّ إلى الأصل ولا تُذْكَرُ له علة، ويقع ذلك إذا حدث عدول عن الأصل لِعِلَّةٍ ثمَّ زالت عِلَّةُ هذا العدول فيكتفى بزوال علة العدول عن الأصل لرد الشىءِ إلى أصله، وكذا إذا لم يكن الأصل مخالفًا للقياس أى ليس هناك قاعدة مطردة على خلاف الأصل وقد جاء هذا فى قول

(١) الكتاب ٣/٣٤٦.

(٢) المقتضب ٢/٢١٦، ٢١٧.

ثعلب: «يقال: مُرْ يا هذا، فإذا ازدادوا قالوا: أومُرْ، إنّما فعلوا ذلك رَدُّوه إلى أصله وهو أؤْمُرْ»[١]، إذ القياس عدم حذف همزة الوصل فى فعل الأمر الذى يسكن ثانية فى مضارعه و«شَذَّ بالحذف مُرْ وخُذْ وكُلْ، وفشا . وَاؤْمر، ومُسْتَنْدَرٌ تَتْمِيمُ خُذْ وكُلا»[٢] كما قال ابن مالك، فالرد هنا ردٌّ عن عدول مطرد في السماع لا فى القياس، المردود إليه موافق للقياس إلى جانب كونه الأصل فلم يحتج إلى علة لذلك.

كما يقع ذلك إذا كان المردود إليه لغة قومٍ من العرب مع كونه الأصل كما فى قول ابن السراج: «ومَنْ شبَّهها [يعنى ما النافية] بـ(ليس) فأعملها لم يجز أن يدخلها على الفعل، إلاّ أنْ يَرُدَّها إلى أصلها فى ترك العمل»[٣]. ومعلوم أنّ ترك العمل هو الأصل فى (ما)، لأنها لا تختص، وهو أيضًا لغة بنى تميم.

ويقع ذلك أيضًا ـ قليلاً ـ شذوذًا، والشاذُّ لا حكم له، يقول ابن يعيش: «حكى الأصمعى: هَلُمَّ إلى كذا، فيقال: لا أهلمُّ إليه، وهَلَمَّ كذا، فيقال: لا أَهَلُمُّهُ بفتح الألف والهاء وضم اللام والميم، والأصل فى ذلك: لا أَلُمُّ، كما تقول: لا أَرُدُّ، كأنّه يَرُدُّه إلى أصله قبل التركيب وهو شاذٌّ»[٤].

ويلاحظ انه يقول: "كأنه" فلا يجزم بأنّ هذا ردٌّ إلى الأصل، ولعلّ عدّه استصحابًا أوْلى، واللّه أعلم.

والأمر الثانى: إنّ كُلاًّ من الاستصحاب والردّ اللفظى فيه انتقال من حالٍ إلى أخرى، ولنرمزْ إلى الحال الأولى فيهما بـ(أ)، وإلى الثانية بـ(ب)، فـ(أ) فيهما تمثل الأصل، و(ب) فى الاستصحاب تمثل الحال الثانية بأنواعها التى سبق الحديث عنها[٥]، وفى الرد تمثل الفرع المعدول إليه.

والفرق بينهما فى هذا أنّ الانتقال فى الاستصحاب من (أ) إلى (ب) يقع دون تَغَيُّر فى اللفظ، أو مع تَغَيُّر مراعًى فى الحكم فيعتبر حكم الأصل. أمّا الردُّ فالانتقال فيه من (أ) إلى (ب) يقع مع تغيُّر مطرد مراعًى، بحيث تكون (أ) أصلاً متروكًا إن كان مخالفًا للقياس، و(ب) هى

---

(١) مجالس ثعلب ٣٠٧/١.

(٢) لامية الأفعال لابن مالك ص٢٨ ط. مصطفى البابى الحلبى ـ مصر سنة ١٣٦٧هـ ـ ١٩٤٨م.

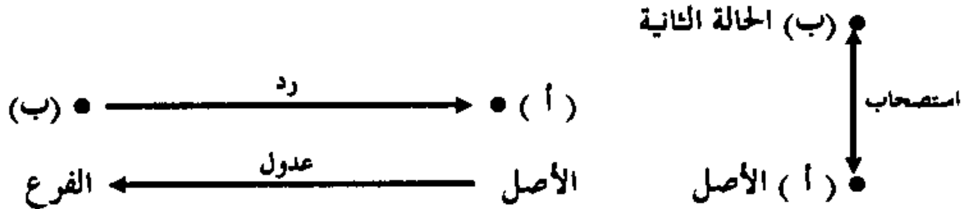
(٣) الأصول فى النحو ٥٦/١.

(٤) شرح المفصل ٤٣/٤.

(٥) انظر: ص٦١ من هذا البحث.

القياس المطرد، أو السماع الشائع إنْ كان الأصل موافقًا للقياس، ثم تأتي إحدى العلل المشار إليها[1] فتجعل (ب) تعود إلى (أ)، فالعلاقة هنا بين (أ) و(ب) علاقة انتقال ورجوع، أمّا في الاستصحاب فهي انتقال دون رجوع مع بقاء صورة اللفظ أو حكمه أو مراعاته.

ويمكن بيان ذلك بالشكلين التاليين:



فالانتقال في الاستصحاب يمثله الاتجاه الرأسي إذ تكون الحال الثانية امتدادًا للحال الأولى، والانتقال في الرد يمثله الاتجاه الأفقي؛ لأنه يقع بعد عملية العدول، والعدول مُبَايَنَةٌ للأصل. ولم أجعلهما في شكل واحد؛ لأنَّ (أ) في الرد أحيانًا لا تكون هي (أ) في الاستصحاب بعينها، بل تكون (ب) فيه، لما فيها من الأصالة المستصحبة، وهذا لا ينفي ما سبق تقريره من أنَّ العَمَلِيَّتين تتواردان على مَحَلٍّ واحد، لأنَّ المرادَ بالتوارد هنا أنَّ المحلَّ الواحد يمكن تطبيق صورة الاستصحاب وصورة الرد عليه باختلاف الاعتبار، بشرط عدم تباين الأصل فيهما، وذلك بأن يكونَ الأصلُ في الاعتبارين واحدًا، أو يكونَ الأصلُ في الردِّ حالاً تاليةً للأصل في الاستصحاب، بحيث يكون اتّجاهُ الردِّ من الفرع المعدول إليه إلى الأصل المستصحب عبر الحال الثانية له، ولكي يتضح هذا أُمَثِّلُ للصورتين:

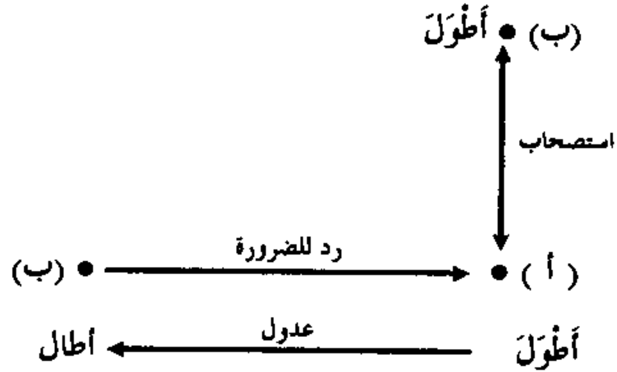
أمّا الصورة الأولى، وهي أن يكون الأصل في العمليتين واحدًا، فمثالها ردُّ (أطال) في الضرورة إلى الأصل في قول الشاعر:

صَدَدْتِ فأطْوَلْتِ الصُّدُودَ وقلّما * وِصالٌ على طولِ الصُّدودِ يَدُومُ[2]

فـ (أطْوَلَ) المردود إليه في عملية الرد هو صورة الأصل الذهني المجرد المستصحبة في عملية الاستصحاب، ولا تأثير هنا للتاء.

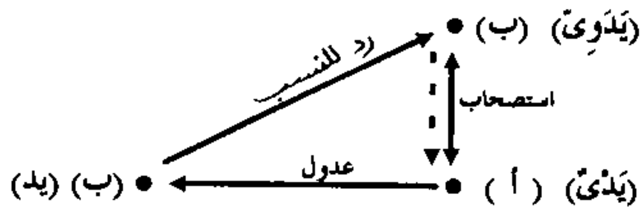
(١) وذلك في الرد المحتاج إلى تعليل.

(٢) البيت سبق تخريجه ص٤٤، وانظر: المنصف ٦٩/٢.



وظاهر أنَّ العمليتين تلتقيان عند أصل واحد هو (أ) = (أَطْوَلَ).

وأمّا الصورة الثانية ـ وهى التى يكون الأصل فيها فى العمليتين مختلفًا دون تعارض ـ فمثالها كلمة (يَدَوِىّ)، فهى قبل النسب إليها (يد)، وأصل وضع (يد): (يَدْىٌ)، فإذا نظرنا إلى (يَدَوِىّ) باعتبار عملية الاستصحاب فهى تمثل (ب)، والذى يمثل (أ) أى الأصل (يَدْىٌ)، وإذا نظرنا إليها باعتبار عملية الرد فهى تمثل (أ)؛ لأنَّ فيها المردود إليه وهو اللام، وكلمة (يد) تمثل (ب)، وتتضح العلاقة بين العمليتين فى الشكل التالى:



فيلاحظ من هذا الشكل أنَّ العمليتين قد تواردتا على مَحَلٍّ واحد هو (يَدَوِىّ)، فإنّنا إذا نظرنا إلى أنه حال ثالثة لـ(يَدْى) كان فيه استصحاب للأصل بمراعاة حكم أصل سابق على الأصل المنقول الحال عنه في الأخير وهو كونه على ثلاثة أحرف[1] ـ وإذا نظرنا إلى أنه مُنْتَقَلٌ إليه من (يد) كان فيه ردٌّ للأصل، بردِّ اللام المحذوفة. ويلاحظ أيضًا أنَّ اتجاه السهم من يد ينحدر فى اتجاه (يَدْى)، فاتّجاه (ب) فى الرد ينبغى أن يكون نحو (أ) فى الاستصحاب حتى يتحقق التوارد المذكور.

فإذا اختلف الاتجاه دَلَّ ذلك على تباين الأصلين ومن ثَمَّ فإنَّ علمية الاستصحاب فى هذه الحالة يختلف محلُّها عن عملية الردِّ وقد يتعارضان ـ مع ملاحظة أنَّ هناك عملية استصحاب أخرى

(١) وهناك عدول بالقلب لكن لا ننظر إليه هنا.

متوافقة مع الرد في المحل[١] ـ ومثال ذلك قول سيبويه:

«اعلم أنَّ كُلَّ اسم على حرفين ذهبت لامه، ولم يُرَدَّ في تثنيته إلى الأصل ولا في الجمع بالتاء، كان أصله فَعْل أو فَعَل أو فُعْل ـ فإنّكَ فيه بالخيار إنْ شئت تركته على بنائه قبل أن تضيف[٢] إليه، وإنْ شئت غيرته فرددت إليه ما حذف منه، فجعلوا الإضافة تغير فترد كما تُغَيِّر فتحذف، نحوَ ألف حُبْلَى، وياء ربيعة وحنيفة، فلمّا كان ذلك من كلامهم غَيَّروا بنات الحرفين التي حذفت لاماتهن بأنْ رَدُّوا فيها ما حذف منها، وصِرْتَ في الردِّ وتركه على حاله بالخيار»[٣]. ومثّل لذلك بدَمِيٍّ، ويَدِيٍّ، ودَمَوِيّ، ويَدَوِيّ[٤].

فهاهنا تعارض بين الرد إلى الأصل والاستصحاب المُعَبَّر عنه بـ "تركه على حاله"؛ لأنَّ المراد بالأصل الأولِ أصلُ الوضع قبل حذف اللام، والثاني حال اللفظ بعد حذف لامه.

وبعد هذا البيان للفرق بين الرد اللفظي والاستصحاب ننتقل إلى الحديث عن أهم أسباب الرد اللفظي.

* * *

أهم أسباب الرد اللفظي إلى الأصل:

(١) الضرورة:

قَرَّر كثير من النحويين أنَّ الضرورة ترد الأشياء إلى أصولها[٥]، حتى جعل ابن السراج أحسنَ الضرورات «ما رُدَّ فيه الكلامُ إلى أصله»[٦]، بل ذكر أنَّ الشاعر «ليس له أن يُخْرِجَ شيئًا عن لفظه، إلاّ أن يكون يخرجه إلى أصل قد كان له فيرده إليه؛ لأنه كان حقيقتَه، وإنما أخرجه عنه[٧]

---

(١) بمعنى أنَّ كل عملية رد فلا بد أن تتوارد معها عملية استصحاب ثم قد يكون هناك عملية استصحاب اخرى لأصل آخر.

(٢) الإضافة هنا بمعنى النسب.

(٣) الكتاب ٣/٣٥٧.

(٤) انظر: الكتاب ٣/٣٥٨، وانظر مثالاً آخر لهذا التعارض في ٣/٣٦١، ٣٦٢.

(٥) انظر: المقتضب ١/٢٣٩، ٢٧٧، ٢٨٥، والمنصف ٢/٦٩، والإنصاف ٢/٤٩١، ٧٩٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/٢٣، ٨/٩١، ٩/١٦، والأشباه والنظائر ٢/٢٠١.

(٦) الأصول في النحو ٣/٤٣٥.

(٧) في المطبوعة (عَنْ).

قياسٌ لزمه، أو اطرادٌ استمر به، أو استخفاف لعلة واقعة »[١].

ومن نماذج الردّ إلى الأصل فى الضرورة قول الشاعر:

كـأنَّ بيــنَ فكّهـا والفَـكِّ

فَأرَةَ مِسْكٍ ذُبِحَتْ فى سُكِّ[٢]

والمراد كأنَّ بين فَكَّيْها بالتثنية، وأصل التثنية والجمع العطف بالواو، واستغنى بهما عنه لأنه أوجز وأخصر لكن « يجوز للشاعر استعمال الأصل المهجور »[٣].

ومنها نصب المنادى المبنى إذا نُوِّنَ فى الضرورة، وهو قول أبى عمر، وعيسى بن عمر، والجرمى، والمبرد؛ إذ الأصل فى المنادى النصب؛ لأنه مفعول به فى الأصل، وعلى ذلك قول الشاعر:

ضَرَبَتْ صَدْرَها إلَيَّ وَقالَتْ * يا عَدِيًّا لقد وَقَتْكَ الأواقى[٤]

وقوله:

يا سَيِّدًا ما أنتَ مِن سَيِّـدٍ * موطَّأ الأكنافِ رَحْبَ الذِّراعْ[٥]

وقوله:

سلامُ اللَّه يا مطرًا عليها * وليس عليك ما مطرُ السلامُ[٦]

ومن ذلك صرف ما لا ينصرف فى الضرورة، يقول المبرد: « اعلم أنَّ الشاعر إذا اضطر

---

(١) الأصول فى النحو ٤٣٦/٣ وانظر: شرح المفصل لابن يعيش ٦٧/١.

(٢) البيتان لرؤبة بن العجاج فى ملحقات ديوانه ص١٩٣.

(٣) الأشباه والنظائر ٢٠١/٢، وانظر: شرح التسهيل ٦٨/١.

(٤) البيت منسوب فى سمط اللآلى ١١١/١، وخزانة الأدب ١٦٥/٢ لمهلهل بن ربيعة، ونسبه ابن مالك فى شرح التسهيل إلى عدى بن ربيعة أخى المهلهل ٣٩٦/٣.

(٥) البيت للسفاح بن بكير فى خزانة الأدب ٩٥/٦، ٩٦، ٩٧، وبلا نسبة فى شرح شذور الذهب ٢٤٤، وشرح قطر الندى ٢٢٠ وشرح التصريح ٣٩٩/١، وهمع الهوامع ٣٢/٢.

(٦) البيت للأحوص فى ديوانه ص١٨٩، ورواية النصب لثعلب، وروايته فى الديوان: يا مطرٌ، شعر الأحوص الأنصارى جمعه وحققه عادل سليمان جمال، قدم له د. شوقى ضيف، الناشر الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ـ القاهرة سنة ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م. وانظر فى المسألة: الكتاب ٢٠٢/٢، والمقتضب ٢١٤/٤، ومجالس ثعلب ٧٤/١، ٤٧٤/٢، والأصول فى النحو ٣٤٤/١، وأمالى الزجاجى ص٨١، وشرح التسهيل ٣٩٦/٣.

[إلى] صرف ما لا ينصرف جاز له ذلك؛ لأنه إنما يرد الأسماء إلى أصولها، وإن اضطر إلى ترك صرف ما ينصرف لم يجز له ذلك؛ لأنَّ الضرورةَ لا تجوِّز اللحنَ، وإنما يجوز فيها أن تَرُدَّ الشيءَ إلى ما كان له قبل دخول العلة»[1].

ويقول الأنبارى: «الأصل فى الأسماء كلها الصرف، وإنّما يُمْنَعُ بعضُها من الصرف لأسباب عارضة تدخلها على خلاف الأصل، فإذا اضطر الشاعر رَدَّها إلى الأصل، ولم يعتبر تلك الأسباب العارضة التى دخلت عليها، قال أبو كبير الهذلى:

مِمَّن حَمَلْنَ بِهِ وهُنَّ عواقِدٌ * حُبُكَ النِّطاقِ فشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلِ[2]

فصرف (عواقد) وهى لا تنصرف؛ لأنه ردَّها إلى الأصل.

وقال النابغة[3]:

فلتأتِيَنْكَ قصائدٌ ... ... * ... ...

فصرف (قصائد) وهى لا تنصرف؛ لأنه ردها إلى الأصل، إلى غير ذلك مـمّا لا يحصى كثرةً فى أشعارهم»[4].

ومن الرد إلى الأصل للضرورة أنَّ الأصل فى مصدر (فَعَّلَ) (التَّفْعِيل) «فأمّا نحو: تَعْزِيَة، وتَغْذِيَة، فلم يَرِد الأصلُ البتةَ، فلزم العوضُ لذلك، وقد جاء التفعيل فيه فى الشعر، قال[5]:

فَهْىَ تُنَزِّى دَلْوَها تَنْزِيّا

والقياس تَنْزِيَةً، لكنه راجع الأصلَ ضرورةً؛ لأنَّ الشاعر له مراجعة الأصول المرفوضة»[6].

---

(١) المقتضب ٣/٣٥٤.

(٢) البيت فى شرح أشعار الهذليين للسكرى ٣/١٠٧٢ مع اختلاف فى الرواية فى غير محل الشاهد، وفى شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ١/٨٥ (الحماسية رقم ١٢) بالرواية المذكورة.

(٣) جزء من بيت وتمامه ... ولَيَدْفَعَنْ ∴ جيشٌ إليك قوادِمَ الأكْوارِ
وهو فى ديوان النابغة الذبيانى ص٨٦.

(٤) الإنصاف ٢/٤٨٩، ٤٩٠، وانظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/٦٧.

(٥) البيت بلا نسبة فى الخصائص ٢/٣٠٤، والمنصف ٢/١٩٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/٥٨، وشرح التسهيل ٣/٤٧٢، و شرح التصريح ٢/٧٦، وشرح الأشمونى ٢/٣٠٧، وشرح شواهد الشافية ص٦٧، والأشباه والنظائر ١/٢٨٨.

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ٦/٥٨، ٥٩.

ومن ذلك أنَّ القياس في اسم المفعول الأجوف نحو: قال وباع مقول ومبيع بالحذف « فإذا اضطر شاعر جاز له أن يَرُدَّ مبيعًا وجميع بابه إلى الأصل فيقول: مبيوع، كما قال علقمة بن عبدة:

حتى تَذَكَّر بَيْضاتٍ وهيَّجه * يومُ الرَّذاذ عليه الدَّجْنُ مَغْيُومُ[1]

وأنشد أبو عمرو بن العلاء:

وكأنَّها تُفَّاحةٌ مَطْيُوبَةٌ[2]

وقال آخر:

نُبِّئتُ قومَك يزعمونَك سَيِّدًا * وإخال أنَّكَ سَيِّدٌ مَغْيُون[3] »[4].

وكذا يُرَدُّ نحو: مقول في قول المبرد خلافًا للبصريين[5].

(٢) الضمائر:

يقول السيوطي: « الضمائر تَرُدُّ الأشياءَ إلى أصولها، هذه قاعدة مُطَّرِدَة »[6].

ولذلك أمثلة كثيرة منها أنَّ الأصل في ضمير جمع الذكور ثبوت الواو بعد الميم، فأصل (أنتم) مثلاً (أنتمو)، ويظهر هذا الأصل مع الضمير في نحو: أعطيتكموه، وأنلزمكموها[7].

ومنها أنَّ الظرف في أصله بمعنى (في)، وقد يتوسع فيه، وفائدة هذا الاتساع « أنَّك إذا كَنَيْتَ عنه وهو ظرف لم يكن بُدٌّ من ظهور (في) مع مضمره، تقول: اليومَ قمتُ فيه؛ لأنَّ الإضمار يرد الأشياء إلى أصولها، وإن اعتقدت أنه مفعول به على السعة لم تُظْهِرْ (في) معه لأنها لم تكن منويّة

---

(١) البيت من المفضلية رقم (١٢٠) المفضليات ص٣٩٩.

(٢) شطر من الكامل وهو بلا نسبة في تصريف المازني [المنصف ١/٢٨٦]، وأمالي ابن الشجري ١/٣٢١، والمقتضب ١/٢٣٩، والخصائص ١/٢٦٢، و شرح التصريح ٢/٣٩٥، وشرح الأشموني ٤/٣٢٤، ونسبه العيني إلى شاعر تميمي لم يسمه ٤/٣٢٤.

(٣) البيت للعبّاس بن مرداس السُّلَمِيّ وهو في المقتضب ١/٢٤٠، والخصائص ١/٢٦١، والوحشيات ص٢٣٨، وأمالي ابن الشجري ١/١٦٧، ٣٢١، وشرح شواهد الشافية ص٣٨٧، ٣٨٩. ويُروى محل الشاهد (مَغْيُون)، من قولهم غِينَ على قلبه أي غُطِّيَ عليه، و"مَعْيُون" أي مصاب بالعين، ورواية أبي تمام "مَغْبون" فلا شاهد فيها.

(٤) المقتضب ١/٢٣٩.

(٥) انظر رأيه واحتجاجه في: المقتضب ١/٢٤٠، ٢٤١.

(٦) الأشباه والنظائر ٢/٢٠٤.

(٧) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/٩٥، وهمع الهوامع ١/١٩٤.

مع الظاهر فتقول: اليومَ قمتُه، والذى سرتُه يومُ الجمعة »[1].

وعقد سيبويه بابًا بعنوان « باب ما تَرُدُّه علامة الإضمار إلى أصله »[2]، قال فيه: « فمن ذلك قولك: لِعَبْدِ اللّه مالٌ، ثم تقول: لَك مالٌ، ولَه مالٌ فتفتح اللام »[3].

ومما يرده الضمير إلى أصله (لد) فيقال: لَدنه، ولا يجوز: لَدُه[4].

كما يَرُدُّ الضمير حرف القسم إلى أصله، وأصل حروف القسم الباء، إذ تقول: « أحلف باللّه أو أقسم باللّه ... ولو أضمرت لقلت: به لأفعلن، ولا تقول: وَه، ولا وَك، فرجوعك مع الإضمار إلى الباء يَدُلُّ أنها هى الأصل؛ لأنَّ الإضمار يرد الأشياء إلى أصولها »[5].

وكما يرد الإضمار الأشياء إلى أصولها فى النطق فإنه يَرُدها كذلك فى الخط، فأبو على الفارسى يتحدث عن كتابة بعض الكلمات التى آخرها ألف ـ بالياء إذا اتصلت بالضمير، ويرى أنَّ ذلك لا يستقيم، وإنما ينبغى كتابتها بالألف على الأصل لأنَّ الضمائر كما ترد الأشياء إلى أصولها فى اللفظ تردها كذلك فى الخط[6].

(٣) التصغير:

ذكر السيوطى ـ مؤكّدًا قاعدةً مَنْهَجِيَّة فى النحو ـ أنَّ « التصغير يرد الأشياء إلى أصولها »[7].

ومـمّا يَرُدُّه التصغير تاءُ التأنيث فى نحو: قِدْر، وقَوْس، وهِنْد، إذ تُصَغَّر على: قُدَيْرَة، وقُوَيْسة، وهُنَيْدَة بإظهار التاء[8]؛ لأنَّ « أصل التأنيث أن يكون بعلامة »[9].

وكذلك يرد التصغير الجمع إلى أصله: « قالوا: أُغَيْلِمَة، وأُصَيْبِيَة، فى تصغير غِلْمَة وصِبْيَة،

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٤٦/٢، وانظر: شرح التسهيل ٢٤٤/٢، والأشباه والنظائر ٣٣/١، وهمع الهوامع ١٢٣/٢.

(٢) الكتاب ٣٧٦/٢.

(٣) الكتاب ٣٧٦/٢، وانظر: الأصول فى النحو ١٢٤/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٦/٨.

(٤) همع الهوامع ٣٨٨/١.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٣٢/٨-٣٤، وانظر: الأصول فى النحو ٤٣١/١، والممتع ٣٨٤/١، ٣٨٥.

(٦) انظر: المسائل الحلبيات ص٩٥، ٩٦.

(٧) الأشباه والنظائر ٢٤١/١.

(٨) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩٦/٥، والأشباه والنظائر ٢٤١/١.

(٩) شرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/٥.

كأنهم صَغَّروا أغلِمَةَ واصْبِيَة، وذلك أنَّ غلامًا فُعال مثل غُراب، وصَبِيّ فعيل مثل قَفِيز، وباب (فُعال) و(فَعِيل) أن يجمع في القلة على (أفْعِلة) مثل: أَغْرِبَة، وأَقْفِزَة، فكأنَّهم لـمّا أرادوا التصغير صَغَّروه على أصل الباب، إذ التصغر مما يرد الأشياء إلى أصولها»(١).

ومن ذلك قول الرضى: «وإذا حقَّرت السنين والأرَضين قلت: سُنَيَّات، وأُرَيْضات؛ لأنَّ الواو والنون فيهما عوض من اللام الذاهبة في (السَّنَةِ)، والتاء المقدرة في (أَرْضٍ)، فترجعان في التصغير، فلا يُبْدَلُ منهما، بل يَرْجِعُ جمعُهما إلى القياس، وهو الجمع بالألف والتاء، وإذا جَعَلْتَ نونَ سنين مُعْتَقَبَ الإعراب من غير عَلَمِيَّة صَغَّرْتَهُ على سُنَيِّن، إذ هو كالواحد في اللفظ، وكان الزجاج يرده إلى الأصل فيقول: سُنَيَّات أيضًا، نظرًا إلى المعنى، إذ هو مع كون النون مُعْتَقَبَ الإعراب جمعٌ من حيث المعنى»(٢).

ويكون التصغير أحيانًا سببًا في زوال علة العدول فيرجع الشيء إلى أصله لهذا الزوال(٣)، ومثال ذلك إبدال التاء من السين والدال في قولهم: سِتّ، فإذا زالت عن الموضع الذي قلبوها فيه ردوها إلى أصلها، فقالوا في التصغير: سُدَيْسة وفي الجمع: أسداس(٤).

وإظهار نون العَنْبَر في التصغير فيقال: عُنَيْبِر، بعد أن كانت مقلوبة ميمًا، رجعت إلى أصلها؛ لأنَّ علة القلب زالت في صيغة التصغير(٥).

وأحيانًا لا يُرَدُّ اللفظ إلى أصله في التصغير كما في نحو (مَيْت) مُخَفَّف من (مَيِّت)، فإنه يصغر على مُيَيْت؛ «لأنَّ الغرض من رد المحذوف من نحو أب وأخ تحصيل بناء التصغير وهو فُعَيْل، وذلك حاصل من مَيْت فلم يحتج إلى رد المحذوف، ولو رُدَّ لقيل مُيَيِّت بثلاث ياءات»(٦).

فكأنَّ الردَّ في التصغير يكون لغرضٍ هو الحصول على ما يصلح لبناء التصغير، و«هذه قاعدة مذهب سيبويه فعلى ذلك لو سَمَّى رجلا بـ(يضع) و(يدع) ثم صغر لقال: يُضَيْع، ويُدَيْع، ولا

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٣٣/٥، ١٣٤.

(٢) شرح الشافية للرضى ٢٧١/١.

(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٢٢/٥.

(٤) انظر: الأصول في النحو ٢٧٠/٣.

(٥) الأصول في النحو ٢٧٣/٣.

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ١٢٠/٥.

يرد المحذوف الذى هو الواو لأنَّ الباقى بعد الحذف يفى ببناء التصغير فلم يحتج إلى رَدِّه»[١].

ولهذا عبَّر ابن جنى عن الرد فى التصغير بـ (قد) حتى يفهم عدم الاطراد فقال: «وقد يحدث فى التحقير من الرد إلى الأصل ما لا يوجد فى التكبير فى مواضع»[٢].

(٤) النسب:

النسب مما يرد الأشياء إلى أصولها، وهو أقوى فى الرد من التثنية والجمع، وقد عَلَّلَ المُبَرِّد تقدمه فى الردِّ عليهما بأنه يُغَيِّر أواخر الأسماء لا محالة، ويجعل الإعراب يقع على ياء النسب بدلاً من لام الكلمة، وبوجه آخر وهو لزوم الحذف معه فى: أُمَيْدِىّ، وأُمَوِىّ، وحنفى[٣]، فمهما رُدَّ المحذوف فى تثنية أو جمع وجب رده فى النسب، وإن لم يُرَدَّ فيهما جاز فى النسب الرد وتركه محذوفًا[٤].

ولأنَّ النسب تغيير فى آخر الكلمة لم يَرُدّوا له ما حذف فيه الفاء أو العين؛ «لأنه فى أول الكلمة فهو بعيد من ياء النسب، فلو ظهر لم يكن يتغير بدخول ياء النسب كما تتغير لام الكلمة بالكسرة من أجل الياء، ويُؤَيِّد ذلك أنَّ العرب لم تَرُدَّ المحذوف إذا كان فاء فى شيءٍ من كلامها لا فى تثنية ولا جمع بالألف والتاء كما رَدُّوا فيما ذهبت لامه»[٥].

ومما يُرَدُّ إلى أصله فىالنسب (بنت) و(أخت)، يقال فى النسب إليهما: بَنَوِىّ وأَخَوِىّ، كما يقال فى النسب إلى (ابن) و(أخ): بنوى وأخوى بالرد إلى صيغة المذكر الأصلية[٦].

ويُرَدّ الجمع فى النسب إلى الواحد لعلة أخرى غير النسب لما تقدّم من ارتباط علة النسب بتغيير الآخر، فأمّا الجمع فإنما يُرَدّ «لأنَّ أصل المنسوب إليه والأغلب فيه أن يكون واحدًا، وهو الوالِدُ أو المَوْلِدُ أو الصَّنْعَةُ، فحمل على الأغلب، وقيل: إنما رُدَّ إلى الواحد لِيُعْلَمَ أنَّ لفظ الجمع ليس علمًا لشيءٍ، إذ لفظ الجمع المُسَمَّى به ينسب إليه نحو: مدائنى وكلابِىّ»[٧].

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٢١/٥.

(٢) المنصف ٥٩/٢.

(٣) انظر: المقتضب ١٥٣/٣، ١٥٤.

(٤) انظر: المقتضب ١٥٤/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٦.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٣/٦.

(٦) انظر: شرح التصريح ٣٣٣/٢، شرح المفصل ٦/٦.

(٧) شرح الشافية للرضى ٨٠/٢.

(٥) الجمع:

الجمع يرد الأشياء إلى أصولها[١]، ومن ذلك رد ألف (ذات) إلى أصلها وهو الواو عند جمعها؛ «لأنَّ تاء (ذات) واجب لها من الحذف ما وجب لتاء قناة، فباشرت الألف المنقلبة عن العين ألف الجمع فاستحقت الفتح والردّ إلى الأصل، فقيل: ذوات، بحذف اللام ولو ردت اللام لقيل: ذويات، وذايات»[٢].

ويُفْهَم من هذا أنَّ الردَّ إلى الأصل في الجمع لا يشترط أن يكون ردًّا مِنْ جميع الوجوهِ إذ قد رُدَّتْ الألف إلى أصلها وهو الواو، ولم ترد اللام المحذوفة.

(٦) التثنية:

ذكر السيوطي قاعدة الرد في التثنية ممثلا لها في قوله: «التثنية ترد الأشياء إلى أصولها ... ومن ذلك قول من قال: إنَّ المثنى من أسماء الإشارة والموصولات معرب؛ لأنَّ التثنية ردتها إلى أصولها من الإعراب.

وممّا ترده التثنية إلى الأصل قولهم: أبوان، وأخوان، وحَمَوان وفَمَوان، وفَمَيان، ويَدَيَان، ودَمَيَان، وذواتا في تثنية (ذات)، وقلب المقصور إلى الياء أو الواو التي هي الأصل نحو: فتيان، وقفوان، وقلب الهمزة المبدلة من واو واوًا»[٣].

(٧) الإضافة:

الإضافة ترد الأشياء إلى أصولها[٤]، ومن المسائل التي تظهر فيها هذه القاعدة نصبُ المنادى إذا صار مضافًا، وضمُّهُ إذا كان علمًا مفردًا، فقد قال الخليل رحمه اللّه عن ذلك: «كأنهم لمّا أضافوا ردُّوه إلى الأصل كقولك: إنَّ أمسَك قد مضى»[٥]، يعني بهذا أنَّ المنادى إذا كان معرفةً بُنِيَ على الضَّمِّ فإذا أضيف رُدَّ إلى أصله وهو النصب؛ لأنَّ حقَّ المنادى أنْ يكونَ منصوبًا لأنه مفعول به،

---

(١) انظر: الأشباه والنظائر ٨/٦٩.

(٢) شرح التسهيل ١/٩٨.

(٣) الأشباه والنظائر ١/٢٢٤، ٢٢٥، وانظر في رد الحرف المحذوف من الكلمة في التثنية شرح المفصل لابن يعيش ٤/١٥١-١٥٣، وهمع الهوامع ١/١٤٨.

(٤) انظر: الأشباه والنظائر ١/١٦٩.

(٥) الكتاب ٢/١٨٤.

وشَبَّهَهُ بـ (أَمْسَكَ) لأنَّ (أمسِ) إذا لم يكن مضافًا وكان معرفةً بُنِيَ على الكسر، فإذا أضيف أُعْرِبَ، وهذا كله مبنى على أنَّ حالةَ الإفراد سابقةٌ على حالة الإضافة.

ومنها أنَّ بعض العرب يُعْرِبُ العددَ المركَّبَ إذا أضيف فيقول: «هذا خمسةُ عَشْرِك، ومررت بخمسةِ عشرِك، ورأيت خمسةَ عشرِك، ويحتجُّ بأنَّ الإضافة ترد الأشياء إلى أصولها»[1].

ومنها أنَّ الممنوع من الصرف إذا أضيف فإنه يُرَدُّ إلى أصله من الجر بالكسرة كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾[2].

(٨) الألف واللام (أل):

وقد جاء الرد بهما فى قول المبرد فى باب النداء: «فإن عطفت اسمًا فيه ألف ولام على مضاف أو منفرد فإنَّ فيه اختلافًا: أمّا الخليل وسيبويه والمازنى فيختارون الرفع، فيقولون: يا زَيْدُ والحارِثُ أقبِلا ... وأمّا أبو عمرو، وعيسى بن عمر، ويونس، وأبو عمر الجرمى فيختارون النصب ... وحجة الذين نصبوا أنهم قالوا: نَرُدُّ الاسمَ بالألف واللام إلى الأصل، كما نردُّه بالإضافة والتنوين إلى الأصل، فيُحْتَجُّ عليهم بالنعت الذى فيه الألف واللام، وكلا القولين حسن، والنصب عندى حسن على قراءة الناس»[3].

(٩) الوصل:

«الوصل مما يَرُدُّ الأشياء إلى أصولها فى الغالب»[4]، أو «مما تجرى فيه الأشياء على أصولها، والوقف من مواضع التغيير»[5].

ومن أمثلة الرد إلى الأصل فى الوصل أنَّ المتكلم «إذا قال فى الوقف: مَنُو ومَنَا ومَنِى [حكايةً]، يقول إذا وصل: مَنْ يا فتى، وكذلك إذا قال: رأيت نساءً، فقال فى الوقف: مَنَات؟ وإذا قال: رأيت رجالاً، فقال: مَنِين؟، وإذا قال: رأيت امرأةً، فقال: مَنَهْ، أو مَنَتْ ـ فإنه إذا وصل قال: مَنْ يا فتى، بإسكان النون»[6]، وذلك أصلها.

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٢٠/٦.

(٢) من الآية ١٨٧ سورة البقرة.

(٣) المقتضب ٢١٢/٤، ٢١٣.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٨٣/٩.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ١٥٧/٩.

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ١٦/٤.

ومنها الضمير (أنا) أصله الهمزة والنون ودخلت الألف لِبَيانِ الحركة فى الوقف، فإذا وَصَلْتَ الكلامَ رُدَّ اللفظُ إلى أصله فسقطت الألف فتقول: أنْ فَعَلتُ[١].

هذه أهمُّ المواضع أو الأسباب التى تُرَدُّ الأشياءُ معها إلى أصولها، ويمكن أن يضاف إليها سبب عامٌّ يُفْهَم من كلام سيبويه وهو أنَّ كُلَّ ما أزيل عن موضعه ولو بعارض فإنه يُرَدّ إلى أصله، فمثلا (زيد) علم مفرد إذا نُودِيَ بُنِيَ على الضم لكنه إذا وقع بدلا من منادى منصوب فأكثر العرب ينصبونه نحو: يا أخانا زيدًا؛ « لأنهم يردونه إلى الأصل حيث أزالوه عن الموضع الذى يكون فيه منادى، كما رَدُّوا (ما زيدٌ إلاّ منطلق) إلى أصله، وكما ردّوا (أَتَقُول) حين جعلوه خبرًا إلى أصله »[٢].

ويلاحظ على المواضع السابقة أنها تمثل حالاتٍ فرعية، فالضرورة سياق لغوى خاص، والضمير فرع على الاسم الظاهر، والمُصَغَّر فرع المكبَّر، والاسم المنسوب تال للمنسوب إليه، والجمع والتثنية فرع الإفراد، والألف واللام عارضان فى اللفظ.

ولا يستثنى من ذلك إلاّ الإضافة والوصل، أمّا الإضافة فلأنها لا تردُّ إلا لمعنًى فيها تكون به مقوِّيَةً لأصالة الاسم فى بابه، وهو اختصاصها بالاسم. وأمّا الوصل فلأنه الحال الأصلية والوقف عارض ، فلا يُتَصَوَّر الرَّدُّ فى الوصل إلاّ على أنه حال تالية للوقف التالى لحال الوصل الأُوْلَى، واللّه أعلم.

* * *

وينبغى الإشارة إلى أنَّ الرد اللَّفْظِيَّ إلى الأصل يستعمل فى الاستدلال والتوجيه والتعليل، فمن الأوّل استدلال المبرد على أنَّ أصل همزة (فعلاء) النون برجوعها إلى الأصل فى صنعانيّ وبهرانيّ[٣]، ومنه ترجيح الأشمونى استعمالَ الجملة الفعلية: « أحمد رَبِّى اللّه »[٤] على الجملة الاسمية "الحمد لله" بأشياء منها أنَّ الأولى رجوع إلى الأصل[٥].

---

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨٣/٩.

(٢) الكتاب ١٨٥/٢.

(٣) انظر: شرح الشافية للرضى ٢١٨/٣.

(٤) من قول ابن مالك: قال مُحَمَّدٌ هُوَ ابنُ مالِكِ .·. أَحْمَدُ رَبِّى اللّه خَيْرَ مالِكِ

(٥) انظر: شرح الأشمونى ٩/١.

ومن الثانى أنَّ بعضَ النحاة وجَّه قولَ الشاعر:

... ... * ولكن على أعقابنا يقطر الدّما[١]

على أنَّ (الدّما) فاعل جاء به الشاعر على الأصل[٢].

ومن الثالث قول ابن يعيش عن قول الأعشى:

فإمَّا تَرَيْنِـى وَلِـى لِمَّةٌ * فإنَّ الحوادثَ أَوْدَى بها[٣]

حيث علله قائلا: «ولم يقل أودت؛ لأنَّ الحوادث بمعنى الـحَدَثانِ، والـحَدَثانِ مذكر، والـذى سـوغ ذلك أمران: كون تأنيثِه غيرَ حقيقى، والآخر أنَّ فيه ردًّا إلى الأصل وهو التذكير»[٤].

* * *

وبعد هذا العرض لأهم أسباب الرد إلى الأصل علـى المستوى اللفظى، والإشارة إلى دوره فى النحو العربى، أذكر مجموعة من القواعد المنهجية (قواعد التوجيه) التى تتعلق بهذا الإجراء:

١- إذا احتيج إلى تحريك ساكن رُدَّ إلى حركته الأصلية[٥].

٢- «ما يدعو إلى مراجعة الأصل راجح على ما يدعو إلى مفارقته»[٦].

٣- «الرجوع إلى الأصل أيسر من الانتقال عنه»[٧].

٤- «ردّ الأصل أوْلى من اجتلاب الأجنبى»[٨].

---

(١) عجز بيت وصدره: فَلَسْنا على الأعقابِ تَدْمَى كُلُومُنا، والبيـت للحُصَيْـنِ بـن الحُمـام المُرّى، وهـو فـى شـرح ديـوان الحماسة للمرزوقى ١٩٨/١ من الحماسية رقـم (٤١)، والمنصـف ١٤٨/٢، وأمـالى ابـن الشـجرى ٢٢٨/٢، ٤٦٩، والحلبيات ص٨، والعضديات ص٢٧٠، ونسبه فى العقد الفريد ١٠٠/١ إلى حسـان بن ثابت وليس فى ديوانـه طبعـة دار صادر ـ بيروت د.ت.

(٢) انظر: الأشباه والنظائر ٩٦/٥.

(٣) البيت للأعشى فى ديوانه ص٣٦ وروايته: فإنْ تَعْهَدِينِى ... فإنَّ الحوادِثَ أَلْوَى بها ديـوان الأعشـى شـرح د. يوسـف شكرى فرحات ط. دار الجيل ـ بيروت، الأولى ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

(٤) شرح المفصل ٩٥/٥.

(٥) انظر: الأصول فى النحو ٣٤٢/١، والتعليقة للفارسى ٣٩/٤، والارتشاف ٦٧٤/٢، وشرح التسهيل ٤٢٤/٣.

(٦) شرح التسهيل ٢٦٣/٣.

(٧) الأشباه والنظائر ١٥٠/٢.

(٨) شرح الكافية للرضى ١٤٢/٢.

٥- « ردّ المحذوف أولى من زيادة حرف غريب »[١].

٦- إذا زالت علة العدول عن الأصل رُدَّ الشيءُ إلى أصله[٢].

٧- إذا ضعفت علة العدول عن الأصل أو عُورِضَتْ رُدَّ الشيءُ إلى أصله[٣].

٨- « احتمال الثقل مع موافقة الأصل أوْلى من احتمال الثقل مع مخالفة الأصل »[٤].

٩- « المحذوفات من كلام مشهور إذا أُرِيدَ رَدُّها فالحقُّ أنْ تُرَدَّ كُلُّها حتى يرجعَ الكلامُ إلى أصله، أو تُضْمَرَ كلُّها حتى يبقى الكلام على شهرته »[٥].

١٠- إذا أدّى الرد إلى الأصل إلى الثقل امتنع[٦].

١١- « ما لم تردّه النّكرة إلى أصله لم تردّه الإضافة »[٧].

١٢- « ما وجب رَدُّه في الجمع يجب رَدّه في النسب »[٨].

* * *

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٣/٦.

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٧٣/٢، والمنصف ٨٦/٢، والأشباه والنظائر ٩٥/١، وهمع الهوامع ٣٤٦/٣.

(٣) انظر: شرح المفصل ٧٠/١، ١٠/٧.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٢٨/٧.

(٥) ارتشاف الضرب ١٦٥٧/٤.

(٦) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٢٢/٩.

(٧) المقتضب ١٧٨/٢.

(٨) شرح التصريح ٣٣٣/٢.

ثانيًا: الرَّدُّ الذِّهْنِيُّ

الرَّدُّ هنا أيضًا رجوع إلى الأصل لا يقع إلاّ بعد العدول عنه، ومعنى نِسْبَةِ هذا النوع من الردِّ إلى الذهن أنه لا يحصل إلاّ به، فحركة الانتقال من المعدولِ إليه إلى الأصل حركة ذِهْنِيَّة في الأساس.

والذِّهنُ في اللغة: «الفَهْمُ والعقل، والذهن أيضًا: حفظ القلب، ... والذهن أيضًا: القوة»[1].

ويُسْتَعْمَلُ بمعنى «قوة في النفس تَشْمَلُ الحواسَّ الظاهرة، والباطنة مُعَدَّة لاكتساب العلوم»[2]، أو «الاستعداد التام لإدراك العلوم والمعارف بالفكر»[3]، وهو المراد هنا.

فعملية الرد الذهني تحدث في العقل لا في النطق، ولا يمنع هذا من التعبير عنها باللفظ، بخلاف النوع الأوّل فإنه يقع في نطق العرب ثم يُنْظَرُ إليه بوصفه ردًّا إلى الأصل.

والعقل الذي يجري فيه الردُّ هو عقل النحوي دائمًا، وعقل المتكلم والمُسْتَقْبِل إذا تَعَلَّقَ المعنى به تعلُّقًا ظاهرًا.

وهذا النوع من الردِّ هو الذي تَحَدَّثَ عنه أستاذنا الدكتور تمام حسان وجعله مرادفًا للتأويل[4]، على أساس أنَّ التأويل «مصدر (أوَّلَ يُؤَوِّل) ينتمي إلى اشتقاق (آل يئول) أي عاد أو ارتد، فمن "أَوَّلَ" فرعًا فقد جعله "يئولُ" إلى أصله، أي فقد "رَدَّه" إلى أصله»[5]، فالتأويل أيضًا يعني الإرجاع كالرَّدِّ.

أمّا النوع السابق من الرد، وهو الرد اللفظي فلا علاقة له بالتأويل، إلاّ في كونه يُسْتَدَلُّ به على الأصل الذي يُرَدَّ إليه ذهنيًا.

والذي ظهر لي أنَّ التأويل النحوي أعمُّ من الردِّ الذِّهْنِيّ لا مطابقٌ له، فكُلُّ رَدٍّ ذِهْنِيٍّ تأويلٌ، وليس كلُّ تأويل ردًّا ذِهْنِيًّا، والدليل على ذلك أننا نجد أساليب للتأويل لا ينطبق عليها مفهوم الرد

---

(١) لسان العرب ١٥٢٤/٣.

(٢) التعريفات للجرجاني ص١٤٤.

(٣) التعريفات ص١٤٤.

(٤) انظر: الأصول ص١٥٧-١٧١.

(٥) الأصول ص١٥٧، وانظر: لسان العرب ١٧١/١، ١٧٢.

الذهنى إلى الأصل، إذ يقتضى هذا الردُّ كونَ المردود إليه هو أصلَ الوضع للمردود، من هذه الأساليب السَّبْكُ أى تأويل الحرف المصدرى مع مدخوله بمصدر صريح، ومنها الحكم على المسموع بالقلة أو الشذوذ أوالندرة وهى احكام محورها دعوى القصور الكَمِّى[1]، ومنها الحكم على المسموع بكونه ضعيفًا أو ضرورة، وهو يقوم على دعوى الاختلاف النوعى[2]، ومن التأويل بالشذوذ أو الضرورة قول الصبّان تعليقًا على قول الأشمونى عمّا احتجَّ به على استعمالات (سوى) «وبعضه قابل للتأويل»[3] فقال الصبان: «أى بكونه شاذًّا أو ضرورة»[4].

ومنها الحكم على الـمَرْوِىِّ بأنه رُوِىَ بالمعنى كقول الخضرى تعليقًا على قول ابن عقيل عن مذاهب النحاة فى حذف الخبر بعد لولا: «والطريقة الثانية أنَّ الحذفَ واجب دائمًا، وأنَّ ما ورد من ذلك بغير حذف فى الظاهر مُؤَوَّل»[5]، إذ يقول الخضرى: «(قوله: مؤول) أى كما أُوِّلَ قوله ﷺ لعائشة: "لولا قومُكِ حديثو عهد بكفر لَبَنَيْتُ الكعبةَ على قواعد إبراهيم"[6] بأنه مروى بالمعنى، والمشهور فى الرِّوايات "لَوْلا حِدْثانُ عَهْدِ قَوْمِكِ" و"لَوْلا حَدَاثَةُ عَهْدِ قَوْمِكِ" و"لَوْلا أنَّ قومَكِ حَدِيْثُو عَهْدٍ" إلخ»[7].

ومن أساليب التأويل التى ليست بردٍّ كذلك ــ الحكمُ على المسموعِ المخالفِ للأصل أو للقاعدةِ المطردةِ أو الغالبةِ بأنه لغة من لغات العرب، ومثال ذلك أنَّ ابن هشام قال فى أوضح المسالك: «ونحو: ﴿إنَّ هذانِ لَساحِرانِ﴾[8] مؤول»[9]، فقال المُصَرِّح: «وتأويله على حذف اسم إنَّ ضميرِ الشأن ... أو على أنه جاء على لغة خَثْعَم فإنهم لا يقلبون ألف المثنى ياء فى حالتى

---

(١) انظر: أصول التفكير النحوى ص٢٦٧.

(٢) انظر: أصول التفكير النحوى ص٢٧١.

(٣) شرح الأشمونى ٢/١٦٠.

(٤) حاشية الصبان ٢/١٦٠.

(٥) شرح ابن عقيل بحاشية الخضرى ١/١٠٦.

(٦) الحديث رواه البخارى فى كتاب العلم رقم (١٢٦) ١/٢٧١، بلفظ: "لولا قومُكِ حَدِيثٌ عَهْدُهُم"، وفى كتاب الحج رقم (١٥٨٣) و(١٥٨٤) ٣/٥١٣ و(١٥٨٥) و(١٥٨٦) ٣/٥١٤. وروايته: "لولا حداثةُ قومِك بالكفر" و"لولا أنَّ قومَك حديث" و"لولا حِدْثانُ قومِك بالكفر"، ورواه مسلم فى كتاب الحج رقم (١٣٣٣) ٤/٤٢٧ بروايات ليس فيها "لولا قومُك حديثو".

(٧) حاشية الخضرى ١/١٠٦.

(٨) من الآية ٦٣ سورة طه، والمشار إليه قراءة نافع وابن عامر وحمزة والكسائى ورواية أبى بكر عن عاصم، انظر: السبعة فى القراءات ص٤١٩ والنشر ٢/٣٢٠، ٣٢١.

(٩) أوضح المسالك ص٢٦.

النصب والجر »[١] فذكر من بين أوجه التأويل كونَ المُؤَوَّلِ على لغةٍ من لغات العرب، وظاهر أنَّ هذه اللغةَ ليست اللغةَ الفصحى المشهورةَ، ولا مساويةً لها في كثرة الاستعمال[٢].

ولأبي حيّان عبارة مُهِمَّةٌ نقلها عنه السيوطي، يقول: « التأويل إنَّما يسوغ إذا كانت الجادَّةُ على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادَّةَ فيُتَأَوَّلُ، أمّا إذا كان لغةَ طائفةٍ من العرب لم تتكلم إلاّ بها فلا تأويل، ومن ثم كان مردودًا تأويلُ أبي عَلِيٍّ: « ليس الطِّيبُ إلا المِسْكُ » على أنَّ فيها ضميرَ الشأن؛ لأنَّ أبا عمرو نقل أنَّ ذلك لغة تميم »[٣].

ومضمون هذا الكلام أنَّ ما جاء على لغة من لغات العرب وثبت كونه لغةً ـ لا يجوز أن يؤول بوجه من وجوه التأويل التي تُخْرِجُهُ عن كونه لغةً لبعض العرب، وتجعلُه متوافقًا مع اللغة الفصحى، ومن ثم لا يسوغ تأويل لغة أكلوني البراغيث[٤]، ولا لغة إلزام المثنى الألف[٥]، ولا لغة تميم في رفع ما بعد (إلاّ) مع النفي بـ (ليس)[٦]، ونحو ذلك مما يجوز أن يُطْلَقَ عليه تَأْوِيلُ لُغَةٍ مِنْ لُغاتِ العرب.

ولم يتعرض أبو حيان في عبارته هذه للتَّأويلِ باللغَةِ بالنَّفْيِ أو بالإثباتِ، والمراد بـ (التَّأويلِ باللغَةِ) أن يقال عن تركيب معين: إنه جاء على لغة قوم بعينهم، فحُكْمُ النَّحْوِيِّ على تركيبٍ مِثْلِ "إنَّ هذان لساحران" بأنه على لغة خثعم ـ تأويلٌ باللغة، وحُكْمُه عليه بأنه على حذف اسم (إنَّ) تأويلٌ لِلُّغَةِ وهو ما أنكره أبو حيان، فتأويلُ اللغةِ حُكْمٌ على نَمَطٍ تركيبيٍّ، والتأويل باللغة حُكْمٌ على تَرْكيبٍ منطوقٍ.

---

(١) شرح التصريح ١/١٢٧، وانظر: حاشية الصبان ١/١٣٩.

(٢) بدليل خفائها على اثنين من أكابر علماء العربية هما أبو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر حيث ذهبا إلى أنَّ قراءة "إنَّ هذان" غلط وكتابتها بالألف غلط من الكاتب، ولو علما لها وجهًا في العربية ما خطّآها. انظر: تأويل مشكل القرآن ص٥١.

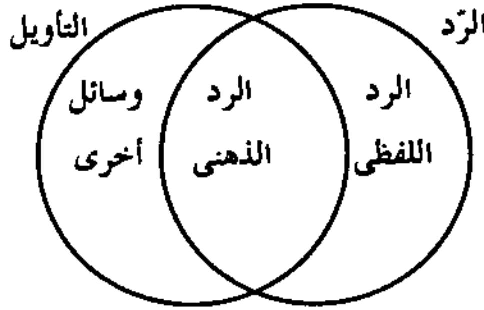
(٣) الاقتراح ص١٣٠، ١٣١.

(٤) انظر: شرح الأشموني ٢/٤٨، وعلى هذا يفهم كلام الدكتور تمام حسان حين قال: « لغة أكلوني البراغيث تعتبر أصلاً بالنسبة لأصحابها فلا يجوز تأويلها إلى أصول لغات أخرى تختلف عن أصول هذه اللغة؛ لأنَّ أصول اللهجات الأخرى غير أصل في لهجة أكلوني البراغيث » [الأصول ١٦٨] ـ يُفْهَم على أنه مَنْعٌ لتَأويلِ اللغَةِ؛ لأنَّ كلَّ لُغَةٍ تُعَدُّ أصلاً مستقلاً، لا للتَّأويلِ باللغَةِ.

(٥) هي لغة بني الحارث بن كعب وقبائل أخرى، انظر: شرح الأشموني ١/٧٩.

(٦) انظر: الكتاب ١/١٤٧.

وخلاصة القول فى علاقة الرد بالتأويل أنَّ الرَّدَّ إلى الأصل إذا كان ردًّا لفظيًّا فهو مباين للتأويل، وإنْ كان ردًّا ذِهنيًا فهو جزء منه، ويمكن إيضاح هذا بالشكل التالى:



* * *

طُرُقُ الرَّدِّ الذِّهْنِيِّ إلى الأصل:

للردِّ الذِّهْنِيِّ طُرُقٌ تَتَحَدَّدُ بحسب المعدولِ عنه وأسلوبِ العدول:

- فإذا كان العدول عن أصل وضع كلمة كان الرد إلى الأصل « بواسطة ذكر الكيفية التى تمّ بها العدول كان يقال:

١- (قال) أصلها (قَوَلَ) تحركت الواو وفتح ماقبلها فقلبت ألفًا.

٢- (كساء) أصلها (كساو) وقعت الواو متطرفة إثر ألف زائدة فقلبت همزة.

٣- (سَيِّد) أصلها (سَيْوِد) اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء.

٤- (دُنْيا) أصلها (دُنْوَى) وقعت الواو لامًا لفُعْلَى وصفًا فقلبت ياء.

٥- (عِدَة) أصلها (وِعْدَة) وقعت الواو فاء فى مصدر المثال فحذفت.

إذًا فقول النحوى: "كذا أصله كذا" هو المقصود بالرد إلى الأصل أى بالتأويل »[1].

هذا وقد تكون الكلمة الواحدة قد حدث فيها عِدَّةُ تحوُّلات فيكون رَدُّها إلى أصلها بذكر القواعد التى أدَّت إلى العدول بالترتيب، ومثال ذلك كلمة (قضايا):

١- القاعدة الأولى: إذا وقت الياء بعد ألف (مفاعل) وكانت مدة زائدة فى المفرد قُلِبتْ همزة.

---

(١) الأصول ص١٦١.

تطبيقها: قضايِيُ ← قضائِيُ

٢- القاعدة الثانية: يستثقل في الجمع ما لا يستثقل في المفرد.

تطبيقها قضائِيُ ← قضاءَيُ

٣- القاعدة الثالثة: :إذا تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفًا.

تطبيقها: قضاءَيُ ← قضاءا

٤- القاعدة الرابعة: توالِي ما يشبه ثلاث ألفات فتقلب الهمزة ياء.

تطبيقها: قضاءا ← قضايا[1]

فكل قاعدة من القواعد السابقة هي قاعدة للعدول من صورة لأخرى للفظ، وذِكْرُ هذه القواعد مع التزام ترتيبها هو الرد إلى الأصل[2].

ويمكن التعبير عن هذه القواعد مجملة بقولنا: إذا وقعت الهمزة بعد ألف مفاعل، وكانت تلك الهمزة عارضة في الجمع وكانت لام الجمع ياء قلبت الهمزة ياء[3].

- وأمّا إذا كان العدول عن أصل وضع جملة فَإنْ كان بالاستتار أو الحذف كان الردُّ الذّهنيُّ بتقدير المستتر أو المحذوف، وإن كان بالزيادة، أو الفصل، أو التقديم والتأخير كان الرد بتقدير أصل وضع الجملة بواسطة استبعاد الزائد أو الفاصل، أو تصحيح الرتبة، وإنْ كان بتضمين الفعل معنى فعل آخر كان الرد بذكر الفعل المُضَمَّن معناه، وبيان أصل وضع الفعل الوارد من حيث التعدى واللزوم[4].

* * *

(١) انظر مثالاً آخر في الأصول ص١٦٣.

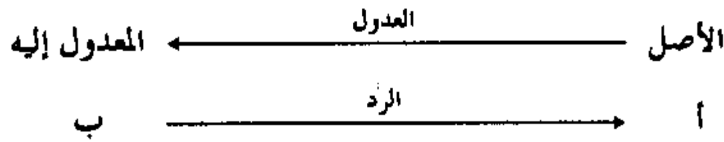
(٢) أشرت من قبل إلى أنّ كونَ الردِّ - هنا - ذِهْنِيًا لا يَمْنَعُ من النُّطقِ به، فَتَمَثُّله في ذِكْرِ طريق العدول مع النّصِّ على أنّ الأصلَ كذا - لا يتعارض مع نسبته إلى الذهن؛ لأنه في حقيقة الأمر عَمَلٌ عَقْلِيٌّ.

(٣) انظر: أوضح المسالك ص٣٤.

(٤) انظر: الأصول ص١٦٤، ١٦٥.

علاقةُ الرَّدِّ الذِّهْنِيِّ بالاستصحاب:

أمّا العلاقة بين الردّ الذهنى والاستصحاب فهى علاقة تكامل، إذ إنّ بعض صُوَرِ الاستصحاب لا يتأتى تصويرها إلاّ بالردِّ الذهنى إلى الأصل، ولهذا فإنّه بالرغم من اختلاف حَقِيقَتَى الاستصحابِ والردِّ الذهنيِّ فإنَّ الفرقَ بينهما ضئيل، ويمكن بيان هذا الفرق إذا تذكرنا ما سبق من الرمز إلى الأصل بـ(أ) والمنتقل إليه بـ(ب) فى الرَّدِّ والاستصحاب، وهنا سنلاحظ ـ مَرَّةً أخرى ـ أنَّ الردَّ عملية رجوع من (ب) إلى (أ) كالآتى:



غير أنَّ الرجوع هنا يَتِمُّ بذكر الأصل مع بيان طريق العدول عنه ففى مثل قوله تعالى: ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا ﴾[1]، كلمة (خيرًا) تمثل جملةً عُدِل بها عن أصلها، وإذا أردنا أن نَرُدَّها إلى أصلها قلنا: الأصل: أنزل خيرًا، ثم حذف الفعل (أنزل)، فنكون قد ذكرنا أصلَ وضع الجملة قبل الحذف، وطريقَ العدول عنه وهو هنا الحذف.

وفى مثل قوله تعالى: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾[2] يكون الرد إلى الأصل بأن نقول: الأصل (نعبدك) ثم قُدِّم المفعول به على الفعل فصار ضميرًا منفصلاً، وطريق العدول هنا التقديم.

وفى كلماتٍ مثلِ: قال، واسْتَرَدَّ يكون الرد إلى الأصل بأن نقول: أصل (قال): (قَوَلَ) تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقُلِبَتْ ألِفًا، وأصل (اسْتَرَدَّ): (اسْتَرْدَدَ)، نُقِلَتْ حركةُ الدال الأولى إلى الراء فاجتمع مثلان أوّلهما ساكن ــ فأُدْغِما، وطريق العدول فى (قال) الإعلال، وفى (استرد) الإدغام.

وعلى الرغم من أنَّ الرد الذهنى يتمثل فى عملية لفظية هى ذكر الأصل فإنه ذهنى باعتبار منشئه وحقيقته إذ هو فى الحقيقة تَصَوُّرُ وجودِ هذا الأصل وتَصَوُّر النِّسْبَة بينه وبين اللفظ الموجود بالفعل وهى المتمثلة فى طريق العدول من الأول إلى الثانى.

وتكمن قيمة الرد الذهنى إلى الأصل فى كونه يَصِلُ بالنحو إلى الاطراد الذى يجعله صناعة صالحة للتعلُّمِ والتعليم؛ لأنه يؤدى إلى قبول الكثير من النصوص الفصيحة التى عدل فيها عن

(١) من الآية ٣٠ سورة النحل.

(٢) من الآية ٥ فاتحة الكتاب.

الأصل وعدم ردِّها من جهة، وإلى تصحيح القواعد التى بُنِيَتْ على الكثير من النصوص وعلى قواعد عقلية ثابتة، وعدمِ زعزعتها من جهة أخرى، هذا بالإضافة إلى أنَّ الردَّ الذهنى يُعَدُّ ضرورةً عقلية لفهم التراكيب العدولية؛ لأنَّ معنى التركيب المنطوق المعدول به عن الأصل يرتبط بالأصل ويتوقف عليه(١).

أمّا الاستصحاب فهو ـ كما سبق ـ إبقاء أو مراعاة لحكم (أ) فى (ب) كالآتى:



فالنظر فى الاستصحاب إنما هو فى النقطة (ب) وما تحمله من (أ)، ففى قوله تعالى: ﴿ قالوا خَيْرًا ﴾(٢) معنى الفعل (أنزل) الذى يظهر عند الرد إلى الأصل باقٍ فى التركيب الذى عُدِلَ به عن الأصل، بل إنَّ وظيفته باقية أيضًا بدليل نصب (خيرًا)، فهذا التركيب "أنزل خيرًا" قد استصحب منه معنى الفعل (أنزل) وعمله عند انتقاله إلى الحالة الواردة وهى (خيرًا) بحذف الفعل، ويمكن القول بأنَّ السامع إذا فهم معنى (أنزل) من التركيب الظاهر: "قالوا خيرًا" فإنه قد أجرى عملية استصحاب صورته إبقاء اللفظ على معناه عند انتقاله إلى حال تالية، وأنَّ النحوىَّ إذا أعرب (خيرًا) مفعولا به لفعل محذوف فإنه أيضًا يكون قد أجرى عملية استصحاب صورته إبقاء حكم أصل اللفظ عند انتقاله إلى حال تالية.

وفى قوله تعالى: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾(٣)، قيل إنَّ تقديم المفعول به (إيّاك) لإفادة التخصيص، أى

---

(١) وتَعَلُّقُ المعنى بالأصل يتحقق بطريقَيْنِ، الأولى: أن يكون المعنى المراد هو ما عليه الأصل كما فى تقدير المحذوف، والثانية: أن يكون المعنى الفرعى فى المعدول إليه يتوقف وجوده على مراعاة فرعيّة التركيب بالنسبة للأصل، أى مراعاة أصل التركيب، وذلك مثل أن يقال: إنَّ تقديم المفعول به فى تركيب معين للاهتمام أو للاختصاص، فهذا المعنى ـ الذى هو الاهتمام أو الاختصاص ـ لا يَتَأَتَّى القول به إلاّ باعتبار أنَّ أصل التركيب أن يتأخر المفعول به، وإلاّ لما كان لتقديمه معنى خاصًّا. وقد يتحقق الطريقان فى تركيب واحد مع اختلاف المعنى المتعلّق بكل طريق منهما، فالأول معنى أصلى والثانى معنى فرعى.

(٢) من الآية ٣٠ سورة النحل.

(٣) من الآية ٥ سورة الفاتحة.

نَخُصُّك بالعبادة لا نَعْبُد غيرَك[١]، وقيل: للاهتمام والاعتناء، واقتصر عليه ابن عطيّة[٢]، ورجَّحه أبو حيان[٣]، واستدلَّ على ذلك بمعنى قول سيبويه: « كأنهم إنّما يقدمون الذى بيانُه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعًا[٤] يُهِمّانِهم ويَعْنِيانِهم »[٥].

وكلا الغرضين لا يَتَأَتَّى القولُ به إلاّ إذا راعينا أنَّ الأصلَ (نعبدك) أى تأخير المفعول على الفعل، وهذه المراعاة فى حقيقة الأمر استصحابٌ صورتُه مراعاة حكم الأصل فى الحال الثانية مع زواله فيها.

وفى كلمات مثل (قال) و(ادّكر) تستصحب الحروف الأصلية عند النظر فى معنى الكلمة؛ لأنَّ (قال) معناها يرتبط بالجذر (ق.و.ل) وتصاريفه، و(ادّكر) معناها يرتبط بالجذر (ذ.ك.ر) وتصاريفه، ولولا هذا الاستصحاب لَمَا كان هناك رابط بين المشتقات التى تتغير بعضها بالحذف والقلب، ولَكَثُرَتْ الموادّ اللغوية جدًا.

ويتضح مما سبق أنَّ الاستصحاب هنا يكونُ دائمًا مصاحبًا لعدول، وهذا ما يجعله قَوِىَّ الصلة بالردّ الذهنى، ومَبْنِيًّا عليه، ويبدو الفرق بينهما دقيقًا، فالردُّ تَصَوُّر الخطّ الواصل بين (ب) و(أ)، والاستصحاب تصوّر ما تحمله (ب) من (أ)، والعملان ذهنيّان.

والذى دفعنى إلى التفرقة بينهما وإثبات وجود استصحاب فى مثل ما سبق هو أنَّ القول بالرد الذهنى وحدَه لا يكفى لإثبات معنى (ب) أو عوامله، فهو مُجَرّد كاشف ومُحَدِّد، ولا غنى لنا عن القول بالاستصحاب حتى يثبت المعنى أو العامل فى (ب)، وهنا تكمن قيمة الاستصحاب المساوق للرد الذهنى إلى الأصل.

وبَعْدُ، فقد اتضح فى هذا الفصل مفهوم الرد إلى الأصل والفرق بينه ـ بنوعيه ـ وبين الاستصحاب، وعلاقته بالتأويل وظهر أنه إجراء مكمّل للاستصحاب إمّا بالتوارد على محلٍّ واحد من جهتين مختلفتين إن كان الرد لفظيًا، وإمّا بكون الردّ كاشفًا وموضحًا لطريق الاستصحاب إن كان الرد ذهنيًا، كما أنَّ كل عملية ردٍّ تصاحبها عملية استصحاب متفقة معها فى الأصل.

****

---

(١) انظر: بغية الإيضاح ١/١٧٧.

(٢) انظر: المحرر الوجيز ١/٧٥.

(٣) انظر: البحر المحيط ١/٢٩، ٤٢.

(٤) يعنى الفاعل والمفعول.

(٥) الكتاب ١/٣٤، وانظر تفسيرًا بديعًا له فى دلائل الإعجاز ص١٠٧، ١٠٨.

الخاتمة

الخاتـمة

عرض هذا البحث لإجراء من الإجراءات التى شكلت الفكـر النحـوى وكـان لـه دور فـى مساراته الأساسيّة: الاستدلال، والتعليل، والتوجيه، وهو الاستصحاب، ويمكن بلورة أهم ما توصّـل إليه فى النقاط التالية:

١- حدَّد البحث مفهوم الأصل المستصحب فى معنيين هما: الاستحقاق بالذات، والتقدم فى الرتبة النفسية أو اللفظية، وفَرَّقَ ـ مُتابعًا ـ بين مفهوم الأصل فى الاستصحاب ومفهومه فى القياس.

٢- ثبت بالتتبع التاريخى أنَّ عملية الاستصحاب أَصِيْلَة فى الفكر النحوى؛ إذ قد وجدت فى كتاب سيبويه الذى استوعب الجهود النحوية لسابقيه، وإن كان مصطلح الاستصحاب نفسه قد دخل الدرس النحوى فى القرن السادس على يد الأنبارى [ت٥٧٧هـ] تأثرًا بعلم أصول الفقه.

٣- كما ثبت من العرض التاريخى أنَّ هذه العملية سرت فى مؤلفات أبرز النحاة، وإن كانت تتفاوت فيها من ناحيتى الوضوح والكم.

٤- لم يكن مصطلح الاستصحاب هو الغالب ـ بعد إدخاله ـ فى تعبير النحاة عن هذا الإجراء، فقد ظلوا يستعملون ـ كما كان الحال من قبل ـ تعبيرات أخرى كالإبقاء والترك على الأصل أو الحال، وعدم التغيير عن الحال، والإجراء على الأصل، ومراعاة الأصـل إلى غير ذلك، وأكثر ورود لمصطلح الاستصحاب كان عند ابن مالك.

٥- كَشَفَ البحثُ عن خمسة مقوِّمات لإجراء الاستصحاب فى الفكـر النحـوى، وتَتَبَّعَهـا بـالتحليل حتى انتهى إلى تعريف للاستصحاب رأى أنه أدَلُّ على واقع هـذا الإجـراء فـى مؤلفـات النحـاة وهو: «الاستصحابُ هو الإبْقاءُ على صُوْرَةِ الأصْلِ أوْ حُكْمِهِ، أو مُراعاتُهُ فى الحالِ التَّالِيَةِ إثباتًا وَنَفْيًا، دُوْنَ دَلِيلٍ خارجٍ، وكذا اعْتِبارُ أَصَالَتِهِ فى إثْباتِ حُكْمٍ لَهُ».

٦- تَمَّ التوصُّلُ ـ من خلال المادة النحوية المشتملة على الاستصحاب ـ إلى تقسيمه إلى نمطين رئيسين هما: الإبقاء على الأصل، ومراعاة الأصل، وأساس التقسيم هو درجة حضور الأصل فى الحال التالية، إذ يكون حضوره فى نمط الإبقاء ظاهر مباشر، أمَّـا فـى نمـط المراعـاة فإنـه يكـون مـزالاً أحيانًا ومفصولاً بحالٍ سابقة أحيانًا أخرى، وليس هو المقصود بالإثبات أوالنفى فى أحيان ثالثة.

٧- كما حُدِّدَ لكلِّ نمطٍ عدة صور، ومجموعها إحدى عشرة صورة، هى:

(١) إبقاء اللفظ عند النطق كما هو فى أصل وضعه الذهنى.

(٢) إبقاء الحكم الأصلى للجنس فى أحد أنواعه عند النظر فى الطباقه عليه.

(٣) إبقاء الحكم الأصلى للنوع فى أحد أفراده عند النظر فى انطباقه عليه.

(٤) إبقاء النوع على أصله عند النظر فى دخول أحد الأفراد تحته.

(٥) إبقاء اللفظ على نوعه الأصلى عند النظر فى اندراجه تحت أحد أنواع جنسه.

(٦) إبقاء اللفظ عند النظر فى حكمه على أصل وضعه.

(٧) إبقاء اللفظ على صورته أو معناه عند انتقاله من حالة إلى أخرى.

(٨) إبقاء حكم أصل اللفظ عند انتقاله من حالة إلى أخرى.

(٩) مراعاة حكم للأصل فى حالٍ تالية مع زواله فيها.

(١٠) مراعاة حكم أصل سابق على الأصل المنقول الحال عنه فى الأخير.

(١١) مراعاة أصالة الشيء عند النظر فى إثبات حكم له.

٨- اتَّضَح ـ أيضًا ـ أنَّ شرطَ عدمِ وجود دليل العدول ينبغى أن يُخَصَّصَ بالدليل الموجِب وبعملية الاستدلال بالاستصحاب، وإلاَّ فإنَّ الاستصحاب يقع مع وجود الدليل المُجَوِّز فى الاستدلال، ويقع فى غير الاستدلال مع وجود الدليل الموجِب.

٩- عرض البحث للتقارب بين الدرس النحوى والدرس الفقهى فى مفهوم الاستصحاب، لكنه حدَّدَ فروقًا بينهما تؤكد أصالة هذا الإجراء فى الفكر النحوى.

١٠-أكَّدَ البحث ما سُبِقَ إليه من أنَّ موقع الاستصحاب فى عملية التقعيد تالٍ للسماع ويَعْقُبُه القياس، لما له مِن دور فى البحث على تجريد الأصول التى شاركت فى تأسيس الهيكل البنيوى للنحو العربى.

١١-ظهر من خلال تحليل علاقة الاستصحاب بالسماع والقياس فى الاستدلال أنه ـ وإن كان يؤخر عنهما نظريًا ـ مصافٌّ لهما على المستوى التطبيقى، وأنَّ مقولة «استصحاب الحال من أضعف الأدلة» لا ينبغى التسليم بصحتها على ما فيها من تعميم.

١٢-أبرز البحث دور الاستصحاب فى الاستدلال، والتعليل، والتوجيه من خلال عرض أبرز المسائل التىظهر فيها هذا الدور فى كل مسار.

١٣-حدَّد البحث أنواع العدول عن الأصل من حَيْثِيَّتَيْن:

الأولى: الاطراد وعدمه، فينقسم إلى عدولٍ مطرد وغير مطرد، والمطرد إلى واجب وجائز.

والثانية: باعتبار الوسائل والطرق التى يتحقق بها أو الصور التى يظهر فيها فيتنوع فى عدول بالحذف وعدول بالزيادة وعدول بالتقديم ...إلخ.

١٤-وَقَدّم البحث عرضًا مُفَصَّلاً لأسباب العدول عن الأصل مُقَسِّمًا إيّاها إلى أسباب لفظية وأحصى منها عشرين سببًا، وأسباب معنوية وعَدَّ منها سبعة أسباب.

١٥-قَسَّمَ البحث الردَّ إلى الأصل قسمين متمايزين هما: الرد اللفظىّ والرد الذهنى. فجعل الأوَّلَ ما ورد رَدُّه فى الكلام العربى منطوقًا به بالفعل، ويكون مقيسًا عليه أو سماعيًّا، والثانىَ ما يردُّه العقل إلى أصله فهو انتقال ذهنى ولكنه يعبَّر عنه بالألفاظ، والعقل هنا عقل النحوىِّ دائمًا؛ لأنه جزء من المنهج، ومُسْتَعْمِلِ اللغة أحيانًا.

١٦-حدَّدَ البحث الفرقَ بين الرد اللفظى والاستصحاب فى أمرين هما: عدم احتياج الاستصحاب إلى علة أو دليل فى حين يحتاج الرد اللفظى إلى ذلك وكون الانتقال فى الرد اللفظى من حالٍ إلى أخرى يقع بعد العدول بخلاف الاستصحاب.

١٧-جمع البحثُ أهمَّ أسباب الرد اللفظى إلى الأصل كما نَصَّ عليها النحاة، وهى: الضرورة، والضمائر، والتصغير، والنسب، والجمع، والتثنية، والإضافة، والألف واللام، والوصل.

١٨-حدَّدَ البحث العلاقةَ بين الردِّ إلى الأصل والتأويل ولم يجعلهما متطابقين بل جعل الردَّ الذهنى جزءًا من التأويل، والردَّ اللفظىَّ مباينًا للتأويل، وقَدَّم على ذلك أدلته.

١٩-كما أوضح البحث علاقة الرد الذهنى بالاستصحاب المتمثلة فى كون هذا الرد كاشفًا عن وجود الاستصحاب، ومحددًا لطريق الانتقال عنه، فالرد الذهنى هو تصور الخط الواصل بين المنتقَلِ إليه والأصل، والاستصحاب تصور ما يحمله المنتقَلُ إليه من الأصل.

٢٠-عُنِيَ البحثُ بذكر مجموعةٍ من القواعد المنهجية (قواعد التوجيه) التى تتصل بالاستصحاب والعدول والرد، وإن كانت عنايته بالأولى أكبر.

والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات

****

الفهارس الفنية

(١) فهرس الآيات القرآنية.

(٢) فهرس الأحاديث.

(٣) فهرس الأمثال.

(٤) فهرس القوافى.

(٥) فهرس المصادر والمراجع.

(٦) فهرس الموضوعات.

(١) فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	الصفحة
سورة المؤمنون		
﴿ أفلا تعقلون ﴾	٨٠	٦٧
سورة النور		
﴿ أيَّهَ المؤمنون ﴾	٣١	١٨٠
﴿ ظلماتٌ بعضها فوق بعض ﴾	٤٠	١٥٦
النمل		
﴿ أم ماذا كنتم تعملون ﴾	٨٤	١٣٢
سورة القصص		
﴿ أفلا تعقلون ﴾	٦٠	٦٧
﴿ فخسفنا بهو وبدارهو الأرض ﴾ ق.	٨١	٢٦
سورة الروم		
﴿ أولم يسيروا ﴾	٩	٦٧
﴿ فيومئذٍ لا ينفع الذين ظلموا معذرتُهم ﴾	٥٧	١٦٦
سورة الأحزاب		
﴿ وكان اللّـه على كل شيء قديرًا ﴾	٢٧	١٦٦
سورة سبأ		
﴿ ويرى الذين أوتوا العلم الذى أنزل إليك من ربـك هـو الحقَّ ﴾	٦	١٥، ١٤٩
سورة فاطر		
﴿ أولم يسيروا ﴾	٤٤	٦٧
سورة الصافات		
﴿ أفلا تعقلون ﴾	١٣٨	٦٧

****

(٢) فهرس الأحاديث

****

(٣) فهرس الأمثال

****

(٤) فهرس القوافى

القافية	البحر	الشاعر	الصفحة
حاجِبُ	الطويل	مروان بن أبى حفصة	١٥٦
تَغْرُبُ	الطويل	نصيب	٤٩، ١٥٤
أَوْدَى بها	المتقارب	الأعشى	٢١٥
مَطْيُوبَةٌ	الكامل	–	٢٠٨
أَمْلَحُ	الطويل	ذو الرمة	٣٦
واحِدَهْ	الرجز	–	١٨٧
فَقَدِ	البسيط	النابغة	٣٦
زيادِ	الوافر	قيس بن زهير	١٤٨
عُمَرُ	البسيط	جرير	١٦
الْمَعَارُ	الوافر	بشير بن خازم أو الطرماح	١٦
الأكوارِ	الكامل	النابغة	٢٠٧
الفاخِرِ	السريع	الأعشى	١٥٤
فَقْعَسُ	الرجز	لبعض بنى أسد	٥٢
خَمِيْصُ	الوافر	–	١٦٧
القميصِ	الوافر	الفرزدق	١٦٨
الذراعْ	السريع	السفاح بن بكير	٢٠٦
وازِعُ	الطويل	النابغة	٧٣
لم تَدَعِ	البسيط	أبو عمرو بن العلاء	١٤٨
عارِفُ	الطويل	المنذر بن درهم الكلبى	١٨٤
الأواقِى	الخفيف	مهلهل بن ربيعة أو عدى بن ربيعة	٢٠٦
تَمَلَّقِ	الرجز	رؤبة بن العجاج	١٤٨
الفَلَكْ	الرجز	رؤبة	٢٠٦
سُلُكْ	الرجز	رؤبة	٢٠٦
تَفْعَلُ	الطويل	الشنفرى	١٧٧
بَلابِلُهْ	الطويل	–	٤٦

القافية	البحر	الشاعر	الصفحة
تَنْهَلُ	الهزج	امرؤ القيس	١٦٧
حلائلا	الرجز	رؤبة	١٧٧
حاظلا	الرجز	رؤبة	١٧٧
نَصْلِي	الطويل	ذو الرمة	١٥٥
مُهَبَّلِ	الكامل	أبو كبير الهذلى	٢٠٧
الذُّبُلِ	الرجز	عبد الله بن رواحة	١٦
التَّدَلْدُلِ	الرجز	خطام المجاشعى	٢٩
حَنْظَلِ	الرجز	خطام المجاشعى	٢٩
يُؤَكْرَما	الرجز	–	١٠٨
يدومُ	الطويل	عمر بن أبى ربيعة أو المرار الفقعسى	٤٤،١٠٨،٢٠٣
مَغْيُومُ	البسيط	علقمة بن عبدة	٢٠٨
السَّلامُ	الوافر	الأحوص	٢٠٦
الدَّما	الطويل	الحصين بن الحمام	٢١٥
مَغْيُونُ	الكامل	العباس بن مرداس	٢٠٨
تكِفَانِ	الطويل	–	١٦٧
الحَسَنِ	البسيط	أفنون التغلبى	١٣٢
اللَّبَنِ	البسيط	أفنون التغلبى	١٣٢
لَوَانِّى	الوافر	–	١٨٧
وَصَنِّى	الرجز	رؤبة	١٨٧
بمرعوى	الطويل	يزيد بن الحكم بن أبى العاص	١٢٦
يمانيا	الطويل	عبد يغوث الحارثى	١٤٨
تنزِيًا	الرجز	–	٢٠٧

****

(٥) المصادر والمراجع

أولاً: الكتب:

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبى حيان الأندلسى، تحقيق وشرح د. رجب عثمان محمد، الناشر مكتبة الخانجى بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٢- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، للشوكانى، تحقيق د. شعبان إسماعيل، ط. دار الكتبى - القاهرة، د.ت.

٣- أسرار العربية، لأبى البركات الأنبارى، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمى العربى بدمشق، مطبعة الترقى بدمشق ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.

٤- الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطى، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.

٥- الإصباح فى شرح الاقتراح، تأليف د. محمود فجال، دار القلم - دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٦- إصلاح المنطق، لابن السكيت، شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف - مصر، الطبعة الرابعة د.ت.

٧- الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس، طبعة مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة، سنة ١٩٩٥م.

٨- أصول التشريع الإسلامى، على حسب اللّـه، مكتبة الجامعة - مصر، الطبعة الأولى ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.

٩- أصول التفكير النحوى، د. على أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية - كلية التربية ٩٢، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

١٠-الأصول، دراسة ايبستمولوجية لأصول الفكر اللغوى العربى، طبعة دار الثقافة - الدار البيضاء ١٤١١هـ - ١٩٩١م. وطبعة الهيئة العامة للكتاب - مصر.

١١-أصول السرخسى، حقق أصوله أبو الوفا الأفغانى، عُنِيَت بنشره لجنة إحياء المعارف النعمانية بحيدر آباد الدكن بالهند، مطابع دار الكتاب العربى ١٣٧٢هـ.

١٢-أصول الفقه، لمحمد أبى النور زهير، طبعة المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١٣-الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

١٤-أصول النحو العربي، د. محمد خير الحلواني، الناشر الأطلسي ـ المغرب د.ت.

١٥-أصول النحو العربي، د. محمود أحمد نحلة، دار العلوم العربية ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧.

١٦-الإغراب في جدل الإعراب، لأبي البركات الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٧م.

١٧-إكمال المعلِم بفوائد مسلم، للقاضي عياض، تحقيق د. يحيى إسماعيل، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع ـ المنصورة، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

١٨-أمالي أبي علي القالي، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥م.

١٩-أمالي ابن الشجري، لهبة اللّه بن علي بن محمد العلوي، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

٢٠-أمالي الزجاجي، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، دار الجيل ـ بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٢١-الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية صيدا ـ بيروت، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧.

٢٢-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق عبد المتعال الصعيدي، طبعة مكتبة الآداب ـ القاهرة.

٢٣-الإيضاح في شرح المفصل، لأبي عمرو بن الحاجب، تحقيق د. موسى بناى العليلي، طبعة وزارة الأوقاف والشئون الدينية، إحياء التراث الإسلامي ـ العراق.

٢٤-الإيضاح في علل النحو للزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس ـ لبنان، الطبعة السادسة ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

٢٥-البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي، بعناية الشيخ عرفات العشا حسونة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

٢٦–البرهان فى أصول الفقه، لإمام الحرمين أبو المعالى الجوينى حققه د. عبد العظيم الديب توزيع دار الأنصار ـ القاهرة، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ.

٢٧–بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح فى علوم البلاغة، تأليف عبد المتعال الصعيدى، الناشر مكتبة الآداب ـ القاهرة، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

٢٨–بغية الملتمس فى سُبَاعِيَّات حديث مالك بن أنس، للحافظ صلاح الدين أبو سعيد خليل العلائى، حققه وعلق عليه حمدى عبد المجيد السلفى، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٢٩–بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة عيسى البابى الحلبى ١٩٦٤م.

٣٠–البيان فى غريب إعراب القرآن، لأبى البركات الأنبارى، تحقيق د. طه عبد الحميد طه، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

٣١–تأويل مشكل القرآن، لأبى محمد عبد اللّه بن مسلم بن قتيبة، تحقيق السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.

٣٢–تاج العروس من جواهر القاموس، للسيد محمد مرتضى الحسينى الزبيدى، تحقيق عبد الكريم الغرباوى ومراجعة الدكتور إبراهيم السامرائى وعبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٧م.

٣٣–تشنيف المسامع بجمع الجوامع، لبدر الدين الزركشى، تحقيق د. عبد اللّه ربيع ود. سيد عبد العزيز، مؤسسة قرطبة ـ مصر، والمكتبة المكية، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

٣٤–التعريفات لأبى الحسن الجرجانى، تحقيق وتعليق د. عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب ـ بيروت، الأولى ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٣٥–التعليقة على كتاب سيبويه، لأبى على الفارسى، تحقيق د. عوض بن حمد القوزى، مطابع الحسنى ـ الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

٣٦–جامع العلوم فى اصطلاحات الفنون الملقب بدستور العلماء، تأليف القاضى عبد النبى بن عبد الرسول الأحمد نكرى، منشورات مؤسسة الأعلمى للمطبوعات بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م، عن الطبعة الأولى فى مطبعة دائرة المعارف النظامية بحيد آباد الدكن ـ الهند، بعناية قطب الدين محمود بن غياث الدين على الحيدر آبادى.

٣٧-الجريمة، محمد أبو زهرة، طبعة دار الفكر العربى ـ مصر د.ت.

٣٨-الجمل فى النحو، لأبى القاسم الزجاجى، تحقيق د. على توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٣٩-الجمل فى النحو، للخليل بن أحمد، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٤٠-الجنى الدانى فى حروف المعانى للحسن بن قاسم المرادى، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

٤١-حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، مصطفى البابى الحلبى ـ مصر، الطبعة الأخيرة ١٣٥٩هـ ـ ١٩٤٠م.

٤٢-حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، طبعة دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابى الحلبى د.ت.

٤٣-حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح، طبعة دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابى الحلبى د.ت.

٤٤-حاشية يس على شرح الفاكهى لقطر الندى، مصطفى البابى الحلبى ـ مصر، الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧١م.

٤٥-حجة القراءات لأبى زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغانى، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الخامسة ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

٤٦-الحماسة البصرية لصدر الدين على بن أبى الفرج بن الحسن البصرى تحقيق د. عادل جمال سليمان ط. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مصر سنة ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.

٤٧-الحمل على الجوار فى القرآن الكريم، د. عبد الفتاح الحمّوز، مكتبة الرشيد ـ الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥.

٤٨-خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادى، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجى ـ مصر، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٤٩-الخصائص، لأبى الفتح عثمان بن جنى، تحقيق محمد على النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٥٠–دلائل الإعجاز، تأليف عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.

٥١–ديوان الأعشى، شرح د. يوسف شكرى فرحات، دار الجيل ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٥٢–ديوان امرئ القيس، حققه وبَوَّبه حنّا الفاخورى، طبعة دار الجيل - بيروت د.ت.

٥٣–ديوان بشر بن أبى خازم، تحقيق د. عزة حسن، طبعة دار الشرق العربى لبنان ـ سورية ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٥٤–ديوان جرير، شرح د. يوسف عيد، دار الجيل - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٥٥–ديوان حسان بن ثابت، طبعة دار صادر - بيروت د.ت.

٥٦–ديوان ذى الرمة غيلان بن عقبة العدوى، شرح الإمام أبى نصر أحمد بن حاتم الباهلى صاحب الأصمعى، رواية أبى العباس ثعلب، حققه وقدم له وعلق عليه د. عبد القدوس أبو صالح. مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٥٧–ديوان رؤبة بن العجاج، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسى، طبعة دار ابن قتيبة - الكويت د.ت.

٥٨–ديوان الطِّرِمّاح، تحقيق د. عزة حسن، دار الشرق العربى لبنان ـ سورية، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٥٩–ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وعلق عليه على فاعور، دار الكتب العلمية - بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٦٠–ديوان النابغة الذبيانى، شرح وتقديم عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٦١–رصف المبانى للمالقى، تحقيق أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

٦٢–روضة الناظر وجنة المناظر لابن قدامة المقدسى، مكتبة الكليات الأزهرية - مصر، الطبعة الثالثة سنة ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

٦٣–سمط اللآلى فى شرح أمالى القالى، للوزير أبى عبيد البكرى، تحقيق عبد العزيز الميمنى، دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٦٤-سنن ابن ماجه، للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه، حقق نصوصه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة المكتبة العلمية ـ بيروت ـ لبنان د.ت.

٦٥-الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت رقم ٣٧ سنة ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.

٦٦-شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي، حققه عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث دمشق ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

٦٧-شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

٦٨-شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك تحقيق د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، طبعة دار الجيل ـ بيروت د.ت.

٦٩-شرح أشعار الهذليين، صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السُّكَّرِي، حققه عبد الستار أحمد فراج، راجعه محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة ـ القاهرة د.ت.

٧٠-شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه حاشية الصبان، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة د.ت.

٧١-شرح بدر الدين محمد بن مالك على قصيدة والده جمال الدين بن مالك المسماة لامية الأفعال، طبعة شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ـ بمصر سنة ١٣٦٧هـ ـ ١٩٤٨م.

٧٢-شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ـ مصر، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٧٣-شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري ومعه حاشية يس، طبعة دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي د.ت.

٧٤-شرح جمل الزجاجي لابن عصفور تحقيق د. صاحب أبو جناح، د.ط.، د.ت.

٧٥-شرح ديوان الحماسة، لأبي علي أحمد بن محمد المرزوقي، نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون، دار الجيل ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

٧٦-شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة شرحه وقدم له عبد أ. علي مهنا، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٧٧-شرح شافية ابن الحاجب لرضى الدين الاستراباذى، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف ومحمد محيى الدين عبد الحميد، طبعة دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٧٨-شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، تأليف محمد محيى الدين عبد الحميد، طبعة المكتبة العصرية صيدا ـ بيروت ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م.

٧٩-شرح شواهد المغنى للسيوطى، منشورات دار مكتبة الحياة بيروت ـ لبنان د.ت.

٨٠-شرح كافية ابن الحاجب لرضى الدين الاستراباذى، طبعة دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م، وهى مصورة عن الطبعة العثمانية سنة ١٣١٠هـ.

٨١-شرح الكافية الشافية، لابن مالك، حققه وقدّم له د. عبد المنعم أحمد هريدى، دار المأمون للتراث ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٨٢-شرح لامية العرب، شرح ودراسة د. عبد الحليم حفنى، الناشر مكتبة الآداب ـ القاهرة ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

٨٣-شرح اللمع لابن برهان، تحقيق د. فائز فارس، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب السلسلة التراثية ١١ ـ الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

٨٤-شرح المحلى على جمع الجوامع، لجلال الدين المحلى ومعه حاشية الانبابى وتقرير الشربينى، طبعة مصطفى البابى الحلبى د.ت.

٨٥-شرح المفصل لابن يعيش، طبعة عالم الكتب ـ بيروت د.ت.

٨٦-شعر الأحوص الأنصارى، جمعة وحققه عادل سليمان جمال، قدم له د. شوقى ضيف، الناشر الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ـ القاهرة سنة ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م.

٨٧-الصاحبى فى فقه اللغة وسنن العرب فى كلامها لابن فارس تحقيق السيد أحمد صقر، طبعة دار إحياء الكتب العربية فيصل عيسى البابى الحلبى، د.ت.

٨٨-ظاهرة التخفيف فى النحو العربى، د. أحمد عفيفى، الدار المصرية اللبنانية ـ القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٨٩-العقد الفريد، لابن عبد ربه، شرحه وضبطه وصححه أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الإبيارى، لجنة التأليف والترجمة والنشر، الطبعة الثانية د.ت.

٩٠-علم أصول الفقه، أحمد إبراهيم بك، دار الأنصار ـ مصر د.ت.

٩١-العوامل المائة النحوية فى أصول علم العربية، لعبد القاهر الجرجانى، شرح الشيخ خالد الأزهرى، تحقيق د. البدراوى زهران، دار المعارف، الطبعة الثانية د.ت.

٩٢-فتح البارى بشرح صحيح البخارى لابن حجر العسقلانى، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقى وقام بإخراجه وتصحيح تجاربه محب الدين الخطيب. دار الريان للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.

٩٣-الفصول الخمسون، لابن معطى، تحقيق د. محمود محمد الطناحى، طبعة عيسى البابى الحلبى د.ت.

٩٤-فى أدلة النحو، د. عفاف حسانين، المكتبة الأكاديمية، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.

٩٥-فى أصول النحو، لسعيد الأفغانى، طبعة دار الفكر.

٩٦-القاموس المحيط لمجد الدين الفيروزآبادى، طبعة الهيئة العامة للكتاب، مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية سنة ١٣٠٠هـ.

٩٧-القياس فى اللغة العربية، محمد الخضر حسين، المطبعة السلفية ومكتبتها لصاحبها محب الدين الخطيب ـ القاهرة ١٣٥٣هـ.

٩٨-القياس فى النحو، مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبى على الفارسى، د. منى إلياس، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر بدمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٩٩-الكامل فى اللغة والأدب، لأبى العباس المبرد، تحقيق محمد أحمد الدالى، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

١٠٠-الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجى للطبع والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

١٠١-كتاب الشعر، لأبى على الفارسى، تحقيق د. محمود الطناحى، مكتبة الخانجى ـ القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

١٠٢-كثرة الاستعمال وأثرها فى اللغة نظرًا وتطبيقًا، د. فريد عوض حيدر، طبعة مكتبة النهضة العربية ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

١٠٣-الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكى بن أبى طالب، تحقيق د. محيى الدين رمضان، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الخامسة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

١٠٤-الكليات، لأبى البقاء الكفوى، تحقيق د. عدنان درويش ومحمد المصرى، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

١٠٥-اللباب فى علل البناء والإعراب، لأبى البقاء العكبرى، الجزء الأول تحقيق غازى مختار طليمات، والجزء الثانى تحقيق د. عبد الإله بنهان، دار الفكر المعاصر بيروت - لبنان، ودار الفكر دمشق سوريا، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

١٠٦-لسان العرب، لابن منظور، تحقيق عبد الله على الكبير، ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلى، طبعة دار المعارف بمصر د.ت.

١٠٧-لمع الأدلة فى أصول النحو، لأبى البركات الأنبارى، تحقيق سعيد الأفغانى، مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.

١٠٨-اللمع فى أصول الفقه، لأبى إسحاق الشيرازى، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١٠٩-مجالس ثعلب، لأبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف - مصر، الطبعة الخامسة د.ت.

١١٠-مجمع الأمثال، للميدانى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة عيسى البابى الحلبى وشركاه، د.ت.

١١١-المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبى الفتح عثمان بن جنى، تحقيق على النجدى ناصف، ود. عبد الحليم النجار، ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبى، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

١١٢-المحرر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسى، تحقيق المجلس العلمى بفاس ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

١١٣-مختار الصحاح، لمحمد بن أبى بكر الرازى، إخراج دائرة المعاجم فى مكتبة لبنان، طبعة مكتبة لبنان - بيروت ١٩٨٦م.

١١٤-مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها، توزيع دار المعارف بمصر، الطبعة الأولى ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

١١٥-المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، تحقيق محمد جاد المولى وزميليه، طبعة المكتبة العصرية صيدا ـ بيروت ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م.

١١٦-المسائل البصريات لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني ـ الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

١١٧-المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم ـ دمشق، ودار المنارة ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

١١٨-مسائل خلافية في النحو، لأبي البقاء العكبري، تحقيق د. محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي بيروت ـ سوريا، الطبعة الأولى ١٩٩٢م ـ ١٤١٢هـ.

١١٩-المسائل العضديات، لأبي علي الفارسي، حققه شيخ الراشد، منشورات وزارة الثقافة ـ دمشق ١٩٨٦م.

١٢٠-المسائل العضديات، لأبي علي الفارسي، تقديم وتحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم ـ دمشق، ودار المنارة ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

١٢١-المستصفى من علم الأصول، لأبي حامد الغزالي، المطبعة الأميرية ببولاق، الطبعة الأولى سنة ١٣٢٢هـ.

١٢٢-المسند، للإمام أحمد بن حنبل، شرحه وصنع فهارسه أحمد محمد شاكر وأحمد الزين، دار الحديث ـ القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

١٢٣-المصاحبة في التعبير اللغوي، د. محمد حسن عبد العزيز، طبعة دار الفكر العربي ـ القاهرة د.ت.

١٢٤-معاني القرآن للفرّاء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، ط. دار السرور مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية، د.ت.

١٢٥-معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق د. عبد الجليل شلبي، دار الحديث ـ القاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

١٢٦-المعتمد في أصول الفقه، لأبي الحسين البصري، قدم له وضبطه الشيخ خليل الميس، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

١٢٧-معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لياقوت الحموي الرومي، تحقيق د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٣م.

١٢٨-المعجم الوسيط لجنة المعجم الوسيط بمجمع اللغة العربية بالقاهرة، الطبعة الثالثة د.ت.

١٢٩-مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصارى، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، طبعة المكتبة العصرية ـ صيدا ـ بيروت ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

١٣٠-المفضليات، للمفضل بن محمد بن يعلى الضبى، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف ـ القاهرة، الطبعة الثامنة د.ت.

١٣١-مقاييس اللغة، لأبى الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، بتحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون، دار الجيل ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

١٣٢-المقتضب، لأبى العباس المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامى ـ القاهرة ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

١٣٣-المقرب، لابن عصفور الإشبيلى، تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى وعبد اللّه الجبورى، وزارة الأوقاف والشئون الدينية ـ لجنة إحياء التراث الإسلامى ـ مطبعة العانى ـ بغداد.

١٣٤-الممتع فى التصريف، لابن عصفور الإشبيلى، لابن عصفور الإشبيلى، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، الطبعة الخامسة ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

١٣٥-مناهج العقول شرح منهاج الأصول، للبدخشى، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م. مطبوع مع نهاية السول.

١٣٦-المنصف شرح تصريف المازنى لابن جنى، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد اللّه أمين وزارة المعارف العمومية بمصر، إدارة إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م.

١٣٧-المنطق التوجيهى، لأبى العلا عفيفى، لجنة التأليف والترجمة والنشر ـ القاهرة سنة ١٣٦٦هـ ـ ١٩٤٧م.

١٣٨-نزهة الألباء فى طبقات الأدباء، لأبى البركات الأنبارى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر ـ القاهرة د.ت.

١٣٩-النشر فى القراءات العشر، لابن الجزرى، أشرف على تصحيحه ومراجعته الأستاذ على محمد الضباع، طبعة دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان د.ت.

١٤٠-نهاية السول شرح منهاج الوصول للإسنوى، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م.

١٤١–الوحشيات، وهو الحماسة الصغرى، لأبى تمام حبيب بن أوس الطائى، علق عليه وحققه: عبد العزيز الميمنى الراجكوتى، وزاد فى حواشيه: محمود محمد شاكر، دار المعارف ـ مصر، الطبعة الثالثة د.ت.

١٤٢–همع الهوامع، للسيوطى، تحقيق أحمد شمس الدين، منشورات محمد على بيضون دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٨م.

ثانيًا: الرسائل والدوريات العلمية:

١٤٣–الاختصار فى الدراسات النحوية، مقال للدكتور ياسر رجب بمجلة كلية دار العلوم العدد ٢٦ أكتوبر ١٩٩٩م.

١٤٤–الاستدلال باستصحاب الحال، د. يسرية محمد إبراهيم، بحث منشور بمجلة الزهراء العدد ١٦ أول ذى القعدة سنة ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

١٤٥–أصول النحو فى الخصائص لابن جنى، رسالة ماجستير بكلية دار العلوم برقم ٩٩١، إعداد: محمد إبراهيم محمد حسين.

١٤٦–أصول النحو فى معانى القرآن للفراء، رسالة ماجستير بكلية دار العلوم برقم ٣٣٠، إعداد: محمد عبد الفتاح العمراوى.

١٤٧–الأصول النحوية عند الأنبارى، رسالة ماجستير بكلية دار العلوم برقم ٥٨٦، إعداد: محمد سالم صالح.

١٤٨–أمن اللبس ووسائل الوصول إليه فى اللغة العربية، مقال للدكتور تمام حسان فى حوليات كلية دار العلوم للعام الجامعى ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩م.

١٤٩–ظاهرة الأصل والفرع فى الدراسات الصرفية، رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم برقم ٩٧٩، إعداد: محمد أشرف مبروك.

****

(٦) فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصحفة

الموضوع الصحفة

الموضوع الصحفة

****